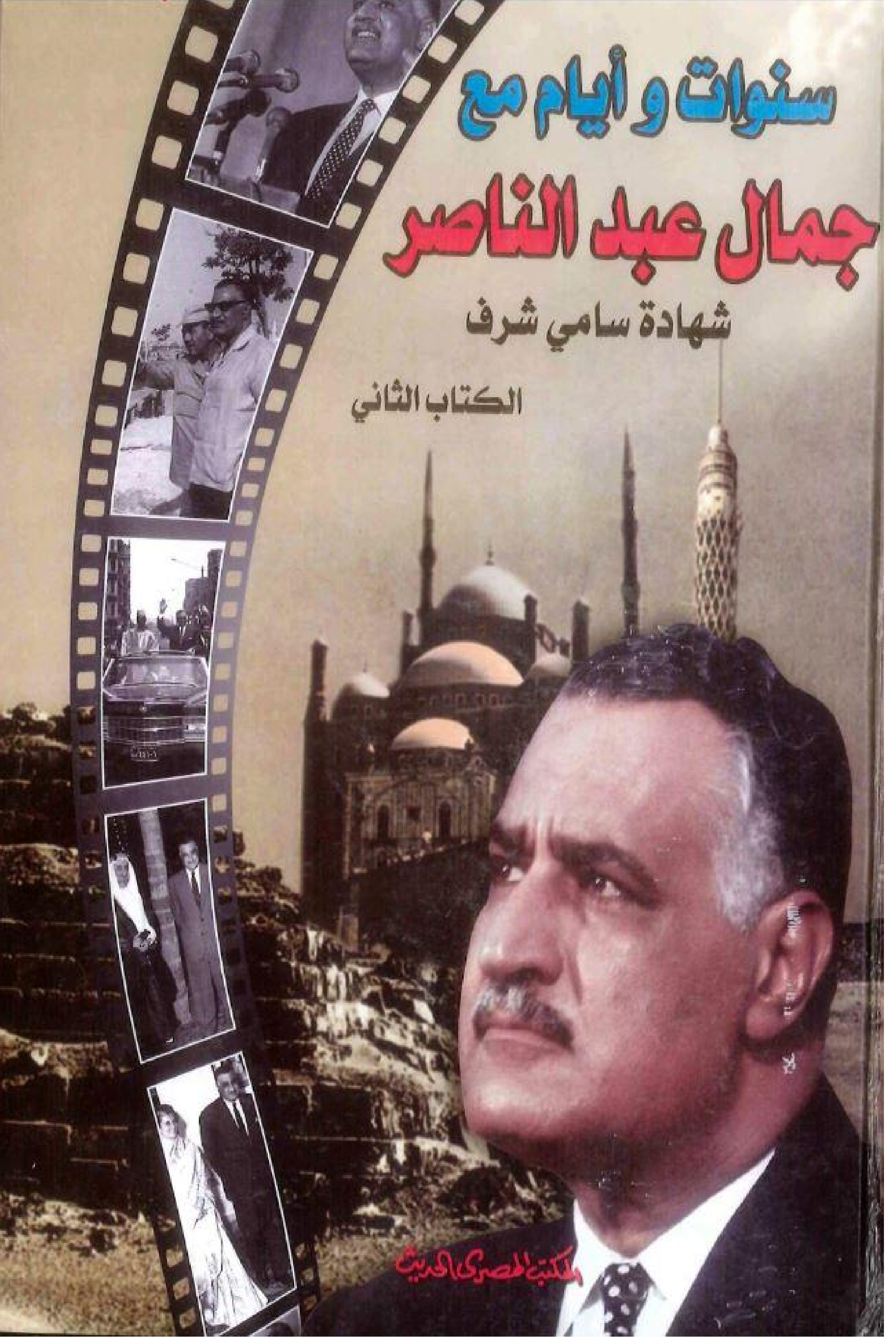
سنوات و أيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الثاني



المكتب المصري الحديث

سنوات و أيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الثاني

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com

الطبعة الثانية ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

دار الكتب والوثائق القومية

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شرف ، سامي .
سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر: شهادة سامي شرف . - القاهرة :
المكتب المصري الحديث ، ٢٠١٤، مج ٢ ؛ ٢٤سم .
تدمك : ٩٧٨٩٧٧٢٠٩٢٦٠٤
١- شرف ، سامي - المذكرات
٢- مصر – تاريخ – العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤ - ١٩٧٠)
٣- مصر – تاريخ – العصر الحديث – ثورة ١٩٥٢
أ . العنوان
٩٢٠

رقم الايداع ١١٢٣٣ بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com
Email: may642003@gmail.com

القاهرة : ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت : ٢٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية : ٧ شارع نوبار المنشية ت : ٤٨٤٦٦٠٢

الفصل السادس

عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧

ليست المسألة النصر العسكري، أو الهزيمة العسكرية .. المسألة هى إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه .. لقد وجدت أمتكم فى عبدالناصر بمقدار ما وجدت فرنسا نفسها فى نابليون ، مع اختلاف الظروف .. وهذا هو الذى يبقى .. أما غيره فتكنسه الأيام».

الأديب الفرنسي : أندريه مالرو

مقدمة

يميل منتقدو ثورة ٢٣ يوليو وجمال عبدالناصر إلى اعتبار نكسة يونيو ١٩٦٧ فى المدخل الوحيد لتقويم كل أداء النظام الناصرى على مدى ثمانية عشر عاماً واتخاذها كدليل على فشل الأهداف الوطنية والقومية التى جاءت من أجلها الثورة، واستشهد فى سبيلها عبدالناصر.

وفى تناولى لهذه النكسة لا أود التهوين من حجم الخسارة التى تعرضت البلاد لها نتيجة الهزيمة العسكرية ، ولا أنفى أن ثمة تقصير قد وقع بالفعل من جانب أكثر من جهة ، وإنما فقط سأحاول أن أضع هذا الحدث فى موقعه الصحيح من وجهة نظرى فى إطار التطور السياسى المصرى عامة ، وأداء ثورة وتجربة جمال عبدالناصر على وجه الخصوص.

إن أى تجربة بضخامة التجربة الناصرية الإنسانية لا يمكن أن نتوقع استمرارها بدون أخطاء أو انحرافات ، فنحن فى النهاية نتعامل مع بشر يخطئ ويصيب ، ولم تكن هذه الأخطاء بالدرجة التى تغطى على حجم الإنجازات التى حققتها الثورة على مدى ثمانية عشر عاماً ، ولكنها فى الوقت نفسه كانت محل رصد القوى الخارجية التى كانت تبحث باستمرار عن ثغرات للنفاذ منها لضرب الناصرية بقدر ما شكلته الأخيرة من مصدر إزعاج وتهديد دائم لكل القوى الدولية صاحبة النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط، أو تلك القوى الإقليمية التى ترى فى المشروع الناصرى القومى الوحدوى الاشتراكى ، ضرباً لأهدافهم وتعويقاً لمخططاتهم بل وتهديداً لبقاء هذه القوى على كراسى الحكم، أو حتى كقوة سياسية على الساحة العربية السياسية.

لقد أعلن الرئيس جمال عبدالناصر فى خطاب التنحى الذى أذاعه مساء يوم التاسع من يونيو ١٩٦٧ ، تحمله المسئولية كاملة لما حدث ، وقراره بالانسحاب من موقع القيادة للانضمام إلى صفوف الشعب لبدء مرحلة نضالية جديدة لتخليص البلاد من الاحتلال ،

ولكن الشعب أبى أن يقبل بغياب جمال عبدالناصر . وربما كانت المرة الأولى التى يتدخل فيها الشارع السياسى المصرى بكل تبايناته . وفى ظروف نكسة كهذه ليفرض على القيادة السياسية أن تعدل عن قرارها ، وتعود إلى موقع المسئولية حتى يتم إزالة آثار العدوان بالكامل.

ورغم ما كان يمثله ذلك من تجديد التفويض لعبدالناصر بقيادة المرحلة الجديدة وصولا إلى هدف إنهاء آثار العدوان الإسرائيلى ، إلا أنه لم يكن يعنى بأى حال تجاهل الأسباب التى قادت إلى هذا الوضع ، ولم يكن تفويضاً على بياض ، ورغم الدور الذى لعبته العوامل الخارجية فى تدبير العدوان والوصول به إلى هذه الصورة المأساوية فلم يشأ الرئيس جمال عبدالناصر أن يتجاهل تأثير العوامل الداخلية التى ساعدت على نجاح التدبير، ومارس نموذجاً فريداً من النقد الذاتى ليس بهدف جلد الذات وإنما سعياً للإصلاح قدر طاقته.

كانت السنوات الثلاث التى فصلت ما بين وقوع النكسة فى يونيو ١٩٦٧ ورحيل الرئيس جمال عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ تعبيراً عن حجم التغيير الذى لحق بالفكر والأسلوب فى أداء القيادة السياسية وعمق استيعابها لحدود التفويض الذى حصلت عليه من الشعب يومى ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، لكن هذا التعبير لم يلحق بالمبادئ الأساسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو بأساسيات المشروع الناصرى بأى حال من الأحوال.

* * *

أولاً : لماذا البحث فى الأسباب

لقد كان التيار القومي بزعامة جمال عبدالناصر وبعد أن حدد أهدافه فى بداية الخمسينات المتمثلة فى رفض التبعية من أي نوع ، والعمل على بناء نظام للأمن العربي يرتكز على القدرات العربية الذاتية ـ كان يلقى استجابات أشبه بالصرخات الضخمة التي ترفض التخلف والظلم من ناحية ، وتحتوى أية ردود فعل رافضة على الصعيد العلني من ناحية أخرى ؛ فقد هيأ الانتصار الضخم الذى حققه هذا التيار فى معركة حلف بغداد، ثم فى مواجهة العدوان الثلاثي ومعركة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ الطريق لقيام الوحدة المصرية السورية ، ثم ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨ ، واقترن هذان الإنجازان بمواجهات حادة مع مشروع أيزنهاور لملء الفراغ فى المنطقة ، ومواجهة مماثلة مع الاتحاد السوفيتي الذي حاول في فترة من الفترات ترجمة التطور فى العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع مصر والمنطقة إلى موقف لصالح الشيوعيين وأحزابهم ،ومن ثم تفجرت معركة بين القاهرة وبغداد وصلت إلى حد القطيعة السياسية بين البلدين.

ثم جاءت ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ لتحدث تعديلا جذرياً فى الموازين ، واستقلال الجزائر فى ١٩٦٢ وبروزها كقوة مضافة للعمل الثورى والتغييرات الثورية فى كل من سوريا والعراق فى فبراير ومارس ١٩٦٣ .

ويمكن القول أن التيار القومي الذى تزعمه عبدالناصر كان يغلب عليه سمة الإيمان بقضية القومية العربية على أنها حقيقة واقعة وأحد ثوابت حياتنا ، كان يعي التجربة والدروس المستفادة منها للمستقبل ، كما أنه إيمان لم يكن ينقصه القدرة على تحدى الصعاب، ومجابهة الأزمات حتى ولو كانت مفاجئة مثلما جرى بعد الانفصال أو فى الصدام المباشر مع المملكة العربية السعودية بعد ثورة اليمن .[أو المواجهات التى وقعت مع شاه إيران بعد إقامة علاقاته الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل أو الأزمة الحادة التي وقعت فى العلاقات العربية الألمانية فى عام ١٩٦٥ والتى أسفرت عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين غالبية الدول العربية وألمانيا الغربية بسبب علاقات الأخيرة بإسرائيل].

عملاً جديداً من عوامل المواجهات الساخنة في المنطقة، وكان ذلك مصدر قلق بالغ لشركات البترول الأمريكية والغربية.

وبالطبع كان النزاع العربي الإسرائيلي أحد محاور الاهتمام الرئيسية في العلاقات المصرية ـ الأمريكية وبدأت آراء جونسون التي تصل إلى القاهرة تشي إلى اتجاهه لتزويد إسرائيل بمزيد من السلاح للدفاع عن نفسها، كما تناولت هذه الآراء موقف البرنامج النووي المصري، وحاول عبدالناصر طمأنة الجانب الأمريكي بالتأكيد على أن هذا البرنامج يرتكز على مفاعل صغير لايحمل أي تهديد، وأنه يقبل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية عليه ، وفي هذا المناخ لم تكن الإشارات التي تبعث عن فرص التسوية السلمية تحظى بأي نقاش جدي بين البلدين.

لقد صاحبت هذه الفترة سلسلة من الضغوط على القيادة المصرية شملت طفرات كبيرة في تسليح إسرائيل وزيادة قدراتها العسكرية . ففي عام ١٩٦٥ وقعت صفقة أسلحة ضخمة مع ألمانيا الغربية بإيعاز من واشنطن بلغت قيمتها مائة مليون دولار واشتملت على ما يلي:

المدرعـــات :

- ٢٠٠ دبابة من طراز باتون أمريكي.
- ٢٠٠ مدرعة من طراز هوتشيكس .
- ٣٠ ناقلة جنود مدرعة.
- كتيبة دبابات من طراز ليوبارد.

المدفعيــة :

- ٢٠٠ مدفع عيار ٤٠ مم م / ط يعمل بالرادار.
- ٧٢ مدفع عيار ١٠٥ مم ذاتي الحركة .
- ٦٠ مدفع عيار ٢٠ مم ذاتي الحركة م ـ ٤٢ .
- ٣٦ مدفع عيار ١٥٥ مم هاوتزر أمريكي.

الطيـــران :

- ٤٨ قاذفة .
- ٢٧ طائرة مراقبة جوية ومواصلات .
- ١٥ طائرة هليوكوبتر ٥٨ ـ س (أمريكية).
- ٢٤ طائرة نقل عسكري.

البحريــة :

زوارق طوربيد جاجوار.

غواصة ساحلية حمولة ٣٠٠ طن.

كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً جديداً من صواريخ «هوك» المضادة للطائرات ، كما كانت العلاقات العسكرية بين إسرائيل وفرنسا مازالت تهيئ مصدراً رئيسياً للتسليح رغم تولى الجنرال ديجول للسلطة.

وواصلت إسرائيل من جانبها تطوير برنامجها النووى والذى ترى فيه عنصرًا أساسياً لوقف أية تهديدات تلقتها من جانب العرب.

كانت المعركة العسكرية فى اليمن قد دخلت بفعل المخطط الغربى فى مرحلة من الاستنزاف والإشغال السياسى الكامل وتحالفت أطراف عديدة فى المنطقة ومن خارجها بهدف الإبقاء على القوات المصرية لأطول فترة ممكنة.

وتصاعدت حدة العداء بين القاهرة والرياض حتى أن الملك فيصل اتجه فى أولى سنوات حكمه إلى شاه إيران للقيام بجهد مشترك لإعلان حلف إسلامى يتصدى لعبدالناصر والتيار القومى بصفة عامة، ورغم أن هذا المشروع كان محكوماً عليه بالفشل إلا أنه بدأ حلقة فى سلسلة الحروب النفسية والضغوط السياسية التى توحى بتجميع القوى التقليدية الموالية للغرب لاستعادة توازنات القوة لصالحها من جديد.

وهذا يجيب عن السؤال :

هل كانت المملكة العربية السعودية ستتدخل فى أحداث ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ سواء تدخلت مصر أم لم تتدخل ؟ .

وبالتالى ليس صحيحاً أن يقال أن تدخل المملكة العربية السعودية كان بسبب الوجود العسكرى المصرى هناك.

ومن ناحية أخرى فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس جون كينيدى ولأسباب تتعلق باستراتيجيتها فى منطقة القرن الإفريقى ، وتوازن القوى الإقليمية اعترفت بعد أقل من ثلاثة شهور بثورة اليمن بالنظام الجمهورى هناك ، بالرغم من اعتراف السعودية والأردن بنظام الإمام المخلوع فى المنفى ، هذا فى الوقت الذى كان فيه النظام الجمهورى فى اليمن قد أصبح فعلا فى الأمم المتحدة ، وسقط نظام حكم عبدالكريم قاسم الشيوعى فى العراق فى فبراير عام ١٩٦٣ ، و فى شهر مارس

١٩٦٣ سقط حكم الانفصال فى سوريا ، وأصبحت القوى القومية هى المسيطرة على الأوضاع فى كل من العراق وسوريا مما ترتب عليه أن أصبح الطريق ممهداً أمام الرئيس جمال عبدالناصر لاستعادة زعامته للقومية العربية ، ولقد صرح انتونى ناتينج الوزير البريطانى بقوله: «**إن الحكم السعودى أصبح فى مهب الريح**».

كما ترتب على هذا الموقف أن وافقت السعودية فى ١٣ إبريل ١٩٦٣ على انسحاب الجيوش المصرية والسعودية كل منهما من اليمن وبشرط وقف كل المساعدات السعودية للملكيين فى اليمن وإيقاف نشاط الإمام مع إنشاء منطقة منزوعة السلاح على الحدود اليمنية السعودية ، ومع ذلك فلم تحترم المملكة العربية السعودية الاتفاق إذ سجلت نقط المراقبة التابعة للأمم المتحدة مخالفة السعودية للاتفاق أربع مرات خلال شهرى يوليو وأغسطس من العام نفسه.

ظل جون كينيدى يعمل على أن تقبل السعودية الأمر الواقع فى اليمن وأن تعترف بالجمهورية الجديدة لكن اغتياله فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ أدى إلى تغيير السياسة الأمريكية بشكل جذرى تجاه قضية اليمن والتقت رغبات الأمير فيصل برؤى الرئيس الأمريكى جونسون الذى كان يعبر عن مصالح احتكارات البترول ، ولهذا وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ أى قبل أقل من مرور شهر على مقتل كينيدى أرسل جونسون رسالة إلى الأمير فيصل يقول له فيها : « بإمكان اليمن أن تكون مصيدة لهؤلاء الذين يسعون إلى فرض هيمنتهم عليه» .

«وفى نفس الوقت يرسل جونسون رسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر يقول له فيها: «**إن عدم الاستقرار فى اليمن يعرض العلاقات بين حكومتينا لتحد خطير**».

فى نفس الوقت تقدم الأمير فيصل باقتراح لسحب اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية اليمن ، وقاد انقلابا داخل القصر الملكى السعودى فى مارس ١٩٦٤ بسبب التزام سعود باتفاقية مارس لإنهاء الأزمة ، وأصبح فيصل ملكاً فى نوفمبر ١٩٦٤ ، وأعلن أنه سيجعل من اليمن مقبرة لعبدالناصر.

طبعاً تصاعد القتال مرة أخرى ضد ثورة اليمن وضد القوات المصرية هناك بعد أن كانت بدأت انسحابها ، واستمرت العمليات من شهر يناير حتى شهر أغسطس ١٩٦٥ شهدت المنطقة خلال هذه الفترة تحولات على الصعيد السياسى والعسكرى فى آن واحد إذ أسهمت كل من إيران وباكستان فى تدعيم السعودية وصرح وزير خارجية إيران بقوله: «**إذا استطاع ناصر أن يسحب قواته من اليمن فسوف يستعملها فى مكان آخر، ولذلك فإنه ينبغى ألا نسمح لناصر بسحب قواته ، والأفضل أن تظل هناك مغروزة..**».

ويقوم الأمير فيصل بشراء ١٢ طائرة حربية من بريطانيا بطياريها وتجند له بريطانيا جيشاً من المرتزقة من بينهم عناصر إسرائيلية ومن الموساد الإسرائيلي ، كما عرضت بريطانيا مشروع حلف إسرائيلي / سعودي / أردني برعاية الولايات المتحدة الأمريكية لكن المخابرات المركزية الأمريكية لم تستحسن الفكرة لأنها مفضوحة وفضلت اللعب من خلف الستار ، وكما ذكرت من قبل زاد النشاط المسلح ضد القوات المسلحة المصرية واليمنية بواسطة قوات المرتزقة الأمريكية والإنجليزية والإسرائيلية وغيرها مماسمى بحرب «كومر».

عقدت اتفاقية جدة في أغسطس ١٩٦٥ بعد تجدد القتال الضاري قرابة ثمانية شهور وتقرر بمقتضاها إجراء استفتاء شعبي في اليمن خلال مدة أقصاها ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ حول نوع الحكم الذي يختاره اليمنيون لكن المملكة العربية السعودية اعتبرت قبول الرئيس جمال عبدالناصر للاتفاق بمثابة إقرار منه بالضعف، ومن ثمّ فقد واصلت القوات المرتزقة هجماتها، ورفعت المخابرات المركزية الأمريكية تقريرها بتاريخ ١٩ مايو ١٩٦٦ جاء فيه: « أن إطالة الحرب في اليمن يؤدي إلى مضاعفة المصاعب الاقتصادية في مصر وتنشيط المعارضة مما يؤدي إلى سقوط النظام في مصر» ، وفي فبراير ١٩٦٧ أكدت المخابرات المركزية الأمريكية أن الملك فيصل يهمه أن تظل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية متوترة.

وعلى هذا وبينما قرر الرئيس جمال عبدالناصر عودة القوات المصرية بعد ما استقر النظام الجمهوري في اليمن ، كان الملك فيصل يصر على إنهاك القوات المصرية وتحطيم فكرة زعامة الرئيس عبدالناصر للأمة العربية، وفكرة العروبة ذاتها فنراه يتقدم بفكرة الحلف الإسلامي سنة ١٩٦٥ من السعودية وتركيا وإيران وباكستان والمغرب والأردن، وجميعها دول تدور في فلك ونطاق المصالح الأمريكية ، وتبارك واشنطن هذا الحلف وترى فيه الشئ الوحيد الذي يمكن أن ينجح في محاصرة نفوذ جمال عبدالناصر ، ويعمل الملك فيصل في نفس الوقت على محاصرة مصر اقتصادياً فهو يقدم على إغلاق فروع بنك القاهرة / الرياض في المملكة العربية السعودية ، وعندما علم أن بنك «إنترا» في بيروت سيقوم بإمداد مصر بقرض قدره ٢٥٠ مليون ليرة قام بسحب الودائع السعودية من هذا البنك مما أدى إلى إفلاسه . كما قام بتحريض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو ١٩٦٦ للامتناع عن تصدير القمح أو المواد الغذائية لمصر . كما حدث أن السيد ذو الفقار علي بوتو وزير خارجية باكستان في مقابلة مع الرئيس جمال عبدالناصر قد قال له : «أرجوك أن تعرف ياسيدي أنهم خارجون لاصطيادك..».

إذن لم يكن المطلوب هو انسحاب مصر من اليمن بل كان المطلوب تحطيم القوات المسلحة وإضعاف مصر اقتصادياً تمهيداً لدخولها وهى منهكة فى مواجهة مع إسرائيل يتم الترتيب لها.

وحتى هذه اللحظة لم يسأل أحد لماذا تدخلت المملكة العربية السعودية فى اليمن.. ولماذا لم تتركه وشأنه ؟. وكذلك لم يسأل أحد ايضاً السؤال نفسه للحكومة الأمريكية.. ولماذا تكون للسعودية وأمريكا دائرة أمن ومصالح تتحرك من أجلها ولاتكون لمصر؟!.

ويبقى سؤال هام ؛ وهو هل نحن مع التحرر الوطنى الذى يعطى القوة لحركات التحرر فى العالم ضد الاستعمار وضد الاستغلال وضد الهيمنة والتبعية ـ علما أنه كلما زادت مساحة التحرر زادت قوتنا ، أم نحن مع التبعية التى تفرضها القوى الكبرى ونقنع بغلق الباب على أنفسنا ونسير بجوار «الحيط» ونأكل كسرة الخبز المغموسة بالذل والهوان؟.

النوايا الأمريكية المعلنة منذ ١٩٥٨ تجاه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والرئيس جمال عبدالناصر بالذات لخصها فى التصريحات التالية التى أطلقها الرئيس دوايت أيزنهاور فى مناسبات ثلاث وهى:

المناسبة الأولى :

عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا حيث كتب فى مذكراته عن شهر مارس ١٩٥٨ : « إننى حتى هذه اللحظة لم أفهم ماذا حدث فى الشرق الأوسط . إن كل ما قرأته لم يجعلنى مهيأ للتطورات التى جرت . فهل كنا على علم بها أم أننا فوجئنا بها مثل الآخرين ؟ لقد كانت سياستنا كما أعرف هى انتزاع سوريا بعيداً عن مصر ، وعزل ناصر بواسطة أخذ سعود من جانبه ـ فإذا نحن نفاجأ بالعكس تماماً . ناصر يستولى على سوريا بالكامل ، ثم يقوم هو بعزل سعود ـ إننى أريد تقريراً عن الكيفية التى تم بها ذلك . توقيع (أيك).

المناسبة الثانية :

ليلة ١٤ / ١٥ يوليو ١٩٥٨ حيث قال : « منذ عام ١٩٤٥ وسياستنا تقوم على ضرورة الوصول إلى منابع البترول وضمان البترول وضمان سيطرتنا عليها بدون أية عوائق من جانب أى طرف ، وأن يتحقق ذلك سلمياً إذا أمكن . والآن فإن علينا أن نناضل لكى نمنع ناصر من السيطرة على هذه الموارد إلا أعطيناه المال والنفوذ والقوة التى يتمكن بها من تدمير العالم الغربى . لقد كان علينا فى نقطة ما على الطريق أن نواجه هذه المشكلة ، وقد وصلنا إلى هذه النقطة الآن..

ثم التفت الرئيس أيزنهاور إلى الجنرال تويننج قائلاً له بالنص: «Go Ahead»..

وبدأ التدخل العسكرى ونزلت القوات الأمريكية (١٦٠٠ جندى) فجر ١٥ يوليو ١٩٥٨ إلى شواطئ لبنان قرب بيروت.

المناسبة الثالثة:

أمام أعضاء الكونجرس الأمريكي: «إن هدفى الحقيقى هو ناصر الذى يتصرف فيما يبدو لى تحت ظن أننا لن نتدخل مخافة الصدام مع السوفيت، وذلك يعطيه حرية فى الحركة غير المحدودة، ولابد أن نحاول إيقافه عند حد لا يتجاوزه، إن الهدف الحقيقى هو ناصر. إن ناصر لابد أن يغير سياسته فهو يبدو لى مقتنعا بأن الولايات المتحدة بسبب تقاليدها الديمقوقراطية لاتستطيع أن تتحرك بسرعة وحزم لحماية مصالحها الحيوية. إننى، فى الغالب، أريد بما أفعله الآن أن أعطيه مادة للتفكير بينما هو يحاول تحقيق حلمه بتوحيد البلاد العربية».

واصلت الإدارة الأمريكية محاولاتها لخنق مصر اقتصاديا، واختارت إمدادات القمح كوسيلة سريعة ومؤثرة لتأليب الشعب على قيادته.

وكانت هناك مخططات تجرى فى الخفاء وتكشفت بعض أسرارها فى فترات لاحقة حول تخطيط إسرائيل لمعركة عسكرية حاسمة تتخلص بها من عبدالناصر وتنهى بها القضية الفلسطينية بالأسلوب الذى يتفق مع وجهة نظرها وأن هذه المعركة قد جرى التدريب عليها وتطوير خططها منذ بداية الستينات، كما تم الحصول على موافقة أمريكية صريحة أو ضمنية تحدثت عنها الروايات الإسرائيلية نفسها وكان للموساد الدور الحاسم فى تأمين هذه الموافقة فى لقاء مباشر بين رئيسه مائير عميت باستبعاد كل من رئيس المخابرات المركزية ووزير الدفاع ماكنكارا تم مع الرئيس جونسون نفسه، وقد جرى شرح هذه الاتصالات بالتفصيل فى كتاب «بورى دان» عن عمليات الموساد وعن الخدمة السرية الإسرائيلية.

● كذلك شملت هذه المخططات الاستعداد لاحتمالات إغلاق قناة السويس وفى هذا البيان فقد تكشفت محاولات التنقيب عن البترول فى غرب السويس وليبيا ونيجيريا وفنزويلا كما زاد الاتجاه لبناء الناقلات الكبيرة التى تزيد حمولتها على ٢٠٠ ألف طن والتى يمكنها تأمين انتظام الإمدادات عبر طريق رأس الرجاء الصالح لأن هذه الناقلات لم تكن بقادرة على المرور بقناة السويس فى ذلك الوقت.

● أما من الجبهة الأخرى أى على صعيد الدول الراديكالية فقد كان عقدها يتفكك تدريجيا بل وتشهد علاقاتنا صراعات فيما بينها تنطوى على مزيد من الاستنزاف لقدرات وفاعلية التيار القومى حيث أدى انقلاب بومدين ضد بن بيلا فى الجزائر فى يونيو ١٩٦٥ إلى حرمان جمال عبدالناصر من عنصر قوة فعال فى الجبهة الراديكالية ، كما لعب فشل تجربة الوحدة الثلاثية مع سوريا والعراق دوره فى تفجير المواجهات الحادة بين القاهرة من جانب وسوريا والعراق من جانب آخر ، وحتى بعد أن تمكن عبد السلام عارف من التخلص من العناصر المناهضة له فى الحكم أصبح الموقف فى العراق يشكل عبئا إضافياً على القاهرة بحكم مشاركتها فى مسئولية تأمين القيادة العراقية وأوضاع العراق بوجه عام.

● إن رفض عبدالناصر لمحاولات الاحتواء السياسى والنفسى والاقتصادى بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من الاستعمار التقليدى البريطانى الفرنسى للمنطقة كان يسبب صداعا لمخططى السياسة الأمريكية بالنسبة للمنطقة العربية بالذات ، وباعتبار مصر قوة تأثير ضخمة وقوة جذب أضخم ، فإن مصر كانت دائماً هى مقياس حسابات السياسة الأمريكية للمنطقة وخاصة بعد نجاح خطة التنمية الأولى فى مصر، وبالتالى فإنه كلما تصاعد تأثير عبدالناصر خارج حدوده الجغرافية التى تسمى مصر - رفض الأحلاف، ورفض الاحتواء بأى شكل ، ثم تصاعد الدور المؤثر من انتصار سياسى ضخم سنة ١٩٥٦ ، وتحرير اقتصادى ، فمؤثرات القمة العربية والإفريقية وعدم الانحياز ، وكلها بلا استثناء كانت ناجحة بكافة المقاييس وأدت إلى اتباع سياسة غير منحازة بما سيترتب على المدى الطويل قيام قوة عالمية ثالثة اقتصادية ، وسياسة تحرم القوى الأعظم من سرقة المواد الخام والسيطرة على موارد طبيعية هى حق لأصحابها الأصليين، وما شعار بترول العرب للعرب ببعيد عن تجسيد ما أرادت التعبير عنه.

طبعا وبلا جدال .. هذه السياسة تؤدى إلى تصعيد العداء وازدياد حدته خصوصاً عندما يتوج بأن يصبح أحد المحاور الرئيسية لهذه السياسات هو القضية الفلسطينية وتهديد الوجود الإمبريالى فى المنطقة.

(٣) العمل العسكرى:

وفى عام ١٩٦٦ بدأ يظهر أن خطط تحقيق تضامن عربى يرتكز على قوة عسكرية موحدة لمواجهة مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن يواجه تعثرا تحت تأثير الخلافات العربية والذى كان يفوق بكثير النوايا الحسنة لتحقيق هذا التضامن بدأت تظهر فى الساحة العربية حملة تكاد تكون منظمة تتهم مصر بأنها تتستر وراء وجود القوات

الدولية فى خليج العقبة للتهرب من المعركة مع إسرائيل ، وللأسف فقد انساق بعض أركان الحكم فى مصر وراء هذه الحملة لدرجة أن المشير عبدالحكيم عامر بعث ببرقية كانت تتسم بالانفعال أثناء وجوده فى زيارة رسمية للباكستان فى يناير ١٩٦٧ يطالب فيها الرئيس عبدالناصر باتخاذ قرار بإبعاد هذه القوات وإغلاق خليج العقبة لاحتواء الخلافات العربية.

وفى وسط هذا المناخ غير الملائم لنشوب معركة مع إسرائيل والملائم تماما للتخطيط الإسرائيلى ، أبلغنا الاتحاد السوفيتي بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الجبهة السورية، وقد جاء هذا التبليغ منسجما مع عمليات تصعيد متدرجة ومنظمة من جانب إسرائيل أخذ يتبلور منذ الربع الأخير من عام ١٩٦٦ حيث كانت عناصر الخريطة السياسية تشير إلى ما يلى:

أولاً : موقف مصرى حازم يعمل لاستكمال برنامج التنمية فى الداخل، وتحقيق التحول الاشتراكى استكمالا للأهداف الاجتماعية التى جاءت من أجلها الثورة مع استخدام كل الإمكانيات المصرية المتاحة، والاستفادة من مصادر الدعم المتاحة فى الخارج وبخاصة من جانب الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والصين الشعبية سواء لإنجاز برنامج التصنيع أو لتطوير قطاع الخدمات ، مع المضى فى محاولات تذويب الفوارق بين الطبقات وتقوية الجبهة الداخلية(*).

ثانياً : إرادة سياسية لتوفير كل الإمكانيات لبناء جيش وطنى قوى وتزويده بأسلحة الردع الممكنة من خلال برنامج مكثف لإنتاج الصواريخ الباليستية وصناعة الطائرات علاوة على برنامج نووى يسير ببطء ولكن بتصميم لامتلاك قدرة نووية توظف لخدمة عملية التنمية والاستخدام العسكرى فى الوقت نفسه إذا ما اقتضت الظروف.

ثالثاً : دور للمؤسسة العسكرية فى الداخل يتزايد تدريجياً فى اتجاه عكسى لايخدم المشروع الوطنى الذى تعمل له ثورة يوليو ويؤدى على تباعد تدريجي نسبى عن القيادة السياسية وبما يسمح لأطراف أخرى فى الحكم باستثمار الموقف لصالحها من ناحية ويحرم الزعامة الناصرية من مصادر دعم داخلية أو خارجية كانت متاحة لها من ناحية أخرى وقد شكل هذا التباعد تشتيت للجهد والاهتمام بصورة يصعب إنكارها.

(*) (أرجو الرجوع لنص ما ذكره اللواء حسن البدرى فى هذا الشأن كما ذكرت فى موقع آخر من هذه المذكرات).

رابعاً : **تفكك عربي يتسع مداه سواء مع القوى التقليدية أو مع القوى الراديكالية مما أثر** على تماسك الجبهة العربية التى بذل عبدالناصر جهداً كبيراً فى تشكيلها طوال فترة الخمسينات وحرم القرار العربى من عنصر قوة فرض نفسه على الإستراتيجيات الدولية لفترة طويلة.

خامساً : **دخول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية فى سلسلة متلاحقة من الأزمات التى** ولّدت شحنات مكثفة من الغضب والتوتر لدى الجانبين أحاطت علاقاتهما بقدر عال من الحساسية تجاه أى تصرف يصدر عن أى منها أو أحداث تُنسب لأى منها وقد لعبت شخصية الرئيس ليندون جونسون التى تميل إلى استخدام عامل القوة والتصعيد وتتعاطف بشدة مع إسرائيل دوراً مهماً فى توسيع الشقة مع القيادة المصرية واستخدام أدوات متجددة باستمرار لمحاصرة التيار القومى بغرض القضاء عليه.

سادساً : **وقوع سلسلة من الانقلابات فى إفريقيا وبعض دول العالم الثالث الأخرى مثل** إندونيسيا كانت للأصابع الأمريكية دور لا يخفى فى تدبيرها فضلا عن ممارسة دور حاسم فى إبرام صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها والتخلص من القوى الوطنية فى الكونغو واستعادته كاملاً لنفوذ الغرب، وكان ذلك مؤشر على تراجع نسبى فى حركة التحرر الوطنى التى قادتها ثورة يوليو فى إفريقيا وضربة لحركة عدم الانحياز وتجمع باندونج والتى استهدفت وضع العالم الثالث كقوة رئيسية على جدول أعمال القوى الدولية.

سابعاً : **تخطيط إسرائيلى منظم لامتلاك تفوق عسكرى فى مواجهة الدول العربية جميعاً** واستغلال كل مصادر التسلح المتاحة لها فى الغرب بما فى ذلك المجال النووى أيضاً لامتلاك سلاح رادع والحرص على التواجد فى داخل الصراعات العربية والإقليمية والعمل على زيادة اشتعالها ، وكان أبرزها الصراع الدائر فى اليمن والخلافات بين مصر وإيران والعمل فى النهاية على القضاء على أية مصادر تهديد مباشرة قد يتصورها المخططون الإسرائيليون تهديداً لكيان دولتهم.

ولذا لعبت إسرائيل دوراً متعاظما عن طريق نفوذها فى واشنطن ، ووجدت الاستعداد لدى جونسون لتأييدها فى أهدافها ؛ فهو يريد إسقاط عبدالناصر وهى تريد الاستيلاء على فلسطين العربية بأكملها ، وكان ذلك قمة نجاح الحركة الصهيونية التى كانت قد أتمت استعدادها مع بداية ١٩٦٧ للقيام بعدوان ظلت تخطط له منذ سنة ١٩٥٧ ولم تكن

تنتظر سوى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية لها ، والتي تمت معها مشاورات سابقة اشترك فيها كل من آبا إيبان وزير خارجية إسرائيل ، ومدير المخابرات الحربية الإسرائيلية وتم الاتفاق على أن يبدأ العدوان على مصر سنة ١٩٦٧ .

وكما قلت كان التوقيت للعمل التنفيذي لهذه المخططات مناسباً تماماً من وجهة النظر الإسرائيلية وكانت قوات العاصفة التابعة لمنظمة فتح بزعامة ياسر عرفات قد بدأت في شن بعض عمليات اختراق والهجوم على المستعمرات الإسرائيلية على الحدود السورية منذ أول يناير ١٩٦٦ في محاولة لإبلاغ العالم بأن قضية الأراضي المغتصبة في فلسطين مازالت حية ولايمكن تجاهلها ، وجاءت ردود الفعل الإسرائيلية في شكل تهديدات مباشرة لسوريا على لسان مختلف المسئولين وفي صورة غارات جوية مكثفة واختراقات بواسطة وحدات الكوماندوز على مواقع الفدائيين ، وشملت الاعتداءات كلا من الأردن وسوريا معا.

وفي ٥ إبريل ١٩٦٧ صرح ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل:

« **إن بلاده قررت أن ترد بالطريقة التي تراها ملائمة ، وأن الطريق إلى دمشق مفتوح** ».

كما أعلن اسحق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في الإذاعة الإسرائيلية :

« إننا سنشن هجوما خاطفا على سوريا وسوف نحتل دمشق لنسقط النظام الحاكم ثم نعود».

كما صرح رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول في نفس اليوم بقوله :

« إن إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة ضد سوريا».

وعلى صعيد آخر كانت القوات الإسرائيلية توالي تدريباتها على توجيه ضربة جوية مفاجئة، وأطلق على هذا التخطيط اسم كودي « **الخطة كولومب** » ، وجرى تنظيم هذه التدريبات عشرات المرات على مدى عقد الستينات وكانت تنتظر فقط التوقيت المناسب انتظارا للقرار السياسي.

والغريب أن الطلقة الأولى في تحديد الوقت المناسب جاءت من موسكو ؛ عندما كان السيد أنور السادات يمر بها في طريقه إلى كوريا الشمالية ، فقد التقى برئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين في ٢٩ مايو ١٩٦٧ وبالرئيس السوفيتي بادجورني في رحلة العودة من كوريا الشمالية ، وكان الحديث الذي أدلى به المسئولون السوفيت يركز على خطورة الموقف بين سوريا وإسرائيل ، وأن الأخيرة تحشد قواتها على طول الحدود ، وأكد أن الاتحاد السوفيتي لن يقف صامتا بل سوف يساعد سوريا بكل ما يمكن لمواجهة التهديدات.

وأخذت الأحداث تتصاعد على القاهرة أن تتعامل مع الموقف بما يستلزمه من جدية واهتمام.

وفى الثالث عشر من مايو ١٩٦٧ عقد اجتماع بين الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وانضم إليهما السيد أنور السادات الذى وصل من موسكو فى وقت متأخر من هذا اليوم، كما حضر الاجتماع شمس بدران وزير الحربية فى ذلك الوقت، وذلك لبحث المسائل المتعلقة بالموقف العسكرى والسياسى، وكيفية مساعدة سوريا فيما يقابلها من تهديدات إسرائيلية.

وكان هنالك خلاف بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر حول الموقف من قوات الطوارئ الدولية، كان الخلاف يدور حول رؤية عبدالناصر من أن يتم إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقعها على الحدود الدولية على أساس أن سحبها بالكامل سوف يؤدى إلى مشكلة دولية، وإلى وضع عراقيل أمام عمل هذه القوات إذا ما فرضته الضرورة بينما كان عبدالحكيم عامر يرى أن تسحب هذه القوات بالكامل من سيناء، واستمرت المناقشات بينهم حتى وقت متأخر من منتصف ليلة ١٣ / ١٤ مايو ١٩٦٧، واتفقا على أن يلتقى المشير عامر بهيئة أركان حرب القوات المسلحة لبحث الأمر، وبلورة الموقف على ضوء ما انتهت إليه مناقشات عبدالحكيم عامر والرئيس جمال عبدالناصر من أن يكون الطلب المصرى هو إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقع خط الحدود الدولية.

وتم استدعاء هيئة الأركان المصرية فى وقت متأخر من هذه الليلة لمناقشة ما يمكن اتخاذه من إجراءات عسكرية، واتصل عبدالحكيم عامر بالرئيس جمال عبدالناصر يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ وأبلغه بأن الاجتماع قرر:

- رفع درجة الاستعداد للقوات المسلحة المصرية.

- تحريك تشكيلات تتجه إلى سيناء على الفور وإعداد توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الخاصة بذلك.

- إيفاد الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان إلى دمشق فوراً لإخطارهم بما تقرر وللتنسيق مع القيادة العسكرية السورية.

كما أصدر الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان فى نفس الوقت تعليمات عمليات حربية على ضوء توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بنفس المعنى الوارد فى البنود أعلاه.

وفي يوم الخامس عشر من مايو ١٩٦٧ تشاور جمال عبدالناصر مع كل من السادة زكريا محيى الدين ومحمد صدقي سليمان رئيس الوزراء وعلي صبري ومحمود فوزي وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي حول قضية قوات الطوارئ الدولية.

وكانت وجهة نظر الرئيس جمال عبدالناصر تتلخص فيما يلي :

- الهدف هو مساعدة سوريا ولم يكن إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية لأنه لم يكن يريد خلق أزمة دولية تشغل الكل عن قضية مساعدة سوريا.

- أن قطاع غزة سيكون هدفا رئيسياً وأساسياً يضرب ويعزل بسهولة عند نشوب العمليات العسكرية، ولذلك فإنه من المصلحة أن تتمركز قوات الطوارئ الدولية في القطاع لحمايته.

- النقطة التالية وهي الأهم إن نهاء مهمة قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بالكامل سوف يستدعي ضرورة دخول قوات مصرية مسلحة. إلى شرم الشيخ وهذا وضع سيفرض ضرورة التعرض للملاحة عبر مضايق ثيران.

وكان الرئيس جمال عبدالناصر يرى أن الوقت غير مناسب أيضاً لإثارة مشكلة فرعية - قضية حرية الملاحة في المضايق - في الوقت الذي كان الهدف الأساسي هو تركيز الاهتمام على احتمالات عدوان إسرائيل على سوريا وتدخل مصر لمساعدتها.

وباختصار فإن ما كان يريده الرئيس جمال عبدالناصر هو جبهة مفتوحة أمام إسرائيل لنجدة سوريا دون أن يصل الأمر إلى غزة أو شرم الشيخ، بل أكثر من هذا فإنه كان يتمنى أن تتولى قوات الطوارئ الدولية حماية غزة من احتمال احتلال إسرائيلي لها.

واتفق على أن يوجه خطاباً إلى الجنرال ريكي قائد قوات الأمم المتحدة بحيث تتم صياغته بشكل يعني طلب سحب القوات الدولية من الحدود الدولية لمصر دون التعرض لطلب السحب الكامل لهذه القوات الدولية، أي إعادة انتشارها في المنطقة. وقد قام عبدالناصر بإبلاغ المشير عامر بما اتفق عليه.

وفي صباح يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ جاءني سكرتير المشير عبدالحكيم عامر وسلمني خطاباً مغلقاً معنون باسم الرئيس جمال عبدالناصر، وقمت بعرض هذا المظروف على الرئيس فور وصوله، واتضح أن المظروف كان يحتوي على مذكرة بخط يد المشير عامر ونصها:

« سيادة الرئيس

مرفق الخطاب الذى يرسله فوزى إلى ريكى ، ويتم تسليمه لريكى اليوم فى غزة . عبدالحكيم (توقيع).

وكان نص الخطاب كالآتى :

« الجمهورية العربية المتحدة

القيادة العامة للقوات المسلحة

١٩٦٧/٥/١٦

الجنرال ج . أ . ريكى

قائد قوات الطوارئ الدولية . غزة.

أحيطكم علماً أننى أصدرت تعليمات إلى جميع القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة لتكون مستعدة للعمل ضد إسرائيل فور قيامها بعمل عدوانى ضد أية دولة عربية.

وتنفيذاً لهذه التعليمات تجمعت قواتنا فى سيناء على حدودنا الشرقية.

ولضمان أمن القوات الدولية المتمركزة فى نقط المراقبة على حدودنا أطلب إصدار أوامركم بسحب هذه القوات فوراً.

وقد أصدرت تعليماتى لقائد المنطقة العسكرية الشرقية فيما يتعلق بهذا الشأن.

أفاد بتنفيذ هذا الطلب

توقيع (فريق أول محمد فوزى)

رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة

للجمهورية العربية المتحدة»

وقد اتصل الرئيس جمال عبدالناصر بالمشير عبدالحكيم عامر تليفونياً ليبحث له نص الترجمة الإنجليزية لهذه الرسالة التى وصلت فى نفس اليوم ، وكان للرئيس ملحوظة حول عبارة: Withdrawal of all troops وقرر تعديلها لتكون Redeployment of troops وطلب من المشير عامر كتابة العبارة المعدلة فى الرسالة إلا أن الأخير رد بأن الرسالة تم إرسالها فعلا مع العميد عز الدين مختار من المخابرات الحربية ، وأنه سيحاول إيقاف المندوب وتعديل الرسالة ، ولكنه بعد فترة عاد واتصل بالرئيس ليبلغه بأن الرسالة

سلمت فعلا للجنرال ريكي دون تعديل ، وبذلك لم يكن هناك ما يمكن عمله لتدارك هذا الموقف «المتسرع».

وعلى الجانب الآخر فإنه في نفس الوقت الذي تسلم فيه الجنرال ريكي رسالة الفريق فوزي فإنه أي ريكي تسلم رسالة أخرى من السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة رالف بانش ـ وكان عين الإدارة الأمريكية في الأمم المتحدة ـ نبه ريكي فيها إلى أن قوات الأمم المتحدة وحدة لاتتجزأ ، وأن على مصر أن تقرر إما سحب هذه القوات بالكامل أو تقبل بقاءها بالكامل ، وهكذا سرنا نحو خطوة جديدة في تصعيد الموقف.

لقد تم تبادل رسائل كثيرة في هذا اليوم بين القاهرة ونيويورك ـ مقر الأمم المتحدة ـ حول هذه القضية ، كما عقد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعاً يوم ١٦ / ٥ / ١٩٦٧ حضره عبدالحكيم عامر وكل من زكريا محي الدين وأنور السادات وعلى صبري ومحمد صدقي سليمان ومحمود فوزي ومحمود رياض ، لبحث الموقف برمته وكانت الصورة كالآتي:

- **خطاب أرسل فعلا لقائد قوات الأمم المتحدة من الفريق فوزي.**
- **موقف الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ـ بانش ـ إما سحب كامل للقوات المسلحة أوبقاء كامل للقوات الدولية.**
- **إن الموقف على رأى بانش يفقد مصر مصداقيتها في حالة التراجع عن السحب الكامل وينطوى على مخاطرة إذا أقبلت مصر على السحب الكامل للقوات الدولية.**
- **إنه من الأفضل أن تطلب مصر سحب القوات الدولية بالكامل وأن يكون القرار قرار القاهرة وليس نتيجة ضغوط من بانش (أمريكا).**
- **اتفق على أن يبعث محمود رياض برسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة يطلب فيها سحب قوات الطوارئ الموجودة على الحدود الدولية مع إسرائيل .**
- **الاتصال بحكومتي الهند ويوغسلافيا ـ صاحبتى أكبر نصيب في قوات الطوارئ الدولية للاتفاق معهما على الموافقة على ما تقرره مصر في هذا الشأن وقد تم اتصال بين جمال عبدالناصر وتيتو وإنديرا غاندي اللذين وافقا على رأى القاهرة وأبلغا الجنرال ريكي بذلك.**

تصدر تعليمات للسفير محمد عوض القوني مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة في نيويورك مفادها أن يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة رسالة شفوية عند تسليمه رسالة محمود رياض، بأن مصر لن تقوم بعدوان ضد إسرائيل لكننا مصممون على الاشتراك في الدفاع عن أي دولة تتعرض لعدوان من جانب إسرائيل.

وكانت رسالة رياض لأوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة كما يلي:
« إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تتشرف بإخطار سعادتكم أنها قد قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على أراضي الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة ، وعلى هذا الأساس فإنني أطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب هذه القوات في أسرع وقت ممكن.

وأنتهز هذه الفرصة لأعبر لسعادتكم عن عرفاني وأصدق تحياتي .

(إمضاء محمود رياض) وزير الخارجية.

١٨ مايو ١٩٦٧»

وبذلك فقد فرض هذا الوضع على مصر واقعاً قديماً ، أي مشكلة الملاحة في خليج العقبة. تلقفت إسرائيل هذا الواقع الجديد القديم ، وبدأت بالاتفاق مع عواصم غربية على رأسها واشنطن للعمل على استغلال هذا الموقف تاركة موضوع التهديدات لسوريا جانباً بشكل مؤقت.

ومما زاد الأمر خطورة وتعقيداً أن إسرائيل بدأت تدعى أن هناك التزاما أمريكيا منذ سنة ١٩٥٧ بضمان حرية الملاحة لسفنها في خليج العقبة . وهو التزام لم تسمع به مصر ، ولم تره، ولم تكن طرفاً فيه بأي حال ، وقرر الرئيس جمال عبدالناصر إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية في الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٧ ، وفي نفس اليوم بعث الرئيس الأمريكي ليندون جونسون برسالة للرئيس جمال عبدالناصر ملخص ما فيها:

- حسن النوايا تجاه مصر ، وينفي أنه يكره مصر .
- أشاد بدور مصر وجهود الرئيس عبدالناصر في مجال التمية الاقتصادية.
أشار إلى ضرورة تجنب القتال، «يجب ألا تحل المنازعات بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة ..».
- اقترح أن يوفد نائبه هيوبرت همفري لزيارة المنطقة.

أكدت هذه الرسالة والمذكرة الشفوية الملحقة بها - أكدتا للرئيس جمال عبدالناصر صدق تقديره من عدم الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية ، كما لم يطمئن لتقديرات وزارة الخارجية المصرية التي اعتبرت الرسالة عربون لعدم قيام حرب جديدة في المنطقة ، إلا أن عبدالناصر اعتبر أن هذه الرسالة كانت لصالح بلد ضد بلد آخر حيث لايمكن أن ينقلب تقدير ونوايا جونسون في يوم وليلة من انحياز كامل لإسرائيل ومعاداتنا لحسابها، إلى اتخاذ موقف عادل من الطرفين.

كان موقف عبدالناصر واضحاً ولم يتعد العمل على موقف التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا ، والحيلولة دون استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية وهى الاعتداءات التى وصلت لمداها خلال السنتين الأخيرتين.

وفى الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٧ وصل إلى القاهرة السكرتير العام للأمم المتحدة مؤيداً من الولايات المتحدة الأمريكية كما جاء ذلك فى برقية من سفارتنا فى واشنطن ، حاملاً معه مشروعاً بأفكار لتهدئة الموقف يتلخص فى نقاط ثلاث:

- لا ترسل إسرائيل أى سفينة عبر خليج العقبة.
- على الدول التى ترسل سفنها لميناء إيلات ألا تحمل هذه السفن أى مواد إستراتيجية لإسرائيل.
- على مصر ألا تزاول حق التفتيش على السفن التى تمر عبر مضيق العقبة.

ووافقت مصر على هذا المشروع ، فى مقابلة تمت بين عبدالناصر وأوثانت فى منزل الرئيس بمنشية البكرى تدليلاً على حسن نية مصر بأن غلق خليج العقبة ليس خطوة أو تمهيد للعدوان المسلح على إسرائيل.

وحسبما أذكر تماماً فإن السكرتير العام للأمم المتحدة أوثانت كان متردداً بعد انتهاء المقابلة وإبلاغه بموافقة مصر على اقتراحاته فقد استأذن الرئيس فى توجيه السؤال التالى:

« سيادة الرئيس ، إن الإسرائيليين متخوفون لدرجة الذعر من قيامكم بهجوم عسكرى مصرى ضدهم ... فهل أستطيع أن أسألكم أن تعدونى بأن مصر لن تهاجم إسرائيل؟!

ورد جمال عبدالناصر بدون تردد وكأنه كان متوقعاً هذا السؤال ...

« يا مستر أوثانت إننا لم نعلن أبداً فى أى وقت بأننا سنهاجم إسرائيل(*) ، بل بالعكس فإن إسرائيل هى التى هددت رسمياً وأكثر من مرة وكأنها خطة مرتبة ، هددت سوريا

(*) الإعلام الأمريكى أخذ يؤكد جملة نُسبت زوراً للرئيس جمال عبد الناصر وهى مطالبته «بإلقاء إسرائيل فى البحر» كما كان يدعى أن اليهود ممنوعون من زيارة الأماكن المقدسة اليهودية فى الأردن (حائط المبكى)، ونحن من جانبنا نتحداهم أن يثبتوا المناسبة التى قال فيها عبد الناصر عبارته المشار إليها . ويقول الدكتور عبدالوهاب المسيرى فى موسوعته مع آخرين يعرضون على الصحفيين أن يقوموا بزيارة حائط المبكى فى الأردن بنفسهم وكانوا يبينون للأمريكان أن القضية هى أن العرب لا يعترفون بإسرائيل ، ولذا فلايمكن لأى شخص أن يقوم بزيارة إسرائيل وبعدها الأماكن المقدسة فى الأردن ، بل عليه أن يزور الأردن بمفردها. وكان يقدم لهم الوثائق التى تهدم بمفردها. وكان يقدم لهم الوثائق التى تهدم أساطيرهم الإعلامية من=

بالغزو ، وأن ما نقوم به بوضوح وفى العلن فإنه إجراء دفاعى لمنع مثل هذا التهديد أن يصبح حقيقة، وعلى ذلك فلن نكون نحن البادئين أبداً بالهجوم ، وأعتقد أن كلامى واضحاً ومباشراً"، وأعاد الرئيس كلامه مرة أخرى مؤكداً موقف مصر (*).

رغم هذا الموقف المصرى الواضح كان يرتب فى الخفاء لحتمية حدوث الصدام بين من يتبنى سياسة الاستقلال ورفض كل أشكال التبعية والاستغلال ـ مصر ـ وأصحاب المصالح التى تهددها هذه السياسة ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ فكان لابد من إسقاط عبدالناصر ، ونظامه وأفكاره ، وإجهاض مشروعه وتجربته الإنسانية ، وهذه هى سياسة كل القوى الامبريالية التى ترغب فى استنزاف ثروات الشعوب ، فهذه القوى العظمى فى نفس الوقت تعرف بل وتحدد بلا عاطفة وبلا تردد من هو عدوها ومن هو صديقها، وهذه ألف باء الإستراتيجية عندما تريد أن تبحث موضوعاً أو قضية سياسية عامة ، فإن أول العناصر هى تحديد من هو العدو ومن هو الصديق.

وفى الحقيقة إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقوم على عناصر ثلاثة كما ذكرها هنرى كيسينجر هى :

١ـ إسقاط جمال عبدالناصر وما يمثله .

٢ـ إنهاء الوجود السوفيتى فى مصر والمنطقة.

٣ـ القضاء على القوة العسكرية للفدائيين (المقاومة) وعزل مصر عن أمتها العربية.

ولازلت هذه الاستراتيجية كما هى لم تتغير حتى الآن وما تغير هو مسميات الأشخاص، فها هو كيسينجر يقول فى كتاب صدر قبيل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعنوان :

Does America need a foreign policy?

Towards a diplomacy for the 21 century "

أساسها ولكن كان يتم تجاهل الأمر برمته وكأن شيئاً لم يكن ثم يستمرون فى ترويج الإشاعات وترديد الادعاءات الصهيونية العنصرية بطبيعتها وبنيتها إذ كيف يتم تأسيس الدولة الصهيونية على أرض عربية مكتظة بالسكان العرب دون إبادتهم أو طردهم على الأقل . إننا نجابه عدواً بدائياً شرساً يحمل فتاكة ويمثل الوثنية المسلحة.

(*) (هذه الجلسة مسجلة ، والمحضر وشريط التسجيل محفوظان فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ويمكن الرجوع إليهما لأهمية ما دار فيهما).

ألا يذكرنا هذا بسياسة محور الخير ومحور الشر التى ترفعها الولايات المتحدة الآن.

نشرته مؤسسة «Simon & Schuster» فى نيويورك ، وذكر فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع فى بداية القرن الحادى والعشرين بما لم تتمتع به أى من أقوى الإمبراطوريات على مر الزمان والتاريخ وهى تمارس بكل عناصر القوة السيطرة على أرجاء العالم من خلال التزاماتها العسكرية شبه الدائمة تحت دعوى حفظ السلام ووصايتها الراعية للديمقراطية وقوتها الاقتصادية لتمتعها بالحرية السياسية والاستقرار الجاذبين للاستثمارات ، ولغزوها الثقافى لكثير من شعوب العالم ، خاصة وقد خلت ساحة الصراع إلا منها بعد انتهاء الحرب الباردة مخلفة إحساسا بالزهو وأن قدرها أصبح أسطورياً وبناء عليه فهى ليست فى حاجة إلى سياسة خارجية ويكفيها قمع أى تحديات تجاهها ويتنازع المجتمع الأمريكى ثلاثة أجيال.

جيل الحرب الباردة وهو يسعى للتكيف مع الألفية الثالثة .

وجيل المحتجين على حرب فيتنام ويرى العالم الجديد فى ضوء دروسها ،

ثم جيل العولمة الذى لا يقتنع بكلا المفهومين ، وهم جميعاً ما بين يسار يرى فيها الحكم على كل التصرفات العالمية ، ويمين يرى أن الهيمنة الأمريكية هى الحل لكل مشاكل العالم. ويرى أن أوروبا التى كانت شراكتها مع أمريكا من خلال حلف الأطلنطى دعامة للنظام الدولى بدأت تتغير بعد توحيد ألمانيا ونهاية الحرب الباردة ، وبدأت خلافات اقتصادية بين أمريكا وحلفائها حول استيراد اللحم والموز والقوانين الأمريكية والضريبة على الواردات ومنظمة التجارة العالمية وسياسة الطاقة ، ومع بداية تنامى الاتجاه للتقارب بين ألمانيا وروسيا وما قد يترتب على ذلك من أن تجر ألمانيا أوروبا معها إلى هذا التقارب خاصة بعد ظهور أوروبا الموحدة التى تستعد لتكوين قوة عسكرية قوامها مائة ألف جندى وأربعمائة طائرة مقاتلة بنهاية سنة ٢٠٠٣.

ويرى أيضاً أن مصادر الخطر فى آسيا متباينة بتباين دولها ، فمنهم من يخشى الصين ومنهم من يخشى روسيا وغيرها انفلات اليابان فضلا عن الصراع القائم بين الهند والباكستان والقلق من كوريا الشمالية . وترى واشنطن أن تحالفها مع كوريا الجنوبية يسهم فى استقرار شبه القارة إلا أنه يلزمها التنسيق مع اليابان والصين وروسيا ما لم تنهار كوريا الشمالية فجأة ويتوحد الشطران ، وإن كان من المتوقع تجاوز حجم المشكلات المتوقعة عما حدث فى توحيد ألمانيا.

ويختلف الرأى الأمريكى بالنسبة للصين ، فمنهم من يرى أنها عدو لا مفر منه ، بينما يرى البعض الآخر احتواءها ودعم تايوان.

وبرغم وجود فجوة ثقافية مع الهند لعدم فهم ممارساتها لسياستها الخارجية فإن الولايات المتحدة تتفق معها في ضرورة القضاء على الأصولية الإسلامية في القوس الممتد من سنغافورة حتى عدن ، كما يرى عدم معارضة البرنامج النووى الهندى .

ويرى كيسينجر أيضاً أن المصلحة القومية لأمريكا في مقاومة من يريد الهيمنة على آسيا ، وعليها تُبنى سياسة خارجية تتوافق مع الأهداف القومية لكل من اليابان والهند والصين بنظرة حريصة على تماسك المنطقة .

أما الشرق الأوسط فإن كيسينجر يرى أن بؤرته الصراع العربى الإسرائيلى وتحول العراق وإيران إلى عدوتين للولايات المتحدة الأمريكية وأثر ذلك على الخليج.

ويرى أن العودة إلى حدود ١٩٦٧ يعد تهديداً خطيراً لأمن إسرائيل ، وأن طرفي النزاع ليسا مستعدين لتسوية نهائية ، من ثم فهو يفضل الاكتفاء باتفاقات مؤقته للتعايش السلمي وليس للسلام النهائي ، كما يرى تأجيل حلول مشاكل الأماكن المقدسة واللاجئين والاعتراف بدولة فلسطين ، مؤكداً ضمان التفوق الإسرائيلي لتجنب المصالح الأمريكية حرب عصابات مباشرة وحتى لايبتلعها العداء العربي.

وفي إشارة واضحة للخليج ، فهو يعتبره حالة معقدة لاتحل دون تحسين العلاقات مع إيران والعراق ، إلا أنه يطرح بديلاً هو إعطاء الهند وتركيا دوراً مهماً في المنطقة!

أما إفريقيا ـ وجذور المثيرين من الأمريكيين منها ـ وهي تمزقها المجاعات والأوبئة والفساد والحروب مع قلة المصالح الأمريكية فيها ـ فيرى كيسينجر الاكتفاء بالبناء الاقتصادي والمساعدات الطبية وتجنب الصراعات العسكرية فيها ، وتركها لدول مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا.

وفي ضوء معطيات الثورة المعلوماتية يدعو كيسينجر إلى صياغة إستراتيجية جديدة تجنبها استنزاف الموارد ، وألا تسعى لتكوين إمبراطورية فتتفسخ داخلياً.

* * *

ومن هنا فإن عداء جونسون لسياسة مصر عبدالناصر قد تطور ، فلم يكتف بالضغوط السياسية والاقتصادية بل أصبح هدف ليندون جونسون هو إسقاط عبدالناصر ، ولما كان تحقيق هذا الهدف من الداخل ـ وهو الأسلوب الذى تتبعه الأجهزة الأمريكية ـ مستحيلاً بسبب تماسك الجبهة الداخلية المصرية ، فلم يعد أمامه إلا أن يعمل على إسقاط عبدالناصر وما يمثله الرجل عن طريق العدوان الخارجي ، وهو تكرار لأهداف العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ ، عدوان إيدن ، وموليه بن جوريون.

لم يتوقف جونسون عند هذا الحد بل رأى أيضاً أن يقود أكبر خطة لخداع مصر بالذات ليعاون إسرائيل فى كسب الحرب عن طريق توفير عنصر المبادأة لها ومنع مصر من القيام بضربة وقائية ، وكان ذلك عن طريق تأكيده لجمال عبدالناصر أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقف ضد أى عدوان وعلى ضرورة أهمية تجنب القتال ـ ٢٣ مايو ١٩٦٧ ـ وأشار إلى اتفاقية احترامها ثم جاء بنهاية رسالته أن على مصر والدول العربية أن تعتمد على واشنطن لأنها ضد أى عدوان».

وعقب هذه الرسالة ـ وإكمالا لخطة الخداع الكبرى ـ أوفد السفير الأمريكى بالقاهرة تشارلز يوست لمقابلة محمود رياض فى الأول من يونيو ١٩٦٧ ، وأبلغه بأنه مكلف من الخارجية الأمريكية للتأكيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون ضد أى طرف يبدأ بالعدوان المسلح ، هذا فى نفس الوقت الذى كان عبدالناصر يقابل فيه روبرت أندرسون ـ وزير المالية فى عهد أيزنهاور والذى حضر للقاهرة عن طريق سيد مرعى، صديقه ، ليبلغ عبدالناصر بنفس الرسالة التى حملها تشارلز يوست لمحمود رياض والذى عاد فى الثالث من يونيو ١٩٦٧ وأبلغ محمود رياض أنه تلقى أوامر باستعداد جونسون لاستقبال زكريا محى الدين فى أى وقت فى واشنطن ، ولما أبلغ بأن الوقت المناسب هو الخامس من يونيو وافق يوست على هذا الموعد دون الرجوع إلى واشنطن.

وفى السابع والعشرين من مايو ١٩٦٧ ، نجح جونسون فى إشراك موسكو فى خطة الخداع الكبرى حيث طلب السفير السوفيتى فى القاهرة مقابلة جمال عبدالناصر بصفة عاجلة لتبليغه رسالة هامة من القادة السوفيت يطلبون فيها أن لا تكون مصر هى البادئة بالهجوم على إسرائيل ، وقد برر القادة السوفيت هذه الرسالة بقولهم إن الرئيس الأمريكى جونسون أبلغهم أن مصر ستهاجم إسرائيل فجر هذا اليوم السابع والعشرين من مايو ١٩٦٧ .

وفى نفس الليلة تلقى الرئيس عبدالناصر رسالة بنفس المعنى من جونسون الذى أضاف، بأن على مصر أن تتحمل نتائج عملها إذا بدأت هى بإطلاق النار على إسرائيل ، ومرة ثانية أكد عبدالناصر للسفير السوفيتى كما أكد من قبل لأوثانت أن مصر لن تكون البادئة بإطلاق النار ـ وبذلك أصبح هناك تأكيدات من جانب مصر لكل من أوثانت والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بأنها لن تكون البادئة بإطلاق النار.

وعندما اطمأن جونسون إلى أن مصر لن تكون البادئة بإطلاق النار بقى احتمال فشل إسرائيل فى عدوانها ، واحتمال أن تتحول المعركة لغير صالحها وفى سبيل ذلك تم توفير

مظلة جوية بواسطة طائرات الأسطول السادس الأمريكى على أجواء إسرائيل لتأمينها خلال تنفيذ الضربة الجوية صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ وتزويد إسرائيل باحتياجاتهم من أطقم الطيارين والفنيين اللازمين للمعركة الجوية .

وفى صباح ٥يونيو ١٩٦٧ أعلن وزير الخارجية الأمريكى عندما بدأ العدوان الإسرائيلى بأن واشنطن لاتعلم من الذى بدأ أول طلقة ، وهذا يبرر لجونسون أن يدعم إسرائيل عسكريا ويساندها عن طريق اتهام مصر بأنها هى التى بدأت بالعدوان ، وهذا ما حدث تماماً من تحرك الأسطول السادس والسفينة ليبرتى ـ سفينة تجسس إلكترونى ـ نحو شرق البحر الأبيض المتوسط وبذلك أصبحت واشنطن شريكا كاملاً علنيا فى الاعتداءات.

على الجانب الآخر لم يحدث أن استكملت الدول العربية استعداداتها تنفيذاً لقرارات القمة العربية سنة ١٩٦٤ بل حدث أن تصدعت الجبهة العربية عام ١٩٦٦ نتيجة أسباب كثيرة بعضها ـ أو بصراحة كان أكثرها مفتعلا ومتمشياً مع تصعيد الأمور لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ... الجبهة الشرقية ـ التطورات فى اليمن والتدخل السعودى فالمخابرات الأمريكية ـ المقاومة الفلسطينية ـ من جانب العراق والسعودية والأردن وبدون الدخول فى التفصيلات وكانت النتيجة هى التأثير على عدم قدرة القيادة العربية القيام بدورها وبالتالى غياب مفهوم الأمن القومى العربى.

لقد خاض عبدالحكيم عامر معركة ١٩٦٧ دون أن يشرف على تدريب قواته ، ودون اختبار قدرة القوات المسلحة على تنفيذ الخطة التى وضعتها القيادة العامة للقوات المسلحة ، ثم اتضح أنه أدخل تعديلات كثيرة على الخطة الدفاعية فى شهر مايو ١٩٦٧ ، كما دفع بقوات لم تحصل على أى شكل من أشكال التدريب إلى سيناء فى شكل مظاهرة عسكرية مما ترتب عليه إرباك للقيادات العسكرية القتالية.

وبالرغم من كل هذه الأخطاء فإنه كان بإمكان قوات محدودة من القوات المسلحة المصرية التمسك بخط دفاعى طبيعى شرق قناة السويس ، درسناه فى الكلية الحربية وأجمعت الدراسات العسكرية الفنية على أن خط المضايق هو أنسب خط للدفاع عن مصر شرق القناة إلا أن هذا لم يحدث.

وللتاريخ وكشهادة أمام الله وأمام الضمير فإن الرئيس جمال عبدالناصر كان فى مساء الخامس من يونيو ١٩٦٧ يعتقد بل يجزم بأن القوات المسلحة المصرية سوف تتمسك بهذا الخط لوقف أى تقدم إسرائيلى ـ وهذا التقدير مسجل بصوت الرئيس جمال عبدالناصر

فى منزله بمنشية البكرى فى لقائه مع عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر - آنذاك فى ذلك الوقت ، إلا أن عبدالحكيم عامر أصدر أوامره مساء يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ بالانسحاب الشامل للقوات المسلحة إلى غرب القناة ، وكانت أوامره تقضى بأن يتم الانسحاب فى أقل من أربعة وعشرين ساعة أى يوم ٧ يونيو وهذا طبعاً مستحيل بكل المقاييس ، ويشكل فى الواقع أمراً بالحكم بالإعدام على القوات المنسحبة مما ترتب عليه إصابة القوات بالشلل التام، وهكذا أصبحت القوات صيداً ثميناً للطائرات المعادية مما أوقع خسائر ضخمة فى الأفراد والمعدات كان يمكن تفاديها على سبيل اليقين.

وعندما أعلن عبدالناصر قراره بالتنحى واستعداده لتحمل المسئولية الكاملة كان صادقاً مع نفسه ، صادقاً مع الشعب المصرى وأمته العربية ، فلا يعقل أن تعفى قيادة سياسية من مسئولياتها إزاء الأمن القومى مهما كانت الأسباب ، وفى الحقيقة فقد كان الرجل مقتنعا بأنه ارتكب خطأ عندما قبل بتأكيدات عبدالحكيم عامر عن مدى استعدادات القوات المسلحة، ولم يتبين بنفسه مدى قدراتها ، كما لم يكن يتصور فى الوقت نفسه أن تفقد القيادة العسكرية اتزانها ويصيبها الشلل خلال الساعات الأولى من المعركة، وتصدر الأوامر بطريقة عشوائية بالانسحاب إلى غرب القناة بدلا من الصمود عند خط المضايق والتمسك به.

١ - الخلل الداخلى

لقد سبق وأن قمت بطرح الأسباب الخارجية التى أدت إلى عدوان يونيو ١٩٦٧، وهنا يتم التركيز على الأسباب الداخلية ؛ تلك التى كان الرئيس جمال عبدالناصر أشجعنا جميعاً فى الاعتراف بها ، وعدم تجاهلها ، ذلك أنه مهما كانت قوة التدبير الخارجى ودقته وإحكامه، فلا يمكن أن ينجح أمام جبهة داخلية متماسكة ، وإدارة واعية للأزمات والمواجهات التى تكون مصر طرفا فيها ، يضاف على ذلك أن العمق الاستراتيجى لمصر ودول المواجهة على المستوى العربى كان يواجه نقاط ضعف خطيرة وانقسامات قاتلة ؛ ساهمت كثيراً فى تسهيل مهمة التدبير الخارجى.

ماذا حدث ؟ رؤية ذاتية :

ما حدث فى ٥ يونيو ١٩٦٧ كان هزيمة عسكرية ، وكانت ساحقة ، هذا يُسأل عنه العسكريون ، فتوازن القوى العسكرية سنة ١٩٦٧ كان موجوداً بمعنى أن الهجوم على مصر عسكريا بشكل واسع كان من الممكن أن تصده مصر لولا أخطاء عسكرية أساسية وقعت قبل وأثناء وبعد العمليات.

فالقائد العام للقوات المسلحة غائب ، وقائد الجبهة الشرقية غائب ، وقائد الجيش الميداني غائب ، كل هؤلاء غير موجودين في قياداتهم لحظة نشوب القتال برغم التنبؤ والتوقيع والتقدير المسبق . لقد كان هناك أكثر من سبعين قائداً في استقبال المشير عبدالحكيم عامر على أرض مطار بير تمادة في سيناء لحظة بدء القتال ، بمعنى أن عقل الجيش وإدارته كانا غائبين، ولهذا سادت الفوضى ، ولم تستطع القوات أن تصمد في خط الدفاع الطبيعي في الممرات ، وهذا الخط كان يمكن أن يصد الهجوم بربع القوات رغم انتهاء الطيران.

إن رئيس الجمهورية قائد سياسي ، وليس مفروضاً أن يدير المعركة أويعرف وقائعها وتفاصيلها ، وما دام القائد العسكرى قد صدّق على المهمة فإن عليه أن يضع الخطط ويدير القتال ويصبح المسئول عنه وعن النتائج.

وهنا يجب أن نقرر أن هناك قضيتان أساسيتان :

الأولى : هل من حق القيادة السياسية أن تصدر قراراً بعدم القيام بالضربة الأولى؟

والثانية : هل كان لدى القيادة السياسية ما يبرر اتخاذ هذا القرار ؟

والقول هو أنه من حق القيادة السياسية اتخاذ هذا القرار ؛ لأن إعلان الحرب هو من صميم اختصاصها دستورياً ، ولقد كان لدى القيادة السياسية الأسباب التى تحتم عليها اتخاذ هذا القرار ، فالدول العظمى كلها طلبت من مصر ألا تبدأ بالقتال (أمريكا ـ الاتحاد السوفيتى ـ فرنسا) ، ولم تنقطع الاتصالات والضغوط للحظة وحتى نشوب الحرب.

ومن جهة أخرى فإنه لم يكن هناك ما يفرض على مصر أن تبدأ القتال ؛ لأنها كانت قد حققت أهدافها السياسية ؛ فقد أزيلت القيود التى نتجت عن العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، وسحبت القوات الدولية ، وأعيدت السيطرة على شرم الشيخ وقطاع غزة ، علاوة على حق مصر فى السيطرة على الملاحة فى خليج العقبة.

ومن ناحية ثالثة فإن قائد القوات الجوية المصرية كان قد قرر أن حجم الخسائر المتوقعة فى حالة قيام العدو بالضربة الأولى تتراوح بين نسبة ١٠٪ إلى ١٥٪ ، وهى نسبة مقبولة سياسياً وعسكرياً.

لقد كان قرار إغلاق خليج العقبة سياسياً وعسكرياً أعلى مراحل التصعيد ، ولكنه فى نفس الوقت وفى مجال العمل السياسى قائما ولم يتخذه جمال عبدالناصر منفرداً بل شارك ووافق على اتخاذه أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ورئيس مجلس الوزراء ـ أعلى سلطة فى البلاد ـ بتحفظ وحيد من المهندس محمد صدقى سليمان رئيس

الوزراء ، وتمت الموافقة على القرار بعد مناقشات مسجلة ، وبالرغم من هذا فإن القرار لم يعني الحرب ، ولكنه كان يهدف إلى وضع مصر في مركز تفاوضي أقوى ، وليس في وضع قتالي.

وحينما سئل الرئيس جمال عبدالناصر :

« هل يعني إغلاق الخليج منع مرور كل السلع ؟»

رد قائلاً « لا .. السلع الإستراتيجية».

وحينما سئل : « هل البترول سلعة إستراتيجية؟»

قال: « إن هذا موضوع دراسة ...»

وهكذا ترك الباب مفتوحـــاً ...

أعود لأقول أن ما حدث في يونيو ١٩٦٧ كان سيحدث . ولقد وقف الرئيس جمال عبدالناصر وحدد بشكل قاطع وواضح مسئوليته الكاملة ، وبالتحديد مسئوليته أنه لم يغير القيادة العسكرية التي كان يستطيع أن يغيرها ببعض الخسائر.

والمهم أن خط الرئيس جمال عبدالناصر بالرغم «من» و «عن» ، فإنه لم يتغير أو يتأثر بالمؤسسة العسكرية من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٧ ، تلك المؤسسة التي لم تستطع أن تؤثر عليه ولا على قراراته..

هل أثرت على استراتيجية التنمية ؟

هل أثرت على اتباع سياسة مواجهة الإمبريالية والاستعمار ؟

هل أثرت على الوقوف ضد الأحلاف العسكرية ؟

هل أثرت على إصدار قرارات وقوانين الإصلاح الزراعي الأولى والثانية؟

هل أثرت على إصدار القوانين الاشتراكية؟

وغير هذا الكثير .. فلو كانت المؤسسة العسكرية تحكم وتؤثر على عبدالناصر ، ما كان عين علي صبري مثلاً رئيساً للوزراء ، فنائباً لرئيس الجمهورية وهذا موضوع هام جداً لأنه يجسد أبعاد مشكلة الرجل الثاني في النظام ، وخصوصاً في العالم الثالث.

وأستطيع أن ألخص ما حدث بشكل مركز في الآتي :

١ ـ الإدارة التي تستخدم السلاح هي التي تجعله سلاحاً هجومياً أو سلاحاً دفاعياً.

٢ ـ بعد ٠٨٤٥ يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ حدث استرخاء بعد طلعات الصباح المعتادة يومياً للقوات الجوية.

٣ـ كان عبدالحكيم عامر فى الجو والدفاع الجوى مقيداً وبالتالى حدث انقطاع بين القيادة والقواعد ، فاختلت الحلقة الأساسية وأصبح الهرم القيادى معزولاً ، والدفاعات مقيدة.

٤ـ كانت الجبهات محكومة بالاستراتيجية الدفاعية ـ انتظار (تلقي) الضربة الأولى.

٥ـ العقيدة كانت دفاعية منذ سنة ١٩٤٨ ، العقيدة كانت دفاعية وإلا كانت طائرات سوريا قد خرجت للتصدى للطائرات الإسرائيلية بعد عودتها من ضرب القواعد المصرية ، وهذا ينسحب أيضاً على القوات الجوية الأردنية ، ولو حدث هذا لتغير الموقف تماماً ولفشلت إسرائيل فى تحقيق السيطرة الجوية.

٦ـ اعتباراً من سنة ١٩٦٦ كانت قيادة حزب البعث ضد كل الأنظمة العربية بما فيها مصر . فقد اعتبروا عبدالسلام عارف رجعياً مما أجهض مشروع الوحدة العسكرية السورية ـ العراقية ، وأضاع بالتالى من الإفادة من القوى العسكرية ، وهذا الوضع أدى إلى منع تشكيل قيادة عسكرية عربية.

٧ـ الكلام عن أن هزيمة ١٩٦٧ أزمة ديموقراطية كلام مبني للمجهول ؛ بمعنى أنه لو كان هناك حزبان أحدهما يميني والآخر يساري كانت الهزيمة لن تقع ؟! قد يكون العكس صحيحاً افتراضاً ؛ لأنه يمكن القول أن عدم وجود تعددية حزبية هو الذى لم يجعل البلد تتفتت ، فلو افترضنا مجرد افتراض فقط أنه لو كان هناك حزبان فإن أحزاب المعارضة كانت ستتكالب على المؤسسة العسكرية وتدعمها ، وكانت ستجد فيها السند ضد النظام ، وبالتالي فإن المؤسسة العسكرية بقوتها كانت ـ فى رأيى ـ ستجذب إليها كل المعارضين ، والوحيد الذى كان سيستطيع الحد من تجاوزات المؤسسة العسكرية هو الرئيس جمال عبدالناصر الذى تعرف تلك المؤسسة قدراته الحقيقية سواء من ناحية أفكاره أو تأثيره على الهجوم أو عدم التأثير على جذبه . كان هناك عدم قدرة وعدم كفاءة، وكانت هناك عنجهية ، وشعور عال بالذات ، ولم يكن هناك فكر بل مصالح ذاتية وأمنية.

٨ ـ ولمن يقول إن اليمن كانت شماعة لما حدث سنة ١٩٦٧ ، أقول إن القوات المدرعة الرئيسية كانت هنا فى مصر ، والطيران كان هنا فى مصر.

٩ـ وللتذكرة فقد تنفع المؤمنين، أقول إن المزايدات الحزبية الثورية العربية المختلفة منذ بداية الستينات والتى اتهمت الرئيس جمال عبدالناصر بخيانة القضية القومية

وبالاختباء وراء قوات الطوارئ الدولية هرباً من تحرير فلسطين وبالجبن ، أحد أهم الأسباب التى دفعته سنة ١٩٦٧ لتصعيد المواقف على النحو الذى انتهى بحرب فقد العرب فيها ما تبقى من فلسطين فضلا عن سيناء والجولان.

ولم يشأ الرئيس جمال عبدالناصر أن يترك فرصة أو مناسبة إلا وعمل على التذكير بعوامل القصور والإنحرافات التى وقعت داخل النظام السياسى قبل نكسة يونيو ١٩٦٧ فى إطار عملية النقد الذاتى التى كان حريصاً على ممارستها دون أية تحفظات(*).

ففى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، واصل الرئيس جمال عبدالناصر عملية النقد الذاتى بمزيد من الشفافية والصراحة عندما قال داخل اجتماع عام عقد فى قاعة الإحتفالات الكبرى فى جامعة القاهرة ما نصه:

« فيه ناس بيلقوا لوم الانحرافات على النظام ، أنا بدّى أقول إن الانحرافات بتحصل فى كتير من الدول ، المهم نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات ، وأنا باقول لكم بصراحة.. أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل ٥ يونيو ، لكنى لم أكن أتصور مداه.. حاولت بكل ما أستطيع .. نجحت أحيانا ، ولم أر الحقيقة كلها فى أحيان أخرى».

وفى موقع آخـــر يقول :

« إننا استطعنا ، وهذه مسألة أخلاقية أعلق عليها قيمة كبيرة ، أن نضع أمام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية صورة كاملة للانحرافات ، وأخطاء المرحلة السابقة ، وكان رأيى أن هذه مسئولية يجب أن يتحملها نظامنا الثورى وبشجاعة ، وكان رأيى أيضاً أن

(*) هل كان فى وسع الرئيس عبدالناصر تجاوز المؤسسة العسكرية وبناء تنظيم شعبى ديمقراطى يعبر عن تأييد الجماهير العريضة له وبذلك يقضى على ازدواجية السلطة؟!. لقد طالب عبدالحكيم عامر على لسان شمس بدران من الرئيس جمال عبدالناصر القيام بحل منظمة الشباب، واعتقال كل من على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف ، وأن توضع المنظمة تحت إشراف المشير عامر (سنة ١٩٦٦) . فى الوقت الذى رفض فيه المشير عامر القيام بإحلال قيادات عسكرية محترفة فعالة لتولى شئون القوات المسلحة علاوة على مقاومة قرارات مجلس الرئاسة (١٩٦٢) . وفى نفس الوقت أقنع المشير عامر الرئيس عبدالناصر بقدرته على مواجهة إسرائيل والانتصار عليها (١٩٦٧) ، وكان الانهيار السريع والشلل الكامل التى لم تستفد حتى من الإنذار الذى قدمه عبدالناصر بأن الهجوم سيكون يوم ٥/٦/٦٧. وأنه سيكون فى شكل ضربة جوية .

كان هذا هو التعبير الكامل عن ضعف وهزال هذه المؤسسة .

ولا يعفى هذا عبدالناصر من المسئولية التى تحملها كاملة ، إلا أن هذه المؤسسة كانت قد تمكنت من كسب مواقع حصينة وعن رفضها فى نفس الوقت أى نوع من التدخل أو الرقابة أو الحساب فظل هذا الورم يتسلل ببطء معتمدا على الثقة من جانب عبدالناصر فى ولاء و تقدير هذه المؤسسة ورئيسها ومن معه (شمس بدران) (إنشغال عبدالناصر بقضايا قومية ووطنية كبرى علاوة على إهتمامه بتحقيق طموحات

الضمير الوطني الذي أحس بأن انحرافات وأخطاء قد وقعت من حقه ومن مصلحته أن يعرف الحقيقة ، وأن يخلص وجدان الأمة من أثقالها ، وأن ينفض عن نفسه كل رداءة الماضي لكي يدخل إلى المستقبل بصحة نقية طاهرة ، ومع كل العذاب الذي تحملته شخصياً ، تحمله المواطنون معي خلال هذه العملية ، فقد بقي إيماني بضرورتها كإيماني بطلب الجراح بأن يقطع لينظف ويبتر لينقذ».

وبالتوازي مع هذه العملية التي فتحت كل الجراح داخل مجلس الوزراء كضرورة حتمية للتعرف على مسببات الأزمة ، واستكشاف طرق علاجها ، فقد عرض عبدالناصر أداء المؤسسة العسكرية بكثير من التفصيل في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٦٧ ، والذي خصص لتقويم الأوضاع بعد النكسة ، وبدأ الرئيس جمال عبدالناصر بعرض ما أسماه دروس ١٩٦٧ حيث أكد على الآتي:

- أنه كانت هناك ثقة في النفس أكثر من اللازم ، ووصل الأمر إلى حد التبجح بهذه الثقة، وحتى أننا نتكلم أننا نستطيع أن نتصدى لإسرائيل وأمريكا.

- الجيش لم يكن بالكفاءة التي كنا نقدرها ، وأن الذي أضر بكفاءة الجيش هو فكرة الأمن أو تصور فكرة الأمن . فتحت اسم الأمن كان يجرى تنظيم الجيش وتوزيع الناس على محلاتهم ، وباسم الأمن جلس ناس في غير مقاعدهم ، والمثل الظاهر هو الطيران، واننا للأسف لم نستفد من دروس ١٩٥٦ ولا من دروس الانفصال ، وعلى هذا بقي صدقي محمود قائداً للطيران احدى عشرة سنة بعد السويس.

==الشعب المصري في التقدم والتصنيع والتغيير الاقتصادي والاجتماعي (العدالة الإجتماعية) أثره الكبير في استفحال هذا الخطر، وذلك للثقة المتزايدة من جانب عبدالناصر في عبدالحكيم عامر بما يتفق مع الاستراتيجية التي وضعتها القيادة السياسية وخضوع هذه المؤسسة في النهاية لسلطة القائد الأعلى وهو جمال عبدالناصر ثم متأخرا اكتشاف عبدالناصر لكون هذه المؤسسة أصبحت مركز قوة انتقلت بعده موازين القوة إلى القيادة العسكرية مما حد من قدرات القيادة السياسية عن ممارسة قيادتها كاملة واضعين في الحسبان نقطة جوهرية هي حرص عبدالناصر على البقاء على وحدة القوات المسلحة وتماسكها جعل تفكيره وحساباته تصب في خانة أن أي تصحيح سيترتب عليه صدام يصعب تقدير مداه في ظروف داخلية وعربية ودولية تستوجب حماية القوات المسلحة ووحدتها بعيدا عن أي انقسام أو صدام .

عبدالناصر كان فوق هذا مطمئناً لمدى طموح عبدالحكيم عامر، وأن هذا الطموح مهما بلغ فلن يصل لمرحلة حتى التفكير في الانقلاب على الشرعية أو على عبدالناصر القائد والأخ والصديق والتوأم ، ولكن يقف طموح عبدالحكيم عند حد الرجل الثاني فقط .

ـ اتجاهنا لعدم أخذ الأمور بجدية نتيجة نقص المعلومات، ونتيجة للتراخي في تنفيذ ما يترتب على هذه المعلومات ،وأنه شخصياً حذر صدقي محمود ، وقال له في آخر اجتماع حضره في رئاسة أركان حرب أن الهجوم سيحصل يوم الاثنين ، وأن الضربة الأولى ستكون ضد الطيران وأنه في هذا لم يكن متنبئاً ، وإنما كنت حاسب حساب ، ومقدر أن ذلك سيحدث.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر :

« في البداية قلت إن الحرب بنسبة ٥٠٪ ثم قلت إن النسبة أصبحت ٨٠٪ ثم وصلت إلى يقين إلى أن الحرب واقعة بنسبة ١٠٠٪ أنا اتكلمت معاهم يوم الجمعة ٢ يونيو على أساس أن الضربة قادمة يوم الاثنين ٥ يونيو . يوم السبت قام الطيران بمظلة جوية للإنذار المبكر والاشتباك، ويوم الأحد حدث نفس الشئ وخرجت مظلة جوية. يوم الاثنين لم تعد هناك مظلة جوية وفوجئنا بالطائرات الإسرائيلية فوق مطاراتنا دون أن يشعر بها أحد. وهذا موضوع بنحقق فيه . كنت أعتقد أن خطتنا للدفاع الجوى مضبوطة وقد رأيتها على الورق وجاء نائب قائد الدفاع الجوى السوفيتي وقابلني ومعه صدقي محمود قبل الأزمة بوقت طويل ، وقال لي نائب قائد الدفاع الجوى السوفيتي أن خطة الدفاع الجوى التى رآها على الورق وعلى الطبيعة معقولة جدا ، وأنه وخبراءه لاحظوا وجود ثغرات فيها ، وقد أخطر بذلك صدقي محمود ، وتم الاتفاق على عمليات تكملة ، ولكن هذا لم يحدث كما يظهر لى الآن ، فدفاعنا الجوى أصيب بالشلل ، وهذا موضوع نحقق فيه الآن.

القيادة العسكرية عندنا لم تكن مستعدة لتصديق المعلومات التى تجئ لنا ولها ، كان لديهم تصور محدد ، ولم يكونوا مستعدين لقبول أى شئ يختلف عن هذا التصور ، وعلى سبيل المثال فالروس أبلغونا يوم الخميس أول يونيو عن حجم القوات الإسرائيلية من المدرعات ، وقالوا إنها تسعة لواءات وكانت القيادة عندنا مصممة على أن اليهود ليس لديهم إلا خمسة لواءات . ولقد ناقشنا هذا الكلام في اجتماع يوم الجمعة ٢ يونيو وقلت لهم على أى أساس تقولون إن إسرائيل لديها خمسة ألوية بينما الروس ولديهم كل إمكانيات المعلومات يقولون إن لديهم تسعة . وكان الرد الذى كرره عبدالحكيم عامر وعدد من القادة هو أن معلومات السوفيت مبالغ فيها ، وهم يهولون لكى يخيفونا ويجعلونا نتردد ولا ندخل المعركة(*).

وقالوا أيضاً أن الروس فيما يظهر حسبوا الدبابات الإسرائيلية القديمة طراز شيرمان وهى لم تعد صالحة، وبالتالى لاتدخل فى الحساب . وكان هذا كله ضمن عوارض الثقة بالنفس أكثر من اللازم مما يجعلك تقلل من قوة العدو ، وهذا هو الذى يذهلنى حتى الآن هو أن القيادة العامة بعد ضربة الطيران أصبحت مثل واحد حصل له انفجار فى المخ وأصاب الشلل جسمه كله.

الخطط التى كانت معدة محكومة أيضاً بالثقة بالنفس ، ولقد دهشت من أنه لم تكن هناك دفاعات فى الخطة وراء العريش . ولم يحدث قتال وراءها فى القطاع الشمالى ، وإنما اندفعت المدرعات الإسرائيلية على طريق أسفلت جديد كنا بنيناه بين العريش والقنطرة حتى وصلت دون قتال إلى شاطئ قناة ـ السويس .

الخلط بين الوهم والواقع .. أنا قلت للقيادة من البداية إننا حاندخل معركة دفاعية وهى معركة تتفق مع خططنا التى كانت موجودة مع إمكانياتنا المتوفرة ولا أعرف منين ركبتهم حكاية إنهم لازم يبدأوا الهجوم بينما هو رأيى مستحيل من الناحية السياسية . وعبدالحكيم قال لى وهو فى هذا الموضوع أنه إذا كان هدف من تحركات القوات المصرية بعد الحشود مع سوريا هو نجدة لسوريا بالفعل فمعنى ذلك أننا لابد أن نهجم وإلا فنحن لاننجدها ، وحاولت أن أشرح له أن مجرد حشد قواتنا سيفرض على إسرائيل أن تستعد لنوايانا وتحول حشودها من الشمال إلى الجنوب ، وهذا هو المطلوب للتخفيف عن سوريا، أما موضوع أن يتحول هذا إلى هجوم فهذا له حسابات أخرى.

والغريب أنهم ظلوا يتوهمون إمكانية الهجوم ، وجرت تحركات كثيرة خلافاً للخطة الأصلية على أساس إمكانية الهجوم ، وكانوا يتصورون أن يقوموا بالهجوم من الجنوب فى اتجاه إيلات ، وعندما هاجم الإسرائيليون من الشمال نسوا القوات التى حشدوها للهجوم على الجنوب.

وقبل هذا كله لم تكن عندنا خطط حقيقية للهجوم ، نحن استطلعنا الجبهة الجنوبية لإسرائيل ولكننا لم نكن نعرف ما فيه الكفاية عن الجبهة الوسطى أو الجبهة الشمالية وبالتالى فالهجوم لاتتوافر لدينا إمكانياته المادية فضلا عن المخاطر السياسية التى تلحق بنا إذا

(*) قبل حرب يونيو ١٩٦٧ استدعى الجنرال ديجول السفير عبدالمنعم النجار وطلب منه إبلاغ رسالة عاجلة للرئيس جمال عبدالناصر مفادها أن المخابرات الفرنسية لديها معلومات مؤكدة بأنه سيحدث هجوم ساحق على مصر صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ورجا أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة باستيعاب هذه الضربة ثم الرد عليها حتى يستطيع أن يدعم موقف القاهرة على أساس أن إسرائيل هى البادئة بالاعتداء، كانت هذه المعلومات إلى جانب معلومات أخرى قد وصلت للقيادة المصرية فى نفس الوقت من مصادر=

حاولناه : معنى ذلك أننا نعطى أمريكا دعوة مفتوحة بضربنا بكل وسائلها، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه»(*).

وقراءاتي للموقف وكما حددها الرئيس جمال عبدالناصر أنه لم تحدث فى الواقع حرب، وحدث قتال عنيف جدا فى مناطق متفرقة، وحصلت بطولات هائلة فى الحقيقة، ومات واستشهد وضحى ناس أثبتوا أنهم رجال، وفعلوا ذلك وفوقهم قيادة لاتقود، لأنها فقدت أعصابها إلى درجة أنه تم إخطار القيادة السياسية أن اليهود ينزلون بالباراشوت على الناحية الغربية للقناة فى حين أن الحقيقة أن اليهود كانوا يلقون بتموين وذخائر بالباراشوت للقوات التى وصلت إلى ضفة القناة الشرقية أسرع مما كانت تتوقع القيادة الإسرائيلية، وفقدان الأعصاب هذا جعل الأوامر متضاربة. وقد عرضت على القيادة السياسية عندما بدأ التحقيق مجموعات من أوامر صادرة فى نفس الوقت، بعضها يأمر بالانسحاب إلى خط الدفاع الثانى وبعضها يطلب الإنسحاب إلى غرب القناة، وكان معنى هذا فوضى فى الإنسحاب وعملية الإنسحاب هى أصعب العمليات فى الحرب.

كما تحدث الرئيس جمال عبدالناصر فى نوفمبر ١٩٦٨ أيضاً عن الانحرافات التى تكشفت فى جهاز المخابرات العامة فقال:

«الانحرافات فى جهاز المخابرات التى تكشفت .. حصل أنه أكتشفت انحرافات فى جهاز المخابرات وحينما اكتشفت ما سيبناش اللى اشتركوا فى هذه الانحرافات اعتقلوا

=أخرى مما دعا الرئيس جمال عبدالناصر إلى الاجتماع بالقيادة العامة للقوات المسلحة، وفى حضور كل القادة نبه الرئيس إلى الاحتمالات المنتظرة وركز فى الحديث على القوات الجوية بالذات ولما سأل الفريق محمد صدقى محمود قائد الجوية عن مدى تحملنا لتلقى الضربة الأولى إذا ما صحت المعلومات باحتمال الضربة الجوية التى قدر أنها ستتم يوم ٥ يونيو بناء على تقديرات الموقف على ضوء تعيين موشى ديان وزيراً للدفاع مما يعنى نوايا هجومية للعدو، فأجاب الفريق صدقى محمود بأن الاحتمالات هى الشلل للقوات الجوية، ولما ناقشه الرئيس جمال عبدالناصر، بحضور القادة، حول مدى احتمالات الخسائر تحديداً، قال الفريق صدقى أنه يقدرها بنسبة ١٠٪ وهنا ـ وبعد مناقشة إشترك فيها أغلب الحضور ـ تم الاتفاق على إمكانية تلقى الضربة الأولى بهذه النسبة من الخسائر وعلى شرط أن يقوم قائد القوات الجوية باتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وانتشار وتوزيع طائراته ـ الشئ الذى لم يحدث ـ وفى رأيى الشخصى وكما ذكر لى بعد ذلك الفريق أول محمد فوزى واللواء حسن البدرى واللواء عبد المنعم خليل، أن المشير عبدالحكيم عامر قال بعد مغادرة الرئيس لقاعة الجلسة، ما معناه « هو نبى .. ولا يعلم الغيب ..؟!»

(*) ولقد ثبت أن حاملات الطائرات البريطانية والأمريكية كانت تساهم فى عمليات الاستطلاع الجوى علاوة على أن الطائرات البريطانية والأمريكية كانت فوق سماء مصر وسوريا ويتردد أخيراً مشاركة فرنسا أيضاً حسب المعلومات المتسربة من أجهزتها.

وتعرضوا للتحقيق وحايروحوا المحاكم وحايروحوا محكمة الثورة .. فيه ناس بيلقوا لوم هذه الإنحرافات على النظام ، وأنا بدى أقول لهم إن الانحرافات بتحصل فى كثير من أجزاء العالم .. المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات .. والإنحرافات اللى حصلت فى هذا الجهاز وعرفتوها أو يمكن سمعتم عنها ، أكثرها إنحرافات رخيصة ، ومش ده المجال اللى أنا أتكلم فيه .. حصلت فى كثير من أجزاء العالم أمثلة مشابهة .. برضه جاء لى جوابات ، إزاى إنت ما كنتش عارف ؟ وإزاى الرئيس ماكانش يعرف باللى جارى وبهذه الإنحرافات ، وأنا بأقول النهارده فرصة إنى أرد على هذه التساؤلات ، إذا كانت هذه الانحرافات حصلت فى المخابرات إذا كانت المخابرات هى المفروض إنها تقول على الانحرافات اللى بتحصل فى البلد .. ماكنش ناقص إلا أنى أعمل مخابرات على المخابرات .. وهكذا .. لاتنتهى .. يمكن أنا باقول اللى حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة ، الاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع إنها فى المستقبل تحكم ، ونسيت نفسها فانحرفت وماوصلتش إلى أهدافها اللى هو الحكم . وجدت أنه سهل الإنحراف فانحرفت.. أنا بأقول لكم بصراحة إنى كنت أرى بعض مظاهر الانحراف قبل ٥ يونيو ولكنى لم أكن أتصور مداه .. حاولت بكل ما أستطيع ونجحت أحياناً ، وأنا فعلا كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى ، وكان حديثى دائما أيام انتخابات الرئاسة وبعد كده وعندكم هنا ، ومرة جيت قلت لكم مجموعة من الأسئلة وكان حديثى عن الديموقراطية والمزيد من الديموقراطية إلا ، كان السبيل الوحيد إن إحنا نقضى على الانحرافات .. هو أنا من تجربتى الماضية الناس بتخاف من إثارة أى شئ إما فى مجلس الأمة أو فى الصحف .. لكن بعد كده ميهمناش إن الشخص ينحرف ، والناس تتهامس ما بيهمش ـ طالما أن الموضوع متنشرشى وما إنفتحشى فى مجلس الأمة أو ما إتنشرش فى الجرايد ، خلاص ولهذا أيضاً مرة إتكلمت معاكم هنا على أساس إحنا بحاجة إلى مجتمع مفتوح لكن طبعا بتوع المخابرات كانت وسائل الإخفاء كانت مباحة بالنسبة لدولة المخابرات اللى وجدت واللى تعبت واللى انحرفت .. أنا باعتبر أن هذه الدولة سقطت وأن هذا السقوط مسألة فى منتهى الأهمية وأنا أعتبرها من أهم الجوانب السلبية اللى تخلصنا منها فى سبيل تطهير الحياة العامة فى مصر.»(*).

ويستخلص من ذلك أيضاً أن الرئيس جمال عبدالناصر لم يلجأ لإلقاء المسئولية على التآمر الخارجى ، بل كان تركيزه بدرجة أكبر على العوامل الداخلية ولم يعف نفسه من المسئولية

(*) أصدر الرئيس جمال عبدالناصر الأمر بتشكيل لجنة التحقيق فى انحرافات جهاز المخابرات العامة من المهندس حلمى السعيد والسيد محمد نسيم.

بأى حال.

ومن خلال تشريح الرئيس جمال عبدالناصر لهذه العوامل الداخلية يمكن الخروج بتشخيص موجز وسريع لهذه العوامل تفاديا للتكرار لكل ما كتب بشأنها:

أولاً: بروز المؤسسة العسكرية كجهاز بيروقراطي فقد هدفه ودوره الوظيفى المرسوم له داخل النظام، فبرغم ما بدا على السطح من أن هذه المؤسسة شكلت جزءاً عضوياً من البناء الثورى الذى قام فى أعقاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن ثم فلم يحمل أى تناقض مع مبادئ الثورة وفلسفتها، ولم تبدُ منها أية مظاهر للتناقض مع توجهات الثورة، فإن موقع عبدالحكيم عامر من عبدالناصر وطبيعة تكوينه الشخصى إضافة إلى اعتماده على مجموعة من المعاونين الباحثين عن مصادر النفوذ بكل وسيلة قد حول المؤسسة العسكرية إلى عنصر ضاغط على الواقع الداخلى، ودفعها إلى التدخل فى القطاع المدنى بكل مجالاته تقريباً، بل يمكن القول أن هذه العوامل قد ساعدت على خلق عوامل للتباعد بين المؤسسات عامة والنخبة المثقفة خاصة، وبين القيادة السياسية وكانت سببا فى تعرض الأخيرة للانتقادات حول أساليب أدائها.

يضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسة قد تناست بدرجة كبيرة مهمتها الأصلية؛ وهى بناء جيش وطنى قوى، فقد افتقدت القدرة على الإبداع والتطور، وعانت القوات المسلحة فى ظلها من فقدان التنسيق وانتظام التدريب وارتقائه كما فقد أفرادها الذين كانوا يملكون قدرات مميزة إمكانية المبادرة وحماس المشاركة (نمو المؤسسة وتضخمها تدريجيا)، وكما أوضحنا فى الفصل الخاص بمأساة وأزمة الرجل الثانى فقد نمت هذه المؤسسة الكبرى فى ظل الظروف التى صاحبت قيام الثورة فى سنواتها الأولى، وقامت أى محاولة لتعديل المسار والإصلاح بعد أن ثبت قصورها فى أكثر من مناسبة ابتداء من العدوان الثلاثى ١٩٥٦، إلى أزمة مجلس الرئاسة ١٩٦٢ وحتى يونيو ١٩٦٧.

وفى كل المراحل تميزت بقصور التفكير والاندفاع والافتقاد للتخطيط الجيد، وكانت معاركها فى اليمن دليلاً حيا على ذلك وكان تحمس قائدها عبدالحكيم عامر للتخلص من المراقبين الدوليين فى خليج العقبة منذ خريف ١٩٦٦ تحت ضغط الحملات الدعائية المعادية لايعبر عن مسئولية رجل الدولة ودقة الحسابات الصحيحة، وكانت النتيجة التى وصلنا إليها فى يونيو ١٩٦٧ وكان الثمن أفدح مما كنا نتصور.

ثانياً: أظهرت هذه الحوارات التى داخل اللجنة التنفيذية العليا ومن قبلها داخل مجلس الوزراء قدراً عالياً ومتطوراً من ديموقراطية القرار، وكانت بمثابة الفرصة

ليتحمل كل فرد مشارك فى الحكم فى ذلك الوقت مسئوليته أمام التاريخ ، لكنها فى الوقت نفسه أظهرت وجود فجوة بين طموح عبدالناصر للتغيير وبين الواقعية الشديدة التى قد تصل إلى حد التردد فى استجابة بعض من المجموعة المشاركة لعبد الناصر فى الحكم وبخاصة على مستوى اللجنة التنفيذية العليا ، تلك المجموعة التى لايمكن أن يطعن فى إخلاصهم، لكن اللحظة التاريخية والتى ولدتها هزيمة ١٩٦٧ كانت تفرض مراجعة كاملة للنفس وللنظام ككل، لكن تصدى هذه المجموعة لاقتراح عبدالناصر الخاص بالأخذ بالنظام التعددى ، وإفساح المجال أمام دور رئيسى للقوى المعارضة فى المجتمع للمشاركة فى التصحيح قد أكد مرة أخرى سيطرة المفهوم الأمنى على السلوك السياسى ، ولم يكن التمسك بهدف إزالة آثار العدوان كمبرر لتأجيل تطبيق هذا الاقتراح إلا مدخلا لضياع قيمة اللحظة التاريخية والتى كان من الممكن أن تولد الكثير من التحويلات الإيجابية فى ظل زعامة جمال عبدالناصر والشرعية التى تجددت له وللثورة يومى ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧.

ثالثاً : قصور التنظيم السياسى - أو الحزب الواحد - فى بناء جبهة داخلية متماسكة يمكن من خلالها تصحيح التوازن فى قمة السلطة ومع المؤسسة العسكرية علاوة على عجزه عن تقديم نموذج عملى للمشاركة السياسية يترجم منهج الديموقراطية الاشتراكية التى أقرها الميثاق الوطنى ووافقت عليها فئات الشعب المختلفة وأيا كانت الصيغة المطروحة وقتها للتعددية الحزبية سواء من خارج النظام أو من داخله فإنها كانت المخرج الملائم لأزمة المشاركة السياسية فى تلك الفترة.

إن أزمة المشاركة السياسية تتجلى فى ارتباط الشعب بكل فئاته بالقيادة الكاريزمية لجمال عبد الناصر فقط باعتبارها مصدر الشرعية الأساسى للنظام . ولاينفى ذلك الدور الكبير الذى لعبه التنظيم السياسى فى نجاح مرحلة التحول الاشتراكى وتوفير التعبئة اللازمة فى ظل المعارك العديدة التى خاضتها الثورة فى تلك المرحلة ، بل والتصدى لمؤامرات داخلية وخارجية كادت تعصف بالنظام ككل وكان من أبرزها مؤامرة الإخوان المسلمين فى عام ١٩٦٥.

رابعاً: إن الانحرافات التي وقعت داخل جهاز المخابرات وتصدى لها الرئيس عبدالناصر عندما علم بها وكان قبل وقوع النكسة ، اقترنت بانحرافات أخرى أخلاقية وإدارية ومالية فى مؤسسات ومواقع أخرى فى الدولة سواء فى المؤسسة العسكرية أو فى الحكم المحلى أو فى بعض المؤسسات الاقتصادية ، وبرغم أنها كانت تعتبر فى غالبيتها حالات فردية جرى التصدى لها فى وقتها إلا أنها كانت تعبر عن وجود فريق يضم عدداً من أولئك الذين شاركوا فى صنع ثورة يوليو وإنجاحها يعتبرون أنهم أحق بالحصول لأنفسهم على الثمن المجزى لما قاموا به وبحكم ما امتلكوه من صلاحيات وتفويض فى القطاعات التى كانوا مسئولين عنها فقد وصل الأمر بأحدهم إلى حد الاستيلاء على أثاثات ومحتويات فى الموقع الذى كان يتولى مسئوليته بعد تشكيل لجنة صورية لتكهين هذه الممتلكات العامة وقد كرر هذه العملية أكثر من مرة حتى تم اكتشافها وجرى عزله من وظيفته واستبعاده من تولى أية مناصب عامة .. لكنها كانت تحمل مؤشراً خطيراً يقود إلى فقدان الثقة واهتزاز المعايير وتشويه صورة ٢٣ يوليو وقيادتها.

فى النهاية وجدنا أنفسنا أمام كارثة لابد أن نوقفها عند حد ، وكان قبول مصر لوقف إطلاق النار ، ولم يفكر الرئيس جمال عبدالناصر لحظة فى استعمال أسلحة غير تقليدية كالصواريخ أو الغازات ؛ لأنه لم يكن لاستعمالها من نتيجة سوى أننا نزيد من الاستفزاز ، ونعرض مرافقنا المائية والصناعية لضربات انتقامية وعقابية ، وعلى أى حال فالصواريخ لم تكن مستعدة بأجهزة التوجيه ، والغازات كان يمكن أن تثير علينا الدنيا بدون فائدة ؛ لأن الفرصة راحت إلا إذا كنا نريد مجرد الانتقام وفش الغليل.

ويوجد عامل أهم وكان يجب أن نضعه فى المقام الأول ، ولكنى أربأ بنفسى من أن يظن البعض أنه مجرد تلمس للأعذار ، وهو أن الأمريكان كانوا مصممين على ضربنا مهما فعلنا ، هم حاولوا معنا بكل الوسائل أن نكف عن العمل القومى ، وعن التصنيع ، وعن التحديث ونحن رفضنا ، واعتبروا مهمتهم أن يؤدبونا ، ونحن بتصرفاتهم جعلنا مهمتهم أسهل لهم بدلا من أن نجعلها أصعب ؛ فالأسباب التى عرضتها كلها ـ أسباب النكسة داخلياً ـ هى ما سهل عليهم مهمة كانوا مصممين عليها.

وفى المقابل كان موقف الاتحاد السوفيتى موقفاً متردداً هزيلاً ، ويقول عن هذا الرئيس جمال عبدالناصر :

« وعن الاتحاد السوفيتى فأنا تعاملت معهم سنين طويلة ولم أراهم على هذا النحو من التردد والضياع ، والحقيقة أننى مندهش ويمكن من أهم أخطائنا ـ وهذه أتحملها أنا ـ

لم نحسب حساباً دقيقاً للتغيير الذي حدث في الميزان الدولي . فالروس في حالة انكماش والأمريكان في حالة انفلات.

وقبل أيام اتخانقت مع المارشال زخاروف رئيس أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية، وهو الآن عندنا في مصر وأنا طلبت منه أن يبقى ، وقلت له إنني لا أسمح له بالسفر من مصر إلا بعد أن يقدم لي تقريراً عن الموقف في الجبهة وعما سيفعلونه لتعويض احتياجاتنا . وقبل أيام جاءني بصور التقطتها الأقمار الصناعية لمطارات سيناء ..وقلت له: الآن تجيء لي بصور لمطارات سيناء بعد أن احتلها اليهود سألته لماذا لم تعطونا هذه الصور من قبل عن مطارات إسرائيل قبل بدء المعركة ؟

وأنا طلبت السفير السوفيتي ثاني يوم القتال وطلبت منه مائة طيارة ولم يستجيبوا إلا بعد أن عدلت عن الاستقالة ، فأرسلوا لي رسالة يقولون فيها أنهم سوف يبعثون لنا بكل شيء طلبناه.

وأنا عندما تنحيت فإني لم أكن مدفوعا بالعواطف وحدها وإنما كان عندي اعتبارات عملية وجزء منها يتعلق بموقف الروس فكانوا أمامي غير مستعدين للحركة . وقد قلت إن من بين أهداف الأمريكان أن يخلصوا من النظام ويخلصوا مني ، فأنا قلت إنني أسهل لهم الخلاص مني إذا كانوا يعتبرونه هدف واخترت زكريا محيي الدين وهو جزء من النظام وربما يستطيع أن يتفاهم معاهم.

جاءني بادجورني ، وكان حديثنا معه مثبط للهمم فهم حتى الآن لم يقدروا أن ضرب الدول غير المنحازة هو خطوة في سياسة الأمريكان للانفراد بالسيطرة على العالم ، وإذا وقعنا نحن فسوف يزداد الضغط عليهم، وسيصل إلى بقية العالم الثالث، ثم ينتقل إلى دول أوروبا الشرقية ثم يدخلوا عليهم في بلادهم ذاتها . أنا قلت هذا الكلام لبادجورني بصراحة .

وقد حضر قائد قوات الدفاع الجوى السوفيتي للقاهرة بعد زيارة بادجورني وبعثت معه رسالة لجريتشيكو وزير الدفاع السوفيتي قلت فيها:

« اسمعوا .. إذا استسلمنا نحن للأمريكان فإن العالم الثالث سيذهب كله للأمريكان وسوف تخسروا الحرب الباردة حتى وإن كان لديكم مليون قنبلة ذرية ، وهي لن تستعمل »(*).

(*) (كل هذه الاجتماعات مع الجانب السوفيتي مسجلة ومحاضرها وشرائط التسجيل كانت محفوظة في مكتبي بمنشية البكري ومعها مجموعة من البلوك نوت مكتوبة بخط يدي تشمل ما دار في هذه اللقاءات تفصيلاً).

هناك الآن اتصالات فى الأمم المتحدة والأمريكان يطالبوننا بتنازلات ، والغريب أن الذى يضغط علينا فى قبول هذه التنازلات هو وزير الخارجية السوفيتى «جروميكو» وليس وزير الخارجية الأمريكى «راسك». وفى كل هذا أنا لا أريد أن أفقد أعصابى ، موقف الروس بالنسبة لنا موقف أساسى فإذا لم نحصل منهم على احتياجاتنا من السلاح فمعنى هذا أنه لن تكون هناك معركة ، وأنا بأقول علينا أن نتحمل ظروفهم وتفكيرهم ولانيأس من إخراجهم من حالة الجمود التى تقيدهم الآن ، لكن ذلك سوف يتطلب وقتا وجهداً ولهذا فإن الاتفاق على خطة عمل سياسى مسألة فى منتهى الأهمية ولابد من الضغط على السوفيت - كل من يستطيع الضغط على السوفيت لابد له أن يضغط .. نحن والجزائر والعراق وسوريا والدول غير المنحازة ، يوغسلافيا والهند وغيرهم دول آسيا وإفريقيا وأيضاً لابد من الضغط على الأمريكان ، ولهذا أنا أريد عقد مؤتمر قمة لكى يتحرك إخواننا فى السعودية وغيرها ويضعوا علاقاتهم بالأمريكان موضع اختبار ليس من أجلى ولكن من أجل الضفة الغربية ووراء الملك حسين ، وأنا باعتبر أنه ليس هناك محظور فى العمل السياسى إلا الاستسلام.

وعلى أى حال فنحن نحتاج إلى فترة ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات لكى نعود إلى معركة كبيرة ونحن لانريد أن تبرد الأحوال على خطوطنا مع إسرائيل . بعد إطلاق النار مباشرة كنت أريد تثبيت وقف إطلاق النار وبعد أن تأكدنا من أن هذا حدث لم يكن لدينا مانع من قبول اشتباكات محدودة لتسخين الجبهة ولكسر حاجز الخوف عند القوات وتطعيمها بالنار، وقواتنا فى حالة معنوية ممتازة ، لكننا نحتاج كما قلت لفترة سنتين أو ثلاثة قبل أن نكون مستعدين لمعركة واسعة النطاق لإزالة آثار العدوان وهذه الفترة لايمكن أن تمر ساكتة وإنما لابد أن نغطيها بعمل سياسى نشيط يقنع أصدقاءنا وأولهم الاتحاد السوفيتى أننا فعلنا كل شئ من أجل حل عن طريق الأمم المتحدة والاتصالات الدولية.

ورأيى أن هذا لن يأتى بنتيجة فمن الطبيعى أن ما أُخذ بالقوة لايمكن أن يُسترد بغيرها.

إذا كنا سنتحدث عن ضرورة العودة إلى ميدان القتال ، وضرورة إقامة توازن دولى حول الأزمة التى نواجهها فإن موقف الاتحاد السوفيتى يصبح مركزياً فى الصورة كلها فنحن لن نحارب بدون سلاح ولن يكون لنا مصدر للحصول على سلاح غير الاتحاد السوفيتى ثم إن ظهور وتأكيد موقف الاتحاد السوفيتى إلى جانبنا هو الذى يمكن أن يخلق توازن دولى مطلوب للخروج من الأزمة.

والصعوبة التى نواجهها كما رأينا من اتصالاتنا معهم فى الأيام الأخيرة أن لهم مصالح فى المنطقة يريدون المحافظة عليها ويريدون زيادتها فى نفس الوقت باستغلال الظروف الطارئة وهم أيضاً فى موقف مختلف عن موقف الولايات المتحدة، وواضح لنا أنهم حريصون جداً لا يريدون أن يتورطوا بأى شكل، ونحن لانريدهم إن يتورطوا ولكن نريدهم أن يقفوا وأن يتفهموا جيداً موقفنا ويعرفوا أنه لو ضاعت المنطقة ودخلت كلها فى حضن الأمريكان فهم أيضاً يخسرون موقفهم العالمى كله.

لقد تلقيت صباح اليوم رسالة من «تيتو» ويفهم من الرسالة أنه توجد ثورة كبيرة داخل الاتحاد السوفيتى، وفى أوروبا الشرقية لأن كثيرين يتهمون القيادة السوفيتية بالتخاذل والتردد إزاء الأمريكان ، وأن زعماء الدول والأحزاب الشيوعية قد عقدوا اجتماعاً ثانياً على مستوى القمة فى بودابست وتركز هذا الاجتماع على أحداث الشرق الأوسط وتعرض بريجنيف وكوسيجين وبادجورنى لحملة شديدة من معظم الزعماء الآخرين واتهموهم بالاستسلام للأمريكان وانتقدوا مسلك كوسيجين فى جلاسبورو مع جونسون وأنه هناك لعب به جونسون بطريقة تؤدى إلى انكشاف موقف المعسكر الشرقى باكمله.

لقد بعث ديجول برسالة لبومدين قال له عن حرب ٦٧ ، يصف فيها المعركة بأنها أمريكية والأداء «إسرائيلى».

وهكذا كانت أولى الخطى نحو النصر وتحرير الأرض هى ما قام به الرئيس جمال عبدالناصر من نقد ذاتى شجاع للخلل الذى شاب التجربة ، وكان أكبر عون له على هذا الشعب المصرى العظيم ، ومعه كل الشعوب العربية التى خرجت يوم التاسع من يونيو تعلن بكل قوة رفضها للهزيمة ، وتمسكها بقيادتها ، وللحق كان رفض الشعب المصرى للهزيمة فعلا فوق كل تقديرات عشاق الكمبيوتر ، ولم تجرؤ إسرائيل فى تلك الأيام على عبور القناة رغم أن الطريق كان مفتوحاً نحو القاهرة ؛ وكان السبب الوحيد لموقف إسرائيل هو تجنب الضياع وسط الزحام .. زحام الدلتا بكل كثافتها وقدرتها الحضارية والتاريخية والروحية وإمكانيات الصمود والقتال إلى مئات السنين.

عموماً فإن نتائج حرب ١٩٦٧ هى هزيمة عسكرية ، وأرى أنه لايجب أن نقف عند ١٩٦٧ باعتبارها نهاية لمرحلة من مراحل الثورة ، وليست نهاية الكون.

إن جميع دول العالم خسرت معارك أبشع فى نتائجها من هزيمة ١٩٦٧ العسكرية.. فبيرل هاربور معركة دمر فيها الأسطول والطيران الأمريكى بالكامل ، والاتحاد السوفيتى

أُجتيحت أراضيه حتى مشارف مدينة موسكو (١٢ كم منها) ـ وفرنسا وبريطانيا وأوروبا أُجتيحت أراضيها كلها وهُزمت في معارك عسكرية كبيرة.

وأستشهد هنا بالمؤرخ البريطاني أرنولد توينبي في مقاله الشهير عما جرى في الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧ حيث يقول:

« إن أمة رفضت الهزيمة برفضها الاستسلام لأهداف العدوان وفي مقدمتها الإطاحة بجمال عبدالناصر هي أمة قادرة على دحر العدوان والصمود أمام الغزوات ».

وأيضاً بتصريح لعبدالرحمن عزام حول نكسة ١٩٦٧ حيث قال في سنة ١٩٧٢:

« إن مصر ستنتصر بقوة أبنائها على إسرائيل بالرغم من أن العرب لم يقوموا بدورهم الكامل إلى جانب مصر، والعرب قادرون على القيام بهذا الدور ».

قالها عزام بصرامة وصلابة ثم أضاف:

« إن القوة البشرية والثروات العربية الهائلة والخبرات العلمية، كل هذه مقومات للنصر، والمعركة طويلة وعنيفة؛ لأن مصر والعرب لا يقاتلون اليهود وحدهم، لكنهم في الحقيقة يقاتلون أمريكا وإسرائيل .. إنني أعرف اليهود تماماً، إنهم مخادعون وعندما يطرحون شعار السلام فإنهم لايرغبون في أي تسوية مع العرب الآن، ويفضلون أن يظل التوتر مستمراً والمنازعات قائمة ولفترات طويلة؛ لأن إسرائيل لاتحيا إلا في ظل القلق والاضطراب، حيث تستنزف الأموال من يهود العالم تحت شعار صراعها مع العرب، وأنه إذا حدثت تسوية للقضية فإن إسرائيل ستفقد الجانب الأكبر من مواردها التي تنهال عليها، بل إن يهود العالم سينسونها وتصبح إسرائيل تواجه وحدها مشاكلها الداخلية وتأكل نفسها بنفسها ».

والسؤال الفاصل هو:

هل استسلمت مصر للعدو وقبلت شروطه السياسية وخضعت لمطالبه؟

الإجابة: خسائر عسكرية كبيرة كما حدث في العالم كله من قبل.

هذا هو الإطار الحقيقي والعلمي لما حدث.

٣ـ التخطيط لمستقبل

الأديب الكبير الفرنسي أندريه مالرو علق على نكسة يونيو بقوله:

« ليست المسألة النصر العسكري أو الهزيمة العسكرية .. المسألة هي إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه .. لقد وجدت أمتكم نفسها في عبدالناصر بمقدار

جوانبه، سواء ما يتعلق بالمواجهة مع العدو الإسرائيلى التى كان يرى ضرورة المحافظة على سخونتها واشتعالها باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون تحول الاحتلال إلى أمر واقع جديد أو ترك المحتل الإسرائيلى هادئا مطمئنا على مشارف القناة، أو فيما يتعلق بالمشاريع التدريبية أو الاحتياجات التى تتطلبها فترة الاستعداد للمعركة الشاملة للأفرع المختلفة مع تركيز خاص على سلاحي الطيران والدفاع الجوى، وكانت زياراته المتكررة للاتحاد السوفيتى بمثابة إدارة كاملة لمعركة أو لأزمة تستهدف مزيداً من الاحتياجات التى تتطلبها خطط معركة التحرير أو تكشف عنها المواجهات العسكرية المستمرة مع العدو الإسرائيلى.

أما فيما يتعلق بالجبهة الداخلية:

فقدأعاد الرئيس عبدالناصر تشكيل مجلس الوزراء برئاسته فى ١٩ يونيو ١٩٦٧، وبدأ سلسلة من الاجتماعات والحوارات على مستوى السلطة التنفيذية، والتنظيم السياسى وبخاصة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى ومختلف التجمعات والقوى السياسية داخل البلاد جرى خلالها تقويم شامل للأوضاع التى قادت إلى الهزيمة. ورؤيته الخاصة بوسائل الخروج منها فى عملية تشريح نادرة للواقع السياسى المصرى الذى كان سائداً وقتها.

فعلى مدى تسع جلسات لمجلس الوزراء كانت القضية الرئيسية المطروحة للبحث هى السياسة العامة بجوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ودعا الرئيس الوزراء للتحدث بصراحة كاملة عن كل ما يرونه من أسباب للنكسة، وعن أوفق الأساليب لمعالجتها، وإزالة آثار العدوان، وإعادة بناء الجبهة الداخلية على أسس تحول دون تكرار أحداث يونيو مرة أخرى.. وتطرقت المناقشات وتشعبت وجرى بحث أساليب الحكم على مستوى الحكومة والاتحاد الاشتراكى العربى.

والحق أقول أن كثيراً من الوزراء الذين شاركوا فى النقاش كانوا على مستوى المرحلة ومدركين تماما لخطورتها، وكان نقدهم وتقويمهم موضوعياً، وكان فريق آخر يحرص على تحميل الآخرين مسئولية ما حدث.

وكان من بين أعضاء الفريق الأول وزير العدل عصام الدين حسونة الذى طالب بضرورة التركيز على سلامة الجبهة الداخلية ووحدتها الوطنية، ووضع تحديد دقيق للهدف فى المرحلة الجديدة وتطبيق نظام للديموقراطية فى كافة مؤسسات الدولة، وانتقد صيغة المقاومة الشعبية التى كانت مطروحة للبحث، وطالب بالتركيز على القوات النظامية وتغيير أسلوب العمل فى القيادة السياسية بما يسمح بمناقشة القضايا الهامة،

وأن يقوم مجلس الوزراء بالتصويت عليها ويجرى احترام رأى الأغلبية ، وكان يرى أن عدم أخذ الأصوات يعفى الناس من تحمل المسئولية ، ومن ثم التزام موقف سلبي، كما طالب بأن يطرح على مجلس الوزراء كافة الخطوط العريضة لسياستنا الداخلية والخارجية ويتخذ فيها قرارا ، وأن ذلك هو الوسيلة الملائمة للمحافظة على هيئة المجلس كما تطرق إلى ضرورة موضوع معالجة الإزدوجية أو التناقض بين السلطة التنفيذية والتنظيم السياسي أينما وجدت ، وقضية سيادة القانون التى يدعمها الرئيس عبدالناصر ويعمل على توفير الاحترام الكامل لها ، وقد أكد عبدالناصر أنه مع سيادة القانون وكرر دعمه لاستقلال القضاء بصورة كاملة.

وفى ضوء الحوارات والمناقشات التى دارت داخل مجلس الوزراء أو مع المؤسسات السياسية الأخرى قام الرئيس جمال عبدالناصر ببلورة رؤيته الشاملة لأسباب الهزيمة ومقترحاته للإصلاح خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، وهى أعلى سلطة سياسية فى البلاد وقتها ، والتى عقدت على مدى يومى ٣و٤ أغسطس ١٩٦٧ ، ولا أرى أصدق من عرض النص الكامل الأصلى لمحاضر هذه الاجتماعات كما سجلتها بنفسى.

وكانت المناقشات قد تركزت حول نقطتين أساسيتين هما

١ـ تعديل النظام السياسي.

٢ـ السماح بوجود حزب معارض حقيقى بجانب الاتحاد الاشتراكي الذى سيتحول لحزب.

وكانت الخلاصة متبلورة فى النقاط الآتية:

١ـ لم تصل المناقشات خلال الجلستين إلى قرارات نهائية حول المواضيع المطروحة للمناقشة.

٢ـ لم يرحب الجميع باقتراح الرئيس جمال عبدالناصر والخاص بـ تعديل النظام السياسى والسماح بوجود حزب معارض حقيقى بجانب الاتحاد الاشتراكي الذى سيتحول لحزب.

٣ـ يرى الحاضرون أن المشروع المقترح يفتح العديد من الثغرات أمام أعداء النظام.

٤ ـ أجمع الحاضرون فيما عدا الرئيس جمال عبدالناصر على خطورة تعديل النظام قبل إزالة آثار العدوان.

٥ـ رفض الرئيس جمال عبدالناصر افتعال معارضة ممسوخة.

لقد قام الرئيس جمال عبد الناصر بإعداد تقدير للموقف بمبادرة شخصية منه ، وطرحه للنقاش مع عدد محدود من المحيطين به ، وانتهت المناقشات والحوارات إلى مجموعة من العناصر أعتبرت أساسا للاستراتيجية المصرية فى المرحلة التالية وشملت ما يلى:

- حتمية استرداد الأراضي العربية التى احتلتها إسرائيل ، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.
- إن مشكلة إسرائيل تتصل اتصالا وثيقا بأوضاعنا الداخلية، لكنها ترتبط ارتباطا لا انفصال فيه مع قوتنا الذاتية الشاملة ونحن مع كل تغيير نزيد من القوة العربية القابلة للحشد من أجل المعركة وضد أى صراع شخصي أو طائفى أو فكرى لا يكون من شأنه أن يضيف للمعركة وإنما يأخذ منها.
- انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وتواطؤها معها فى العدوان يجعل منها شريكاً لإسرائيل يستحيل معه تراجع الإدارة الأمريكية أو اتخاذها موقفا محايداً.
- لاغنى لمصر عن التعاون مع الاتحاد السوفيتى لقدرته على مواجهة العدو الإسرائيلى مع تزويدنا بالسلاح لخوض المعركة بهدف التحرير بعد تحقيق التوازن العسكرى مع إسرائيل لإرغامها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.
- رفض الحل المنفرد والتمسك بالحل الشامل لضمان استتباب السلام فى المنطقة ، وعدم تعريض أمن مصر للخطر فى حالة قبول الحل المنفرد ، وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب أمرين:

١ـ تحقيق الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، الجولان والضفة الغربية والقدس وغزة وسيناء.

٢ـ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

- الموعد المتوقع لمعركة التحرير مبدئيا هو فى ربيع عام ١٩٧١ ، وذلك فى ضوء التقديرات والحسابات العسكرية والسياسية التى تراجع يومياً على كافة المستويات، ويجب إعداد الدولة للحرب لكى تقف الأمة كلها فى مواجهة العدو.
- إن الحرب ليست هدفاً فى حد ذاتها ولكنها وسيلتنا لتحرير الأرض العربية المحتلة، ولا يعنى ذلك استبعاد العمل السياسى، وحينما يتعرض العمل السياسى للفشل فليس أمامنا سوى العمل العسكرى، و لن يكون هناك سلام إلا إذا شعر العدو ومن هم وراءه أننا وصلنا إلى درجة من القوة تمكننا من تحرير الأرض.
- التحذير من ترديد الشعارات التى يمليها التسرع والمغامرة ، وهو الخطأ الذى قد وقع

إلى دخول المعركة بدون الاستعداد وبدافع المبالغة فى القوة الذاتية، وأنه لايجب أن ندفع المعركة لكى تسبق موعدها المناسب و لو بيوم واحد.

- إن قضية نضالنا ليست قضية شعب فلسطين وحده، وإنما القضية تمتد لأبعد من ذلك لأن العدو الصهيونى يسعى لتحقيق هدفه التوسعى بين النيل والفرات وبالتالى فإن الأمة العربية بمشاركتها فى هذا الصدام بين القومية العربية والعنصرية الصهيونية ليس من قبيل العاطفة حيال الشعب الفلسطينى ، وإنما هو دفاع عن النفس فى كل الوطن العربى ، وتتحمل المقاومة الفلسطينية مسئولية رئيسية فى المعركة كما سوف تقدم لها مصر كل عون مادى ومعنوى بغير حدود وبلا تحفظات ولاشروط.

- إن تحضير أرض المسرح سياسياً لايقل أهمية عن تحضير أرض المسرح العسكرى، وعلينا أن نتحرك بدون استسلام قادرين على كسب الأصدقاء فى كل أرض بغير تضحية بالمبادئ ، ساعين إلى سلام مع إدراك قاطع بأن السلام ليس سلام العدو الذى يريد أن يفرضه علينا ولكن سلام عادل.

- إن مستقبل الأمة العربية هو ملك لها ، وهى لديها من الإمكانيات المعنوية والمادية ما يكفل لها ضمان هذا المستقبل لصالحها ، ولن تستسلم الأمة العربية للعدوان وهى فى سعيها لتحقيق هدفها لن تقبل أى حل لا يضمن الحقوق الشرعية لشعب فلسطين لأنه بدون ذلك لن يكون هناك سلام.

كانت هذه الاستراتيجية بمثابة الضوء الذى ينير الطريق فى العمل فى شتى الاتجاهات الداخلية والخارجية ، ومهما كانت المساندة الشعبية للقيادة فلم يكن من السهل تجاهل الشروخ التى أحدثتها النكسة فى داخل المجتمع المصرى ، وتحفز قوى عديدة من داخل هذا المجتمع أو من خارجه للإنقضاض على الثورة ومكتسباتها الاجتماعية والسياسية والتى كان يرى جمال عبد الناصر أنها تشكل الهدف الحقيقى لعدوان ١٩٦٧ ، إلى جانب عزل مصر عن أمتها العربية.

وكان على القيادة السياسية أن تتخذ عدداً من القرارات الصعبة فى الشهور التالية للعدوان مباشرة، وكان من أبرز هذه القرارات هو تهجير مواطنى منطقة قناة السويس فى كل من بورسعيد والإسماعيلية والسويس بهدف إعطاء القوات المسلحة حرية كاملة فى العمل، وحتى لايتحول سكان هذه المحافظات إلى ورقة يستخدمها العدو الإسرائيلى بواسطة هجماته وغاراته الجوية أو قصفه المدفعى على السكان الآمنين الذين لو بقوا فى المنطقة لأصبحوا رهائن ، وكانت هذه التجربة اختبارا قاسيا لصلابة الشعب المصرى

من جانب . وأداء المحليات من جانب آخر ، وتكاتفت كل أجهزة الدولة لتذليل كل ما يستجد من صعوبات فى هذا المجال ، وبالطبع فقد أفرزت هذه العمليات مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنية متعددة ، لكن الهدف الكبير المرتبط بالمعركة كان كفيلا باحتواء هذه المشكلات أو الجانب الأكبر منها على الأقل.

ثم توالت الاختيارات الصعبة ... فكانت مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر والمجموعة المحيطة به والتى سوف نتحدث عنها بالتفصيل ، وكان من رأى جمال عبدالناصر أن تتم محاكمة هذه المجموعة علنيا وليست سرية كما طالب البعض بقول فى هذا الشأن:

« يمكن أكثر القضايا اللى كانت موجودة كنا بنعملها قضايا سرية .. طبعا فيه ناس بتتكلم عن قضية المؤامرة ، وأنا عارف فى قضية المؤامرة حاتيجى حاجات كثيرة جداً .. أنا عايز الحقيقة الناس تعرف إيه الظروف اللى إحنا كنا فيها .. والناس كانت فاهمة إنه من السهل إن الواحد بيصدر الأمر وإن الأمر لازم يكون قابل للتنفيذ كأنها كتيبة عسكرية واحدة .. الموضوع مش كدة أبداً ، ومش بهذا الشكل ، وأيضاً كان من الواجب إن إحنا نعرف إن الأمور إذا وصلت إلى مراكز القوى بتختلف ، وقد تسوق إلى مصايب كبيرة .. القضية كانت عنيفة وده سبيل من سبل المجتمع المفتوح ...».

جاءت احتجاجات الطلبة والعمال فى شكل مظاهرات صاخبة تعارض أحكام قادة الطيران التى صدرت فى ١٩٦٨ حيث رأى الشارع المصرى وقتها أن هذه الأحكام لم تكن ترقى إلى حجم الأخطاء التى ارتكبت وتسببت فى وقوع النكسة ومن ثمّ أعلن احتجاجه وطالب بضرورة إعادة المحاكمات وتشديد الأحكام وكانت أحكام الطيران كما يلى:

- السجن ١٥ عاما على الفريق أول طيار متقاعد محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية الأسبق.
- السجن ١٠ سنوات على اللواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب الذى كان رئيساً لشعبه الدفاع الجوى.
- براءة كل من الفريق أول طيار متقاعد جمال عفيفى رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوى الأسبق ، واللواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدى قائد الطيران الأسبق فى المنطقة الشرقية.

وبالطبع كانت عملية تتصل بالقضاء وسيادة القانون كما سيرد فيما بعد تفصيلاً على لسان عصام الدين حسونة وزير العدل الأسبق الذى شرح ملابسات هذه القضية فى اجتماع الوزراء يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، لكن جمال عبدالناصر كان يتفهم دوافع هذا الاحتجاج وكان أهم موقفين اتخذهما فى فبراير ١٩٦٨ وأعلنهما بعد ذلك بقوله:

« طلبت من وزير الداخلية أن يتأكد شخصيا من أن قوات الأمن لا تحمل أسلحة نارية ضد مظاهرات الطلبة التى هى من حقهم ، والتى تثبت إيمانهم بوطنهم ، وقلت أنه لايجوز للثورة أن تقمع بالقوة شعوراً شعبياً لأن الثورة والشارع شئ واحد وإلا فإنها تصبح سلطة تحكم لا ثورة تقود».

وكان الموقف الثانى متمثلاً فى إيمانه بحق الجيل الجديد فى التعبير والاشتغال بالعمل السياسى ، واستمع إلى دوافع المظاهرات والتقى فى منزله برؤساء اتحادات الطلبة فى الجامعات ، وكانت حصيلة الحوارات واستماع الرئيس جمال عبدالناصر إلى صوت الشباب التغييرات الجذرية التى شهدها الوطن فى كل مواقع العمل والتى نص عليها بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.

وقال عبدالناصر فى تعقيبه على هذه الحوارات :

« سوف يكون هناك حساب على كل مسئولية ... الشعب كان يطلب بوضع حد للامتيازات التى حصل عليها البعض دون حق ، وأنا مع الشعب فى هذا .. إننا شعب يبنى مجتمعا اشتراكيا وهذا المجتمع ليس بطبقة مميزة بل هو بطبيعته لا يسمح بامتياز طبقى .. إنه لايسمح بامتياز إلا امتياز العمل وحده وكفاءة العمل . ولعلى أقول لكم إننى فى الأيام الأخيرة ألغيت كثيراً من الامتيازات التى ظهرت فى المراحل السابقة وسيظهر هذا فى الميزانية الجديدة . إن الشعب كله يطالب بالتكافؤ فى التضحيات وأنا معه فى ذلك، والشعب يطالب بالنقاء الثورى والطهارة الثورية وأنا أطالب مع الشعب بذلك. لابد من النقاء الثورى، ولابد من الطهارة الثورية».

وفى جلسة مجلس الوزراء التى عقدت بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٦٨ والتى كانت مخصصة لمناقشة تقرير لجنة الخطة عن المواصلات ، فرضت هذه الأحداث نفسها على جدول أعمال المجلس، وتحولت إلى موضوع البحث الرئيسى فى هذه الجلسة وطلب الرئيس جمال عبدالناصر رأى الوزراء فى هذه الأحداث ، وجاءت على النحو التالى حسب ما جاء فى محضر الجلسة كما سجلته فى النوتة الخاصة بى:

اجتماع مجلس الوزراء

قاعة الاجتماعات بالقصر الجمهوري بالقبة

سعت ١٩٠٠ يوم الأحد الموافق ٢٥ فبراير ١٩٦٨

(هذا المحضر منقول من النوتة الشخصية التي كنت أدون فيها ما يدور في الجلسة لمضاهاتها بتفريغ شريط التسجيل المحفوظ في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى)

جدول الأعمال : « مناقشة تقرير لجنة الخطة عن المواصلات»

ولكن نظرا لتطور الأحداث في هذه الفترة نتيجة صدور أحكام الطيران وقيام مظاهرات الطلبة في الجامعات فقد دعى الرئيس جمال عبدالناصر، الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية لعرض تقريره عن محاكمات الطيران .

الفريق فوزى :

ثبت الإهمال ضد قائد الطيران .. حكم المحكمة سليم .. أبعد عقدة الذنب عن سلاح الطيران .. وقع الحكم .. على القوات المسلحة ، و لهذا صدقت على الحكم.

الرئيس جمال عبدالناصر:

طيب نأخذ رأى المجلس.

د. لبيب شقير :

لقد تحركت مظاهرات الطلبة عقب صدور الحكم . الذين حركوها هم عناصر يمينية رجعية ولما تتبعنا زعماؤهم وجدناهم من الجمعية الشرعية ومن الإخوان المسلمين . موقف الشرطة عظيم . رأيى إعادة محاكمة صدقى محمود أمام محكمة ثورة أو محكمة شعبية ، لأن العقوبة الصادرة ضده لاتكفى.

د. محمد النبوى المهندس:

يجب تعليق صدقى محمود وزملائه على المشنقة فى ميدان عام . الطلبة المصابون فى المظاهرات أعربوا لى عن ولائهم للرئيس وقد حملونى رسالة .. إنهم يقبّلون الرئيس .. وقد زرتهم فى المستشفى مع الأخ سامى شرف.

وتكلم بعض الوزراء فى نفس الخط والرأى من إعادة المحاكمة وإلغاء الحكم الذى أصدرته المحكمة العسكرية.

السيد عصام الدين حسونة :

ثمة سؤال يجب طرحه بادئ ذي بدء قبل الكلام عن الحكم الصادر ضد الفريق صدقي محمود.

السؤال هو : هل يجوز لمجلس الوزراء أن يناقش قضية صدر فيها حكم من محكمة مختصة قانونا بإصداره ؟ والجواب عندي : لايجوز.

لن أتكلم إذن فى القضية لهذا السبب ، ولسبب آخر .. أن هناك قضية أخرى هى قضية شمس بدران ينظرها السيد حسين الشافعي الذى يشاركنا فى حضور مجلس الوزراء ، وأخشى أن يشعر بالحرج من هذه المناقشة.

إننى أسأل السادة الذين تحدثوا عن الحكم .. هل ألموا بالتحقيقات ؟ هل عرفوا ظروف الاتهام ؟ هل قدروا مسئولية صدقي محمود .. ومن هم فوقه !! ومن هم دونه؟

إننى لا أعرف صدقي محمود معرفة شخصية ، وأخمن أن سنه نحو خمسة وخمسين سنة، والحكم محل المناقشة قضى بمعاقبته ١٥ سنة ، فلو أعيدت محاكمته فإن أقصى عقوبة يسمح بها القانون هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، أى نحو عشرين عاما ، فما الفرق بالنسبة لصدقي محمود وسنة ٥٥ سنة بين ١٥ سنة وعشرين سنة!!

أما من حيث وقع العقوبة على الرأى العام ... فإن الرأى العام لن يرضيه إلا الدم .. إن الجمهور يريد الدم .. دم النظام كله .. إننى مندهش أن يطلب الدكتور لبيب شقير نقل القضية إلى محكمة ثورة ، أو ما أسماه بمحكمة شعبية لتحكم بعقوبة أشد .. فهو يعرف كأستاذ قانون ، أن المحكمة الجديدة أيا كان اسمها لايمكنها قانونا أن تحكم بأكثر مما يحكم به القانون.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أولاً : حسين الشافعي لايشعر بالحرج من هذه المناقشة فى حضوره . أنا نفسى سألته عن حكم صدقي محمود فقال لى : « هاته وأنا أحكم عليه بالإعدام.. ».

السيد عصام الدين حسونة :

على أية حال إننى أرى أن يركز المجلس مناقشته على مظاهرات الطلبة التى أعقبت صدور حكم الطيران ، وأن نستخرج منها ، كساسة ، لا كسلطة أمن ، الدلالات السياسية الصحيحة منها.

إننى أرجو أن يتفضل السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية أن يلقى بياناً عن وقائعها، وإن أمكن أن يقدم تحليلاً عن حوافزها .. اتجاهاتها .. مؤشراتها.

كما أرجو من السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكي ، بوصفه المسئول عن التنظيم السياسي أن يلقي كل الأضواء الممكنة على هذه المظاهرات ...

وهناك نقاط يجب أن يتوقف عندها المجلس ، وأن ينظر إليها - لا بعين السلطة كما قلت - ولكن بعين الساسة ، ويجب أن يسهم المجلس جميعه في مناقشتها.

هذه أول مظاهرة يمكن أن تسمى انتفاضة سواء من ناحية النوع أو الأهداف ، أو الشعارات.

إن أمامي تقرير النيابة العامة عن هذه المظاهرات (*) ، لقد اندلعت صباح يوم ٢١ فبراير ١٩٦٨ في بعض أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية.

عصام حسونة :

واسمحوا لي أن ألخص أمامكم أهم ما جاء به :

أولاً: إن المظاهرات بدأت في حلوان تحت إشراف الاتحاد الاشتراكي ، فالذي يؤخذ من أقوال عبداللطيف مليجي بلطية المسئول السياسي لمنطقة جنوب القاهرة بالاتحاد الاشتراكي، والسيد محمد وهدان عضو المكتب التنفيذي لقسم حلوان ، وآخرين من مسئولي الاتحاد الاشتراكي - وكما جاء بنص تقرير النيابة - «بأنه عقب اجتماع السيد عبداللطيف بلطية مع السيد عبدالمجيد فريد في مساء يوم ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ بمناسبة ما كان قد وصل العلم به من احتمال خروج عمال مصانع الطائرات في مظاهرة في اليوم التالي احتجاجا منهم على الأحكام الصادرة في قضايا الطيران فقد كلفت قيادات الاتحاد الاشتراكي بالحضور إلى مقر المكتب التنفيذي في الصباح لمنع خروج المظاهرة (حسب أقوال السيد عبداللطيف بلطية)، أو مواجهة التعبير الجماهيري بأسلوب سياسي أي تنظيم حركة الجماهير (حسب أقوال السيد محمد وهدان) ، ولكن رجال الاتحاد الاشتراكي فشلوا في السيطرة على المتظاهرين وتصدى رجال الشرطة لهم وأطلقوا النار عليهم فأصيب تسعة أشخاص من أعيرة نارية ، من بينهم أربعة كانوا مارين بالصدفة».

المظاهرات إذن بدأت تحت سيطرة الاتحاد الاشتراكي طبقا لخطة تم وضعها في اليوم السابق ثم خرجت عن السيطرة.

(*) (ملحوظة : استمرت هذه المظاهرات حتى يوم ٢٨ يوم فبراير ١٩٦٨).

ثانياً : إن المظاهرات ما لبثت أن انتشرت فى دائرة عدد من أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية ، وفى كلية الهندسة بجامعة القاهرة بالذات.

ثالثاً: إن الشرطة قد أطلقت الأعيرة النارية لفض المظاهرات وقد سقط اثنين من القتلى - كما أصيب ، من غير الأعيرة النارية - من رجال الشرطة اثنان وعشرون ضابطا وخمسة وستون جندياً وأربعون من الطلبة والأهالى - كما حدثت تلفيات فى سيارات الشرطة وغيرها من الممتلكات الحكومية والأهلية.

رابعاً : إن هتافات المتظاهرين وطلباتهم تجاوزت حدود قضية الطيران ، وتناولت النظام ذاته.

ففى كلية الهندسة بجامعة القاهرة تظاهر طلبة الكلية صباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ومعهم طلبة من كليات أخرى ووزعوا منشورات تضمنت الطلبات الآتية:

- الإفراج عن جميع زملائهم المعتقلين .
- حرية الرأى والصحافة.
- مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة.
- إبعاد المخابرات والمباحث من الجامعات .
- إصدار قانون الحريات والعمل به .
- التحقيق الجدى فى حادث عمال فى حلوان.
- توضيح حقيقة المسئولين فى قضية الطيران.
- التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات ، واعتداء الشرطة على الطلبة.

وقد ظل الاعتصام داخل كلية الهندسة حتى مساء ١٩٦٨/٢/٢٧ إلى أن حضر بعض أعضاء مجلس الأمة واصطحبوا الطلبة المعتصمين إلى خارج الكلية .

كما ثبت من تحقيقات النيابة أن الهتافات التى ترددت فى المظاهرات كانت :

«تسقط دولة المخابرات - تسقط دولة العسكريين - تسقط صحافة هيكل الكاذبة - لاحياة مع الإرهاب ولاعلم بدون حرية - يا جمال الشعب هوهوة ، اضرب الخونة بقوة - ياسادات يا سادات فين قانون الحريات - ياشعراوى يا جبان راحوا فين عمال حلوان». وتثير هذه المظاهرات أكثر من سؤال سياسي .. أكانت تلقائية أم غير تلقائية ؟ من حركها؟ ولحساب من ؟ أين مكان التنظيم السياسى فيما حدث ؟ .. إن الأخ على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكي يمكنه أن يرد على هذا السؤال.

هل تلقى المظاهرات أضواء على تيارات الجبهة الداخلية ؟ وحدة أم تمزق ؟ سخط شعبي؟ وإلى أين يتجه أهي بداية لحركة شعبية ؟ ما لونها ؟.

لقد مضت على هزيمة يونيو ثمانية شهور ، فهل ينبغي أن نعاود مناقشتنا - كمجلس وزراء - في أسباب الهزيمة والتزامات النظام في تصحيح ما حدث ؟ أن نتحدث مرة أخرى عن أسلوب الحكم وعن نظام الحكم».

لقد قلنا من قبل إن نظامنا اشتراكي ديموقراطي يقوم على سيادة الشعب وقيادة جماعية منتخبة وسيادة القانون .. وقلنا إن الانحرافات التي شابته عندما ناقشنا أسباب النكسة، هي إنعدام القيادة الجماعية والافتئات على سيادة القانون والهوة السحيقة بين الشعار والسلوك، وضعف النقاء في بعض القادة ، إن الشعب بعد ثمانية أشهر من الهزيمة لايزال يطرح هذه الأسئلة ..

هذه المرة بصوت أعلى.

هل هناك حكومة ؟ مجلس أمة ؟ تنظيم سياسي ؟ واسمحوا لي أن أضيف إلى هذه الأسئلة سؤالاً من عندي كعضو في مجلس الوزراء .. وهل هناك وحدة فكر بيننا نحن أعضاء المجلس.

إذا لم يكن هناك شيء من ذلك فلابد - في نظري - من حلول جذرية ولاتكفي الحلول المؤقتة أو التوفيقية ، لابد من تغيير جذري.

لابد من حكومة جديدة تتمثل فيها القيادة الجماعية المسئولة ، لابد من صيغة جديدة للعمل الوطني وانتخابات جديدة لإعادة بناء التنظيم الشعبي.

ثم هناك سؤال تطرحه الجماهير ، هل نحن - حقا - في حالة الحرب ؟ هل ننوي الحرب؟ أم أننا نخدع الناس ؟ هل الوقت في صالحنا ؟ ونحن نستخدمه على النحو الجاري؟

وهنا اسمحوا لي السياسة الإعلامية والثقافية التي تسير عليها الوزراة .. هل تخدم التعبئة للحرب ، أم للحل السلمي وتخدمه ؟ أم أنها منهجٌ وسطٌ ؟ إن الناس يقولون إن أفلام الجنس قد زادت لماذا ولحساب أي هدف ؟ والمسرحيات التي تملأ البلد .. هل تخدم أهداف الدولة ؟ لقد دخلت مصادفة مسرحية تحية كاريوكا « البغل في الأبريق»، كلها إدانة لكل مستويات المسئولين عدا الرئيس .. كل المسئولين لصوص ومرتشون وانتهازيون ماعدا واحد !!!

د. ثروت عكاشة : (مقاطعا فى غضب):

أنا لم أوافق على هذه المسرحية!

(وكان قد سبق له أن أشاد بها فى إحدى الصحف).

السيد شعراوى جمعة :

أوافق عصام على ما قاله عن المسرحية ، نحن نبحث وقفها.

الرئيس جمال عبدالناصر :

نعود إلى قضية الطيران ، لقد اطلعت على أقوال الشهود والغريب أن قائد القوات الجوية الجديد مدكور أبو العز شهد لصالحه.

ماذا يريد الطلبة ؟ ما رأيك يا أخ عصام فى إعادة محاكمة صدقى محمود؟

السيد عصام الدين حسونة :

ليس هناك طريق لمحاكمة أخرى إلا بأسلوب ماو!

الرئيس جمال عبدالناصر :

مـــاو!!

السيد عصام الدين حسونة :

أسلوب الثورة فى الصين .. هناك ينفذون الحكم الذى تريده القيادة السياسية فى المتهم.. ثم يسألون الجماهير فى ميدان عام هل يوافقون ؟ أما الأسباب فتكتب بعد أن يعلق المدان فى المشنقة.

إننى أسأل الزملاء كيف نعلق صدقى محمود على المشنقة فى ميدان عام ؟ وأقصى عقوبة يسمح بها القانون هى الأشغال الشاقة.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أظن يكفينا هذ الليلة.

وفى نهاية الجلسة استطلع الرئيس المنشور الصادر عن بعض طلبة كلية الهندسة جامعة القاهرة والذى يتضمن طلباتهم، وكان من بين هؤلاء الطلبة خالد جمال عبدالناصر ابن الرئيس وعقب بقوله « يبدو أن حكم صدقى محمود ليس له أولوية لدى الطلبة .. إنهم يطلبون حل الاتحاد الاشتراكى وإطلاق الحريات وإعادة التحقيق مع المسئولين عن النكسة ».

انتهى الاجتماع سعت ٢٣٠٠ يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨

وكانت هذه القضية بداية لمرحلة جديدة من العمل الداخلى تم التعبير عنها فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، ولقد كان الهدف الحقيقى من هذا البيان هو بدء مرحلة من العمل الوطنى تتحمل فيها الأجيال الشابة من الشعب مسئولياتها فى تولى القيادة على أن تتحرر القيادة الثورية من مسئولياتها من العمل التنفيذى تدريجيا ، وأن تتفرغ لقيادة التنظيم السياسى، وإعادة بناء القوات المسلحة كمهمة مصيرية لخوض معركة التحرير ، وبالفعل فقد أشار عبدالناصر علينا وحتى قبل إجراء الاستفتاء على البيان أن نقوم بتجهيز الدور الحادى عشر من مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى المطل على كورنيش النيل ليكون مقر عمله الرئيسى وإقامته إذا اقتضت الأحوال ، لكن متطلبات المعركة فى شقيها السياسى والعسكرى وتشابكها مع كل القطاعات المهمة فى الدولة لم تترك له فرصة تنفيذ هذه الرغبة وواصل قيادته المباشرة للسلطة التنفيذية ممثلة فى مجلس الوزراء واضعا فى اعتباره أن كل هذه الأمور يمكن معالجتها بعد إزالة آثار العدوان مباشرة .

وجاء حديثه فى ٢٥ إبريل ١٩٦٨ مع النخبة المثقفة فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة تعبيراً عن ما يدور بخلده من أفكار ورؤيته لأبعاد الأزمة التى تواجه الأمة العربية، وكيفية التعامل معها ، وجاء نص حديثه على النحو التالى:

«... لما حا ندخل معركة حا تكون هذه المعركة فاصلة .. لما باتكلم مع المثقفين هما حايقدروا يعرفوا صعوبة العملية وحايحسبوا حساب علمى ، ويقدروا يعرفوا أنها معركة طويلة ومريرة ، وفيه بلاد قبلنا مارضيتش بالهزيمة وصممت على النصر وقدرت تحقق تصميمها.

لما باتكلم للمثقفين لازم يعرفوا إن هذه المعركة فيها تضحيات كبيرة ولها تكاليف كثيرة نتيجة استفتاء ٣٠ مارس ستعطينا مقياسا للتصميم الشعبى . هل نبقى فى العمل السياسى وحده .. والعمل السياسى نتيجته محدودة، العمل السياسى وجزء من أرضنا محتل ، لايمكن أن يعطينا النتائج اللى كل واحد فينا بيفكر فيها ، لأن إسرائيل وهى تحتل هذه الأراضى العربية لابد لها من أن تفرض شروطها .. وشروطها هى شروط المنتصر.

الاستفتاء حايبين هل إحنا تعبنا ، مستعدين إن إحنا نتنازل لإسرائيل ومن هم وراء إسرائيل ؟! الاستفتاء بيبين هل الحل السياسى اللى نتيجته محدودة هو السبيل الوحيد، ونفضل فى العمل السياسى وحده ؟ أو هل نعمل من أجل المعركة ؟ هل نخوض المعركة الشاملة ؟ إذا لم يكن أمامنا سبيل غير هذا السبيل مهما كانت الصعاب ومهما كانت التضحيات.

موضوع إزالة آثار العدوان موضوع له ظلال كثيرة .. الموضوع مش هو مسألة جلاء إسرائيل عن سيناء وحدها ، يمكن لو كانت دي هي المسألة الحصول عليها بكرة بتنازلات .. أنا بأقول للمثقفين بيفكروا ومايعملوش ، أنا بأقول لو العملية سيناء بس عايز برضه تفهموا كلامي .. لو العملية سيناء بس .. سهل العملية مصيرنا العرب علشان لو كنا عايزين نسترد سينا ممكن بتنازلات .. بنقبل شروط أمريكا وشروط إسرائيل ونتخلى عن الالتزام العربي ونترك لإسرائيل اليد الطولى فى القدس والضفة الغربية وأى بلد عربى ويحققوا حلمهم اللى إتكلموا عليه من النيل للفرات ، ونتخلى عن التزامنا العربى .. بنلدى هذه التنازلات ونقول لهم يعدوا فى قنال السويس ويرفعوا علم إسرائيل فى قنال السويس ويمشوا ويتركوا سيناء .. الموضوع موش هو الجلاء عن سينا وحدها ، الموضوع أكبر من كدة بكتير ، الموضوع نكون أو لا نكون ؟

موضوع إزالة آثار العدوان أكبر من الجلاء عن سيناء .. هل سنبقى الدولة المستقلة التى حافظت على استقلالها وعلى سيادتها ولم تدخل ضمن مناطق النفوذ ؟ ولا حانتخلّى عن هذا .. إحنا مجروحين ، جزء من أرضنا محتل ولكن رغم هذا ورغم الجرح هل نتنازل عن كل التزاماتنا العربية وكل المثل وكل الحقوق ونقبل إن إحنا نقعد مع إسرائيل لنتفاوض فى الوصول إلى حل ؟

إسرائيل بتقول كده ، وأمريكا بتقول كده.

إسرائيل بتقول إن قرار مجلس الأمن إللى أعلن يوم ٢٢ نوفمبر الماضى ده عبارة عن أجندة .. عبارة عن جدول أعمال يتفاوض عليها العرب وإسرائيل . هل بنقبل ؟ إحنا قلنا حانجرب العمل السياسى وحانبنى القوة العسكرية ، لكن ماقلناش إن إحنا حانسلّم.

إيه المقصود بإزالة آثار العدوان ؟ .. لما نتكلم عن إزالة آثار العدوان لازم نفهم أطراف وأبعاد إزالة آثار العدوان ، المسألة كبيرة جدا ، ومسألة أيضاً خطيرة لأن أمريكا أيدت إسرائيل وساعدتها فى الأمم المتحدة وإدتها المعونات المالية بمقدار كبير ، وخطورة الموضوع بمقدار ما يحتاجه من تكاليف وتضحيات يمكن إحنا حصلنا على انتصارات كثيرة فى الماضى ، وأول مرة فى ستة عشر سنة بنقابل موضوع بالغ الخطورة وبالغ التعقيد لأن كان فيه ٨٠ ألف عسكرى إنجليزى كان فيه احتلال .. كان فيه عدوان ثلاثى .. كان فيه معركة السد العالى ومعركة تأميم قناة السويس .. كان فيه معارك كثيرة وكسبناها وشربنا الكاس الحلو كثير فى كل انتصار من الانتصارات .. النهاردة الموضوع كبير وخطير ويحتاج إلى تكاليف وتضحيات وصبر ، وزاى ما شربنا الكاس الحلو مرات كثيرة يمكن مكتوب علينا نشرب كاس المر من الفترات على قدر صبرنا.

هل مستعدين نقف ونناضل من أجل المعركة ، هل مستعدين إن إحنا نضحى وندفع التكاليف فى أول معركة حقيقية نقابلنا بدون انتصار سريع فى ١٦ سنة.

المسألة موش مسألة أزمة الشرق الأوسط ..المسألة هي نوعية الحل ، شرف الحل ، شرفنا ، مستقبلنا ومصيرنا.

إذن عندما طرحت هذا الموضوع فى الاستفتاء ضمن مواضيع أخرى كنت أريد أن يكون واضحا لى حدود المدى الذى يريد الشعب أن يصل إليه، ومع أنى أعرف سلفا أن الشعب على استعداد للشوط حتى مداه ومهما كانت تكاليفه وأعباؤه فلقد ودت لزاما على أن يسمع صوت الشعب .. ربما كنت أقصد أن يسمع غيرى صوت الشعب قبل أن أسمعه أنا ، كنت أقصد أن تسمعه الأمة العربية إجماعيا وقويا بغير تردد وبغير تحفظات .كنت أقصد أن يسمعه العالم الخارجى الذى تعنيه أمور الشرق الأوسط لكى يعرف بطريقة قاطعة أنه لامساومة ، وأنه لاطريق للسلام غير طريق العدل ، كنت أقصد أيضا أن يسمعه العدو لكى يدرك أنه لن يستطيع أن يكسر إرادة المقاومة لدى شعبنا..

تصوير ٩ و ١٠ يونيو على أنها رد فعل عاطفى .. طيب بعد عشرة شهور و بعد معرفة الأسباب والأبعاد للهزيمة .. كل الناس عرفت وشافت وتناقشت .. بيجى البيان استفتاء على إرادتنا وتصميمنا.

الحديث للمثقفين سهل وصعب ، سهل لأن نظرتهم كلية وتفصيلية فى نفس الوقت وللحسابات والنظرة العلمية .. وصعب لاختلاف المواقف الذاتية والطبقية .. هم قوة يجمعهم دور طليعى واحد ، ولكنهم ليسوا طبقة تجمعهم مصلحة واحدة.

البعض يطلب الكمال وهذا صعب .. كونك تطلب .. سهل .. لكن التطبيق والتحليل هو اللى صعب .. حركة الحياة كلها هى الصراع بين ماهو كائن وبين ما يجب أن يكون .. الطريق طويل بين تصور التطور وبين تحقيق هذا التطور والعقبات رواسب قرون وإمكانياتنا لها حدود.

الشباب ودوره وعدم الوصاية وحقه فى مناقشة مشاكله وحقه فى التجربة والممارسة عدم رضاء الشباب شرعي، وإلا سيتحول إلى السلبية.

ليس هناك ضمان للحرية إلا استعداد الشعب للتمسك بها وحمايتها.

أنا ماعنديش ضمان .. مين حيديني أنا ضمان عشان أدّى أنا الضمان .. ليس عندى ضمان . إنتم الضمان .. قوى الشعب هى الضمان .. يقظة الشعب هى الضمان ..حركة

الجماهير هى الضمان .. تمسك الجماهير بالاشتراكية هو الضمان .. إصرار الجماهير على بناء سلطة قوى الشعب العاملة هو الضمان..

نقل السلطة كلها إلى قوى الشعب، وبناء التنظيم السياسى بالديموقراطية، التصويت والمشاركة فى الانتخابات وعدم المجاملة والإصرار على انتخابات المناضلين الملتزمين لبلدهم والملتزمين لشعبهم..».

٤ـ إدارة الأزمة سياسياً :

كان جمال عبدالناصر يؤمن إيماناً عميقاً بضرورة ترجمة قومية المعركة إلى سلوكيات عملية. ففى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٦٧ وصل إلى القاهرة الرئيس هوارى بومدين والملك حسين عقب مقابلة الأخير للرئيس الأمريكى ليندون جونسون فى واشنطن بناء على اتفاق مسبق مع جمال عبدالناصر الذى سبق أن أبلغه ـ الملك حسين ـ أن مصر سوف تقسم رغيف الخبز إلى نصفين، نصف لكم ونصف لنا، ونحن من جانبنا لن نخرج من هذه الأزمة إلا معا لأننا دخلناها معا وخسرناها معا ويجب أن نكسبها معا بإذن الله.

وقد أشار كل من هوارى بومدين والملك حسين إلى غياب الموقف العربى الموحد وأن هناك رائحة مزايدات الجو العربى العام، واتفقوا فيما بينهم على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربى.

وفى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٦٧ وصل إلى القاهرة الرئيس السورى نور الدين الأتاسى والرئيس العراقى عبدالرحمن عارف والرئيس السودانى إسماعيل الأزهرى.

وكانت خلاصة المباحثات معهم تتركز على بحث كيفية مواجهة الموقف والذى عبر عنه عبدالناصر بأن مصر تحتاج إلى سنوات ثلاثة على الأقل لإعادة بناء قواتها المسلحة ولتبدأ معارك تحرير الأرض العربية، وألمح إلى نهاية عام ١٩٧٠ أو بداية عام ١٩٧١ قد يكون التوقيت المناسب لهذه المعركة، كما ذكر صراحة أن مصر لن تستطيع تحديد موقفها بشكل جدى مالم تحصل على متطلبات المعركة العسكرية من الاتحاد السوفيتى المصدر الوحيد لسلاحنا.

وكانت خلاصة اللقاءات بين جمال عبدالناصر والرؤساء والملك حسين المجتمعين بالقاهرة هى اقتراح بأن يقوم الرئيس هوارى بومدين والرئيس عبدالرحمن عارف بزيارة للاتحاد السوفيتى للاتفاق مع القادة هناك على خطة تسليح القوات المسلحة العربية وعلى رأسها مصر.

عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في شهر أغسطس ١٩٦٧ واستقبل القائد المهزوم استقبالاً لم تشهده عاصمة عربية ولا أجنبية من قبل ولا من بعد فيما أعتقد ويكفي مراجعة المجلات الأمريكية والأوروبية الصادرة في ذلك الوقت وصور الغلاف التي عبرت عن هذه الظاهرة النادرة ، وحقيقة كانت مفاجأة للصديق قبل العدو عندما حملت الجماهير السودانية جمال عبدالناصر بسيارته على الطريق من المطار حتى قصر الضيافة وعبّرت هذه الجماهير عن مشاعر وأحاسيس ونبض الأمة العربية كلها في رفضها للهزيمة وفي نفس الوقت كانت بمثابة تكليف من جديد للقائد بالاستمرار في تحمل مسئولياته ليس على الصعيد الوطني فحسب بل على الصعيد القومي أيضاً وذلك على مدى شهرين ، كما عبرت هذه الجماهير الواعية بحس صادق عن اقتناعها بأن الهزيمة لم تكن سوى تآمر دبرت وخططت له ونفذته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لضرب أماني وأحلام الأمة العربية في حريتها ووحدتها .

ولقد تكلم عبدالناصر في هذا المؤتمر شارحا الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية، وركز على أن الاستعداد العسكري سيحتاج إلى وقت ليس بالقصير وقد يمتد إلى عدة سنوات ، وأنه يفضل إذا وافق الرؤساء والملوك المجتمعين ـ أن يكون خططنا خلال هذه المرحلة هو العمل السياسي من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس نظراً لأطماع إسرائيل ، وقال إن كل يوم يمر على احتلال القدس والضفة الغربية هو خطوة على طريق ربطها بإسرائيل.

وذكر جمال عبدالناصر بأن مصر لن تهدأ حتى تحرر سيناء ضمن خطة تحرير الأرض العربية كلها ، وقال إن الجولان قبل سيناء والضفة الغربية قبل سيناء وغزة قبل سيناء، فالضفة الغربية تختلف عن سيناء اختلافا كلياً لأن اليهود مهما بقوا في سيناء سنة أو سنتين أو حتى ثلاث سنوات فإنهم يعرفون تماماً أنهم لن يستطيعوا البقاء فيها للأبد لأنهم بالدرجة الأولى إخراج مصر من صراع المصير العربي وبالتالي فهم لا يريدون اشتباكا دائم مع مصر، وإنما هدفهم باستمرار هو الصلح المنفرد معها ، ومن ناحية أخرى فإن سيناء ليس فيها إلا عدد قليل من الناس ومعظمهم بدو ولديهم فرصة الحركة دون البقاء في مكان ثابت كرهائن للاحتلال .. ومعنى هذا أننا مستعدون ونستطيع أن نصبر على سيناء لحد ما نستعد ، أما الضفة الغربية فوضعها مختلف .. فسيناء بالنسبة لنا مصيبة أما الضفة الغربية فهي مأساة، ولذلك أنا قلت للملك حسين أن يذهب لجونسون ويستدعيه إن لزم الأمر إذا كان ذلك يؤدي إلى خروج إسرائيل منها مهما كان الثمن الذي ندفعه في ذلك ، وأنا أرى أن الملك حسين يواجه مشاكل صعبة فقد فيها نصف مملكته وهذا يحتم

علينا جميعاً أن نقف معه ، وجونسون هو الوحيد الذى يستطيع أن يأمر إسرائيل برفع إيديها عنها.

ومن خلال مؤتمر القمة بالخرطوم تعززت العلاقات العربية كما وثق عبدالناصر علاقاته الثنائية مع القادة العرب كلهم وبصفة خاصة مع الملك فيصل، وعادت العلاقات بينهما إلى ما كانت عليه قبل حرب اليمن التى كان البعض يتوهم ويراهن بأنها ستلقى بظلالها على العلاقات المصرية السعودية وبالتالى على نتائج مؤتمر القمة ، ولكن زال هذا الوهم بإعلان فيصل المساهمة بمبلغ خمسين مليون جنيها إسترلينيا ومساهمة الكويت بمبلغ خمسة وخمسين مليون جنيها إسترلينيا ومساهمة ليبيا بمبلغ ثلاثين مليون جنيها إسترلينيا ، كما تبنى الملك فيصل اقتراحا بأن تكون كلمة الرئيس عبدالناصر هى ورقة عمل للمؤتمر وأن تكون أساسا لقراراته.

فى نفس الوقت فإن جمال عبدالناصر قد تصدى فى هذا المؤتمر أيضا لعدة اقتراحات عصبية جاءت لأغراض المزايدة منها قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن من جميع الدول العربية وسحب الأرصدة العربية من منطقة الإسترلينى والدولار والاستمرار فى وقف ضخ البترول العربى ، وقد قام بعرض تحليل علمى وموضوعى لأسباب تصديه لهذه الاقتراحات رافضا الانسياق وراء عواطف ومشاعر غاضبه مؤكدا أن العمل السياسى يحتم علينا استمرار فتح قنوات الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبانتهاء مؤتمر القمة العربية فى الخرطوم فُتحت صفحة جديدة من العمل السياسى العربى الموحد للإعداد العسكرى من أجل المعركة ، معركة تحرير الأرض العربية المحتلة فى إطار محاولة للبحث عن السلام العادل المزعوم..!(*).

لقد بذلت محاولات عديدة لإنهاء العدوان الإسرائيلى ، وانتهت كل هذه المحاولات بالفشل بسبب رفض إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة كلها يدعمها الموقف الأمريكى . كما سبق أن جرت خلال شهر يونيو ١٩٦٧ اتصالات ومشاورات بين واشنطن وموسكو واتفقت العاصمتان على معادلة من أجل تسوية الموقف فى المنطقة ، وكان طرفا المعادلة . انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية

(*) أى سلام عادل ؟! ، ونحن العرب تحت المطرقة الأمريكية والسندان الصهيونى، فمنذ سنة ١٩٤٩ والعرب لم يكونوا البادئين أبدا بأى عدوان ، وبالنسبة لثورة يوليو ١٩٥٢ بالذات فإننا نتحدى أن يثبت كائن من كان أن جمال عبدالناصر كان البادئ بالعدوان فى أى معركة خاضها ضد العدو الصهيونى بل كان باستمرار فى الموقف الدفاعى ، وعندما ترفض إسرائيل قراراً دولياً تسارع الولايات المتحدة الأمريكية بتبنى هذا الرفض إما بإفشال المساعى المبذولة سياسياً أو باستخدام حق الفيتو عند التصويت فى المحافل الدولية.

المحتلة فى مقابل إعلان الدول العربية إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل . وتم فى شهر يونيو أيضاً اتصالات بين عدد كبير من دول عدم الانحياز لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأرض العربية المحتلة وأنابت هذه الدول الرئيس اليوغسلافى جوزيف بروزتيو للقيام بالدور الرئيسى فى هذه الشأن . ونفس الشئ حدث خلال شهر يوليو ١٩٦٧ حيث بحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إصدار قرار ينص على إنسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ فى مقابل إنهاء حالة إلا أن الفشل كان مصير جميع هذه المبادرات لتراجع واشنطن عن تعهداتها التى تمت من خلال هذه الاتصالات لمجرد رفض إسرائيل فكرة الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

ومن خلال اتصالات رسمية ، وغير رسمية تمت فى هذه الفترة بين القاهرة وواشنطن يمكننى أن أقول بصراحة أن واشنطن كانت تتفادى أن تبحث معنا أو مع أى طرف عربى آخر القضية الفلسطينية وأن تقصر المشاورات على نتائج حرب ٥ يونيو فقط ، وكان واضحا تماما من خلال الاتصالات أن واشنطن وبالتالى تل أبيب تريد أن تتفادى بحث قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، وبالتالى المطالبة بانسحاب إسرائيل إلى الحدود التى ينص عليها هذا القرار وهى وراء حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ وباقى الجملة معروفة طبعا وهو أن ينحصر مطلب العرب فى الانسحاب إلى خط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ فقط(*).

وكانت واشنطن تسعى من ذلك الحين إلى العمل على إصدار قرار يتضمن حلا شاملاً، وقد أكد الملك حسين بأن قبول العرب بالمشروع الذى قدمته واشنطن فى ٧ نوفمبر ١٩٦٧ يؤدى إلى الانسحاب الكامل لإسرائيل ما دمنا نوافق على أن الانسحاب يتم فى مقابل إنهاء حالة الحرب تحقيقا للسلام فى المنطقة ، وأن المشروع لايحول دون عودة القوات الأردنية للضفة الغربية أو القوات المصرية إلى غزة . وأضاف الملك حسين أن أمريكا تعلم بالصعوبات التى تواجهنا لتوقيع اتفاق مع إسرائيل ؛ ولذا فإنهم يريدون أن يتم الاتفاق عن طريق الأمم المتحدة ، وقد رد على هذا وزير خارجية مصر محمود رياض بأن توقيع وثيقة لا يقلقنا فقد سبق أن وقعت مصر مع إسرائيل اتفاقية الهدنة ، ولكن الشئ الوحيد الذى يقلقنا هو عدم احترام إسرائيل لتوقيعها كما أوضح للملك حسين بأن المشروع لايتضمن نصا صريحاً بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة ويحتاج لتعديلات أساسية قبل الموافقة عليه من جانبنا.

(*) (كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع وغيره مما أثير حوله محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وكذلك أرشيف وزارة الخارجية والمخابرات العامة).

ومن خلال اتصالاتنا أيضاً على الجانب الآخر كان الاتحاد السوفيتى يطرح على القاهرة إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ حرية الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة. ولكن الرئيس عبدالناصر أصر على ربط هذا الأمر بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

هذا كله بخلاف المناقشات والمشاورات التى دارت خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ فى مجلس الأمن والتى ترتب عليها صدور القرار ٢٤٢ الذى يمكن القول معه بأنه لو فقد لأمكن تحقيق السلام فى المنطقة، ذلك أن استرداد الضفة الغربية وعودة قطاع غزة كان سيتيح للدول العربية اتخاذ خطوة عربية بحتة بإعلان دولة فلسطين على الأراضى التى يتم استردادها وهذا لا يسقط أيضاً حق الشعب الفلسطينى فى المطالبة بتنفيذ قرار التقسيم.

أما مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإعلان موافقتها على القرار ففيه تعسف لسبب بسيط هو أن المنظمة لم تكن طرفاً فى القرار رقم ٢٤٢ كما أن واشنطن هى التى أصرت على استبعاد بحث القضية الفلسطينية أثناء المشاورات التى سبقت صدور القرار ٢٤٢.

وحول هذا الحق الفلسطينى فإنه يجب ألا نخلط بين الشرعية الدولية وبين الأمر الواقع الذى تفرضه إسرائيل فإذا نظرنا إلى القضية الفلسطينية من الناحية القانونية فإن الشعب الفلسطينى من حقه الاستقلال الكامل بأرضه كبقية دول العالم التى حصلت على استقلالها بناء على قرارات عصبة الأمم والأمم المتحدة.

فعندما انتدبت عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة بريطانيا للإشراف على فلسطين كان الهدف من الانتداب إعداد الشعب الفلسطينى للاستقلال الكامل وهو ما اعترفت به بريطانيا سنة ١٩٣٩ بعد جولة المفاوضات التى تمت فى فبراير سنة ١٩٣٩ مع دخول الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت وهى مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن ومثّل الوفد الفسطينى أمين الحسينى وموسى العلمى وعونى عبدالهادى وكان الوفد الفلسطينى هو الطرف الأساسى فى المفاوضات مع الحكومة البريطانية الذى أكد رئيس وزرائها فى ذلك الوقت «نيفيل تشمبرلين» أمام المؤتمر أن حكومته ترغب فى إنهاء الانتداب وتأسيس دولة مستقلة فى فلسطين، وفى ١٧ مايو ١٩٣٩ صدر بيان رسمى بريطانى كان أساسه رفض فلسطين، وبالتالى رفض تقسيم قيام دولة يهودية فوق جزء من الأراضى الفلسطينية.

كما أكدت الحكومة البريطانية بأن تفسيرها للوطن اليهودى هو قيام تجمع يهودى يحتفظ بلغته وثقافته داخل فلسطين ، كما أكدت بريطانيا بأنها ستبذل كل ما فى وسعها لإيجاد الظروف التى تمكن الدولة الفلسطينية من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات ، إلا أن بريطانيا قد تخلت عن تعهداتها بعد الحرب العالمية الثانية وقبلت بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة هارى ترومان أن تصدر قراراً بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ وقضى القرار بإقامة دولة فلسطينية وأخرى يهودية تنتزع أراضيها من الشعب الفلسطينى . وهكذا صدر القرار استجابة لطلب اليهود بحق تقرير مصيرهم ليكون لهم دولة مستقلة فوق جزء من الأراضى الفلسطينية أى أن حق تقرير المصير كان مطلبا يهوديا ولم يكن فى أى وقت مطلباً فلسطينيا إذن فنحن أمام قرارين:

القرار الأول من الدولة المنتدبة وتقر فيه دولة فلسطينية مستقلة فوق كل أراضيها.

والقرار الثانى يجب القرار الأول صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ويقر فيه أيضاً بقيام دولة فلسطينية مستقلة فوق جزء من أراضيها.

ومازال هذا القرار قائما وواجب التطبيق من الناحية القانونية ، وإذا كنا لم ننجح فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فإنه من واجبنا التمسك بالشرعية الدولية والمطالبة بتنفيذ قرار التقسيم.

وعند الحديث عن الشرعية فذلك يفرض تسجيل حقنا المشروع ، ولكن للأسف فإن هذه الشرعية الدولية لاتعطينا أرضا أمام الأمر الواقع الذى فرضته إسرائيل نتيجة تفوقها العسكرى ، ولن نستطيع تنفيذ القرار ٢٤٢ أو قرارات مؤتمر فاس أو أى خطة أو قرار آخر يحقق السلام العادل إلا إذا حققنا التوازن العسكرى العربى مع إسرائيل لإرغامها على الانسحاب من أرضنا العربية المحتلة كلها.

* * *

الاستعداد للمعركة

ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ تحمى الكيان الصهيونى، ولكنها من يونيو ١٩٦٧، أصبحت تساعد العدوان وتدعم التوسع الإسرائيلى بل وتحميه أيضاً.

والذى حدث بعد يونيو ١٩٦٧ - وباختصار شديد - أن السياسة الأمريكية أدت - دون أن تقصد - إلى المزيد من النفوذ السوفيتى فى المنطقة : لأنه إزاء المساعدات الغير محدودة عسكريا لإسرائيل أصبحت الدول العربية فى حاجة إلى التسليح لإعادة بناء قواتها المسلحة حتى تتمكن من استرداد أراضيها المغتصبة، ومع تزايد المساعدات العسكرية والاقتصادية والأمريكية لإسرائيل لتحول دون وصول القوات العربية المسلحة إلى قدراتها العسكرية التى تمكنها من تحرير الأرض، مما كان يدفع العرب باستمرار لطلب المزيد من المساعدات السوفيتية، بل تطورت الأوضاع عندما هددت الطائرات الأمريكية التى قدمتها واشنطن لتل أبيب الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية فى عمق مصر، إلى طلب اشتراك وحدات عسكرية من قوات الدفاع الجوى السوفيتى المجهزة بصواريخ سام ٣ بالإضافة إلى اشتراك طيارين سوفيت لحماية العمق المصرى، ولم يتردد الاتحاد السوفيتى فى تلبية طلب مصر، ولسوف أتناول هذا الأمر الهام من العلاقات المصرية السوفيتية بالتفصيل لاحقا.

لكن الشئ المحير حقيقة، هو أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية كان متناقضاً فهى من ناحية تنفق مئات الألوف من الملايين من الدولارات لوقف ما يسمى بالتغلغل السوفيتى فى العالم، أما فى الشرق الأوسط فقد كانت السياسة الأمريكية تدفع بدول هذه المنطقة الحساسة والخطيرة إلى طلب المزيد من الوجود السوفيتى، ولايفسر هذه السياسة إلا شئ واحد هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها هدف أهم يطغى على كل الأهداف ألا وهو حماية وتدعيم الوجود الصهيونى فى المنطقة، دون أى اعتبار لمال تنفقه فى مساندة إسرائيل طالما أن ذلك يحقق مخططاتها، ويؤسفنى أن أكون صريحا فى أن أقول أن بعض الأنظمة العربية وتحديداً حكامها لايرون ويتعامون عن هذه السياسة الأمريكية ويتبعونها وكأنهم مسلوبو الإرادة أو منومون مغناطيسياً بأيدى أمريكية !!

وقد تجسد المخطط الأمريكي في النقاط الرئيسية التالية:

ـ تواطؤ واشنطن مع تل أبيب في عدوانها على الدول العربية.

ـ عرقلة إصدار أي قرار من المنظمات الدولية ـ المجتمع الدولي ـ يدين العدوان الإسرائيلي، وحتى بعد صدور القرار ٢٤٢ بعد مماطلات مقصودة سبق أن شرحناها ـ فقد عمدت إلى عرقلة تنفيذه.

ـ دعم العدوان الإسرائيلي على أرض فلسطين العربية وعلى الأمة العربية سواء في لبنان أو بغداد أو تونس فيما بعد باعتبار أن العرب مهزومون.

ـ دعم إسرائيل في قرارها باتخاذ الإجراءات التمهيدية لضم الضفة الغربية والجولان وغيرها.

كل هذه العناصر لها معنى واحد فقط هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شريكاً أصيلا لإسرائيل في كل ما تقوم به.

لكننا كنا مصرين على المقاومة وعدم الاستسلام بسبب معركة خسرناها وصممنا على مواصلة القتال حتى نحرر أرضنا العربية كلها..

وبعد صدور القرار ٢٤٢ قال الرئيس جمال عبدالناصر: «إننا نعرف منذ البداية أننا نحن الذين سنحرر أرضنا بقوة السلاح، وهي اللغة الوحيدة التي تفهمها إسرائيل، وأن الأمريكان وإسرائيل يعرفون جيداً أننا لم نهزم في الحرب طالما لم نتفاوض مع إسرائيل ولم نوقع معها صلحا ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية(*)».

وبعد صدور القرار ٢٤٢ حاولت الأمم المتحدة تنفيذه، لكن إسرائيل كانت تضع العراقيل باعتبار أن القرار هو مجرد جدول أعمال يجب التفاوض بشأنه، وأيدتها واشنطن في وجهة نظرها هذه متجاهلة أنها أيدت من قبل أن القرار للتنفيذ وليس للتفاوض، وبعد أن اطمأنت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الدول العربية ستنفذ القرار قامت بتأييد مناورات إسرائيل للتحلل من الالتزام الرئيسي بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وكان رفض القاهرة للمفاوضات المباشرة والوقوع في هذه الخيّة يرجع إلى أن التفاوض بين الطرفين سيتم في ظل احتلال عسكري إسرائيلي للأراضي العربية تم بعد خسارة معركة عسكرية، وأن هذه المفاوضات لن تنجح لأننا نرفض التفاوض من منطلق نادت به إسرائيل، هو أن هزيمة العرب هزيمة نهائية.

(*) في خطاب للرئيس جمال عبدالناصر في ٢٣ يوليو ١٩٦٧ يقول: «هم عايزينا نستسلم لكننا لن نكفر بالله ولا بأهدافنا، ولن نكفر بأمتنا، وإنني أعلن برغم النكسة، وبرغم احتلال سيناء، لن نتخلى عن حقوق شعب فلسطين، فهذا هو أساس القضية».

المهم أن إسرائيل ظلت ترفض ـ وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية ـ تنفيذ القرار ٢٤٢ ، وبدأت واشنطن من جديد تلعب من خلف الستار بالاتصال بالملك حسين فى عمان وإبلاغه بأنهم يرون عدم التمسك بعبارة « أن الأطراف مستعدة لتنفيذ القرار» من صيغة اقتراح قدم للأمم المتحدة بخصوص تنفيذ القرار ٢٤٢ وطلب واشنطن رفع هذه العبارة من التوصية يعنى شيئا واحداً هو رفض إسرائيل تنفيذ القرار ٢٤٢ ، وأن واشنطن تؤيدها وتدعمها فى هذا الرفض.

وهنا لايمكن أن نغفل بأى حال تطور العلاقات المصرية ـ السوفيتية فى هذه المرحلة الحساسة ، ولا أجد أقوى ولا أدل على أهميتها سوى الاستشهاد بجزء من محضر لقاء تم فى الاتحاد السوفيتى بين الرئيس جمال عبدالناصر والقادة السوفيت خلال شهر يوليو ١٩٦٨ جاء فيه ما نصه:

الرئيس عبدالناصر : « إنكم معنا فى الهزيمة ، سواء كنتم تريدون أو لاتريدون ، سواء كان لكم دخل فيها أم لم يكن لكم دخل ، لقد كنا نحن الطرف الأقرب إليكم فى المعركة وكنا نحمل سلاحكم سواء أحسنا استخدامه أو أسأنا ، ومهما قلتم أو قال غيركم فإن هزيمتنا فى جزء منها هزيمة لكم ، ومهما كان أو يكون فإن هذه الهزيمة هزيمة لسلاحكم.

إن العلاقات بيننا وبينكم لم تكن من جانب واحد ، ونحن لم نكن عالة عليكم، وإذا كان ذلك ظن عندكم فنحن على استعداد لقفل الموضوع كله ونظل أصدقاء ونعود إلى بلادنا عارفين أن المستقبل للولايات المتحدة الأمريكية وللذين يتعاونون معها.

هذا أسهل الحلول وأما أصعبها فهو أن نواصل ما نفعله الآن لمقاومة الاستعمار والسيطرة الأجنبية . إننا لم نختار الطريق السهل أو أسهل الحلول وإنما أخذنا الصعب منها وكان ذلك ما أملته علينا مبادؤنا ولكنى أريد أن أقول لكم إن الاتحاد السوفيتى حقق لنفسه فوائد ضخمة من مواقفنا ، إن خلافنا الأول مع أمريكا كان بسبب الأحلاف العسكرية ، ونحن رفضناها حرصا على استقلال بلادنا ، ولو كنا قبلناها لأدى ذلك إلى تطويقكم ومحاصرتكم من حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد وحلف الأطلنطى ، إن سياستنا المستقلة فتحت لكم أبواب البحر الأبيض والبحر الأحمر إلى المحيط الهندى ، وكنتم من قبل ذلك محبوسين فى البحر الأسود.

أنتم أيضا بسياستنا المستقلة استطعتم الوصول إلى إفريقيا . إن فوائد ذلك كله لم تكن استراتيجية فقط ولكن كانت سياسية ومعنوية وتجارية كذلك.

وأنا لا أقصد أي إساءة إذا قلت بأمانة إن الاتحاد السوفيتي تمكن من بلوغ مرحلة القوة الأعظم الثانية في العالم بسياساته في الشرق الأوسط، وليس بسياساته في أي منطقة أخرى غيره.

وهذا كله معرّض الآن للخطر إذا سمحنا للولايات المتحدة الأمريكية أو لإسرائيل بسياسة فرض الأمر الواقع بعد عدوان ١٩٦٧.

وأحب أن ألفت نظركم لنقطتين أساسيتين هما:

الأولى: إن هناك مصالح أمريكية طائلة في الشرق الأوسط، ولكن هذه المصالح مكشوفة أمام تقدم وصعود الفكرة الاستقلالية والوحدوية للقومية العربية.

والثانية: إن علينا ونحن نبحث عن المصالح الأمريكية في المنطقة أن نتأكد تماما أين تقع هذه المصالح على الخريطة، فالعالم العربي مع الأسف الشديد منقسم في هذه المرحلة من تطوره الاجتماعي والسياسي ثم إن سعيه إلى نوع من الوحدة هو واحد من أهم أسباب العداء الأمريكي للحركة القومية العربية».

وقد وافق القادة السوفيت على هذه الرؤية التي أوضحها جمال عبدالناصر، وكان القرار باستمرار الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي من جانب الاتحاد السوفيتي لمصر.

في ٩ أكتوبر ١٩٦٨ فوجئ المجتمع الدولي أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار أصدره الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يقضي بتزويد إسرائيل بخمسين طائرة جديدة من أحدث طراز فانتوم، وهذا يعني في العرف الدبلوماسي أن واشنطن تدعم إسرائيل بلا تحفظ كما يعني أنها تعطيها الضوء الأخضر للاستمرار في سياستها والتعنت في عدم تنفيذ القرار ٢٤٢، وقد سجلت إسرائيل هذه الصفقة بالتدريج بواقع ثلاثة طائرات في كل دفعة اعتباراً من ديسمبر ١٩٦٨.

وفي الثاني من نوفمبر ١٩٦٨ تقدم دين رأسك وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت بمشروع حل منفرد مع مصر يشمل سبعة نقاط، وأساسه انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل مقابل إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، ولكن القاهرة ردت بأن القرار ٢٤٢ يقضي بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وليس من الأراضي المصرية فقط، كما أكدت القاهرة بأنها تعترض على إنهاء حالة الحرب من جانبها في حين مازالت القوات العسكرية المعادية تحتل الأراضي العربية في سوريا والأردن ولبنان.

وأكدت القاهرة بأنها على استعداد لإنهاء حالة الحرب بمجرد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة. وقد رد دين راسك بقوله إن واشنطن تستطيع أن تتقدم بمشروع مماثل لعمان كما أبدى استعدادهم لتقديم مشروع مماثل لدمشق، إذا أعلنت موافقتها على القرار ٢٤٢، إلا أنه لم يتقدم بأى مشروع مماثل للأردن لسبب بسيط هو تعارض تقديم مثل هذا الاقتراح مع أهداف تل أبيب التى تعتبر الضفة الغربية أراضى إسرائيلية.

وفى هذه المرحلة قامت فرنسا بدور إيجابى لايمكن إغفاله لأنه يجسد مصداقية سياسية تستوجب منا أن نسجلها. فقد بعثت باريس برسالة للرئيس جمال عبدالناصر فى السادس عشر من يناير ١٩٦٩ كانت عبارة عن صورة من مذكرة مقدمة من الحكومة الفرنسية موجهة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تقترح فيها عقد اجتماع فى نهاية شهر يناير ١٩٦٩ يضم ممثلين عن الدول الأربع فى نيويورك للبحث عن الوسائل التى يمكن بواسطتها أن تقوم حكوماتها بالمساهمة فى تحقيق السلام العادل والدائم فى المنطقة، وبصفة خاصة وضع شروط تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وضمان تنفيذه.

ولقد وضع هذا الاقتراح الفرنسى واشنطن أمام خيار صعب حيث أنها لن تستطيع أن تنفذ ما سوف يسفر عنه هذا اللقاء من نتائج؛ لأنها تعلم مقدما أنها سوف تجد نفسها الدولة الوحيدة بين الدول الأربع التى تتبنى الموقف الإسرائيلى - ولذا فلم يكن أمامها من سبيل سوى المناورة للعمل على ألا تسفر هذه اللقاءات الرباعية عن أية نتائج محددة أو إيجابية.

كانت رؤية الرئيس جمال عبدالناصر للموقف بصفة عامة فى بداية عام ١٩٦٩ - من واقع تقدير للموقف أملاه على - كما يلى.

- استحالة التفاوض المباشر مع إسرائيل.

- استحالة التنازل عن أى ذرة تراب من أى أرض عربية مهما كانت الظروف والأحوال، من الممكن ومن الجائز التفكير فى ترتيبات للسلام طبقاً للقرار ٢٤٢، وعلى أساس انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧، وأنه لابد أن يحدد أطراف النزاع التزامهم طبقاً للقرار ٢٤٢، ويسجل فى وثيقة ثم يقر مجلس الأمن هذه الوثيقة - شكل من أشكال السلام التعاقدى، وإذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ورقة واحدة يوقعها الطرفان فإنه يمكن النظر فى صياغة وثيقة تعتمد على

القرار ٢٤٢ توضع في مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة، وإلى هناك يذهب مندوبو الأطراف في مجلس الأمن أو وزراء الخارجية كل على حدة في موعد مخصص لكي يوقع الوثيقة.

- لايمكن تجنب القبول بعودة قوات دولية للمنطقة على أن يكون تمركزها على جانبي الحدود الدولية يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ .

- لابد من إتاحة الفرصة لعمل عسكري نشيط يساعد على عدة أهداف منها:

* تعبئة الرأى العام العربي والعالمي لسخونة الأزمة.

* زيادة الضغط على إسرائيل.

* التمهيد لصالح عمليات عسكرية كبرى، وفي هذا الشأن وضع جمال عبدالناصر التوجيه الإستراتيجي التالي للمعركة وهو ما أطلق عليه الاسم الكودي «جرانيت ١». وكانت عناصره تركز على ما يلي:

أولاً: عبور قناة السويس بالقوة والتمسك برؤوس كباري، والوصول إلى منطقة المضايق الاستراتيجية شرق قناة السويس وتأمينها كمرحلة أولى.

ثانياً: إلحاق خسائر بشرية كبيرة في القوات المعادية.

ثالثاً: عمليات عسكرية طويلة لاتنتهي في أيام على أساس استنزاف التعبئة للعدو وإثارة الرأى العام المصري والعربي والعالمي.

وجاء ريتشارد نيكسون رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاول الاتحاد السوفيتي في بداية ولايته أن يتبنى مشروعاً مؤداه أنه يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة؛ تنفيذا للاتفاق بين الدولتين الأعظم وعلى أساس الانسحاب في مقابل السلام، وقد وافقت القاهرة على مقترحات موسكو التي لم تلبث أن أخطرتها بعد فترة بسيطة بأن واشنطن قد رجعت في كلامها ،وأصبحت أكثر التحاما مع أهداف إسرائيل، وأنها غير مستعدة للضغط على إسرائيل لتنفيذ القرار، ومما زاد الطين بلة أن تمكن هنري كيسينجر من أن يسيطر على ريتشارد نيكسون وبدا النفوذ الصهيوني الذي كان منحسراً نسبيا في بداية ولاية نيكسون إلى التغلغل في كافة الأجهزة الأمريكية ومن بينها البيت الأبيض.

ولم يكن غريبا أن تتقدم واشنطن في هذه المرحلة بمشروع جديد لحل منفرد بين القاهرة وتل أبيب ، ولم ينص هذا المشروع على الانسحاب إلى حدود مصر الدولية كما سبق أن جاء في مشروع دين راسك في نوفمبر ١٩٦٨ ، بل أضاف مقترحا جديداً هو نزع سلاح سيناء ، وطبعا فقد رفضت مصر هذا الهراء.

ثم عادت واشنطن وقدمت مشروعاً آخر في منتصف يوليو ١٩٦٩ أساسه تعديل حدود مصر الدولية مما يتيح لإسرائيل الإبقاء على قوات لها في شرم الشيخ ، وطبعا رفضت القاهرة هذه المشاريع باعتبارها غير قابلة للمناقشة أصلاً.

وأعلن الرئيس جمال عبدالناصر في خطابه في عيد الثورة في يوليو ١٩٦٩ انتقالنا إلى مرحلة الردع ، وكان علينا مواصلة حرب الاستنزاف لمقاومة الأمر الواقع الذي تريد إسرائيل فرضه على مصر.

لقد كان الهدف الاستراتيجي الذي حدده الرئيس جمال عبدالناصر لحرب الاستنزاف يتمثل في العناصر الثلاثة التالية:

أولاً : إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية في قوات العدو .

ثانياً : القضاء على أكبر نسبة ممكنة من منشآت العدو الحيوية ووحداته العسكرية.

ثالثاً : إهدار معنويات العدو وإرهاقه نفسيا بإطالة مدة العمليات العسكرية.

وبدأت حرب الاستنزاف يوم ٢٤ إبريل ١٩٦٩ .

وفي هذه المرحلة كانت الأوضاع كما يلي :

١ـ القوات المسلحة المصرية كانت قد استعادت قوتها الدفاعيا نسبياً ، ولذلك فقد تقرر أن تبدأ عمليات محدودة هدفها إعلام العدو بأن مصر لن تقبل بتجميد الأوضاع العسكرية على جبهة قناة السويس.

٢ـ كانت المدفعية المصرية تتفوق محلياً في الوقت الذي لم تكن إسرائيل تستطيع إتمام حشد مدفعي مواز ، أو لعلها لم تكن مستعدة خصوصاً بعد القصف المدفعي المفاجئ الذي أنزل بهم خسائر فادحة في أكتوبر ١٩٦٨ مما دفع إسرائيل لتحصين خطوطها الأمامية ـ خط بارليف ـ وتطورت الأمور بعد الأسبوع الأول من مارس ١٩٦٩ حيث بدأت عمليات قصف مدفعية عنيف وصفه أكبر خبراء إسرائيل العسكريين ـ زائيف شيف ـ .. « استمرت عمليات القصف يومين متتاليين دون تدخل الطيران الإسرائيلي، وأطلق المصريون نحو أربعين ألف قذيفة..».

٣ـ وفى نهاية شهر إبريل ١٩٦٩ وفى ١٩ إبريل بالذات عبرت وحدات من قوات الصاعقة قناة السويس ورفعت العلم المصرى فوق أحد الحصون الإسرائيلية . وكان هذا بمثابة بداية الالتحام البشرى مع العدو والذى تكرر خمس مرات فى أسبوع واحد.

وفى هذه المرحلة حدد الرئيس جمال عبدالناصر الأهداف كالآتى:

أولاً : تدمير أكبر قدر ممكن من تحصينات خط بارليف بالمدفعية.

ثانياً : تقوم وحدات من قوات الصاعقة بعبور قناة السويس لاقتحام وتدمير المراكز الإسرائيلية والالتحام بالعدو ثم تنسحب بعد فترة زمنية محدودة.

ثالثاً : قيام وحدات أكبر حجماً بعمليات عبور قناة السويس.

رابعاً : على ضوء نتائج هذه العمليات المحدودة المحسوبة تتم عمليات عبور أكبر يكون هدفها تحرير منطقة أو مناطق من الضفة الشرقية لقناة السويس والبقاء فيها .

وجدير بالذكر أنه قد صاحب هذا التطور فى العمليات العسكرية النشيطة أن أتم حوالى ثلاثمائة طيار مصرى تدريبهم فى الاتحاد السوفيتى ، وكان التقدير أن القوات الجوية المصرية أصبحت تتعادل على الأقل مع الطيران الإسرائيلى فوق جبهة القتال إن لم تكن تتفوق عليه.

وقد ردت إسرائيل على هذه المبادرات المصرية بالآتى:

أولاً : زيادة تحصين خط بارليف.

ثانياً : رد مدفعى على أهداف مدنية واقتصادية.

ثالثاً : غارات انتقامية بواسطة قوات محمولة جوا على أهداف فى عمق الأراضى المصرية.

وصرح موشى ديان فى أول يوليو ١٩٦٩ بقوله:

« إنه من الخطأ الافتراض أن إسرائيل ستكتفى بعمليات انتقامية محدودة انطلاقا من وضع دفاعى .. يجب الافتراض بأن العمليات الإسرائيلية فى المستقبل ستتخذ طابعاً آخر..».

وفى ٢٠ يوليو ١٩٦٩ نفذ ديان تهديده بعملية اشتركت فيها قواته البرية والجوية والبحرية وادعى بأنه احتل الجزيرة الخضراء فى خليج السويس لمدة ساعة وانسحب بقواته ، ولكن الحقيقة أن القوات المصرية فى الجزيرة دمرت سفينتى إنزال إسرائيليتين وفشل الهجوم.

كما قام الطيران الإسرائيلي فى نفس اليوم بعمليات جوية ودارت معركة ضخمة فوق الجبهة دمرت فيها سبعة عشر طائرة إسرائيلية وادعت إسرائيل أنها دمرت خمسة طائرات مصرية وهى خسرت طائرتين فقط، وكان هذا اليوم نقطة تحول فى حرب الاستنزاف حيث حاول الطرفان تحقيق السيطرة الجوية على سماء المعركة. وفى خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ قال:

« إنه كان من الضرورى أن تكون هناك جبهة شرقية وجبهة غربية، وأن يكون هناك تنسيق كامل بين الجبهتين الشرقية والغربية. إن المعركة تتطلب عطاء أكثر اتساعا فى أبعاده .. وأكثر من أى وقت مضى إلى تفكير مشترك وتخطيط مشترك وعمل مشترك لأن الميدان واسع والقوى المعادية ضخمة .. نحن الآن فى معركة طويلة .. ونحن الآن على استعداد لمعركة طويلة .. معركة طويلة لاستنزاف العدو، ويجب أن تكون سياسة الدول العربية كلها سياسة استنزاف..».

إلا أن العمليات العسكرية على الجبهة الشرقية لم تتخذ شكلا فعالاً لكى تؤثر على الأوضاع فى الجبهة الغربية، وأبلغ مثل على هذه المقولة هو جبهة الأردن - جبهة العمل الفدائى - فقد قامت إسرائيل بعمليات ردع ضد العمل الفدائى بشكل مستمر قابله إجراءات دفاعية ووقائية فقط من جانب الأردن، وكانت الجبهة السورية قاصرة على مجابهة جوية محدودة.

وأكثر من ذلك فإن التنسيق كان قاصراً بين القوات السورية والقوات الأردنية، أما القوات السعودية والعراقية فكل منها تعمل على حدة فى أكثر الأوقات والظروف دون أن تصل إلى الحد الأدنى المطلوب من التنسيق.

ومنذ أن بدأت إسرائيل فى مهاجمة أهداف اقتصادية ومدنية على طول جبهة قناة السويس بشكل يومى، دخلت حرب الاستنزاف مرحلة الاستنزاف المضاد، وأصبح الموقف العسكرى والسياسى على حد سواء يتوقف - مع غياب الجبهة الشرقية - على نتائج العمليات العسكرية فى الجبهة المصرية فقط تقريباً.

كما ترتب على المعارك العسكرية التى دارت على مدى شهرى يونيو ويوليو ١٩٦٩ خسائر كبيرة فى القوات الإسرائيلية من ٥١ من بينهم ١٣ قتيل خلال شهر مايو ١٩٦٩ إلى ٨٩ من بينهم ١٧ قتيل فى يونيو حتى ١١٢ بينهم ٣١ قتيل فى يوليو ١٩٦٩ مما حدا بإسرائيل إلى اتخاذ قرار باستخدام القوات الجوية فى المعارك، وكان عبور وحدة صاعقة

مصرية لقناة السويس فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ مما ترتب عليه جرح وقتل أكثر من أربعين جندى إسرائيلى واحتلال الموقع لمدة ساعة كاملة مع تدمير خمسة دبابات إسرائيلية ومركز مراقبة، والأهم هو اختطاف جندى إسرائيلى تعود به وحدات الصاعقة إلى الضفة الغربية للقناة .. كان هذا مبررا كافيا بعد تردد لمدة أسبوع فى اتخاذ القرار الإسرائيلى باستخدام قواتها الجوية فى العمليات ومن ثمّ تبادلت القوات الجوية المصرية والإسرائيلية العمليات حيث قامت أربعين طائرة مقاتلة وقاذفة مصرية بالهجوم على المواقع الإسرائيلية فى أنحاء متفرقة من سيناء، وكانت نتيجة هذه المعارك إسقاط ست طائرات إسرائيلية فى مقابل طائرة مصرية واحدة.

وفى اليوم الرابع والعشرين من يوليو ١٩٦٩ قامت القوات الجوية الإسرائيلية بهجوم مضاد على مواقع المدفعية ومواقع الدفاع الجوى المصرية . وصرح حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلى تعليقا على هذه العمليات بقوله:

« إن هذا التصعيد لمنع التصعيد ..».

إلا أن العمليات الأرضية والجوية المصرية استمرت حتى بلغت الذروة فى سبتمبر ١٩٦٩ حيث قامت حوالى ستين طائرة مصرية بهجوم مفاجئ على القوات المعادية فى سيناء فى أكبر هجوم لها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧.

كان المخطط الإسرائيلى يعتمد على العناصر التالية:

أولاً : توسيع رقعة العمليات مع مصر بحيث تضطر إلى نشر قواتها على طول خط المواجهة مما يقلل من الحشد المصرى على القناة ويفرض على مصر إعادة توزيع قواتها بشكل دفاعى.

ثانياً : فتح ثغرة جوية تتسلل منها الطائرات الإسرائيلية إلى عمق الأراضى المصرية بعد تعرية الجبهة من دفاعاتها الجوية.

ثالثاً : السعى لجر القوات الجوية المصرية إلى مجابهة فى معارك جوية مما يترتب عليه إضعاف معنويات القوات الجوية المصرية وانكماش عملياتها .

تمثل تنفيذ هذا المخطط فى عمليات الأشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٦٩ حيث ركز العدو فى عملياته على استهداف مواقع صواريخ وشبكات الرادار؛ أى إضعاف الدفاع الجوى فى منطقة قناة السويس، وبناء على ذلك فقد قرر الرئيس جمال عبدالناصر أنه لابد من استمرار الضغط على الرغم من كل المصاعب، وتقرر عدم الارتداد لموقع دفاعى إلا

إذا فقدت حرب الاستنزاف غايتها الأساسية ، وبناء عليه فقد استمرت العمليات البرية والجوية داخل العمق فى سيناء . وأثبت استمرار العمليات أن القوات الجوية لم تُهزم أو تنكمش أو تتأثر بما حدث فى معارك يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٦٩، وتمت خلال هذه الفترة عمليات كثيفة ومتتالية لتفادي الرضوخ للاستنزاف المضاد ، وكان الهدف المصرى كما تحدد فى الاجتماعات التى كانت تتم على مدار الأسبوع تقريباً فى القيادة العامة للقوات المسلحة بحضور الرئيس جمال عبدالناصر تتلخص فى خط استراتيجي واضح:

أولاً : متابعة حرب الاستنزاف دون هوادة مع الاستمرار والإصرار على تقوية الأوضاع الدفاعية المصرية بأى ثمن ومهما كانت التضحيات.

ثانياً : تعبئة الجبهة الداخلية (لجان المواطنين من أجل المعركة).

ثالثاً : استمرار العمليات الهجومية برياً وجوياً.

بمجرد انتهاء مرحلة الدفاع النشيط فى فبراير ١٩٧٠ انكبت هيئة العمليات الحربية فى تحليل ودراسة مزيد من الأهداف المرحلية المنشودة مع مداومة تطويرها طبقاً لمختلف العوامل المؤثرة ، وبهذه المناسبة فقد اشترك فى وضع هذه الخطط والمساهمة فى تجهيز مسرح العمليات القادة المنتظمين فى دورتى كلية الحرب خلال العامين ٦٨ و١٩٦٩.

وكان من ثمار العمليات فى تلك الفترة أن تم فى شهر فبراير ١٩٧٠ أن هاجمت مجموعتان من الضفادع البشرية المصرية السفينتين « بات يام» و «بيت شيفع» ودمرت الأولى وغرقت ، وأُصيبت الثانية التى تمكن قائدها من شحطها على الشاطئ.

كما تم فى ٨ مارس ١٩٧٠ تدمير الحفار «كيتينج» فى أبيدجيان بساحل العاج فى عملية مشتركة بين رئاسة الجمهورية ـ سكرتارية المعلومات ـ والمخابرات العامة والضفادع البشرية من القوات البحرية وفى شهر مايو ١٩٧٠تم إغراق سفينة أبحاث إسرائيلية شرق بورسعيد.

إن حرب الاستنزاف معترف بها وتنفذ عندما لا تتوافر القدرة على المعركة العسكرية الشاملة أو فى ظل ظروف قد تسبب تأخير العمل العسكرى المباشر الذى يتحتم على الدولة القيام به ، وبذلك تبحث استراتيجية الصراع طويل الأمد مرحلة ضرورية تمثل أنسب الاستراتيجيات الملائمة ، وإن كانت لا تحقق نصراً حاسماً لكنها فى نفس الوقت تمثل تمهيداً ضرورياً لمرحلة الحسم القادمة ، ولكشف أبعاد وقدرات الطرف الآخر مع إزعاجه . ويمكن أن نعتبرها عملاً عسكرياً سياسياً لتحقيق غاية بهدف إجبار العدو على تبديد طاقاته واستهلاك موارده المادية والبشرية ، وفرض الضغوط المعنوية على مجتمعه

ومؤسسته العسكرية وقد عرف الجنرال الفرنسي أندريه بوفر هذه الاستراتيجية باسم «نظرية التعرية أو التآكل» من أجل الحفاظ على استمرار الصراع حيا متصاعداً ويزداد ثقله على العدو يوما بعد يوم.

رب سائل يقول : هل كنا نواجه إسرائيل وحدها ؟

والإجابة بلا بالنفي قاطعة .. لقد كنا نعلم أننا نواجه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي حقيقة لم تكن أبداً غائبة عن ذهن القيادة السياسية ، وهي حقيقة لم تغب أيضاً في حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ - تلك العلاقة والترابط الاستراتيجي بينهما والذي كان يزداد نموا وعمقا يوما بعد يوم ، وهي العلاقة التي وضعها الرؤساء الأمريكيون باستمرار بأنها علاقة بالغة القوة والحيوية لدرجة لن تسمح لأحد أن يدق إسفينا بينهما كما قالها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سنة ١٩٩٦ ، ومن قبله قالها إيزنهاور وجونسون وبوش الأب ومن بعده بوش الابن.

إن الدولة التي تملك ثروة القوة البشرية - كمصر - تمتلك أهم عناصر القوة الشاملة - وإذا لم تنجح في الاستفادة من هذا التفوق حربا وسلما سوف تفشل في تحقيق غاياتها القومية فالجيش هو جيش مصر ورجاله هم رجال مصر الذين حاربوا ١٩٤٨ وفي ١٩٥٦ وفي ١٩٦٧ وفي ١٩٦٩ / ١٩٧٠ وهم الذين انتصروا في ١٩٧٣ ، ومحاولة وضع خطوط فاصلة تقسم هذا التاريخ فهذا وضع لايقبله منطق التاريخ العسكري وعلة وجه التحديد بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

لقد تحملت مصر خسائر مادية فضلا عن أرواح شهداء من العسكريين والمدنيين جنبا إلى جنب ، إلا أن الحقيقة المؤكدة هي أن الجانب الذي وقع في المستنقع هو الجانب الإسرائيلي الذي بادرت بل سارعت الولايات المتحدة الأمريكية ببذل الجهود لانتشاله من هذا المستنقع بمبادرة روجرز في ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، والذي قال عنها موشي ديان «إن الحكومة الإسرائيلية مستعدة لقبول وقف إطلاق النار دون شروط». كما أنه يمكن القول بارتياح أنه على مدى أكثر من خمسة عشر شهراً نجحت الاستراتيجية المصرية في إجبار إسرائيل على استراتيجيتها المضادة تغييراً حاسماً أكثر من أربع مرات دون أن تحقق نجاحاً في أى مرحلة ، ودون ما إطالة سوف أتعرض لهذه المراحل الأربعة باختصار:

١- مع بداية حرب الاستنزاف اكتفت إسرائيل بالرد بصورة غيرمباشرة ضد أهداف مرئية بعيدة عن التجمعات العسكرية.

٢- مع تزايد الضغوط المصرية ارتفع حجم الخسائر البشرية الإسرائيلية ، وبدأ استخدام القوات الجوية فى قصف المواقع المصرية غرب قناة السويس والانتقال من الردع المحدود بالإغارات البرية بواسطة الهليوكوبتر فى عمق سيناء إلى أسلوب الردع الجسيم فى يوليو ١٩٦٩.

٣- ومع استخدام مصر قواتها الجوية فى شن غارات خاطفة اتخذت إسرائيل إجراءين أساسيين ، الأول بتغيير القيادة الميدانية لسيناء فعزلت الجنرال جافيتش وعينت شارون فى ديسمبر ١٩٦٩، والثانى تحديد مهمته الرئيسية بكسر شوكة حرب الاستنزاف المصرية فى جبهة قناة السويس ، والعمل على تخفيض حجم الخسائر البشرية وتدمير وسائل الدفاع الجوى المصرى فى الجبهة.

٤- توسيع نطاق القوات الجوية الإسرائيلية خاصة بعد وصول صفقة الفانتوم الأمريكية الحديثة . فقررت إسرائيل أن تمتد غاراتها إلى وادى النيل والعمق المصرى بقصف أهداف مدنية حيوية من أجل تحقيق هدف استراتيجى سياسى وهو شل القدرة العسكرية المصرية ، وتحقيق انهيار الجبهة الداخلية المصرية ، وقد تخطى هذا القرار بتأييد واشنطن ، وأطلقت إسرائيل على هذه الاستراتيجية اسم « السماوات المفتوحة» وبدأت فى تنفيذها بدءاً من ٧ يناير ١٩٧٠ ، ورغم ذلك لم يخضع الشعب المصرى ولا قواته المسلحة .. وفشلت إسرائيل فى تحقيق هدفها ، واضعا فى الاعتبار كم خسائر مصر فى أبى زعبل وبحر البقر ومواقع الصواريخ المصرية . وقبلت مصر التحدى وبدأت مهمة كبرى ببناء شبكة قوية لصواريخ الدفاع الجوى ، وترتب على ذلك أيضاً أن تكامل بناء منظومة الدفاع الجوى وشبكة الصواريخ ، والتى لم تكن قد اكتملت قبل يناير ١٩٧٠ ، وكان تجاوب الاتحاد السوفيتى مع القيادة المصرية فى هذا الصدد سببا فى نجاح مرحلة شاقة من مراحل النضال ضد التفوق الجوى الإسرائيلى ، وهو النضال الذى استمر حتى قضى على هذا التفوق فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والدليل على ذلك هو أن الاستراتيجية الإسرائيلية لم تستمر لأكثر من مائة يوم فقط حيث توقفت يوم ١٨ إبريل ١٩٧٠ بانتصار الإرادة المصرية فى مواجهة رغبة إسرائيل لإرغام مصر على وقف الحرب ومنعها من استكمال شبكة الصواريخ ، وبدأ التراجع الإسرائيلى بتغيير سياسة السماوات المفتوحة»، حيث أعلن موشى ديان قائلاً : « إن المناطق الداخلية فى عمق مصر لا تشكل مناطق حيوية لأمن إسرائيل».

وسارعت جولدا مائير بإعلانها تهديدات لإسقاط النظام فى مصر قائلة:

« إن إسرائيل لم تستهدف إسقاط نظام الحكم فى مصر ، ولكن فقط تخفيف الضغط المصرى على القوات الإسرائيلية فى منطقة القناة..».

والحقيقة الهامة التى أريد أن أؤكدها هنا هى أن حرب الاستنزاف قد استمرت دون توقف حتى بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار فى أغسطس ١٩٧٠، وهى بالقطع لم تتوقف فى يوليو ١٩٦٩ كما يحلو للبعض من الذين لا يعلمون أن يدّعوا به ، بل لقد شهدت تلك الفترة الأخيرة أكثر العمليات عنفا وشراسة ، ومن أبرز العمليات التى تمت خلال هذه المرحلة هى عملية العبور التى قضت فيها القوة المصرية على وحدتين إسرائيليتين ودمرت مدرعاتها وقتلت أفرادها ثم أسرت من بقى منهم حيا ، وعادت بهم إلى الضفة الغربية.

ثم جاء بعد ذلك نجاح شبكة صواريخ الدفاع الجوى لقواتنا المسلحة فى إسقاط الطائرات الفانتوم الإسرائيلية بمعدلات عالية اعتباراً من شهر يونيو ١٩٧٠، ووصلت الذروة فى الأسبوع الأول من يوليو ١٩٧٠ ؛ حيث تم إسقاط ٧ طائرات فانتوم ، وبذلك بلغ عدد الطائرات التى أُسقطت خلال شهرى يونيو ويوليو ١٩٧٠ ستة عشر طائرة ؛ مما ترتب عليه إنهيار أمل إسرائيل ، وانهارت ثقتها فى قدرتها على ردع مصر ، ومنعها من إقامة شبكة قواعد الصواريخ على ضفاف غرب قناة السويس ، وهذه ملحمة أخرى ساهم فيها جنود وعمال مصر مزجت فيها دماء الشهداء بالنصر الذى تحقق باستكمال هذه الشبكة محققين إرادة الصمود المصرى.

ولقد حققت حرب الاستنزاف ما كان مخططاً لها أن تحققه كالآتى :

*** فشل سياسة فرض الأمر الواقع على القاهرة.**

*** قيام عمليات عسكرية مصرية على طول الجبهة أدى إلى خسائر يومية فى صفوف العدو.**

*** تزايد الوجود السوفيتى مما أضعف الموقف الاستراتيجى الأمريكى فى المنطقة.**

*** عدم موافقة أغلب الدول الغربية على السياسة الأمريكية فى موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى ، وكانت فرنسا على رأس الدول الغربية المناهضة لسياسة واشنطن.**

وعليه فقد ترتب على هذا الوضع أن حاول ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكى أن يعيد النظر فى سياسة بلاده فى شكل تخفيض نسبى من الانحياز الكامل لإسرائيل فبعث فى التاسع من نوفمبر ١٩٦٩ بمقترحات جديدة للقاهرة أساسها:

أولاً : إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية التى تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧ ، مقابل إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.

ثانياً : يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه.

(وهذه الفقرة تعني اعتراف واشنطن بضرورة الإشراف الدولي على تنفيذ الاتفاق).

ولقد تقدمت واشنطن بمشروع مماثل لعمان في التاسع من ديسمبر إلا أنه فيما يتعلق بالحدود التي تنسحب إليها إسرائيل ، وتصبح حدودا دائمة فقد اقترحت واشنطن أن خط الهدنة أي خط ٤ يونيو ١٩٦٧ هو الأساس في تحديد الخط النهائي للحدود ، مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية واقتصادية ، وكان رد القاهرة على هذه المقترحات يتلخص في الآتي:

أولاً : لم ترفض الاقتراحات.

ثانياً : سجلت القاهرة على واشنطن موقفها الإيجابي الذي يتمثل في عدم فصل ما يتعلق بمصر عن سائر الجبهات الأخرى.

ثالثاً : أن التسوية يجب أن تكون شاملة.

رابعاً : أن موقف مصر النهائي لايمكن تحديده إلا عندما تطّلع على الصورة المتكاملة لتنفيذ القرار ٢٤٢ .

وعندما أعلن روجرز مشروعه بادرت إسرائيل بإعلان رفضها له في اليوم التالي مباشرة. وانتهت المحاولة لتحقيق حل شامل إلى الفشل لعجز ريتشارد نيكسون عن الوقوف أمام قوى الضغط الصهيوني التي قامت بحملة عنيفة ضد ويليام روجرز في وسائل الإعلام وفي داخل الكونجرس الأمريكي.

وفي السابع من يناير ١٩٧٠ قامت إسرائيل بسلسلة من الغارات الجوية في عمق الأراضي المصرية ، واستخدمت في هذه الغارات الطائرات الأمريكية الحديثة التي حصلت عليها مؤخراً والتي كانت مزودة بأحدث وسائل التشويش الإلكتروني لتعطيل وسائل الدفاع الجوي المصري ، وبعد هذه الغارات مباشرة نشرت وسائل الإعلام الأمريكية ما يفيد أن سياسة إسرائيل في هذه المرحلة ستستند على الحرب النفسية لتصل الحرب إلى الشعب المصري وصولا إلى تقويض القيادة المصرية وخلق انقسامات داخلها مما يؤدي إلى نتائج تخدم أهداف إسرائيل.



وأعلن الرئيس جمال عبدالناصر في عيد الثورة فى يوليو ١٩٦٩ انتقالنا إلى مرحلة الردع ، وكان علينا مواصلة حرب الاستنزاف لمقاومة الأمر الواقع الذى تريد إسرائيل فرضه على مصر.



و كان أكثر ما يشغل فكر القيادة السياسية والعسكرية ، كيف يمكن التغلب على ذلك الساتر الترابى - خط بارليف - الذى أقامته إسرائيل على الشاطئ الشرقى للقناة، فلقد ظلت إسرائيل على مدى ست سنوات تقيم حاجزاً من التراب والرمال والقضبان الحديدية على الضفة الشرقية لقناة السويس حتى وصل فى بعض المناطق إلى ارتفاع عشرين متراً..

...ث عشر من يناير ١٩٧٠ :

...م ما دام عبدالناصر في الحكم ، وبالتالي فإن سقوط عبدالناصر ... يسبق أي حديث عن السلم».

... بعض الجهات الأمريكية - وكان يعني المخابرات المركزية ... رائيل أن تركز جهودها على ما يؤدى إلى إسقاط عبدالناصر ، أي أن الإدارة الأمريكية كانت متفقة مع إسرائيل على ضرب مصر والقضاء على عبدالناصر ونظامه.

أما مقترحات ويليام روجرز التي تقدم بها إلى مصر والأردن فلم تكن سوى تغطية لسياسة أمريكا الحقيقية لإيهام الرأي العام العالمي وبعض الحكام العرب - الدول النفطية أساساً - أن أمريكا تتبع سياسة متوازنة.

وقد أدت الغارات الإسرائيلية - والتي تمت بتأييد وربما بتخطيط مشترك مع الأمريكيين - بهدف إسقاط عبدالناصر إلى أمرين في غاية الأهمية.

الأول : مزيد من التماسك في الجبهة الداخلية المصرية والدعوة للثأر.

الثاني : موافقة الاتحاد السوفيتي على المطالب المصرية التي تقدم بها الرئيس عبدالناصر للقادة السوفيت في زيارته السرية لموسكو يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، تلك الزيارة التي كانت نقطة تحول تاريخية في العلاقات الدولية ، وبصفة خاصة في العلاقات المصرية السوفيتية ، وكان يصحب الرئيس في هذه الزيارة الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وتولى كتابة محضر الجلسات الدكتور مراد غالب سفير مصر في موسكو في ذلك الوقت ، والمباحثات التي تمت في هذه الزيارة تعتبر من ضمن أهم المباحثات التي جرت في القرن العشرين على المستوى الدولي(*).

والمقتطفات التالية أكتبها من واقع ما نقلته في النوتة الخاصة بي بعد قراءاتي لنصوص المحاضر :

(*) (هذه المحاضر وكذا محاضر اجتماعات الرئيس بالقادة السوفيت التي جرت في الأول من يوليو ١٩٧٠ ، سلمها لي الفريق أول محمد فوزي عند نزوله من الطائرة لدى عودتهم من موسكو مباشرة وهي محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري وأرشيف وزارة الحربية المصرية - ومن وجهة نظري الشخصية فإن هذه المحاضر جديرة بالدراسة العميقة والمستفيضة من جانب الباحثين لأهميتها القصوى).

« تحدث الرئيس عبدالناصر فى هذه المباحثات عن الحل السلمى الذى ،

وحتى إذا كانت هناك احتمالات نتائج موجودة فإنه لابد من القيام بعمليات تمثل الضغط الحقيقى على إسرائيل وأمريكا ، وإلا فما الذى يدفعها للانسحاب أو يد واشنطن للضغط على إسرائيل . وقال إن الموقف المشتعل الآن على جبهة القتال ينبئ بانفجار كبير فى أى لحظة لأن الجمود واليأس من الوصول إلى حل سلمى غير منظور ، والوضع الآن يتمحور فى إمدادات أمريكية لإسرائيل تشمل طائرات متقدمة ومتطورة وتمكنت إسرائيل من اختراق العمق المصرى وتدمر أهداف استراتيجية و اقتصادية وتلحق الخسائر الفادحة بالمدنيين وذلك باستخدام الطيران المنخفض الذى نجح فى تفادى الصواريخ المضادة للطائرات وعليه فإن المعارك الدائرة الآن على جبهة القتال فى القناة ومضاعفاتها لن تقر مصير مصر فقط وإنما سوف تقرر مستقبل المنطقة كلها وربما تمتد إلى التوازن العالمى ».

وقد وافق القادة السوفيت على إمداد القوات المسلحة المصرية بصواريخ سام ٣ التى تستطيع أن تواجه الطيران المنخفض إلا أن تدريب الأطقم المصرية كان سيستغرق حوالى ستة أشهر كما سيتم التدريب فى الاتحاد السوفيتى ، وهذا يعنى حسبما شرح عبدالناصر أن مصر ستصبح مكشوفة تماما أمام الطيران الإسرائيلى لمدة ستة أشهر .

ودارت المناقشات حول مائدة المفاوضات .. وحاول القادة السوفيت أن ينصحوا بتهدئة الأمور على جبهة القتال حتى يتوافر جو يسمح بحل المشكلة.

إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر قال لهم :

« إن جبهة القتال لايمكن أن تتحول إلى لعبة بين الساخن والبارد على هذا النحو ، فهناك معنويات جيش وشعب ، وهناك آمال أمة ، ولو هدأ الموقف دون سبب يقنع الجميع بأن هناك تقدما أمكن إحرازه فإن النتيجة سوف تكون ضياع للثقة وللروح المعنوية للقوات المسلحة وللجماهير ».

ـ قال بريجنيف :

« طيب .. هل هناك حل آخر يا سيادة الرئيس ؟ ».

ـ الرئيس جمال عبدالناصر :

« تعالوا إنتم بقوة الصواريخ السوفيتية من طراز سام ٣ ، وتولوا مسئولية حماية العمق حتى يتم تدريب الأطقم المصرية على هذا النوع من الصواريخ عندكم ».

ـ بريجنيف :

« هل تقصد صواريخ سوفيتية تشارك في الحرب يا سيادة الرئيس ؟؟!!»

ـ الرئيس جمال عبدالناصر :

« نريد قوات صواريخ سوفيتية ، لكننا لانريدها لتشارك في الحرب ..

فالقوات المصرية كفيلة بحماية نفسها إذا تم بناء حائط الصواريخ ،

وما أطلبه هو المشاركة في حماية العمق المدني المصري وهو بعيد عن جبهة القتال».

ـ كوسيجين :

« هذا العمل سيادة الرئيس ناصر يعتبر تصعيداً ، ويمكن أن يؤدي إلى صدام بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية».

ـ بريجنيف ـ مقاطعا وبعد أن قدم الماريشال جريتشكو ورقة له ـ :

« إن المسألة أيضاً ليست مسألة صواريخ ، فإن قواعد الصواريخ تحتاج لحماية جوية فإذا فكرنا في إرسال صواريخ فمعنى ذلك أن نفكر في إرسال قوات جوية في نفس الوقت لحماية الصواريخ».

ـ الرئيس عبدالناصر :

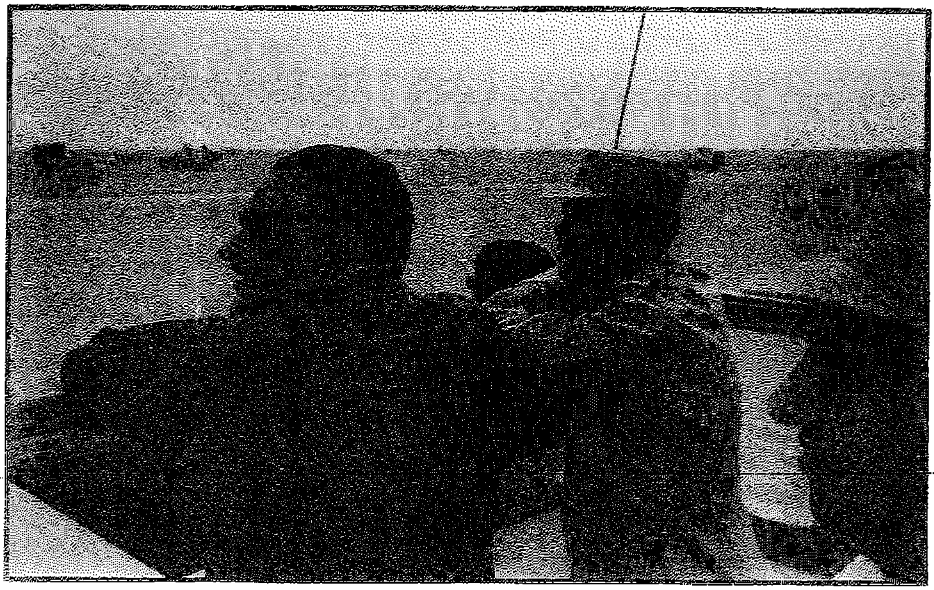
« نحن نوافق على أن ترسلوا قوات جوية سوفيتية لحماية الصواريخ سام ٣».

ـ بريجنيف :

« إن هذا يعتبر تحديا من جانبنا للولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً».

ـ الرئيس عبدالناصر :

« طيب ولما تعطي الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق التصرف بدون خوف من أحد في مساعدة إسرائيل في حين أنكم تترددون باستمرار قبل الإقدام على خطوة واحدة، إن كل الأصدقاء هنا يعلمون أني في يوم تسعة يونيو ١٩٦٧ أعلنت التنحي عن السلطة في مصر ، ثم اضطررتُ للعدول عن هذا القرار تحت ضغط شعبي مصري وعربي ودولي لحد ما ، وأتصور أني أستطيع أن أتحمل المسئولية حتى إزالة آثار العدوان، وبالمنطق الذي سمعته منكم ونتائجه على جبهة القتال ، فإن هدف إزالة آثار العدوان لن يتحقق وبالتالي فمن واجبي أن أعود إلى الشعب في مصر وإلى الأمة العربية واضعاً الحقيقة أمامهم وأصارحهم بأن الدنيا فيها قوة واحدة قادرة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليهم أن يقبلوا هذا حتى لو اضطروا إلى الاستسلام ، وبما أنني لن أكون الرجل الذي يقبل



وأعلن الرئيس جمال عبدالناصر في عيد الثورة فى يوليو ١٩٦٩ انتقالنا إلى مرحلة الردع ، وكان علينا مواصلة حرب الاستنزاف لمقاومة الأمر الواقع الذى تريد إسرائيل فرضه على مصر.



وكان أكثر ما يشغل فكر القيادة السياسية والعسكرية ، كيف يمكن التغلب على ذلك الساتر الترابى ـ خط بارليف ـ الذى أقامته إسرائيل على الشاطئ الشرقى للقناة، فلقد ظلت إسرائيل على مدى ست سنوات تقيم حاجزاً من التراب والرمال والقضبان الحديدية على الضفة الشرقية لقناة السويس حتى وصل فى بعض المناطق إلى ارتفاع عشرين متراً..

ثم أعلنت جولدا مائير فى الثالث عشر من يناير ١٩٧٠ :

« أنها لا ترى فرصة للسلام ما دام عبدالناصر فى الحكم ، وبالتالى فإن سقوط عبدالناصر والنظام الذى يمثله يجب أن يسبق أى حديث عن السلم ».

كما صرح آبا إيبان أن بعض الجهات الأمريكية - وكان يعنى المخابرات المركزية الأمريكية - طلبت من إسرائيل أن تركز جهودها على ما يؤدى إلى إسقاط عبدالناصر ، أى أن الإدارة الأمريكية كانت متفقة مع إسرائيل على ضرب مصر والقضاء على عبدالناصر ونظامه.

أما مقترحات ويليام روجرز التى تقدم بها إلى مصر والأردن فلم تكن سوى تغطية لسياسة أمريكا الحقيقية لإيهام الرأى العام العالمى وبعض الحكام العرب - الدول النفطية أساساً - أن أمريكا تتبع سياسة متوازنة.

وقد أدت الغارات الإسرائيلية - والتى تمت بتأييد وربما بتخطيط مشترك مع الأمريكيين - بهدف إسقاط عبدالناصر إلى أمرين فى غاية الأهمية.

الأول : مزيد من التماسك فى الجبهة الداخلية المصرية والدعوة للثأر.

الثانى : موافقة الاتحاد السوفيتى على المطالب المصرية التى تقدم بها الرئيس عبدالناصر للقادة السوفيت فى زيارته السرية لموسكو يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، تلك الزيارة التى كانت نقطة تحول تاريخية فى العلاقات الدولية ، وبصفة خاصة فى العلاقات المصرية السوفيتية ، وكان يصحب الرئيس فى هذه الزيارة الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وتولى كتابة محضر الجلسات الدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو فى ذلك الوقت ، والمباحثات التى تمت فى هذه الزيارة تعتبر من ضمن أهم المباحثات التى جرت فى القرن العشرين على المستوى الدولى(*).

والمقتطفات التالية أكتبها من واقع ما نقلته فى النوتة الخاصة بى بعد قراءاتى لنصوص المحاضر :

(*) (هذه المحاضر وكذا محاضر اجتماعات الرئيس بالقادة السوفيت التى جرت فى الأول من يوليو ١٩٧٠ ، سلمها لى الفريق أول محمد فوزى عند نزوله من الطائرة لدى عودتهم من موسكو مباشرة وهى محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وأرشيف وزارة الحربية المصرية - ومن وجهة نظرى الشخصية فإن هذه المحاضر جديرة بالدراسة العميقة والمستفيضة من جانب الباحثين لأهميتها القصوى).

« تحدث الرئيس عبدالناصر فى هذه المباحثات عن الحل السلمى الذى لم يأت بنتيجة، وحتى إذا كانت هناك احتمالات نتائج موجودة فإنه لابد من القيام بعمليات عسكرية تمثل الضغط الحقيقى على إسرائيل وأمريكا، وإلا فما الذى يدفعها للانسحاب أو يدفع واشنطن للضغط على إسرائيل . وقال إن الموقف المشتعل الآن على جبهة القتال ينبئ بانفجار كبير فى أى لحظة لأن الجمود واليأس من الوصول إلى حل سلمى غير منظور ، والوضع الآن يتمحور فى إمدادات أمريكية لإسرائيل تشمل طائرات متقدمة ومتطورة وتمكنت إسرائيل من اختراق العمق المصرى وتدمر أهداف استراتيجية و اقتصادية وتلحق الخسائر الفادحة بالمدنيين وذلك باستخدام الطيران المنخفض الذى نجح فى تفادى الصواريخ المضادة للطائرات وعليه فإن المعارك الدائرة الآن على جبهة القتال فى القناة ومضاعفاتها لن تقرر مصير مصر فقط وإنما سوف تقرر مستقبل المنطقة كلها وربما تمتد إلى التوازن العالمى».

وقد وافق القادة السوفيت على إمداد القوات المسلحة المصرية بصواريخ سام ٣ التى تستطيع أن تواجه الطيران المنخفض إلا أن تدريب الأطقم المصرية كان سيستغرق حوالى ستة أشهر كما سيتم التدريب فى الاتحاد السوفيتى، وهذا يعنى حسبما شرح عبدالناصر أن مصر ستصبح مكشوفة تماما أمام الطيران الإسرائيلى لمدة ستة أشهر .

ودارت المناقشات حول مائدة المفاوضات .. وحاول القادة السوفيت أن ينصحوا بتهدئة الأمور على جبهة القتال حتى يتوافر جو يسمح بحل المشكلة.

إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر قال لهم :

« إن جبهة القتال لايمكن أن تتحول إلى لعبة بين الساخن والبارد على هذا النحو، فهناك معنويات جيش وشعب ، وهناك آمال أمة ، ولو هدأ الموقف دون سبب يقنع الجميع بأن هناك تقدما أمكن إحرازه فإن النتيجة سوف تكون ضياع للثقة وللروح المعنوية للقوات المسلحة وللجماهير».

ـ قال بريجنيف :

« طيب .. هل هناك حل آخر يا سيادة الرئيس ؟».

ـ الرئيس جمال عبدالناصر :

« تعالوا إنتم بقوة الصواريخ السوفيتية من طراز سام ٣ ، وتولوا مسئولية حماية العمق حتى يتم تدريب الأطقم المصرية على هذا النوع من الصواريخ عندكم».

ـ بريجنيف :

« هل تقصد صواريخ سوفيتية تشارك فى الحرب يا سيادة الرئيس ؟؟!!»

ـ الرئيس جمال عبدالناصر :

« نريد قوات صواريخ سوفيتية ، لكننا لانريدها لتشارك فى الحرب ..

فالقوات المصرية كفيلة بحماية نفسها إذا تم بناء حائط الصواريخ ،

وما أطلبه هو المشاركة فى حماية العمق المدنى المصرى وهو بعيد عن جبهة القتال».

ـ كوسيجين :

« هذا العمل سيادة الرئيس ناصر يعتبر تصعيداً ، ويمكن أن يؤدى إلى صدام بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية».

ـ بريجنيف ـ مقاطعا وبعد أن قدم الماريشال جريتشكو ورقة له ـ :

« إن المسألة أيضاً ليست مسألة صواريخ ، فإن قواعد الصواريخ تحتاج لحماية جوية فإذا فكرنا فى إرسال صواريخ فمعنى ذلك أن نفكر فى إرسال قوات جوية فى نفس الوقت لحماية الصواريخ».

ـ الرئيس عبدالناصر :

« نحن نوافق على أن ترسلوا قوات جوية سوفيتية لحماية الصواريخ سام ٣».

ـ بريجنيف :

« إن هذا يعتبر تحديا من جانبنا للولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً».

ـ الرئيس عبدالناصر :

« طيب ولما تعطى الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق التصرف بدون خوف من أحد فى مساعدة إسرائيل فى حين أنكم تترددون باستمرار قبل الإقدام على خطوة واحدة، إن كل الأصدقاء هنا يعلمون أنى فى يوم تسعة يونيو ١٩٦٧ أعلنت التنحى عن السلطة فى مصر ، ثم اضطررتُ للعدول عن هذا القرار تحت ضغط شعبى مصرى وعربى ودولى لحد ما ، وأتصور أنى أستطيع أن أتحمل المسئولية حتى إزالة آثار العدوان، وبالمنطق الذى سمعته منكم ونتائجه على جبهة القتال ، فإن هدف إزالة آثار العدوان لن يتحقق وبالتالى فمن واجبى أن أعود إلى الشعب فى مصر وإلى الأمة العربية واضعاً الحقيقة أمامهم وأصارحهم بأن الدنيا فيها قوة واحدة قادرة هى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليهم أن يقبلوا هذا حتى لو اضطروا إلى الاستسلام ، وبما أننى لن أكون الرجل الذى يقبل

الاستسلام بل ولا يقبل منه الاستسلام فإنى سوف أترك مكانى لشخص آخر يستطيع ذلك و يقبل منه !!».

وتكهرب جو القاعة فجأة .. وحاول القادة السوفيت فرادى ومجتمعين ، وتداخلت الأصوات فى محاولة للرد على كلام الرئيس جمال عبدالناصر الذى أصر على رأيه وتمسك بموقفه ولم يقبل أى تحليل آخر ، ولم يكن هناك حل سوى رفع الجلسة تفاديا للوصول إلى نقطة لا عودة فى المواقف .

وفى عصر ذلك اليوم نفسه وحوالى الساعة الخامسة مساء طلب القادة السوفيت من الرئيس عبدالناصر استئناف الاجتماع بهم مرة ثانية ، وبدأت الجلسة برجاء من بريجنيف أن يبدأ هو الكلام وقال:

« أيها السيد الرئيس جمال عبدالناصر ، لقد اجتمعت المؤسسات القيادية والمجلس الأعلى خلال الساعات القليلة الماضية ، ونأسف للتأخير حيث اضطررنا لاستدعاء بعض الأعضاء الرئيسيين والعسكريين من خارج موسكو لأخذ رأيهم فيما نواجهه ، وإنى أعلن لكم أن القيادة السوفيتية بمؤسساتها توافق بالإجماع على تنفيذ مطالبكم كاملة ، وقد فوضنا المارشال جريتشيكو لتولى المسئولية ، فنرجوكم اقتراح من ترونه من جانبكم للبدء فوراً فى بحث التفاصيل».

ـ الرئيس عبدالناصر:

« إن الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة هو الذى سيتولى من جانبنا بحث وسائل التنفيذ لما اتفقنا عليه».

فى الحقيقة فلقد تم فعلا تنفيذ كل ما اتفق عليه من ناحية الإمدادات ، ومن ناحية التوقيتات التى حددت بين الطرفين.

وهكذا كان الرئيس جمال عبدالناصر يرى ثقل مصر وتأثيرها ، فإن أى دولة فى العالم تتعامل مع القوى الأخرى بدرجة تأثيرها ، فالاتحاد السوفيتى عندما استمر فى دعم مصر فى مجالات مختلفة والعسكرية بصفة خاصة فليس هذا كيدًا للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما كان معبراً عن حجم الدور الفاعل لمصر عبدالناصر والولايات المتحدة الأمريكية التى خاصمت عبدالناصر وخاصمها هو أيضاً وهاجمها ، واختلف معها كثيراً منذ سحب تمويل السد العالى سنة ١٩٥٦ ، كما كانت له معها مشاكل كبيرة حول الأحلاف وسياسة الاحتواء وملئ الفراغ على الساحة العربية كلها نجد فى نفس

الوقت أمريكا تعطى لمصر معونات.. القمح أساساً وبعض مستلزمات الإنتاج ، وهو أيضاً الدليل على الدور الفاعل لمصر عبدالناصر.

فلم يكن للسوفيت مكتب بل كان نشاطهم مع المواطنين المصريين تحت أى مسمى ملاحقا وغير مسموح به ومجرم إذا أخذ شكل علاقات سرية أو غير مشروعة ، وهناك من الوثائق المحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وفى أرشيف المباحث العامة والمخابرات العامة ما يثبت قولى هذا علاوة على أن الدكتور محمد عبدالقادر حاتم حى يرزق ويمكن سؤاله عن هذا الموضوع بالذات وأذكّره بما حدث مع محمد هنائى عبدالعال الذى شغل منصبا عالياً وكبيراً فى وزارة الخارجية المصرية.

لقد اتُهِم - عهد الرئيس جمال عبدالناصر ، بأنه سلم البلد للسوفيت ، وأنا بدورى أتحدى أن يكون قد حدث فى يوم من الأيام أى نوع من التعاون الأمنى كما يحدث الآن من وجود مكتب للمباحث الفيدرالية الأمريكية ومكتب للمخابرات المركزية الأمريكية فى مصر ، وهو أمر معروف للقاصى والدانى وتتناوله الصحافة وأجهزة الإعلام.

وما كاد شهر إبريل ١٩٧٠ ينتصف حتى امتنعت إسرائيل تماما عن الإغارة على العمق المصرى ، وتحركت واشنطن من جديد لبحث إمكانيات الحل السلمى المزعوم.

وهكذا يتكشف الدور الأمريكى بسرعة ، ففى ديسمبر ١٩٦٩ تقدم ويليام روجرز بمقترحات لمصر والأردن حول التسوية الشاملة . وفى يناير ١٩٧٠ تنكر نيكسون لمقترحات وزير خارجيته ، فأعلن أن السلام لايمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف من خلال مفاوضات بينهما ، فأنهى بذلك أى بحث يدور حول مقترحات روجرز .. ومن ناحية أخرى تنكر نيكسون أيضاً لقرار مجلس الأمن وكرر التفسير الإسرائيلى بأنه مجرد جدول أعمال لمبادئ يتم التفاوض بشأنها.

وفى الثانى والعشرين من فبراير ١٩٧٠ بدأت مرحلة أمريكية تتمثل فى استفزاز مصر حيث طلبت الإدارة الأمريكية من القاهرة فى شكل نصيحة بأن تعلن عن قبولها إيقاف إطلاق النار وألا تربط ذلك بالانسحاب الإسرائيلى ، وأنه إذا لم تقبل مصر هذه الرسالة فإن الغارات الإسرائيلية فى العمق المصرى وضد المدنيين أساسا سوف تستمر ، وربما تتزايد بصورة أكبر لتشمل أهدافا تضر بالاقتصاد المصرى بصورة أساسية.

كانت هذه الرسالة تهديداً صريحاً وتطوراً خطيراً فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى تتقدم لنا بإنذار عسكرى ولم تتستر وراء مشروعات سلمية لخداع الرأى العام العربى والعالمى.

والأدهى من ذلك فقد بعث ويليام روجرز برسالة أخرى فى نهاية فبراير ١٩٧٠ للسيد محمود رياض وزير خارجية مصر جاء فيها ما يلى بالنص:

« نحن لانعرف كيف نستطيع أن نجعل الإسرائيليين ينفذون الأسس التى يقوم عليها المشروعان الأمريكيان». (المشروعان المقدمان لمصر والأردن).

ومعنى هذه العبارة أن الولايات المتحدة الأمريكية التى لاتضمن قبول إسرائيل لمقترحاتها تصر فى السعى لضمان موافقتنا على تنازلات جديدة ، مستخدمة كل الوسائل بما فى ذلك التهديد العسكرى ، وفى حالة موافقة مصر عليها ، يأتى الرفض الإسرائيلى فتعلن الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تستطيع إرغام إسرائيل على تنفيذ مقترحاتها ، ثم تكرر اللعبة حتى تحصل على تنازلات إضافية من مصر وهكذا...

(مثلما يقولون لعبة الثلاث ورقات)!.

وقد بادر الرئيس جمال عبدالناصر بتكليف السيد محمود رياض بإرسال مذكرة إلى مجلس الأمن جاء فيها ما يثبت امتناع إسرائيل عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة القرار ٢٤٢ ، كما أوضحت النوايا التوسعية وآخرها ما صرحت به جولدا مائير أمام الكنيست الإسرائيلى فى الخامس من نوفمبر ١٩٦٨ حيث أعلنت:

« إننا عندما نقول إن حدودنا الآمنة هى نهر الأردن ، فإننا نعنى أنه عند توقيع اتفاقية سلام فلن تعبر هذه الحدود أى قوات أجنبية ، بل حتى بعد توقيع اتفاقية سلام لن تتواجد أى قوات أردنية أو عربية غرب نهر الأردن فى ظل أى تسوية سليمة».

كما أعلن ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل فى التاسع من فبراير ١٩٦٩:

« إن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان»

وبناء على هذا قام مبعوث الأمم المتحدة «جونار يارينج» فى مارس ١٩٦٩ بتوجيه ورقة أسئلة لكل من مصر والأردن وإسرائيل وهى تدور حول الموافقة على تنفيذ بنود القرار ٢٤٢ وقد ردت القاهرة وعمان بالإيجاب فى ٢٤ مارس ١٩٦٩ ، لكن إسرائيل ردت بالسلب فى الثانى من إبريل ١٩٦٩.

الوقت أمريكا تعطى لمصر معونات.. القمح أساساً وبعض مستلزمات الإنتاج ، وهو أيضاً الدليل على الدور الفاعل لمصر عبدالناصر.

فلم يكن للسوفيت مكتب بل كان نشاطهم مع المواطنين المصريين تحت أى مسمى ملاحقا وغير مسموح به ومجرم إذا أخذ شكل علاقات سرية أو غير مشروعة ، وهناك من الوثائق المحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وفى أرشيف المباحث العامة والمخابرات العامة ما يثبت قولى هذا علاوة على أن الدكتور محمد عبدالقادر حاتم حى يرزق ويمكن سؤاله عن هذا الموضوع بالذات وأذكّره بما حدث مع محمد هنائى عبدالعال الذى شغل منصبا عالياً وكبيراً فى وزارة الخارجية المصرية.

لقد اتُهم ـ عهد الرئيس جمال عبدالناصر ، بأنه سلم البلد للسوفيت ، وأنا بدورى أتحدى أن يكون قد حدث فى يوم من الأيام أى نوع من التعاون الأمنى كما يحدث الآن من وجود مكتب للمباحث الفيدرالية الأمريكية ومكتب للمخابرات المركزية الأمريكية فى مصر ، وهو أمر معروف للقاصى والدانى وتتناوله الصحافة وأجهزة الإعلام.

وما كاد شهر إبريل ١٩٧٠ ينتصف حتى امتنعت إسرائيل تماما عن الإغارة على العمق المصرى ، وتحركت واشنطن من جديد لبحث إمكانيات الحل السلمى المزعوم.

وهكذا يتكشف الدور الأمريكى بسرعة ، ففى ديسمبر ١٩٦٩ تقدم ويليام روجرز بمقترحات لمصر والأردن حول التسوية الشاملة . وفى يناير ١٩٧٠ تنكر نيكسون لمقترحات وزير خارجيته ، فأعلن أن السلام لايمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف من خلال مفاوضات بينهما ، فأنهى بذلك أى بحث يدور حول مقترحات روجرز .. ومن ناحية أخرى تنكر نيكسون أيضاً لقرار مجلس الأمن وكرر التفسير الإسرائيلى بأنه مجرد جدول أعمال لمبادئ يتم التفاوض بشأنها.

وفى الثانى والعشرين من فبراير ١٩٧٠ بدأت مرحلة أمريكية تتمثل فى استفزاز مصر حيث طلبت الإدارة الأمريكية من القاهرة فى شكل نصيحة بأن تعلن عن قبولها إيقاف إطلاق النار وألا تربط ذلك بالانسحاب الإسرائيلى ، وأنه إذا لم تقبل مصر هذه الرسالة فإن الغارات الإسرئيلية فى العمق المصرى وضد المدنيين أساسا سوف تستمر ، وربما تتزايد بصورة أكبر لتشمل أهدافا تضر بالاقتصاد المصرى بصورة أساسية.

كانت هذه الرسالة تهديداً صريحاً وتطوراً خطيراً فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى تتقدم لنا بإنذار عسكرى ولم تتستر وراء مشروعات سلمية لخداع الرأى العام العربى والعالمى.

والأدهى من ذلك فقد بعث ويليام روجرز برسالة أخرى فى نهاية فبراير ١٩٧٠ للسيد محمود رياض وزير خارجية مصر جاء فيها ما يلى بالنص:

« نحن لانعرف كيف نستطيع أن نجعل الإسرائيليين ينفذون الأسس التى يقوم عليها المشروعان الأمريكيان». (المشروعان المقدمان لمصر والأردن).

ومعنى هذه العبارة أن الولايات المتحدة الأمريكية التى لاتضمن قبول إسرائيل لمقترحاتها تصر فى السعى لضمان موافقتنا على تنازلات جديدة ، مستخدمة كل الوسائل بما فى ذلك التهديد العسكرى ، وفى حالة موافقة مصر عليها ، يأتى الرفض الإسرائيلى فتعلن الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تستطيع إرغام إسرائيل على تنفيذ مقترحاتها ، ثم تكرر اللعبة حتى تحصل على تنازلات إضافية من مصر وهكذا...

(مثلما يقولون لعبة الثلاث ورقات)!.

وقد بادر الرئيس جمال عبدالناصر بتكليف السيد محمود رياض بإرسال مذكرة إلى مجلس الأمن جاء فيها ما يثبت امتناع إسرائيل عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة القرار ٢٤٢ ، كما أوضحت النوايا التوسعية وآخرها ما صرحت به جولدا مائير أمام الكنيست الإسرائيلى فى الخامس من نوفمبر ١٩٦٨ حيث أعلنت:

« إننا عندما نقول إن حدودنا الآمنة هى نهر الأردن ، فإننا نعنى أنه عند توقيع اتفاقية سلام فلن تعبر هذه الحدود أى قوات أجنبية ، بل حتى بعد توقيع اتفاقية سلام لن تتواجد أى قوات أردنية أو عربية غرب نهر الأردن فى ظل أى تسوية سليمة».

كما أعلن ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل فى التاسع من فبراير ١٩٦٩:

« إن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان»

وبناء على هذا قام مبعوث الأمم المتحدة «جونار يارينج» فى مارس ١٩٦٩ بتوجيه ورقة أسئلة لكل من مصر والأردن وإسرائيل وهى تدور حول الموافقة على تنفيذ بنود القرار ٢٤٢ وقد ردت القاهرة وعمان بالإيجاب فى ٢٤ مارس ١٩٦٩ ، لكن إسرائيل ردت بالسلب فى الثانى من إبريل ١٩٦٩.

ولقد كان السؤال الموجه لإسرائيل على وجه التحديد هو :

« هل توافق إسرائيل على سحب قواتها من أرض الأردن التى احتلتها فى نزاعها الأخير؟» . . . .

وكانت إجابة إسرائيل « أنه عندما يتم الاتفاق وتقرر الحدود الآمنة سيتم سحب القوات من الحدود».

وفى رد إسرائيل على مفهومها للحدود الآمنة أجابت :

« إنه لايوجد حتى الآن حدود آمنة ومعترف بها بين إسرائيل والدول العربية».

وهكذا أصبح واضحا أمام الدول الكبرى أن إسرائيل ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو الانسحاب من الأراضى التى احتلتها.

ولتحريك الموقف تقدمت فرنسا فى التاسع من ديسمبر ١٩٦٩ بورقة عمل تشمل اقتراحات تسوية بين الأردن وإسرائيل باعتبار أن سيناء لم تكن مشكلة أمام انسحاب إسرائيل منها ، ولكن المشكلة كانت فى الأردن التى كانت إسرائيل تتمسك باعتبار نهر الأردن هو الحد الآمن ، ورأت فرنسا أن تقترح الإنسحاب الكامل لإسرائيل مع تواجد قوات دولية فى المناطق التى يتم الإنسحاب منها على أن يتم الانسحاب على مرحلتين وفى هذه الحالة ستعتبر خطوط الهدنة هى خط الحدود لتطبيق مبدأ عدم اكتساب أراضى عن طريق القوة.

وفى مواجهة المشروع الفرنسى هذا ، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٦٩ أقرت فيه باعتبار الحدود الآمنة مقاربة لخط الهدنة ١٩٤٩، باستثناء القدس باعتبارها حالة خاصة وضرورة بقائها مدينة موحدة وهو موقف لم تتمسك به واشنطن إطلاقا إنما اقترحته كمناورة قبل اجتماع القمة العربية فى الرباط لتهيئة العرب أو على الأصح قادة عرب معروفين ، ومن ناحية أخرى كمحاولة للتمشى مع المشروع الفرنسى الذى كانت باقى الدول الكبرى تؤيد خطوطه العريضة.

وفى الثلاثين من ديسمبر ١٩٦٩ اجتمع مندوبو الدول الأربع الكبرى فى نيويورك وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعلن بالنسبة للحدود وعلى ضوء المشاريع التى قدمتها لكل من القاهرة وعمان كالآتى:

بالنسبة للقاهرة:

ـ الحدود الدولية لمصر هى الحدود الآمنة مع إسرائيل.

ـ عد عودة غزة للإدراة المصرية وتدخل فى نطاق المباحثات مع الأردن

- عدم عودة شرم الشيخ للسيطرة المصرية، مع عدم استبعاد وضعها تحت إشراف قوات دولية.

بالنسبة لعمان:

- تصبح خطوط الهدنة سنة ١٩٤٩ هي خطوط الحدود بين إسرائيل والأردن مع إجراء تعديلات غير جوهرية.
- بقاء القدس مدينة موحدة.

واقترحت واشنطن إتباع أسلوب رودس في المفاوضات بدلا من المفاوضات المباشرة واتفقت كل من القاهرة وعمان على رأي موحد ملخصه:

- الإبقاء على الحوار مع واشنطن وعدم غلق الباب.
- عدم رفض المشروع.
- يتقدم الأردن بملاحظاته ويطلب من واشنطن تفسير النقاط الغامضة وخاصة بالنسبة للانسحاب، مع التأكيد على أهمية الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة ومنها الأراضي السورية.

وقد قبر هذا المشروع عندما رفضت إسرائيل كل بنوده، واستمرت واشنطن في سياستها برفضها الاعتراف بالعدوان الإسرائيلي واستمرارها في إمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة مع عدم قبولها بمبدأ الانسحاب الكامل، وترى أن مصير غزة وشرم الشيخ مرتبط بالقرار الإسرائيلي، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ملتزمة بمراعاة ما تقبله إسرائيل، ومن الغريب أن واشنطن تقدمت للقاهرة بمذكرة في أوائل فبراير ١٩٧٠ سبق أن أشرت إليها والتي جاء فيها أنها لاتعلم ما إذا كانت تستطيع أن تصل مع إسرائيل لمحادثات على أساس الوثيقتين الأمريكيتين من عدمه. ودارت الأمور بعد ذلك في حلقات مفرغة إلى أن تيقن الكل من استحالة الاتفاق الرباعي، وأصبح الموقف كالآتي:

- تزايد الشعور المعادي لأمريكا في الوطن العربي.
- قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا، ثم الثورة في السودان في مايو ١٩٧٠ - بما يحقق دعم وعمق استراتيجي جديد وكبير للمعركة.
- مصر تواصل حرب الاستنزاف بنجاح وبتصميم على مواصلة القتال من أجل تحرير الأرض.
- تعاون وثيق بين القاهرة ودمشق توج بتوقيع اتفاق عسكري في أغسطس ١٩٦٩

وانبثق عنه قيادة سياسية للمعركة مشكلة من رئيسي الدولتين وعضوية وزراء الدفاع والخارجية فى البلدين.

- تدفق الأسلحة السوفيتية على مصر وهو ما تراه واشنطن تزايد للوجود السوفيتي فى المنطقة، الأمر الذى سبب الإزعاج للولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها.
- تيقن الرئيس جمال عبدالناصر من أن تحرير الأرض لن يتم عن طريق الأمم المتحدة ، بل إن الطريق الوحيد لاسترداد الأرض المحتلة هو القوة المسلحة وأن ما أُخذ بالقوة لن يُسترد بغيرها ، ولكن علينا فى الوقت نفسه - ولإعطاء أنفسنا فرصة للاستعداد، أن نطرق الوسائل السلمية لنثبت للعالم حقيقة نوايا إسرائيل التوسعية - وهذا ما تقرر فعلا فى اجتماعات مجلس الدفاع العربى الذى قرر فشل الحلول السلمية نتيجة لتعنت إسرائيل وما تلقاه من دعم أمريكى مادى وعسكرى وسياسى ، وقرر المجلس الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى يعقد فى الرباط فى العشرين من ديسمبر ١٩٦٩ من أجل تحقيق قومية المعركة واشتراك جميع الدول العربية فيها.

وكان لإعلان فشل الحل السلمى هذا أثره على الإدارة الأمريكية التى سارعت بتقديم اقتراحات بغرض إقناع الدول العربية بعدم إغلاق الباب أمام التسوية الشاملة ولعدم اتخاذ مواقف تسئ للمصالح الأمريكية الواسعة فى العالم العربى كذلك.

ولكن فى الوقت نفسه تولى هنرى كيسينجر مسئولية الأمن القومى فى البيت الأبيض وعمل منذ اللحظة الأولى على تجميد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التى نادى بها ويليام روجرز ونجح فى إقناع ريتشارد نيكسون بتبنى وجهة النظر الإسرائيلية مع عدم الضغط على تل أبيب.

ويحضرنى فى هذا المجال واقعة تدل على الانتهازية السياسية وسوء نوايا هنرى كيسينجر فقد طلب مقابلة السيد محمود رياض وزير خارجية مصر أثناء وجوده فى نيويورك خلال شهر أكتوبر ١٩٦٩ على أن تتم المقابلة سراً ولايعرف بها سوى الرئيس الأمريكى نيكسون فقط وبدون علم وزير الخارجية الأمريكى روجرز ، وهكذا كان هناك صراع يدور على أعلى مستوى فى أكبر دولة فى العالم - ووزير الخارجية فى أمريكا يعتبر فى منزلة رئيس الوزراء - فكيف تثق الدول فى ثبات السياسة الأمريكية واحترامها لتعهداتها . وكان محور اللقاء يدور حول الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل الذى أصبح الهدف الأساسى للسياسة الأمريكية والذى كان فى نفس الوقت موضع رفض كامل من القاهرة وغير مقبول مناقشته أصلاً.

وبعد توقف الجهود الرباعية كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى حد الحرب الحقيقية مع إسرائيل فقد كانت القوات الجوية المصرية تضرب فى عمق سيناء ، وكانت المدفعية المصرية تكاد تشل حركة القوات الإسرائيلية ، كما كانت القوات الخاصة تعبر قناة السويس بصفة مستمرة ووصلت إلى مستوى راق من حيث النوع والكم والأداء والقدرة القتالية لم يسبق لها مثيل فى العمليات الخاصة ، ونفس الشئ بالنسبة لباقى وحدات الدفاع الجوى والقوات البرية.

وفى عيد العمال فى الأول من مايو ١٩٧٠ وجه الرئيس جمال عبدالناصر خطابا مفتوحاً إلى نيكسون يطلب منه أحد موقفين:

١ - إما أن يضغط على إسرائيل كى يتسحب من كل الأراضى العربية المحتلة.
٢ - وإما أن يوقف شحن الأسلحة لإسرائيل.

وإلا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون بذلك شريكا فى احتلال الأراضى العربية باعتبار دعمها للعدوان الدائم والمستمر منذ يونيو ١٩٦٧ .

وردت الإدارة الأمريكية بمجموعة مبادئ لتسوية سلمية يتم تنفيذها فى ظل وقف لإطلاق النيران مع تكليف مبعوث الأمم المتحدة بالاتصال بالأطراف المعنية (مصر وإسرائيل).

وقد قبل الرئيس جمال عبدالناصر بهذه المبادئ على أساس منح التسوية السلمية حقها وهو واثق أن فرصتها لا تتعدى النصف فى المائة فقط ، واختبار للنوايا وفى هذا كسب للرأى العام العالمى ومن ناحية أخرى وهى الأهم أخذ فرصة للاستعداد لمرحلة قتالية سبق إعدادها كحرب شاملة ضد إسرائيل لتحرير سيناء كاملة وبالتعاون مع القوات السورية فى نفس الوقت لتحرير الجولان وذلك فى توقيت لا يتأخر عن ربيع عام ١٩٧١ .

وعلى الطرف الآخر والأهم فقد بدأت فى هذه المرحلة قوة صاعدة مشتركة من القوات الجوية المصرية والدفاع الجوى المصرى من إسقاط أعداد من الطائرات الفانتوم الحديثة والسكاى هوك ، وفى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٧٠ أسقطت ثلاثة عشر طائرة إسرائيلية وتم أسر خمسة من الطيارين مما ترتب عليه أن قامت إسرائيل بإبلاغ واشنطن بأن سلاح الطيران الإسرائيلى بدأ يتآكل !!

ولقد أدى التصعيد الناجح للعمليات العسكرية المصرية ضد إسرائيل إلى تعبئة الجماهير العربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومما زاد فى هذا الشعور المعادى ما ترتب عن الأضرار التى أصابت المدنيين فى غارات إسرائيل على العمق المصرى.

وانبثق عنه قيادة سياسية للمعركة مشكلة من رئيسى الدولتين وعضوية وزراء الدفاع والخارجية فى البلدين.

- تدفق الأسلحة السوفيتية على مصر وهو ما تراه واشنطن تزايد للوجود السوفيتى فى المنطقة، الأمر الذى سبب الإزعاج للولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها.

- تيقن الرئيس جمال عبدالناصر من أن تحرير الأرض لن يتم عن طريق الأمم المتحدة ، بل إن الطريق الوحيد لاسترداد الأرض المحتلة هو القوة المسلحة وأن ما أُخذ بالقوة لن يُسترد بغيرها ، ولكن علينا فى الوقت نفسه - ولإعطاء أنفسنا فرصة للاستعداد، أن نطرق الوسائل السلمية لنثبت للعالم حقيقة نوايا إسرائيل التوسعية - وهذا ما تقرر فعلاً فى اجتماعات مجلس الدفاع العربى الذى قرر فشل الحلول السلمية نتيجة لتعنت إسرائيل وما تلقاه من دعم أمريكى مادى وعسكرى وسياسى ، وقرر المجلس الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى يعقد فى الرباط فى العشرين من ديسمبر ١٩٦٩ من أجل تحقيق قومية المعركة واشتراك جميع الدول العربية فيها.

وكان لإعلان فشل الحل السلمى هذا أثره على الإدارة الأمريكية التى سارعت بتقديم اقتراحات بغرض إقناع الدول العربية بعدم إغلاق الباب أمام التسوية الشاملة ولعدم اتخاذ مواقف تسئ للمصالح الأمريكية الواسعة فى العالم العربى كذلك.

ولكن فى الوقت نفسه تولى هنرى كيسينجر مسئولية الأمن القومى فى البيت الأبيض وعمل منذ اللحظة الأولى على تجميد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التى نادى بها ويليام روجرز ونجح فى إقناع ريتشارد نيكسون بتبنى وجهة النظر الإسرائيلية مع عدم الضغط على تل أبيب.

ويحضرنى فى هذا المجال واقعة تدل على الانتهازية السياسية وسوء نوايا هنرى كيسينجر فقد طلب مقابلة السيد محمود رياض وزير خارجية مصر أثناء وجوده فى نيويورك خلال شهر أكتوبر ١٩٦٩ على أن تتم المقابلة سراً ولايعرف بها سوى الرئيس الأمريكى نيكسون فقط وبدون علم وزير الخارجية الأمريكى روجرز ، وهكذا كان هناك صراع يدور على أعلى مستوى فى أكبر دولة فى العالم - ووزير الخارجية فى أمريكا يعتبر فى منزلة رئيس الوزراء - فكيف تثق الدول فى ثبات السياسة الأمريكية واحترامها لتعهداتها . وكان محور اللقاء يدور حول الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل الذى أصبح الهدف الأساسى للسياسة الأمريكية والذى كان فى نفس الوقت موضع رفض كامل من القاهرة وغير مقبول مناقشته أصلاً.

وبعد توقف الجهود الرباعية كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى حد الحرب الحقيقية مع إسرائيل فقد كانت القوات الجوية المصرية تضرب فى عمق سيناء ، وكانت المدفعية المصرية تكاد تشل حركة القوات الإسرائيلية ، كما كانت القوات الخاصة تعبر قناة السويس بصفة مستمرة ووصلت إلى مستوى راق من حيث النوع والكم والأداء والقدرة القتالية لم يسبق لها مثيل فى العمليات الخاصة ، ونفس الشيء بالنسبة لباقى وحدات الدفاع الجوى والقوات البرية.

وفى عيد العمال فى الأول من مايو ١٩٧٠ وجه الرئيس جمال عبدالناصر خطابا مفتوحاً إلى نيكسون يطلب منه أحد موقفين:

١ ـ إما أن يضغط على إسرائيل كى يتسحب من كل الأراضى العربية المحتلة.
٢ ـ وإما أن يوقف شحن الأسلحة لإسرائيل.

وإلا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون بذلك شريكا فى احتلال الأراضى العربية باعتبار دعمها للعدوان الدائم والمستمر منذ يونيو ١٩٦٧.

وردت الإدارة الأمريكية بمجموعة مبادئ لتسوية سلمية يتم تنفيذها فى ظل وقف لإطلاق النيران مع تكليف مبعوث الأمم المتحدة بالاتصال بالأطراف المعنية (مصر وإسرائيل).

وقد قبل الرئيس جمال عبدالناصر بهذه المبادئ على أساس منح التسوية السلمية حقها وهو واثق أن فرصتها لاتتعدى النصف فى المائة فقط ، واختبار للنوايا وفى هذا كسب للرأى العام العالمى ومن ناحية أخرى وهى الأهم أخذ فرصة للاستعداد لمرحلة قتالية سبق إعدادها كحرب شاملة ضد إسرائيل لتحرير سيناء كاملة وبالتعاون مع القوات السورية فى نفس الوقت لتحرير الجولان وذلك فى توقيت لا يتأخر عن ربيع عام ١٩٧١.

وعلى الطرف الآخر والأهم فقد بدأت فى هذه المرحلة قوة صاعدة مشتركة من القوات الجوية المصرية والدفاع الجوى المصرى من إسقاط أعداد من الطائرات الفانتوم الحديثة والسكاى هوك ، وفى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٧٠ أسقطت ثلاثة عشر طائرة إسرائيلية وتم أسر خمسة من الطيارين مما ترتب عليه أن قامت إسرائيل بإبلاغ واشنطن بأن سلاح الطيران الإسرائيلى بدأ يتآكل !!

ولقد أدى التصعيد الناجح للعمليات العسكرية المصرية ضد إسرائيل إلى تعبئة الجماهير العربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومما زاد فى هذا الشعور المعادى ما ترتب عن الأضرار التى أصابت المدنيين فى غارات إسرائيل على العمق المصرى.

ووجد الرئيس الأمريكي نفسه أمام موقف صعب ، فهو يريد من جهة أن يحسن علاقاته مع الدول العربية لتفادى تهديد مصالح بلاده ، ومن ناحية أخرى كان حريصاً على تبنى السياسة الإسرائيلية ، وعندما حاول الاقتراب من المطالب العربية العادلة وجد نفسه مضطراً للتراجع تحت الضغط الصهيوني.

وقرر الرئيس نيكسون أن يتحرك استجابة لنداء الرئيس جمال عبدالناصر الذى أعلنه فى أول مايو ١٩٧٠ ، فامتنعت واشنطن فى هذه المرحلة عن البت فى مطالب إسرائيل بالحصول على صفقات جديدة من الطائرات ، وإن كانت قد استمرت فى تسليم إسرائيل الطائرات التى سبق التعاقد عليها بمعرفة الرئيس جونسون ، ثم بعث وليليام روجرز وزير الخارجية الأمريكى فى العشرين من يونيو ١٩٧٠ برسالة إلى وزير الخارجية محمود رياض ، فيما يلى نصها:

« عزيزى السيد وزير الخارجية

لقد أطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ أول مايو ، وما أدليتم به من ملاحظات بعد ذلك لمستر برجس ، كما قدم لى المستر سيسكو تقريراً كاملاً عن الأحاديث التى أجراها مع الرئيس ناصر ومعكم ، وقد قمنا بالتفكير جديا فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع فى الشرق الأوسط.

إننى أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة ، وأعتقد أن من مصلحتنا المشتركة أن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمى علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ، ونأمل فى تبين أن ذلك يمكن تحقيقه ونحن على استعداد للقيام بدورنا ، وإننا ننظر إلى الأطراف الأخرى المعنية ، وبصفة خاصة لحكومتكم التى يقع عليها دور بالغ الأهمية، وعلى أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة ، فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا سنعانى جميعاً من النتائج وسنشعر حقا بالأسف على ذلك . ومن خلال هذه الروح فإننى أناشد حكومتكم أن تدرس بكل عناية الأفكار التى سوف أعرضها فيما يلى:

إننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم ، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام.

لقد قدمنا مقترحات جدية وعملية من أجل ذلك ، كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة إلى قبول حل وسط ولضرورة خلق الجو الذى يصبح السلام فيه ممكنا ، ونقصد بهذه النقطة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح المواقف من ناحية أخرى حتى تتوفر للعرب وللإسرائيلين بعض الثقة من أن ما سيتم الانتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية.

وفى رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف فى العمل تحت إشراف السفير يارينج للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان قال أخيراً أن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المباحثات ، وفى نفس الوقت فإن المشاركة المصرية فى مثل هذه المحادثات ستؤدى بدرجة كبيرة إلى التغلب على التشكك الإسرائيلى فى أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام معها.

إننى أدرك المشاكل التى تواجهكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة ، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية ، وإن كنا نعتقد - ويتوقف ذلك على التقدم الذى يحرز فى المناقشات - أن الأطراف سيجدون أنه من الضرورى أن يتقابلوا فى مرحلة ما إذا كان السلام سيسود بينهم.

ومع مراعاة هذه الأفكار ، فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولو لفترة محدودة.

أن توافق إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة (وإسرائيل والأردن أيضاً) ، على التصريح التالى على أساس أن يصدره السفير جونار يارينج فى شكل تقرير إلى السكرتير العام يوثانت:

«أبلغتنى الجمهورية العربية المتحدة (والأردن) وإسرائيل أنها توافق على:

أ - أنه بعد أن قبلت وأبدت رغبتها فى تنفيذ «Carry out» القرار ٢٤٢ بكل أجزائه فإنها سوف تعين ممثلين لها فى المناقشات التى تعقد تحت إشرافى طبقاً للإجراءات والمكان والزمان الذى قد أوصى به ، مع الأخذ فى الاعتبار - كلما كان ذلك مناسبا

- ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب - إن الهدف من المناقشات المشار إليها أعلاه هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستندا إلى :

(١) الإقرار المتبادل من الجمهورية العربية المتحدة (والأردن) وإسرائيل للسيادة وسلامة أراضى والاستقلال السياسى للطرف الآخر.

(٢) الانسحاب الإسرائيلي من أراضي «from territories» احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ ، وذلك طبقاً للقرار ٢٤٢ .

جـ - وأنه لتسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق كما تضمن القرار ٢٤٢ فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول يوليو حتى أول أكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار» - نص تصريح الأمين العام المقترح.

إننا نأمل أن يلقى هذا الاقتراح قبولا من الجمهورية العربية المتحدة ، كما نأمل في الحصول على موافقة إسرائيل ، وإلى حين ذلك فإنني واثق أنكم تشاركونني الرأى لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر على احتمالات قبولها.

وإنني أوجه رسالة مماثلة إلى الوزير الرفاعي (وزير خارجية الأردن) وآمل أن أتلقى ردكم في أقرب فرصة.

مع أطيب التمنيات

المخلص وليام ب . روجرز

قام بتسليم هذه الرسالة أو المشروع لوزارة الخارجية المصرية المستر دونالد بيرجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة إلى السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ٢٠ يونيو ١٩٧٠ ، حيث كان وزير الخارجية محمود رياض مصاحبا الرئيس جمال عبدالناصر في زيارة رسمية إلى ليبيا في ذلك الوقت ، وقد قمت بإرسال نص الرسالة التي كانت تحوى المبادرة وكذا مذكرة التفسيرات الملحقة بالرسالة والمذكرة الخاصة بالفلسطينيين إلى الرئيس عبدالناصر في طرابلس ، ليبيا بصحبة حامل حقيبة خاص فور استلامها . وقد درست هذه الرسالة والمذكرة الملحقة بها هناك كما درست في موسكو بين الرئيس والقادة السوفيت ثم نوقشت في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في القاهرة الذى سيرد نص محضر اجتماعها في السطور التالية ، والتي تقرر فيه عرض هذه المبادأة على المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي لاتخاذ قراره بشأنها كما سيرد بالتفصيل لاحقا في هذه المذكرات.

وفي نفس الوقت سلم دونالد بيرجيس للسفير صلاح جوهر تفسيرات للرسالة التي سلمها له من وزير الخارجية الأمريكي وتضمنت التفسيرات النقاط التالية:

إن إيقاف إطلاق النار يشمل الأرض والجو ، بحيث يمتنع كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة غرب

قناة السويس بمعنى أن لاتوضع فيها صواريخ أرض / جو ، أو أى منشآت عسكرية جديدة أى عدم السماح للصواريخ المصرية بالتحرك شمالاً فى منطقة القناة ، على أن تلتزم إسرائيل التزاما مماثلا فى منطقة مماثلة شرق القناة.

أن تضع الجمهورية العربية المتحدة فى اعتبارها أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب بناء على هذا المشروع من إسرائيل تنازلات سياسية هامة وخاصة فيما يتعلق بالآتى:

أ ـ بموافقتها على الدخول فى مفاوضات غير مباشرة.

ب ـ وموافقتها على مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات ، إدراكاً من الولايات المتحدة الأمريكية بأن لا إنسحاب بدون سلام ، ولا سلام بدون انسحاب .

بالنسبة لطلب إسرائيل المزيد من الطائرات الأمريكية فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن لاتتخطى الحد الذى تعهدت به فى العقود المبرمة أصلا مع إسرائيل فقط وذلك خلال الفترة التى تبحث فيها مبادأة السلام الأمريكية ، أى لاتتعدى تسليم الطائرات الفانتوم الخمسين المتعاقد عليها سنة ١٩٦٨ ، والمائة طائرة سكاى هوك المتعاقد عليها سنة ١٩٦٩ .

وأضاف عن هذه النقطة تحذيراً من واشنطن فى حال رفض مصر للمبادأة أوعدم احترام وقف إطلاق النار بأن حكومته قد أعدت فى نفس الوقت ترتيبات احتياطية تسمح بتعويض إسرائيل مستقبلا عما تفقده من طائرات لو تطلب الموقف ذلك ، وعبر عن رجائه أن تبقى هذه النقطة غير معلنة لأن بلاده لاترغب فى الوقت الحاضر مناقشة موضوع مساعداتها العسكرية لإسرائيل بشكل علنى ، إن حكومته تتقدم بهذه المبادرة مباشرة إلى الجمهورية العربية المتحدة رغبة منها فى تلافى أى سوء فهم إذا ماتم نقلها بواسطة طرف آخر ـ **المقصود به الاتحاد السوفيتى).**

ثم قدم دونالد بيرجيس بعد ذلك للسفير صلاح جوهر مذكرة مكتوبة بخصوص الفلسطينيين ورأي الإدراة الأمريكية بشأنهم فى إطار المبادرة المقترحة وكان نص هذه المذكرة باللغة الإنجليزية كما يلى :

“USA recognizes that palestinias are an interested party whose concerns must be taken into account in any settlement, resolution 242 provides for a just solution for the problem of palestine refugees, and their legitimate interests are protected by the language in our proposals according to which these parties would undertake to carry out resolution 242 in all its parts”

كانت الرسالة تتضمن لأول مرة موقفا أمريكيا لاينطوى على انحياز كامل وتقليدي لإسرائيل خاصة فى ضوء النص على النقاط التالية:

أن تتعهد الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بإيقاف إطلاق النار لمدة محدودة.

أن تتعهد كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بإخطار الأمم المتحدة بالموافقة على ما يلى:

أ ـ الموافقة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وتعيين ممثلين عنهما فى المناقشات التى ستدور تحت إشراف ممثل الأمم المتحدة جونار يارينج.

ب ـ الموافقة على أن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم يقوم على :

(١) الاعتراف المتبادل بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل (وبين الأردن وإسرائيل) بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسى.

(٢) الانسحاب الإسرائيلى من أراض احتلت فى نزاع ١٩٦٧ بما يتمشى مع القرار ٢٤٢ كما بعثت الخارجية الأمريكية برسالة توضيحية وتأكيدات إضافية فى مذكرة أخرى تتضمن عدة نقاط أهمها :

(أ) أن وقف إطلاق النار يعنى وقف كل النيران فى الأرض والجو ، وعدم تغيير الواقع العسكرى فى منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق قناة السويس (تم الاتفاق على أن تمتد لمسافة خمسين كيلو متر شرق وغرب قناة السويس)

(ب) أن الولايات المتحدة الأمريكية ستطلب من إسرائيل ما تعتبره تنازلات سياسية وهامة للغاية بالنسبة لما يلى:

* الموافقة على الدخول فى مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار ٢٤٢ .

* قبول مبدأ الانسحاب سابقاً على المفاوضات .

* إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية متأهبة للبقاء فى العملية بمجرد أن تبدأ المفاوضات مع الاعتقاد بأنه لا انسحاب بغير سلام ولا سلام بغير انسحاب.

* تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تقديم طائرات لإسرائيل تزيد عما سبق الارتباط به خلال الفترة التى تجرى فيها المفاوضات للتسوية السلمية ، وأن مجموع الطائرات هى خمسون طائرة فانتوم ومائة طائرة سكاى هوك تم التعاقد عليها فى

الأعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، وقد تم تسليم إسرائيل حتى يونيو ١٩٧٠ أربعة وأربعون طائرة فانتوم وثمانية وثمانون طائرة سكاى هوك.

ثم بعثت واشنطن بإضافة شفوية بعد هذه الرسالة ـ بناء على استفسارات من القاهرة ـ جاء فيها :

« إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفاً مهما يجب أن تؤخذ اهتماماته فى الحسبان عند أية تسوية».

وبذلك فقد عادت واشنطن إلى التفسير السليم للقرار ٢٤٢ باعتباره يتضمن حلا للمشكلة وليس مجرد مبادئ يتم التفاوض بشأنها ، كما عدلت عن تبنى الرأى الإسرائيلى الذى ينادى بالإصرار على إجراء مفاوضات مباشرة ونبذ محاولة الحل المنفرد مع مصر.

جاء هذا التحول فى الموقف الأمريكى نتيجة تأكد واشنطن بطريقة لا تقبل الشك أن الجمهورية العربية المتحدة جادة فى تحرير الأرض العربية المحتلة بالقوة المسلحة، علاوة على أن التواجد العسكرى السوفيتى كان تحذيراً كافياً ببداية انقلاب موازين القوى فى المنطقة ـ فلأول مرة فى تاريخ الاتحاد السوفيتى يقوم بإرسال طيارين مقاتلين لدولة غير شيوعية خاصة بعد أن تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت طيارين إلى إسرائيل يحملون جنسية مزدوجة واشتركوا فى الغارات على مصر وتم أسرهم بعد إسقاط طائراتهم.

أصبح واضحاً أن العامل الأساسى الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك بسياسة متوازنة هو فى الدرجة الأولى المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية فى المنطقة بعد الأخطار المتزايدة ضدها نتيجة تصاعد حرب الاستنزاف من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعالية التنسيق العسكرى بين دول المواجهة الذى استند على دعم عربى لهذه الدول ، ومن ناحية ثالثة للندّية التى تعاملت بها القاهرة مع الإنذار الأمريكى (إنذار فبراير ١٩٧٠) الذى لوّح بمزيد من التصعيد العسكرى الإسرائيلى فى غارات العمق ضد المنشآت الاقتصادية ، لم يؤد إلى نتيجة .. بل لقد قرر الرئيس جمال عبدالناصر رفض هذا الإنذار وتحداه باتخاذ قرار بتصعيد عسكرى وإعلامى ، مما جعل الموقف يتحول ضد هذه المناورات السياسية الإسرائيلية الأمريكية.

كان الموقف كما قدره الرئيس عبدالناصر وأملاه عليّ في ذلك الوقت كما يلي:

- مبادرة أمريكية تبدو متوازنة وإن كانت تحتاج لدراسة متعمقة للوصول إلى قرار حول مدى جديتها ومدى قدرة واشنطن على تنفيذها إزاء إسرائيل.

- تأثير قبول هذه المبادرة على أوضاعنا العسكرية في جبهة القتال النشيطة في ذلك الوقت خصوصاً إذا طلب من القوات المسلحة إيقاف إطلاق النار ، وأثر ذلك على المعنويات المرتفعة ، ثم العودة إلى القتال من جديد في حالة فشل هذه المبادأة.

- ماذا عن حائط الصواريخ لتقوية وتدعيم الدفاع الجوى في منطقة قناة السويس ، وبالتالي على العمق المصرى حيث أن إيقاف النار سيترتب عليه استكمال المواقع التبادلية والاحتياطية المطلوب إنشاؤها في منطقة القناة وغيرها مما يتيح لهذه الصواريخ تغطية عملية العبور لقواتنا المسلحة لتحرير الأرض.

ومع رؤية الرئيس جمال عبدالناصر ومع تساقط الطائرات الإسرائيلية المتزايد خلال هذه الفترة قرر أن يزور الاتحاد السوفيتي لسببين رئيسيين:

الأول : أن الاتحاد السوفيتي طبعا له حساباته وعلى الجمهورية العربية المتحدة أن تراعى ذلك.

الثاني : لابد أن يكون هناك تلاقي بين الرؤى المصرية / السوفيتية(*).

وفي اللقاء مع القادة السوفيت شرح الرئيس جمال عبدالناصر الموقف كالآتى:

- أن العدوان الإسرائيلي لم يحقق أهدافه السياسية بسبب التأييد العربي والسوفيتى هذا بالرغم من أنهم (أمريكا وإسرائيل) قد حققوا الهدف العسكري.

- في نفس الوقت فإن قوى العدو تباشر علينا ضغوطاً سياسية وعسكرية واقتصادية لفرض سلامهم.

- وشرح عبدالناصر مطولا المواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل في كافة المجالات وكذا ضغوط واشنطن وتأثيرها على جهود الأمم المتحدة بقصد تمييعها ، وقد تفاقمت الأوضاع بعد ثورة ليبيا التي غيرت موازين القوى الاستراتيجية في المنطقة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط مما اضطر بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للجلاء عن وقواعدهما هناك ، وقال:

(*) من واقع ما نقلته في النوتة الخاصة بي بعد قراءة محاضر هذه الاجتماعات المحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكرى أورد هذه المقتطفات المهمة.

« لقد حاولوا أن يحتوا الثورة الليبية ، لكن قادتها تنبهوا لذلك ودعمنا لهم إبطال هذه المحاولات ، ونحن لدينا قوات برية وبحرية وجوية في ليبيا لأننا لن نسمح بسقوطها في أيديهم وهذا يزيد من الحرب ضدنا».

- وتولى بعد ذلك شرح الأوضاع تفصيلاً فى ليبيا وبين الأهمية العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية لها وقال :

« إن ثورة ليبيا معناها الآن شئ آخر إلى جانب ما شرحت ، معناها أن التيار القومى العربى مستمر فى اندفاعه بقوة وأنه برغم النكسة قادر على تحريك الشعوب العربية وباختصار كان إسقاط النظام فى مصر قبل الثورة الليبية هدفاً ، والآن أصبح إسقاط النظام المصرى بعد الثورة الليبية ضرورة ، وهذا ما يجعل المعركة ساخنة جداً.

وإن تصريحات زعماء إسرائيل الأخيرة لتؤكد هذا التحليل ، فقد كانوا يقولون من قبل إن النظام فى مصر هو النظام الوحيد الذى نستطيع الاتفاق معه ونضمن تنفيذ الاتفاق معه ولكنهم الآن يقولون إن أى اتفاق مستحيل ما دام هذا النظام موجود فى مصر ».

وقال جمال عبد الناصر :

« أرجوكم أن تضعوا فى حساباتكم جانباً آخر من الصراع وهو أن كل محاولات إظهار عجز العرب عن الصمود هو فى نفس الوقت بداية لمحاولة واسعة تستهدف ضرب الاتحاد السوفيتى وإخراجه من البحر الأبيض ومن الشرق الأوسط كله.

إن أبا إيبان يقول فى حديث لجريدة الهيرالد تريبيون الأمريكية:

« إن الروس لأول مرة سواء فى عهد القياصرة أو فى عهد الدولة السوفيتية وصلوا إلى الشرق الأوسط وإلى البحر الأبيض ، وإذا فتحت لهم قناة السويس فإنهم واصلون إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى.

ولذا فإن المعركة الآن ليست معركة تحرير أرضنا فقط ، ولكنها أيضا معركة تصفية الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط وفى البحر الأحمر وفى إفريقيا ، وإذا لم تستطع مصر - لاسمح الله - أن تصفى آثار العدوان عليها وعلى الأمة العربية واضطرت للاستسلام فإن الاتحاد السوفيتى سوف يكون مرغما على التراجع والخروج تماماً من الشرق الأوسط والبحر الأحمر وإفريقيا.

هذا ما أردت أن أقوله لكم فيما يتعلق بكم.

ثم انتقل جمال عبدالناصر ليقول:

« إن مبادرة روجرز كما تعلمون وصلتنى عندما كنت أزور ليبيا مؤخراً ، وهناك وصلتنى معلومات ونصوص مبادرة أمريكية جديدة يعرضها علينا ويليام روجرز ، وأنا أشعر الآن أن فى وسعى أن أقبلها لأسباب ثلاثة:

الأول : أن نتائج زيارتى الأخيرة لكم فى يناير الماضى قد أحدثت تغييراً فى الموازين الإستراتيجية بيننا وبين إسرائيل ، فالعمق المصرى كله مدافع عنه ، والجبهة فى وضع أفضل بكثير وصباح اليوم تلقيت تقريراً بأننا أسقطنا أربعة طائرات إسرائيلية».

الماريشال جريتشكو ـ مقاطعا ـ :

« سيادة الرئيس ، إنكم أسقطتم هذا الصباح تسعة طائرات وليست أربعة ، هذا ما جاءنا من خبرائنا».

الرئيس جمال عبدالناصر :

« والسبب الثانى لقبول المبادرة هو أننا لانريد أن نتسبب فى مواجهة بينكم وبين الأمريكان ، فنحن لانريد لأنكم أعطيتمونا سلاحاً أكثر ووضعتم رجالكم فى خدمة حماية العمق المصرى ، لانريد أن تصل المسائل إلى درجة من التوتر تفلت من زمام سيطرتنا.

والسبب الثالث هو أننا بقبولنا مبادرة روجرز وما تنص عليه من وقف إطلاق النار المحدود بثلاثة شهور نريد أن نعطى قواتنا المسلحة فرصة للحشد والتركيز والتقاط الأنفاس لأننا حين تنتهى هذه الشهور الثلاثة لابد أن نكون فى وضع يسمح لنا بنوع آخر من العمليات العسكرية .. شئ آخر أكبر من عمليات المدفعية وعمليات الاستنزاف والدوريات المحدودة والوحدات الصغرى.

ثم هناك عامل آخر أحب أن أقوله بصراحة وهو أننا نريد أن نستكمل إعداد وتنسيق وضبط فاعلية الصواريخ لتقدر على حماية قواتنا فى أى عمليات على الضفة الشرقية لقناة السويس ، ولهذا كله سوف نقبل مبادرة روجرز».

بريجنيف :

« الصديق الرئيس ناصر ، هل تقبل مبادرة روجرز وهى تحمل علما أمريكيا؟ ».

الرئيس عبدالناصر :

« أنا أقبلها بالتحديد لأنها تحمل علما أمريكيا ـ فهذه أول مرة تدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة تبدو جادة.

وهذه أول مرة تتحرك فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط أوضاع متغيرة على جبهة القتال المصرية التي تواجه إسرائيل بالذات.

وهذه أول مرة يجيء لنا فيها مشروع جرى بحثه بينكم وبينهم ، وقد عرضه الصديق جروميكو عندما حضر لزيارتنا في القاهرة.

ثم هذه أول مرة ترد فيها كلمة الانسحاب صريحة في وثيقة أمريكية».

وانتقلت المباحثات بعد ذلك إلى تحديد مطالب عسكرية طالب فيها عبدالناصر بإمدادات جديدة متطورة خصوصاً في مجال الحرب الإلكترونية ، والقوات الجوية المتطورة ومعدات القتال الليلي، والدفاع الجوي ، ومطالب قواتنا المسلحة من خطوط الذخيرة الاحتياطية».

وقبل الرئيس جمال عبدالناصر مبادرة روجرز التي لم يكن لديه أملا في نجاحها بأكثر من نصف في المائة لكن الواجب هو الذي فرض بقبولها.

وفي الحقيقة فإنه قبل مبادرة روجرز كانت أمريكا تنظر بتوجس إلى نجاح الدفاع الجوي المصري والطيران المصري في التصدي للطيران الإسرائيلي بفاعلية متوازيا مع تساقط الفانتوم الإسرائيلي ، ومع تطور كفاءة القدرة للقوات البرية والقوات الخاصة والمدفعية .

وهذه كلها كانت دلائل على تحول في النظرة الأمريكية للقدرة العسكرية المصرية الجديدة.

فهل كانت أمريكا تسمح أن ينجح جمال عبدالناصر في المعركة ويعبر قناة السويس؟

كان سؤالا أجابت عنه الأجهزة الأمريكية بإصدار أوامرها بإنهاء عبد الناصر قبل أن يخرج المارد من القمقم وقرروا ألا يُسمح لعبدالناصر بالانتصار بأي حال من الأحوال.

وكان قرار الرئيس جمال عبدالناصر بقبول المبادرة بعد لقاءات ومشاورات ودراسات شارك فيها مختلف أفرع القوات المسلحة والخارجية المصرية والمخابرات العامة والمخابرات الحربية وأجهزة رئاسة الجمهورية المتخصصة والتنظيم الطليعي وبلورتها لجنة خاصة على أعلى مستوى سياسي وأقرتها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في اجتماعها بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧٠(*).

(*) ملخص لمحضر هذا الاجتماع من واقع ما حررته بخط يدي في النوتة الخاصة بي لمضاهاتها على تفريغ شريط تسجيل الجلسة المحفوظ بأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري.

تم إبلاغ واشنطن بقرار القاهرة الذي سلمه محمود رياض وزير الخارجية للقائم برعاية المصالح الأمريكية دونالد بيرجيس وهو موافقة مصر على مبادرة روجرز ، مع الإشارة إلى ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري - وقد رد بيرجيس بأن واشنطن لا تستبعد سوريا ، وأن قبولها للقرار ٢٤٢ سيؤدي إلى إجراء تسوية معها على أساس عدم جواز اكتساب أراضي عن طريق الحرب - وقد أكد السيد محمود رياض للقائم بالأعمال الأمريكي من جديد على نقطتين جوهريتين مرتبطتين بالموافقة المصرية على المبادرة وهما:

- الانسحاب الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.
- التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

وقد ألحت الولايات المتحدة على سرعة تنفيذ وقف إطلاق النار قبل الثامن من أغسطس ١٩٧٠.

وأذكر في هذا السياق أن الولايات المتحدة الأمريكية أخطرتنا بأنها سوف ترسل بطائرات استطلاع تطير على ارتفاع عشرة كيلومترات لمساعدة إسرائيل في الرقابة كما أبلغتنا أنها تتصور أن الاتحاد السوفيتي سيفعل نفس الشيء لمساعدة مصر ، إلا أن عبدالناصر رفض الاعتراف بحق الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال طائرات U2 «يو ٢» للتجسس علينا لحساب إسرائيل.

وتمكن الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ومعاونوه من استكمال تجهيز المواقع الأساسية لشبكة الصواريخ قبل الثامن من أغسطس ١٩٧٠ ، وأصبحت إسرائيل تواجه شبكة كاملة من الصواريخ المصرية حيث لم تتوقع كما لم تتوقع واشنطن أيضاً أن تتمكن مصر من القيام بهذا العمل الخارق في هذا الوقت الضيق ، وقبل سريان إيقاف إطلاق النار.. هذا العمل الذي تكاتفت فيه كافة الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية من رجال القوات المسلحة وعمال مصر ومهندسيها.

وثارت إسرائيل وقامت بتوجيه جام غضبها وثورتها نحو المبادرة الأمريكية ذاتها ، ولم يستطع ويليام روجرز الصمود أمام ثورة إسرائيل وضغوط أنصارها وعلى رأسهم هنري كيسينجر(*) حيث كان منذ البداية ضد هذه المبادرة على أساس أن التسوية الشاملة سوف تساعد على التغلغل الشيوعي في المنطقة.

(*) (راجع كتابه سنوات في البيت الأبيض).

وتقدمت الإدارة الأمريكية لوزارة الخارجية المصرية بمذكرة فى الثالث من سبتمبر ١٩٧٠ تتضمن اتهام مصر بمخالفة اتفاقية وقف إطلاق النار.

كما أعلنت إسرائيل فى السادس من سبتمبر ١٩٧٠ رفضها إجراء أى اتصالات مع جونار يارينج مبعوث الأمم المتحدة لوضع الترتيبات الكفيلة بالإشراف المحايد على الاتفاقية ، فانهارت مبادرة روجرز وكسب كيسينجر هذه الجولة التى كانت يرى أنه إذا كانت واشنطن تريد أن تتحرك نحو الحل الشامل فى الشرق الأوسط فلابد من حدوث تطورات ثلاثة رئيسية وأساسية هى:

أولاً: إسقاط جمال عبدالناصر.

ثانياً : إنهاء الوجود السوفيتى فى مصر والمنطقة كلها.

ثالثا : القضاء على القوة العسكرية للفدائيين .

لم يكن فشل مبادرة روجرز مفاجأة لنا جميعاً ، وبالتالى فلم يتأثر الاستعداد للمعركة بل أمكن أن يتحدد بصفة مبدئية موعد معركة التحرير ـ بعد وصول الصفقة السوفيتية الأخيرة، وأغلبها أجهزة إلكترونية ـ بما لا يتجاوز ربيع عام ١٩٧١ ، كما تم فى هذه المرحلة الإعداد للتصور العام للمعركة بتطوير الخطة « ٢٠٠ **الدفاعية**» لتكون خطة هجومية مع قدرة القوات المسلحة على تنفيذ المرحلة الأولى منها «جرانيت١ » أى عبور قناة السويس ثم الوصول إلى خط المضايق فى سيناء كما كانت القوات السورية قد استكملت استعداداتها لتحرير الجولان أيضاً.

وكان ما يشغل فكر القيادة السياسية والعسكرية ، كيف يمكن التغلب على ذلك الساتر الترابى ـ خط بارليف ـ الذى أقامته اسرائيل على الشاطئ الشرقى للقناة.

فلقد ظلت إسرائيل على مدى ستة سنوات تقيم حاجزاً من التراب والرمال والقضبان الحديدية على الضفة الشرقية لقناة السويس حتى وصل فى بعض المناطق إلى ارتفاع عشرين متراً مما جعل عمليات الاستطلاع لقواتنا تزداد صعوبة فضلا عن أن من شأن مثل هذا الحاجز أن تصبح أى عملية عبور للقوات إلى الضفة الشرقية فى حكم المستحيل نظراً للميل الحاد ـ ٨٠ درجة ـ الذى بنى به هذا السد الترابى مما يعوق تحركات القوات المدرعة بصفة خاصة وكذلك وحدات المدفعية المحمولة ـ وكانت أكثر التقديرات تفاؤلا تنتهى إلى أن إزالة أو اختراق هذا الحاجز يستغرق يومين على الأقل مما يترتب عليه أن يستطيع العدو إبادة تلك القوات التى تحاول العبور لتتجاوز هذا الحاجز.

البداية كانت سنة ١٩٦٤ عندما كان المقدم مهندس باقي زكي يوسف منتدباً للعمل في هيئة السد العالي وساهم وشارك في عمليات إقامة هذا الصرح العظيم وخصوصاً تلك التي تناولت الوسائل التي اتبعت ونفذت في التجريف لفتح الثغرات لإزالة الصخور ورمال السدالعالي.

وفي الخامس من يونيو ١٩٦٧ عاد مرة ثانية للخدمة في القوات المسلحة في الجيش الثالث الميداني حيث كان الجميع يفكر في شيء واحد هو الثأر واستعادة الأرض المحتلة وفي سنة ١٩٦٩ ومع اشتداد القتال الذي صاحب حرب الاستنزاف وعندما صدرت التعليمات بالتجهيز لعمليات العبور بدأ يفكر في الوسائل التي تتمكن بها القوات من تذليل مشاكل العبور للضفة الشرقية وكان من أبرزها هو كيفية فتح الثغرات في الساتر الترابي ، وكانت في هذه المرحلة قد تمت عدة تجارب لفتح الثغرات بواسطة التفجير بالمدفعية بمختلف أعيرتها، وأعقب ذلك تجارب أخرى باستخدام أنواع من الصواريخ صنعت خصيصاً لتحقيق هذا الغرض ، هذا علاوة على تجارب أخرى تمت باستخدام أنواع مختلفة من المفرقعات كانت تتم تحت إشراف سلاح المهندسين.

وفي وسط كل هذه المحاولات المضنية والإصرار على تحقيق الهدف استعاد المقدم باقي زكي يوسف فكرة استخدام التجريف في فتح الثغرات بالسد الترابي وهي نفس الفكرة التي استخدمت من قبل في إزالة الصخور والرمال أثناء بناء السدالعالي.

طرحت الفكرة أولا على مستوى الجيش الثالث حيث تناقش باقي زكي يوسف في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٩ مع اللواء سعد زغلول عبدالكريم قائد الفرقة وشرح له كيف أن علم التجريف استخدم في بناء السد العالي وأنه يمكن أن نتبع نفس الأسلوب في حل مشكلة الساتر الترابي باستخدام تكنولوجيا التجريف في فتح الثغرات وأن الأدوات المستخدمة في هذه العملية غاية في البساطة وهي عبارة عن طلمبات مياه ضغط عال توضع على خراطيم في القناة وتسلط هذه الخراطيم على الساتر الترابي وعند تشغيل الطلمبات تندفع المياه بقوة إلى الخراطيم فتسحب رمال الساتر الترابي إلى قاع القناة وتستطيع بكل متر مياه مضغوط سحب متر مكعب من الرمال ودارت مناقشات بين القائد وضباطه المقاتلين والمهندسين وأعاد المقدم باقي شرح فكرته إلى أن اقتنع الجميع بأنها جديرة بالعرض على المستويات الأعلى ولكن بعد أن تحسم مجموعة من النقاط الأساسية تركزت حول:

هل المياه المحملة بالرمال عند فتح الثغرات في الساتر الترابي ستؤثر على أعمال المهندسين العسكريين؟

وهل ستؤثر على أعمال التجهيزات وبناء الكبارى التى ستعبر عليها القوات المصرية إلى الضفة الشرقية؟

كما تم بحث موضوع هام هو : هل أرضية الثغرة ستنهار من ضخ المياه بكثافة بحيث تعوق المعدات أثناء العبور لأنه بمجرد فتح الثغرة ستندفع المدرعات والمجنزرات منها لدعم القوات البرية التى ستكون على أرض المعركة فى سيناء؟

جاءت نتيجة الدراسة بما يفيد أن دخول الدبابات والمجنزرات فى الموجات الأولى من العبور سوف يعمل على تمهيد الأرض وتهذيب أرضية الثغرة نظراً لثقل وزنها ، ثم عندما يأتى دور باقى المركبات ذات العجل فستكون الأرضية صالحة لعبورها ، أما المشكلة الثالثة كانت فى كيفية أو فى صعوبة نقل المعدات الثقيلة التى استخدمت فى بناء السد العالى لفتح الثغرات والمناورة بها ثم نقلها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس ولما تبين صعوبة تنفيذ هذا الواجب ، بل نادى بعض الفنيين باستحالة استخدام هذه المعدات فى هذه المهمة رفضت الفكرة وتم التفكير فى استيراد طلمبات أصغر حجما وأخف وزنا وبمجرد الانتهاء من مناقشة كافة هذه التفاصيل تم الاتصال بقائد الجيش الثالث حيث عرضت عليه الفكرة ونتيجة الدراسات قام باستدعاء المقدم باقى الذى أقنعه ، فما كان من قائد الجيش إلا أن عرض الأمر على نائب رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة اللواء ممدوح جاد تهامى الذى تحمس للفكرة خصوصاً بعد ما تمت مقابلة بينه وبين المقدم باقى يوسف الذى وصل إلى القاهرة فى سيارة قائد الجيش الثالث بصفة سرية ، ونتيجة لهذا عقد رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة اجتماعا حضره مدير إدارة المهندسين العسكريين اللواء جمال محمد على الذى بعد مناقشة الفكرة وافق على تنفيذها وطلب الاستعانة ببعض الضباط المهندسين الذين سبق أن خدموا فى بناء السدالعالى وكان منهم العقيد شريف مختار الذى شارك فى الدراسة ووافق عليها وقال إن الفكرة تستحق التجربة للتأكد من صلاحيتها . تم فى نفس الوقت الاستعانة بما لدى وزارة السد العالى من صور وأفلام وإرشادات خاصة بعمليات التجريف . وانتهى الأمر برفع تقرير قدمه المقدم باقى زكى يوسف لقائد الجيش الثالث وضح فيه أسلوب التنفيذ للفكرة وكذا المعدات التى يمكن استخدامها ورفع هذا التقرير للفريق أول محمد فوزى وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة الذى بعث به لسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ولقد عرضته على الرئيس جمال عبدالناصر فوافق على الفكرة واتصل بالفريق محمد فوزى حيث أبلغه بموافقته على الفكرة وطلب القيام بإجراء التجارب دون أى إبطاء مع توصيته بتذليل كل المصاعب مهما كانت من أجل نجاح هذه الفكرة.

فى الحقيقة لم تكن هناك مشاكل سوى توفير طلمبات ميكانيكية صغيرة الحجم وتكون خفيفة الوزن لفتح الثغرات خلال مدة لاتزيد عن ساعات خمسة وكانت الوسائل التقليدية للقيام بمثل هذه العمليات تحتاج نوعاً معيناً من المفرقعات يستغرق ١٥ ساعة لتنفيذ المهمة، كانت الثغرة تحتوى على كميات من الرمال يتراوح حجمها من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ متر مكعب ، ولكى يستطيع مقاول أن يرفع هذا الحجم من الرمال يحتاج إلى خمسة آلاف رجل فى الساعة ونحو خمسين بولدوزر لرفعها دون تدخل من العدو.

ولقد تم الحصول على الطلمبات والكبارى من ألمانيا تحت ستار أنها معدات للدفاع المدنى وإطفاء الحرائق ، وهذه قصة أخرى لها أبطالها من رجال المخابرات ووزارة الداخلية والدبلوماسيين المصريين الذين شاركوا فى إنجاح هذه الصفقات.

بدأت التجارب بمنتهى السرية والجدية وفى يناير ١٩٧٠ تمت أول تجربة فى منطقة قارون وعلى ضفاف البحيرة ، ثم أجريت تجارب أخرى فى مناطق أخرى منها فى القناطر الخيرية ومنطقة البلاح حيث أزيل ساتر ترابى ناتج من عمليات تطهير قناة السويس ومشابة للساتر الترابى الإسرائيلى وتمت التجربة بنجاح كامل.

واعتمدت الخطة النهائية وضمت لملف العمليات سرى للغاية ، وكانت ستنفذ على الوجه التالى : يتزامن فتح الكبارى وقت العبور مع فتح الثغرة فى الساتر الترابى كاملاً حتى لايحدث هجوم مضاد من قبل العدو . وكان عدد الفتحات حسبما أذكر ٧٢ فتحة بطول خط بارليف . كما أنه كانت هناك خطة خداعية بإسقاط كبارى بأعداد كبيرة فى مناطق متفرقة لتشتيت رد فعل العدو أثناء عبور قواتنا.

* * *

ومع اقتراب موعد انتهاء وقف إطلاق النار تطورت الأمور والأحداث بشكل سريع لم يكن فى الحسبان ولا كان يتخيله أحد ، فقد حدث الصدام الدموى بين الجيش الأردنى والمنظمات الفلسطينية فى الأردن ـ وهناك ظلال وأضواء حول الحدث يجب أن تبحث وإن كان ليس هنا مكانها ، إلا أنه يمكن فى كلمات قليلة نستطيع أن نقول بضمير مستريح إن هناك تآمرا لعب دوراً مهما فى هذه الأحداث فى ذلك الوقت الحرج.

وقد يكون من المفيد أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم تقييما مركزا لمرحلة حرب الاستنزاف دون الدخول فى التفاصيل العسكرية وهذا التقييم من وجهة نظرى يتلخص فيما يلى:

بمجرد انتهاء مرحلة الدفاع النشط فى فبراير ١٩٦٩ بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة بتكليف من الرئيس جمال عبدالناصر فى وضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف المرحلية المنشودة مع مداومة تطويرها طبقاً لمختلف العوامل المؤثرة.

وقد اشترك كبار القادة المنتظمين فى كلية الحرب العليا عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ فى وضع الخطط التى تحقق تلك الأهداف المرحلية ، وكانت تلك الخطط المقترحة تُرفع إلى القيادة العامة للقوات المسلحة و إلى هيئة العمليات الحربية لدراستها وللاستفادة منها.

كان الهدف المحدد من حرب الاستنزاف هو الحفاظ على الروح المعنوية للمقاتلين ورفع معنويات الشعوب المصرية والعربية وتهيئة الظروف المناسبة للانتقال إلى مرحلة العمليات التعرضية وإبقاء مسألة احتلال إسرائيل للأرض العربية فى قائمة المشاغل الدولية ضماناً لاستمرار الاتحاد السوفيتى فى الإمداد بالأسلحة والمعدات الأكثر تطوراً وإزعاج القوات الإسرائيلية وإيقافها ووضعها وشعب إسرائيل تحت الضغط المعنوى المستمر نتيجة ما يقع بجنودها فى الجبهة من خسائر مستمرة.

أما الزعم بأن القيادة السياسية أخطأت بالدخول فى حرب الاستنزاف .. فالرد عليه أن تلك الحرب كانت ضرورة سياسية وعسكرية للحفاظ على تماسك الجبهة الأمامية والقاعدة الخلفية وفرض استمرار القضية ساخنة والحفاظ على إرادة القتال واكتساب الكفاءة القتالية الميدانية وتطوير الخطط الحربية تبعا لتغيير العوامل المؤثرة عليها ، والحصول على المعلومات عن العدو والأرض عن طريق الاستطلاع بقوة الشئ الذى يتعذر تنفيذه بغير القتال الفعلى.

كما كان الحصول على المعلومات الخاصة بتدابير الحرب الإلكترونية المعادية ، واتخاذ التدابير المضادة لها يتطلب نشاطا قتاليا لتحسين وتطوير قدراتنا الذاتية فى تلك الحرب التى أصبحت مكانا بارزا فى الحروب الحديثة.

ولما كان أغلب تشكيلات قواتنا المسلحة لم يسبق له الاشتباك الفعلى بالعدو ، فقد كان من الضرورى إتاحة الفرصة لهذه التشكيلات للتصادم مع العدو فى معارك محدودة لكسر حاجز الجهل به ، وهو ما شكل إحدى الركائز الأساسية لنجاح حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد اتفقت آراء أغلبية قادة ومخططى حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أن مرحلة حرب الاستنزاف كانت ضرورية كما كانت من ألمع الفترات التى مرت على قواتنا المسلحة فى الزمن المعاصر.

ولعل الكثيرين ممن عايشوا مرحلة حرب الاستنزاف وما أعقبها من خمول ران على الجبهة يذكرون ما أصاب الرأى العام الداخلى من ملل ظل يتصاعد حتى تحول إلى جدل بين صفوف الشعب والقوات المسلحة عن جدية نظام الحكم فى خوض الحرب، ثم ظل هذا الضغط الجماهيرى يتصاعد ويتسع حتى بلغ الذروة التى لم يعد بعدها يقبل عذرا لتسويف جديد فى موعد الهجوم.

كما ترتب على هذا الخمول أن بدأت المحافل الدولية والصهيونية تعيد القول بأن قواتنا المسلحة قد خمدت أنفاسها وأصبحت جثة هامدة، وقد اشترط الدكتور هنرى كيسينجر قبل فتح ملف قضية الشرق الأوسط من سباته العميق فى قاع أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية أن تحرك مصر تحركا يثبت أن قواتها المسلحة ليست جثة هامدة.

ولايكتمل التقويم الصادق لحرب الاستنزاف إلا بمراجعة ما صدر بشأنها من جانب قادة إسرائيل حيث نجد الجنرال عيزرا وايزمان نائب رئيس الأركان العامة الإسرائيلية إبان حرب الاستنزاف يقول فى كتابه « على أجنحة النسور» ما نصه : « إن حرب الاستنزاف التى سالت فيها دماء كثيرة لأفضل جنودنا مكنت المصريين من اكتساب حريتهم على مدى ثلاث سنوات للتحضير لحرب أكتوبر العظمى عام ١٩٧٣. وعلة ذلك فإنه قد يكون من الغباء أن نزعم بأننا كسبنا حرب الاستنزاف، فعلى العكس كان المصريون - رغم خسائرهم - هم الذين حصلوا على أفضل ما فى تلك الحرب، وفى الحساب الختامى فسوف تذكر حرب الاستنزاف على أنها أول حرب لم تكسبها إسرائيل، وهى نفس الحقيقية التى مهدت الطريق أمام المصريين لشن حرب يوم كيبور».

وفى مجال المقارنة بين ما بذل من جهد خلال فترة حكم عبدالناصر وفترة حكم السادات فإن من خدم فى كلتا الفترتين من قادة القوات المسلحة يفخرون بما بذله الشعب والجيش فى إعادة البناء، وفى التحضير للجولة الحتمية القادمة، وفى خوض حرب الاستنزاف، وفى التدريب الواقعى على مهام القتال المقبلة، وفى تجهيز مسرح الحرب والقاعدة الخلفية للدولة للحرب، وغير ذلك من الأعمال العظيمة التى تم أغلبها فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وينبغى ألا ننسى نجاح قوات الدفاع الجوى فى الزحف بحائط الصواريخ حتى حافة القناة الشئ الذى مكن القوات المسلحة من اقتحام القناة واجتياح حصون بارليف والاستيلاء على رؤوس الكبارى وتأمينها تحت سماء لا تملك إسرائيل - ولأول مرة - السيادة الجوية عليها.

كما أن المكانة المحلية والإقليمية والدولية الرفيعة التى كان يتمتع بها الرئيس عبدالناصر كانت الدافع للاتحاد السوفيتى إلى الاستجابة لطلباته المتتالية التى بلغت حد قبوله ـ ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ـ أن يبعث بقوات سوفيتية مقاتلة لتأمين سماء وعمق مصر، توفير وسائل الاستطلاع الفضائى والاستراتيجى، علاوة على وسائل الحرب الإلكترونية فائقة التطور، وغير ذلك من المساعدات.

وعلاوة على ماسبق فقد تميزت فترة رئاسة عبدالناصر فى المجال السياسى بجمع كلمة العرب على مقررات قمة الخرطوم، والاحتفاظ بالمبادأة السياسية التى رفضت من المقترحات والمبادرات ما يعتبر أفضل مما أمكن الوصول إليه بعد نصر ١٩٧٣، سواء بالنسبة لمصر أو لدول الطوق العربى وشعب فلسطين.

وفى آخر اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى شهر أغسطس ١٩٧٠ أعاد الرئيس جمال عبدالناصر التأكد بكل وضوح على أن أحد الأسباب الرئيسية التى دفعته إلى قبول مبادرة روجرز كان إتمام دفع حائط الصواريخ إلى حافة القناة لتهيئة أرض المعركة للعملية الهجومية التى سوف يأمر بها فور انتهاء الفترة المتفق عليها لوقف النيران. أما الزعم بأنه قبل مبادرة روجرز بسبب تزايد خسائره على خسائر إسرائيل فهو مجرد مبرر اضطر إلى أن يسوقه فى العلن، حيث لم يكن فى حل ليفصح عن السبب الحقيقى سالف الذكر(*).

وتؤكد تلك الحقائق على وجود خطة هجومية كان الرأى قد استقر فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفى مجلس الدفاع الوطنى على تنفيذها خلال فترة زمنية أقصاها ثلاثة شهور من بدء وقف النيران فى ٨ أغسطس ١٩٧٠.

أما الزعم بأن مثل هذه الخطة كانت ستصيب مصر بكارثة فيما لو دخلت قواتنا المسلحة فى حرب تحرير فى أواخر حياة عبدالناصر، أو أعقاب رحيله فليس له ما يبرره، إذا ما عرفت طريقة تخطيط أية عملية حربية هجومية كانت أم دفاعية.

والواقع أن تصورات كل من الفريق أول محمد فوزى فريق أول محمد أحمد صادق وكذا المشير أحمد إسماعيل تتقارب فى شكلها العام، وإن كانت تختلف فى مراحل التنفيذ وتوقيتاتها ومداها.

(*) (محاضر هذا الاجتماع وغيرها من اجتماعات عبدالناصر مع القادة العسكريين، محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى بالصوت ومكتوبة ويوجد صورة منها فى سجلات القيادة العامة للقوات المسلحة وكان يقوم بالتسجيل كل من العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية والمقدم عادل إبراهيم محمد السكرتير العسكرى لرئيس الجمهورية).

فالدارس المتخصص لتلك الخطط الثلاثة وخرائطها ومرفقاتها يلاحظ أن هدفها النهائى هو تحرير كل أرض سيناء وقطاع غزة ، أما وجه الاختلاف بينها فيبرز فى أن هدف المرحلة الأولى من خطة محمد صادق هو الاستيلاء على شرق المضايق ، فى حين أن خطة محمد فوزى كانت الوصول إلى المضايق والقبض عليها فى المرحلة الأولى ، أما خطة أحمد إسماعيل فتكتفى بتأمين رأس كوبرى على الضفة الشرقية للقناة وبعمق ١٢ ـ ١٥ كيلومتراً.

كما تختلف تلك الخطط أيضاً فى عدد وعمق المراحل التالية ، ومدى الفواصل الزمنية بينها.

ويتضح مما سبق أن الزعم بحدوث كارثة فيما لو دخلت قواتنا المسلحة فى حرب تحرير فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر أو بعد رحيله مباشرة غير ذى موضوع وذلك لأن تصرف القائد حيال أى موقف قتالى معاكس قد يطرأ أثناء تنفيذ خطته لا يدع مجالا لوقوع مثل تلك الكوارث وهو الأمر الذى تحرص كل خطة حربية على مناقشته فى مؤتمر تنظيم التعاون الذى يعد لكل احتمال مساعد أو معاكس عدته ، ويرتب له الحل السليم والقوات الكافية والمناورات المناسبة ، فإذا ما صادفته فرصة مواتية أسرع باستغلالها ، أما إذا كانت معاكسة فإنه يبادر بتجنبها.

ولقد كان من الطبيعى بعد رحيل عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وتولى أنور السادات مسئولية الحكم مكانه أن يقبل مد فترة إيقاف النيران إلى أن يمسك بزمام السلطة ويطلع على دخائلها وتستتب له الأمور ، فلما طالت تلك المدة بدأ الرأى العام المصرى والعربى يتململ ويجنح الرأى الدولى إلى أن السادات لايقدر على إشعال حرب وسرعان ما تحول الجدل الداخلى إلى مناقشة مدى جدية نظام الحكم فى العزم على خوض المعركة، بينما راحت أبواق الدعاية الصهيونية تؤكد أن جيش مصر أصبح جثة هامدة ، الأمر الذى زاد من ضغط الجماهير فى مصر والدول العربية مطالبة بتحديد موعد للمعركة التى لم يعد يقبل عذراً لتسويفه.

وفى اجتماع مجلس الدفاع الوطنى بالقيادة العامة للقوات المسلحة يوم الخميس ٢ فبراير ١٩٧١ الذى ترأسه السادات وحضره كل من حسين الشافعى وعلى صبرى وعبدالمحسن أبوالنور ومحمود رياض وشعراوى جمعة والفريق أول محمد فوزى وسامى شرف وأحمد كامل والفريق محمد أحمد صادق وقام بأعمال السكرتارية اللواء محرز عبدالرحمن مدير المخابرات الحربية(*).

(*) (وهذه الجلسة مسجلة ومحضرها محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وسجلات القيادة العامة للقوات المسلحة وقام بتسجيلها العميد إبراهيم سلامة والمقدم عادل إبراهيم محمد).

ولقد أقر الجميع فى هذا الاجتماع بعد أخذ الأصوات ، قراراً بدخول الحرب ضد إسرائيل ، إلا أن الرئيس السادات أرجأ اعتماد هذا القرار لحين عرض الأمر على مجلس الأمة يوم السبت ٤ فبراير ١٩٧١ ، إلا أنه بدلا من أن يعرض الأمر على مجلس الأمة إذا به يعلن عن مبادرة جديدة للسلام - لم يستشر أى مسئول أو مؤسسة فى الدولة بخصوصها بل لقد فوجئت أنا شخصيا بها عندما وصلتنى مسودة الخطاب الذى سيلقيه السادات فى المجلس - الشئ الذى أوردته تفصيلاً فى مكان آخر من هذه المذكرات ، وقد حدد السادات فى هذه المبادرة معالمها بانسحاب إسرائيل جزئياً من سيناء مقابل قيام مصر بتطهير القناة فوراً وفتحها للملاحة أمام جميع السفن دون استثناء مع صرف النظر عن ربط فتح القناة لسفن إسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التى طردوا منها عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ على نحو ما كانت تعتمده قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن الرئيس عبدالناصر كان قد تلقى عروضاً أقل إهداراً للحقوق العربية عما تنازلت عنه هذه المبادرة الجديدة فإن إسرائيل رفضت مبادرة السادات على لسان وزير دفاعها ، ثم أكدت رئيسة الوزراء هذا الرفض وأصرت على الفصل التام بين مشكلة قناة السويس وبين مهمة السفير جونار يارنج أو مباحثات الدول الكبرى.

وبفشل تلك المبادرة أعلن السادات فى شهر مارس ١٩٧١ باستراحة القناطر الخيرية بحضور على صبرى وبعض الوزراء هم وزراء الحربية والخارجية والداخلية وشئون رئاسة الجمهورية أنه قرر دخول الحرب ضد إسرائيل وحدد لها توقيتين كان أولهما خلال شهر إبريل والثانى خلال مايو ١٩٧١.

ثم أصدر السادات صباح يوم ١٩٧١ قرار الاستعداد للحرب لوزير الحربية وكان ذلك بمنزله فى الجيزة وقبيل اجتماعه بالمستر جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة ، وقد أوضح السادات لوزير الحربية وقتئذ ضرورة استعداد القوات المسلحة لشن الهجوم قبل أول يونيو ١٩٧١.

وعندما أخطر الفريق محمد فوزى مساعديه بهذا القرار لبدء العمل على تنفيذه اقترح اللواء محمد صادق الالتزام بدواعى السرية وعدم تحديد اليوم اكتفاء بذكر أنه سوف يكون خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ١٩٧١ وذلك فى الوثيقة التى سوف يوقعها السادات، الذى رفض أن يضع عليها توقيعه يوم ١٢ مايو ١٩٧١ مما دفع وزير الحربية إلى أن يحرر استقالته.

وأحب أن أقرر هنا ولأول مرة أنه دار حديث بين الرئيس السادات وكل من السادة: عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة وأنا فى استراحة القناطر الخيرية ، وتناولنا فيه مناقشة الاستعدادات للقتال فقال الرئيس السادات مبرراً عدم رغبته فى التقيد بتحديد موعداً للمعركة بشكل قاطع: « هو أنتم عايزنى أدخل الحرب ولما نكسب يقوم على صبرى وحسين الشافعى يقولو إحنا اللى كسبنا الحرب ، ولو خسرنا يقولوا دا أنت السبب ويحملونى أسباب الهزيمة».

وكان هناك الكثيرون من الأحياء من الوزراء وقادة القوات المسلحة من أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى على علم تام بهذه الحقائق.

أم الزعم بوجود « فارق هائل» بين القوات المسلحة المصرية التى خاضت حرب أكتوبر وبين القوات التى كان يعدها عبدالناصر ومعاونوه لحرب التحرير فإن أحدا من كبار قادة تلك القوات خلال هذين العهدين لن يقر هذا الرأى الذى يجافى الحقيقة.

فلا مقدار الزيادة فى الكفاءة القتالية ، ولا مقدار الزيادة فى الحجم ولا مقدار الفاصل الزمنى بين رحيل عبدالناصر ويوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى لايتعدى السنوات الثلاث فقط يسمح بحدوث فارق هائل فى القوات المسلحة.

كما أن العلم العسكرى المزعوم بأنه طبق فى عهد السادات على أرفع مستوياته هو نفس العلم الذى طبق فى عهد عبدالناصر لأن من طبقه فى الحالتين كانوا هم نفس الأشخاص العسكريين عدا نفر قليل جداً ممن أزاحهم السادات عن مراكزهم ، ومن المعروف أنه لايترتب على تغيير بضع أشخاص فى مؤسسة ما حدوث تغيير جذرى فى أدائها أو كفاءتها بما يتيح وصفه « بالفارق الهائل» بين العهدين أو الزعم بأن مستوى العلم العسكرى كان فى أرفع المستويات فى عهد السادات عنه فى عهد عبدالناصر . بل إن أبطال حرب أكتوبر الذين أستشهد بهم للتدليل على صحة هذه المزاعم هم أنفسهم الذين أكدوا فى مضابط جلسات تسجيل التاريخ العسكرى لحروب ١٩٦٧ والاستنزاف و ١٩٧٣ ، أن فترة رئاسة عبد الناصر لاتقل إن لم تزد على فترة رئاسة السادات فيما بذل من جهود وفى مدى الالتزام بتطبيق العلم العسكرى فى التخطيط والأداء كما أكدوا أيضاً أن حرب الاستنزاف كانت من ألمع الفترات التى مرت على قواتنا المسلحة فى الزمن المعاصر وأكثرها فائدة فى اكتساب الخبرة وغرس روح القتال كما أن الزيادة التى طرأت على أسلحة ومعدات ومستوى كفاءة جنود القوات المسلحة خلال ولاية عبدالناصر تزيد على ما طرأ عليها خلال ولاية السادات خاصة وأن دخول الجنود المثقفين للخدمة العسكرية بدأ فى عهد عبدالناصر ، ولم يستثنى أحد من التجنيد الإجبارى كما حدث فى عهد السادات.

ولقد أقر الجميع فى هذا الاجتماع بعد أخذ الأصوات ، قراراً بدخول الحرب ضد إسرائيل ، إلا أن الرئيس السادات أرجأ اعتماد هذا القرار لحين عرض الأمر على مجلس الأمة يوم السبت ٤ فبراير ١٩٧١ ، إلا أنه بدلا من أن يعرض الأمر على مجلس الأمة إذا به يعلن عن مبادرة جديدة للسلام - لم يستشر أى مسئول أو مؤسسة فى الدولة بخصوصها بل لقد فوجئت أنا شخصيا بها عندما وصلتنى مسودة الخطاب الذى سيلقيه السادات فى المجلس - الشيء الذى أوردته تفصيلاً فى مكان آخر من هذه المذكرات ، وقد حدد السادات فى هذه المبادرة معالمها بانسحاب إسرائيل جزئياً من سيناء مقابل قيام مصر بتطهير القناة فوراً وفتحها للملاحة أمام جميع السفن دون استثناء مع صرف النظر عن ربط فتح القناة لسفن إسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التى طردوا منها عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ على نحو ما كانت تعتمده قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن الرئيس عبدالناصر كان قد تلقى عروضاً أقل إهداراً للحقوق العربية عما تنازلت عنه هذه المبادرة الجديدة فإن إسرائيل رفضت مبادرة السادات على لسان وزير دفاعها ، ثم أكدت رئيسة الوزراء هذا الرفض وأصرت على الفصل التام بين مشكلة قناة السويس وبين مهمة السفير جونار يارنج أو مباحثات الدول الكبرى.

وبفشل تلك المبادرة أعلن السادات فى شهر مارس ١٩٧١ باستراحة القناطر الخيرية بحضور على صبرى وبعض الوزراء هم وزراء الحربية والخارجية والداخلية وشئون رئاسة الجمهورية أنه قرر دخول الحرب ضد إسرائيل وحدد لها توقيتين كان أولهما خلال شهر إبريل والثانى خلال مايو ١٩٧١.

ثم أصدر السادات صباح يوم ١٩٧١ قرار الاستعداد للحرب لوزير الحربية وكان ذلك بمنزله فى الجيزة وقبيل اجتماعه بالمستر جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة ، وقد أوضح السادات لوزير الحربية وقتئذ ضرورة استعداد القوات المسلحة لشن الهجوم قبل أول يونيو ١٩٧١.

وعندما أخطر الفريق محمد فوزى مساعديه بهذا القرار لبدء العمل على تنفيذه اقترح اللواء محمد صادق الالتزام بدواعى السرية وعدم تحديد اليوم اكتفاء بذكر أنه سوف يكون خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ١٩٧١ وذلك فى الوثيقة التى سوف يوقعها السادات، الذى رفض أن يضع عليها توقيعه يوم ١٢ مايو ١٩٧١ مما دفع وزير الحربية إلى أن يحرر استقالته.

وأحب أن أقرر هنا ولأول مرة أنه دار حديث بين الرئيس السادات وكل من السادة: عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة وأنا فى استراحة القناطر الخيرية ، وتناولنا فيه مناقشة الاستعدادات للقتال فقال الرئيس السادات مبرراً عدم رغبته فى التقيد بتحديد موعداً للمعركة بشكل قاطع: « هو أنتم عايزنى أدخل الحرب ولما نكسب يقوم على صبرى وحسين الشافعى يقولو إحنا اللى كسبنا الحرب ، ولو خسرنا يقولوا دا أنت السبب ويحملونى أسباب الهزيمة».

وكان هناك الكثيرون من الأحياء من الوزراء وقادة القوات المسلحة من أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى على علم تام بهذه الحقائق.

أم الزعم بوجود « فارق هائل» بين القوات المسلحة المصرية التى خاضت حرب أكتوبر وبين القوات التى كان يعدها عبدالناصر ومعاونوه لحرب التحرير فإن أحدا من كبار قادة تلك القوات خلال هذين العهدين لن يقر هذا الرأى الذى يجافى الحقيقة.

فلا مقدار الزيادة فى الكفاءة القتالية ، ولامقدار الزيادة فى الحجم ولامقدار الفاصل الزمنى بين رحيل عبدالناصر ويوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى لايتعدى السنوات الثلاث فقط يسمح بحدوث فارق هائل فى القوات المسلحة.

كما أن العلم العسكرى المزعوم بأنه طبق فى عهد السادات على أرفع مستوياته هو نفس العلم الذى طبق فى عهد عبدالناصر لأن من طبقه فى الحالتين كانوا هم نفس الأشخاص العسكريين عدا نفر قليل جداً ممن أزاحهم السادات عن مراكزهم ، ومن المعروف أنه لايترتب على تغيير بضع أشخاص فى مؤسسة ما حدوث تغيير جذرى فى أدائها أو كفاءتها بما يتيح وصفه « بالفارق الهائل»بين العهدين أو الزعم بأن مستوى العلم العسكرى كان فى أرفع المستويات فى عهد السادات عنه فى عهد عبدالناصر . بل إن أبطال حرب أكتوبر الذين أستشهد بهم للتدليل على صحة هذه المزاعم هم أنفسهم الذين أكدوا فى مضابط جلسات تسجيل التاريخ العسكرى لحروب ١٩٦٧ والاستنزاف و ١٩٧٣، أن فترة رئاسة عبد الناصر لاتقل إن لم تزد على فترة رئاسة السادات فيما بذل من جهود وفى مدى الالتزام بتطبيق العلم العسكرى فى التخطيط والأداء كما أكدوا أيضاً أن حرب الاستنزاف كانت من ألمع الفترات التى مرت على قواتنا المسلحة فى الزمن المعاصر وأكثرها فائدة فى اكتساب الخبرة وغرس روح القتال كما أن الزيادة التى طرأت على أسلحة ومعدات ومستوى كفاءة جنود القوات المسلحة خلال ولاية عبدالناصر تزيد على ما طرأ عليها خلال ولاية السادات خاصة وأن دخول الجنود المثقفين للخدمة العسكرية بدأ فى عهد عبدالناصر، ولم يستثنى أحد من التجنيد الإجبارى كما حدث فى عهد السادات.



ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ..

لم يكن مجرد شعار بل سياسة ومنهج استراتيجي مهّد لحرب أكتوبر المجيدة



حرب الاستنزاف .. كانت ضرورة سياسية وعسكرية للحفاظ على تماسك الجبهة الأمامية والقاعدة الخلفية وفرض استمرار القضية ساخنة والحفاظ على إرادة القتال واكتساب الكفاءة القتالية الميدانية ورفع الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة وللشعب من خلفهم..

وفى نفس الوقت فقد نزح عن مصر فى عهد السادات وقبل حرب أكتوبر عدة تشكيلات مقاتلة صديقة من قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية والاستطلاع الاستراتيجى والحرب الإلكترونية مما أحدث فراغاً استراتيجيا وتعبويا تعذر ملء أكثره ، وظلت قواتنا المسلحة تفتقر إلى بعضه حتى نهاية حرب أكتوبر مما ترك الساحة خالصة لإسرائيل المدعومة بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية وكان أحد أسباب ثغرة الدفرسوار وما حدث بعدها.
أما الزعم بأن الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يبدأ إلا بعد وفاة عبدالناصر فإن الكتاب الرسمى الذى صدر عن تلك الحرب للأسواق المدنية ، والذى يحمل فى صفحته الأولى كلمة الرئيس السادات قد ذكر فى الفقرة الأولى من الباب الثانى أن الإعداد للحرب بدأ منذ انتهاء جولة صيف ١٩٦٧.

وهناك الكثيرون من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وكبار القادة الباقين على قيد الحياة على استعداد للشهادة بذلك وخاصة هؤلاء الذين ظل عبدالناصر يجتمع بهم الساعات الطويلة حتى الفجر فى عشرات المؤتمرات الدورية لمناقشة أدق تفاصيل استكمال القدرة القتالية ورسم الخطط الحربية حتى الأيام الأخيرة من عمره.

ولايفوتنا فى هذا المجال أن نؤكد على أن عملية دفع حائط الصواريخ إلى حافة القناة كانت تتم بإشراف ومتابعة عبدالناصر لحظة بلحظة وأنها استلزمت جهداً سياسياً وعسكرياً وعصبياً مضنياً بينما كانت تلك العملية تجرى وعبدالناصر يعانى من آلام المرض الذى كان يلحظه كل الجالسين حوله فى مؤتمراته المتتالية.

إن القيادتين السياسية والعسكرية لم تتردد فى تحمل الجهود الشاقة والخسائر الشديدة لدفع هذا الحائط حتى حافة القناة ـ وهو الإنجاز العظيم الذى تم فى عهدعبدالناصر والذى شكل حجر الزاوية فى نجاح العبور إلى الضفة الشرقية للقناة بعيداً عن تدخل طائرات إسرائيل التى أبعدتها تلك الصواريخ ـ ولأول مرة ـ عن سماء المعركة.

أما الزعم بأن إسرائيل عمدت إلى تغيير خططها للمعركة بعد بناء حائط الصواريخ فيدحضه الجنرال إبراهام أدان الذى وضع الخطة «سيلا» فى مطلع عام ١٩٦٩ والتى ظلت القوات الإسرائيلية تلتزم بها حتى نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو ما ذكره واضع تلك الخطة فى كتابه «On The Banks Of The Suez» فى الصفحات ٤٢ ـ ٤٥ بالطبعة الإنجليزية.

وقد يلفت النظر أن ما أصاب السلاح البحرى الإسرائيلى من خسائر على امتداد عمره وقعت كلها خلال حرب الاستنزاف فقط بدءاً بإغراق المدمرة إيلات ومروراً

بتدمير الحفار «كينتيج» وتحطيم السفينتين المسلحتين «داليا» و « هيدروما» ثم ناقلة الجنود «بيت شيفع» فالغواصة «داكار» ثم السفينة التجارية « بات يام» وسفينة أبحاث بحرية ، وانتهاء بقصف ميناء إيلات ثلاث مرات متتالية ، فلولا حرب الاستنزاف لظلت البحرية الإسرائيلية تتباهى بأنها السلاح الذى لم يتعرض لخسارة قط ، وغنى عن البيان أن كل ذلك حدث خلال عهد الرئيس جمال عبدالناصر.

* * *

الفصل السابع

مأساة الرجل الثانى

إنطوت العلاقات بين كل من الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر، والتي امتدت إلى ما يقرب من أربعة عقود على كثير من التعقيدات.

هذه التنافسات والطموحات التى أثارتها علاقات الرجلين أيضاً إلى عناصر من الصف الثانى من الضباط الأحرار، والذين رأوا فى قربهم من عبدالحكيم عامر مجالاً لمزيد من التحريض والتأليب كما سيرد فيما بعد..

ويمكن توصيف هذه العلاقة التى ربطت بين كل من الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر وفى ضوء ما انتهت إليه بأنها «أزمة الرجل الثانى» وهى أزمة تكاد تتكرر فى عديد من دول العالم الثالث نتيجة لظروف شتى، ذلك أنه فى الدول المتقدمة يقع قدر كبير من التطابق بين النصوص الدستورية التى تنظم مسألة الخلافة فى السلطة وبين ما يتم فعلا فى الواقع الحقيقى، وفى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يملك الرئيس الأمريكى وحده حق اختيار نائبه ويدخل الانتخابات سواء على صعيد الحزب أو على المستوى العام، وهو الذى يخلفه إذا ما جدت أية ظروف تحول دون استمراره فى ممارسة السلطة، كما حدث بعد اغتيال الرئيس كينيدى وبعد تنحى الرئيس نيكسون عن السلطة، أما فى دول العالم الثالث فيكاد الأمر يتحول إلى مشكلة حقيقية مهما كانت قوة النصوص التى تحكم هذه العملية، فغالبا ما تتدخل عوامل طارئة لتعدل من عناصر اللعبة وتقلب كل الحسابات، وآخر مثل على ذلك ما أقدم عليه الملك حسين قبل رحيله بأسابيع قليلة عندما قطع برنامج علاجه فى الولايات المتحدة الأمريكية - رغم إدراكه التام لخطورة هذا الإجراء على حياته - ليعود إلى عمان ساعيا لتحقيق هدف واحد ومحدد هو تنحية ولى عهده الذى اختاره بنفسه منذ ما يزيد على الثلاثين عاما وأحاطه برعايته الكاملة على مدى هذه الفترة الطويلة، وقدمه لشعبه وللعالم أجمع على أنه خليفته الذى يجب أن يحظى بكل التأييد من بعده، لكنه يكتشف فجأة أو يوحى إليه - ومع شعوره بدنو أجله - أنه ليس الشخص المناسب من وجهة نظره، وفى ضوء المعايير التى تتحكم فى تركيبة نظامه السياسى وتوازنات الأسرة المالكة الحاكمة من جانب، والقبول الخارجى لولى العهد والملك القادم من جانب آخر، وبالتالى فقدت العودة فى أحرج لحظات علاجه ليستبدله بواحد من أولاده، ويرى أن فى ذلك حلا لمشكلة الخلافة فى بلاده.

ونفس السيناريو وقع - ولكن فى اتجاه عكسى - فى كل من السعودية عندما تمت تنحية الملك سعود عن السلطة فى عام ١٩٦٥ لصالح ولى عهده الأمير فيصل، ثم فى قطر فى عام ١٩٩٧ عندما انقلب الإبن على أبيه وقام بإبعاده عن الحكم وعن البلاد.

فإذا كان هذا يحدث فى داخل الأنظمة الملكية المعروفة باستقرار قضية الخلافة فيها إلى حد بعيد، فما بالنا بأنظمة جمهورية ثورية تعمل على إحداث حركة تغيير شامل.

علاقات تاريخية بين عبدالناصر وعامر

لقد بدأت العلاقة بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر منذ فترة طويلة سبقت قيام الثورة ، وبالتحديد منذ أن كانا طالبين فى الكلية الحربية وخدما معا فى منطقة منقباد(*) بسلاح المشاة ، ثم توثقت العلاقات بينهما كضباط أصاغر حديثى التخرج حيث اشتركا فى مكان إقامة واحد ، وينتمى كلاهما إلى صعيد مصر ، ويتحليان معا بصفات الشهامة والرجولة والوفاء، علاوة على الوضوح والصراحة، إلا أن عبدالناصر إنفرد بميله الشديد للاطلاع والقراءة والتحليل المستمر للأحداث والشخصيات، مما أكسبه أيضاً صفات قيادية يصعب إنكارها.

وأتاحت الصحبة المستمرة بينهما وزمالة السلاح إثارة العديد من الحوارات والمناقشات حول الأوضاع الداخلية فى مصر، وسيطرة الاحتلال البريطانى ليس على أراضى مصر فقط، وإنما على مقدراتها السياسية أيضاً ، وكان لوقوع حادث الرابع من فبراير ١٩٤٢ عندما فرض الإنجليز النحاس باشا كرئيس للوزراء على الملك فاروق ، وحصار قصر عابدين أثره البالغ على الجيش المصرى بصفة عامة، وعلى حوارات الرجلين بصفة خاصة ، ونبه هذا الحادث العديد من الضباط الشباب فى الجيش إلى ضرورة عمل شئ محدد لتحرير الإرادة المصرية من سيطرة الإنجليز ، ولم يكن هذا الشئ واضح المعالم بشكل دقيق فى ذهن هؤلاء الضباط فى تلك الفترة.

وتفرق كل من جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر لفترة من الزمن بعد ذلك، عندما انتقل الأول إلى السودان والآخر إلى الصحراء الغربية ، ولكنهما حافظا على الاتصال بينهما من خلال الرسائل البريدية ، علاوة على اللقاءات أثناء الإجازات فى القاهرة ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه روح العداء للإنجليز تتصاعد فى أوساط الشعب المصرى المختلفة ، وساعد نشوب الحرب العالمية الثانية على توسيع دائرة الجدل حول موقف الإنجليز ، بل منهم من أبدى تأييده الصريح للألمان نكاية فى بريطانيا.

وانعكست هذه الحوارات إيجابياً فى إثراء الفكر السياسى داخل القوات المسلحة ونتج عنه تبلور بعض التيارات التى اعتبرت بمثابة بذور للأفكار الوطنية داخل الجيش

(*) منطقة عسكرية فى ضواحى أسيوط.

وداخل المجتمع المصرى بوجه عام ، ومع استمرار الحرب تزايد نمو الوعى السياسى تدريجياً ومع الوقت بدأت بعض التيارات تكتسب طابعاً استقلاليا بعيداً عن التشكيلات الحزبية التقليدية التى تمارس عملها تحت مظلة القصر والإنجليز.

والتقت أفكار الرجلين حول ضرورة التغيير و اتجاهاته ، وقد أشار جمال عبدالناصر إلى هذه الفترة بما شهدته من إرهاصات بقوله : « إنه فى بعض الأحيان حينما كانا يناقشان أحوال البلد أو بعض القضايا الوطنية كانا يصلان لنفس الاستنتاج فى وقت واحد»، وكان يقول «أنا يكمّلنى عبدالحكيم وأنا أكمّل عبدالحكيم» ، وبالفعل تولدت بينهما وحدة فى الفكر ، وعملية اندماج يندر أن تقوم بين شخصين وتعمقت بينهما أيضاً الثقة المتبادلة بدون حدود، واقترنت فى الوقت نفسه بعاطفة إنسانية فاقت تلك التى كانت تربط بين الأشقاء داخل الأسرة الواحدة.

لقد نبت بينهما أيضاً توافق غريب فى الأحاسيس وردود الأفعال ، وكان عبدالناصر كلما تناول طعاماً أو اشترى ملبساً كان يأمر بأن يرسل منه لعبد الحكيم ، كما كان يتم العكس أيضاً من جانب عامر.

وكان عبدالحكيم يردد فى مجالسه الخاصة : « إن عبدالناصر فلتة من فلتات الزمن.. ولو أن كل نساء مصر ظللن يحملن ويلدن لمدة خمسين عاماً لما أتين بمثل جمال عبدالناصر..»

لقد حظى عبدالحكيم عامر بصفات لايمكن لمنصف أن ينكرها فقد كان إنساناً ذكيا لطيف المعشر خفيف الظل ، لايعرف التعالى ولا يصطنعه ، يحمل بين جنبيه كل صفات الرجولة والشهامة المصرية ، وكان يطلق تعليقاته ـ حتى العنيفة منها ـ مصحوبة بابتسامة تجبر المخاطب على قبولها ، لم يكن يتأخر عن تلبية أى طلب لأى شخص طالما تفهم ظروفه ، وكان فى سبيل ذلك يتجاوز كثيراً عن قواعد الانضباط العسكرى لدواعى إنسانية يقتنع بها.

نعود إلى فترة ما قبل الثورة حيث ساهمت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ فى تعرية الكثير من أوجه النقص فى النظام السياسى المصرى ، وبدأ عبدالناصر يعمل على توسيع دائرة حركته ، ويعمل فى الوقت نفسه على ضم أعضاء جدد وتكليفهم بواجبات محددة ، وكان العامل الحاسم فى ترجيح أو رفض انضمام أى ضابط لهذا التنظيم هو رأي كل من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر أولا ، ثم يطرح الأمر على اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فيما يتعلق فقط ببعض العناصر التى تنتمى لتيارات سياسية معينة لإبداء الرأى، أما باقى الترشيحات أو الاختيارات فكانت تخضع لدرجة عالية جدا من السرية

ولا يعلم بتفاصيل التنظيم إلا الرئيس جمال عبدالناصر فقط ـ ولقد سببت هذه العملية مصاعب كبيرة جدا لنا في سنة ١٩٧٠ ؛ حيث كلفني الرئيس بعمل حصر كامل لجميع الضباط الأحرار ، وتصنيفهم من حيث أولوية عضويتهم أو توزيعهم على الأسلحة المختلفة ، وذلك حتى يتم توثيق وتصنيف هؤلاء الضباط بشكل رسمي بعد تصديق أو تعديل أو إضافة أو شطب أو تصحيح فئة أحد منهم أو بعضهم بواسطة الرئيس جمال عبدالناصر ، وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض كانت برئاستي وعضوية كل من أحمد كامل ومحمد المصرى ومصطفى كامل مراد وعبدالمجيد شديد وأحمد شهيب ، وكان للجنة حق الاتصال بمن تراه من الضباط الأحرار لإعداد حصر بكل الأعضاء والرجوع للرئيس بعد الانتهاء من عملية الحصر النهائي ، إلا أن القدر سبقنا ورحل الرئيس جمال عبدالناصر قبل أن ننهى هذه المهمة ، وكانت الكشوفات التى قمنا بحصرها موضوعة على مكتب الرئيس حتى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وكانت مكتوبة بخط اليد بقلم جاف أخضر اللون وعلى ورق فولسكاب مسطّر ـ أردت بهذه الجملة الإعتراضية الطويلة أن أضع تحت أنظار الباحثين تحتوى وثيقة هامة جداً أرجو أن تكون ما زالت موجودة وضمن الوثائق المحفوظة فى مكان أمين.

ونعود للموضوع الأصلى ، فبعد حرب فلسطين ١٩٤٨ إنتقل عبدالحكيم عامر إلى رئاسة سلاح المشاة وعين جمال عبدالناصر مدرساً فى مدرسة الشئون الإدارية وفى كلية أركان الحرب ، وعمل كل فى موقعه الجديد على استقطاب عناصر جديدة لصالح التنظيم الذى بدأ يكتسب شكله النهائى منذ نهاية عام ١٩٥٠ ، وخلال الفترة التى سبقت تنفيذ الثورة طرحت فكرة اختيار إحدى الشخصيات العسكرية المعروفة بوطنيتها ونزاهتها ليتصدر الثورة حتى يمكنها معالجة مشكلة صغر أعمار الضباط الأحرار خاصة فى مجتمع اعتاد على التعامل مع زعامات حزبية وسياسية من الباشوات كبار السن ، وكان أن رشح عبدالحكيم عامر اللواء محمد نجيب ، وكان مديراً لسلاح المشاة فى ذلك الوقت، بحكم موقعه فى انتخابات نادى ضباط الجيش، والذى وفر له شعبية لا تنكر بين الضباط، وكان هناك ترشيح من عبدالناصر للواء أحمد فؤاد صادق قائد القوات المصرية فى فلسطين ، إلا أن البكباشى أنور السادات إعترض على هذا الترشيح ـ ولهذا الترشيح قصة تعرفت عليها فى لقاء تم بينى وبين اللواء أحمد فؤاد صادق فى منزله بمصر الجديدة بناء على تكليف من الرئيس جمال عبدالناصر فى نهاية عام ١٩٦٩ ، وسوف أتناولها فى موقع آخر من هذه الشهادة ـ والمهم أن السادات اعترض عليه لأن أحمد فؤاد صادق كان على علم بتفاصيل علاقة السادات برجال القصر الملكى والحرس الحديدى قبل الثورة.

وانتهى الأمر بالموافقة على ترشيح اللواء محمد نجيب ، ولقد تم بالفعل استدعائه بواسطة عبدالحكيم عامر فى الثالثة صباحاً يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعد استتباب الأوضاع والتأكد من نجاح الثورة.

كانت تلك هى الخلفية التى تحكمت فى توجيه علاقات جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، ولعبت دورها الإيجابى فى توفير أقوى قدر من التماسك فى قمة السلطة جعلت من اليسير احتواء أي أزمات طارئة فى السنين الأولى للثورة ؛ فمعا تمكن الرجلان من اجتياز أزمة اللواء محمد نجيب ، والتى ترتبت على انسياقه وراء طموحات جبهة الإخوان المسلمين والشيوعين ، وبعض السياسيين القدامى الذين سعوا لاحتواء الثورة عن طريق تحريض محمد نجيب ضد قيادة تنظيم الضباط الأحرار ، والعمل على تجاوز الدور الذى رسم له منذ البداية.

ومعا تمكنا من تجاوز أزمة ضباط المدفعية، وأزمة ضباط الفرسان ، والتى جرى افتعالها تحت ستار تطبيق الديموقراطية وعودة ضباط الثورة إلى ثكناتهم العسكرية لإفساح الطريق لعودة القيادات الحزبية السابقة إلى الحكم.

ومعا ومع باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ومع روح ورجال المقاومة المصرية تم إنجاز اتفاقية الجلاء البريطانى عن أرض مصر ، وتحرير السودان ، وفتح الطريق لتيار قومى عربى جبار تقوده ثورة يوليو على مستوى الوطن العربى كله ، ولحركة تحررية ثورية فى إفريقيا.

ومعا ومع أعضاء مجلس قيادة الثورة أمكن وضع الأسس العلمية والراسخة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

لقد كانت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما أعقبها من تطورات وقرارات عاملاً حاسما فى تعميق وتثبيت هذه النوعية من العلاقات بين الرجلين ، فلم يكن عبدالحكيم عامر يتردد لحظة فى تأييد جمال عبدالناصر من خلال الحوار الموضوعى ، والاستماع إلى الظروف والملابسات، ولم يكن التأييد عشوائياً كما قد يظن البعض ، ولم يكن صوت عبدالحكيم عامر كما ردد البعض الآخر « فى جيب جمال عبدالناصر »؛ فقد كان الرئيس يحرص دائماً على أن يملك الرجال المحيطون به القدرة على مراجعته ومناقشته ، وكان دائماً يثق فى مساندة الشعب ـ الشارع العريض ـ له ، ولم يكن فى حاجة إلى صوت أو صوتين بقدر ما كان يحتاج إلى قاعدة عريضة واسعة من التشاور وتعميق أسس الحوار.

البحث عن قائد للعسكرية المصرية

لقد ظن الكثيرون أن ثورة يوليو ٥٢ قد تسلمت مجتمعا يسهل توجيهه فى الاتجاه الذى تراه قيادتها خاصة بعد أن جمدت أنشطة النخبة السياسية السابقة للثورة، ووضعت قضية التحرر من النفوذ الأجنبى قضية محورية يجب أن يحتشد لها الجميع ... إن الأمر لم يكن بهذه البساطة على الإطلاق فقد كان المجتمع المصرى وقت قيام الثورة ينطوى على كثير من التناقضات ، وكان أبعد ما يكون عن مجرد قطعة من الصلصال يسهل على قيادة ثورة يوليو بزعامة عبدالناصر تشكيلها كيفما شاء ، بل على العكس كانت حركتهم تصطدم بقيود موضوعية تحجم من قدرتهم وحريتهم فى التصرف.

لقد كانت هناك قوى إجتماعية متناقضة ومؤثرة فى توجية الأمور واتخاذ القرارات ، أو على أقل تقدير يصعب تجاهلها وتفرض وضعها فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات الكبرى ، وكانت قضية التوازنات هى المدخل الرئيسى لسياسات عبدالناصر الداخلية والخارجية، وقد برع فى التعامل معها إلى حد كبير ، على أنه من المؤكد فى كل المواجهات التى خاضها فى الداخل أو فى الخارج كان انحيازه الثابت إلى جانب قوى الشعب والطبقات الفقيرة منه على وجه الخصوص.

وفى مصر شأنها شأن غالبية الدول النامية تُعد القوات المسلحة هى العمود الفقرى ودرع الأمان لأى نظام ، وولاؤها هو صمام الأمان ، والقوات المسلحة المصرية كانت لها فى بداية الثورة المصرية تركيبة اجتماعية شاذة تسمح باتساع نفوذ البورجوازية الصغيرة وامتلاك السيطرة لصالح فئات اجتماعية محدودة ، كما كانت تضم عدداً من مراكز القوة ذات التأثير يأتى فى مقدمتها السراى (الملك) ، وتوابعها من حرس حديدى وقيادات موالية للإنجليز ، والنخبة السياسية التى تنتمى لطبقة الإقطاعيين ، يضاف إلى ذلك كله بعض التيارات العقائدية النشطة ، ثم فى النهاية عناصر وطنية من ذوى الميول التقدمية تعمل على أن تجد لها مكانا فى هذه الخريطة المتشابكة، ومن بعيد تقف قاعدة عريضة محايدة تمثل الأغلبية الصامتة التى ترقب كل هذه التيارات والاتجاهات دون أن يكون لها موقف محدد.

والقوات المسلحة المصرية كانت في بداية الثورة ذات حجم محدود ـ نسبيا ـ وأول الحقائق التي يجب الانتباه إليها هي أنه كلما تضاءل حجم القوات المسلحة كلما كانت عملية استخدامها في إحداث انقلابات وانقلابات مضادة أمراً أكثر يسراً ، وقد قدمت القوات المسلحة السورية في أزمنة سابقة أمثلة عملية متكررة على ذلك.

كما أن القوات المسلحة المصرية ـ وتلك هي الحقيقة الثانية ـ قد افتقدت للكفاءة القتالية والتسليح الجيد ، واقتصر دورها على الجوانب التشريفية والشكليات أكثر منها قوة فاعلة في الدفاع عن الوطن وحماية الأمن القومي ، ومنذ وقوع ثورة عرابي والدور الذي لعبته الوحدات الموالية له في مقاومة الاحتلال البريطاني لمصر ، إقتصر دور القوات المسلحة على تقديم الدعم ، والمعاونة للقوات البريطانية في بعض معارك الحرب العالمية الثانية ؛ بينما كان دخولها في حرب فلسطين مبنيا على عديد من جوانب النقص والمزايدة السياسية؛ حيث افتقدت في الحقيقة للتخطيط الجيد والرؤية الاستراتيجية الواضحة.

وبرغم ذلك فقد أفرزت القوات المسلحة المصرية عددا من الشخصيات الوطنية ذات الفكر الثاقب والقدرة العسكرية المتميزة وكانت بمثابة النموذج أمام الضباط الأحرار الذين سعوا للاستفادة بخبراتهم والاستئناس برؤيتهم في صياغة سيناريو التغيير الذي خططوا له منذ البداية تحت ضغط الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها مصر قبل ١٩٥٢.

من هنا فقد تنبه قادة الثورة إلى الحقائق السابقة وأدركوا أن مهمة القوات المسلحة يجب أن ترتكز على محورين رئيسيين:

أولهما : الاحتفاظ بها ضمن النسيج الثوري قوة داعمة ومصدر أمن وأمان وحماية للأهداف التي قامت من أجلها الثورة.

ثانيهما : وفاؤها بواجبها الأساسي في الدفاع عن تراب الوطن ودعم الأهداف الثورية على المستوى القومي من خلال إعادة بنائها وتسليحها وتأهيلها لممارسة هذا الدور تنفيذاً لأحد الأهداف الستة التي أعلنتها الثورة وهو: بناء جيش وطني قوي.

إذا كان المحور الأول قد اقتضى بداية التخلص من بقايا الحكم الملكي والعناصر المنتمية للأحزاب أو التيارات الأيديولوجية التي كانت سائدة قبل الثورة حفاظاً على تماسك البنيان وسلامته داخل القوات المسلحة المصرية ، فإن المحور الثاني دفع الرئيس جمال عبدالناصر لتأمين مصادر تسليح فعالة تساعد على إنجاح عملية إعادة البناء العسكري على أسس قوية وسليمة.

ولكن المهمة الموكولة للقوات المسلحة بمحوريها قد اقتضت قبل ذلك كله اختيار قيادة جديدة للقوات المسلحة من بين أعضاء القيادة الثورية التي أفرزتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكان أن رشح جمال عبدالناصر - الذي سبق أن أجمع أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار على اختياره قائداً للثورة قبل عام من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - الصاغ عبدالحكيم عامر عضو مجلس قيادة الثورة وأكثر الأعضاء قرباً منه سواء فكراً أو عقيدة أو توافقاً شخصياً.

وكانت فكرة جريئة وخطيرة حيث أن ترقية ضابط برتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة ليتولى قيادة جيش نظامي أهم ما يميزه الإنضباط وتقديس الأقدميات يعد عملا خارجا عن المألوف ، ومن ثمّ فقد أبدى عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة إعتراضهم على هذا الترشيح كان من بينهم اللواء محمد نجيب ، وقائد الجناح عبداللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة ، وكان رد البكباشي جمال عبدالناصر فى ذلك الوقت يتلخص فى نقطتين:

الأولى أن موضع الأقدمية قد أمكن احتواؤه نتيجة قرارات مجلس قيادة الثورة باستبعاد الرتب الكبيرة الأقدم من رتبة البكباشي من الخدمة ، ولم يبق منهم سوى عناصر منتقاة احتفظت بمواقعها بحكم إخلاصها أو خبراتها الفنية ، وثقة الثورة بهم مثل اللواء محمد إبراهيم الذي كان كبيراً للمعلمين بالكلية الحربية والذى عُين فيها بعد رئيساً لأركان حرب الجيش ، واللواء فتحي رجب الذى كان مسئولا عن الصناعات الحربية ، وكان قد تم استبعاد القيادات الرئيسية القديمة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نفسها ، أما من تبقى من الضباط من رتبة القائمقام (عقيد) فقد كانوا إما من الضباط الأحرار أو من عناصر ارتبطت بالثورة أو نفذت بعض المهام الخاصة بالثورة بغض النظر عن انضمامهم فعلياً للتنظيم.

أما النقطة الثانية هى أن الاحتفاظ بشخصية عسكرية محترفة قد يتعارض مع مطلب الانتماء العضوى لثورة ٢٣ يوليو ولو ترك الجيش لمثل هذه الشخصية لكان هناك خطر انقلابه على الثورة والتخلص من قياداتها.

وكان اعتراض اللواء محمد نجيب غير مؤثر وربما غير ذى موضوع ، وكان موقف القائد الجناح عبداللطيف البغدادى هو الأكثر أهمية بحكم ثقله داخل تنظيم الضباط الأحرار ، وقد رأى فى تعيين عامر امتداداً لسيطرة البكباشى جمال عبدالناصر على مواقع القوة الرئيسية وبالذات فى القوات المسلحة.

ونجح المعارضون فى تأجيل حسم الموضوع لمدة شهر تقريباً ، كما هدد اللواء محمد نجيب بالإستقالة لكنه لم يقدم عليها ، ووافق فى النهاية على الترشيح ، وساد رأى الأغلبية المساندة لجمال عبدالناصر ، وفى ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلنت الجمهورية وعُين اللواء محمد نجيب أول رئيس لها . كما عُين رئيساً لمجلس الوزراء متخليا عن منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، كما صاحب هذا الإجراء تعيين عدد من أعضاء مجلس الثورة فى مناصب وزارية ؛ فقد عُين البكباشى جمال عبدالناصر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ، وصلاح سالم وزيراً للإرشاد القومى ، وعبداللطيف البغدادى وزيراً للحربية ، وكان أول قرار يوقعه اللواء محمد نجيب كرئيس للجمهورية هو قرار تعيين عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة وترقيته لرتبة اللواء.

وبتعيين اللواء عبدالحكيم عامر قائداً للقوات المسلحة تعدلت العلاقة بينه وبين جمال عبدالناصر بعد أن أصبح ما يسمى بالقيادة العسكرية والقيادة السياسية تلتقى أهدافهما العامة ، وإن اختلفت المسئوليات على المستوى التنفيذى ، كذلك انتهت صلة أعضاء مجلس قيادة الثورة بالقوات المسلحة وبالتالى بالضباط زملائهم فى الأسلحة المختلفة، لكن ذلك لم يمنع بالطبع من لقاء زملاء السلاح ، كما أن ممارسة جمال عبدالناصر للسيطرة الفعلية على القوات المسلحة تواصلت لفترة من الزمن من خلال العلاقات الوثيقة مع عبدالحكيم عامر.

* * *

ممارسة المهمة

لقد كان اختيار عبدالحكيم عامر قائداً للقوات المسلحة اختياراً منطقياً لهذه العلاقة من جانب ، وتمشياً مع الأهداف التي وضعتها الثورة للقوات المسلحة كقوة رئيسية حاكمة فى معادلة السلطة فى الداخل ، وتنفيذ الأهداف فى الخارج من جانب آخر ، وبدأت القيادة الجديدة فى تحديد أهدافها التى ترتكز على محورين أساسيين ، أولهما هو تأمين القوات المسلحة وربطها عضويا بالثورة ، والثاني هو بناء قوات مسلحة تملك من الكفاءة القتالية والقوة الفعلية ما يلبى احتياجات الأمن القومى المصرى والعربى.

وكانت أول الخطوات بعد أن تم إحالة الرتب فوق البكباشى إلى التقاعد هى استكمال التسلسل العسكرى والبناء الهرمى للقوات المسلحة ، وتولت عناصر شابة كافة المواقع الحساسة والقيادية ، وحظيت الكلية الحربية على وجه الخصوص باهتمام بالغ باعتبارها معمل التفريخ والخلية الأولى التى تجدد كفاءة القوات المسلحة ؛ فتم اختيار الأميرالاى عبدالواحد عمار ، والقائمقام محمد فوزى (فريق أول فيما بعد) لتولى قيادة هذا المعهد، ثم تولاه بعد ذلك منفرداً القائمقام محمد فوزى(*) ، الذى تخرج على يديه عشرات الآلاف من الضباط ، وعاونه أطقم من الضباط والخبراء العسكريين والمدنيين على أعلى مستوى من الكفاءة العسكرية والمدنية والفنية والعلمية.

وبدأ اللواء عبدالحكيم عامر بداية سليمة فى تنفيذ عملية تأمين القوات المسلحة ، واعتمد فى ذلك على تعاون أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وجميع الضباط الأحرار علاوة على الكثيرين من باقى عناصر القوات المسلحة الذين اقتنعوا بعدالة وضرورة ما حدث من تغيير ، وكان هؤلاء - وحتى انعقاد الاجتماع الذى دعا إليه عبدالناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ فى مبنى كلية أركان حرب - ينتمون إلى وحداتهم العسكرية ،وبالتالى كان تنظيم الضباط الأحرار منتشراً فى كافة وحدات الجيش إلى أن وقعت بعض التجاوزات نتيجة لهذه الازدواجية ، كان يطلق على عضو التنظيم إسم «مندوب القيادة» ، وكان بعضهم يسيء التصرف بصورة تساعد على تشويه صورة القيادة من ناحية ، وتؤدى إلى كثير من

(*) لذلك لقب الفريق أول محمد فوزى : «أبو العسكرية المصرية» رحمة الله عليه.

الخلط بين المجالين السياسي والعسكرى من ناحية أخرى ، فاستقر الرأي على إنهاء هذا الوضع ودعى البكباشى جمال عبدالناصر إلى اجتماع في كلية أركان حرب حضره كل الضباط الأحرار ، وعدد من الضباط الذين ارتبطوا بالثورة منذ قيامها ، وبدأه عبدالناصر بالقول : « **إن جدول أعمال هذا الاجتماع يتضمن نقطة واحدة فقط تتلخص فى : من يريد أن يبقى ويعمل فى القوات المسلحة كضابط محترف فليتفضل بالإعلان عن نفسه الآن ، ومن يريد الحياة المدنية عليه أن يعلن إختياره ، ولا مجال للجمع بين الإثنين ، ومنذ هذه اللحظة من يختار العمل فى الجيش يمكن أن يذهب إلى وحدته ، ولن يكون له أى عمل إلا فى إطار القوات المسلحة ، أما من اختار الحياة المدنية فلا دخل لهم بأى حال بالقوات المسلحة من قريب أو من بعيد من الآن ، وسوف يتم بحث أوضاعهم بشكل خاص** ».

ومع بداية ١٩٥٦ ـ وبعد أن تم حسم عدد من القضايا الكبرى التى تبنتها الثورة إلى جانب حسم الموقف بالنسبة لقيادة الثورة بعد تنحية اللواء محمد نجيب كان الإتجاه قد إستقر على وضع نظام للدولة يتضمن توزيعاً موضوعياً للسلطة ، وإجراء إنتخابات لرئاسة الجمهورية وللمجلس النيابى (مجلس الأمة) ـ إستحوذت هذه التطورات على حيز كبير من تفكير ووقت وجهد الرئيس عبدالناصر ، ونتيجة للثقة الكاملة التى يوليها الرئيس للواء عبدالحكيم عامر أخذ يبتعد تدريجيا عن المتابعة التفصيلية لأوضاع القوات المسلحة، فى نفس الوقت الذى كانت فيه تعليماته لى أنا شخصياً واضحة ومحددة ؛ وتقضى بأن كل معلومة أوخبر أو قرار يتم إبلاغه لعامر عقب وقوعه وعقب إبلاغ عبدالناصر به مباشرة ، وعند إتخاذ أى قرار يبلغ لعبد الحكيم عامر بصورة فورية دون استئذان الرئيس، إلا إذا كان القرار قد إتخذ بالتشاور فيما بينهما.

كانت التحركات الخاصة لعبدالناصر يعلم بها عامر ، الذى كان وحده على دراية بهذه التحركات على مدار الأربع والعشرين ساعة فى اليوم . ولم يحدث العكس من جانب عبدالحكيم عامر أو مكتبه لمكتب الرئيس ، وفى الجانب المقابل كان مكتب القائد العام للقوات المسلحة يضم مجموعة من الضباط الأكفاء والمخلصين ، وبعضهم كان من الضباط الأحرار؛ أمثال قائد الجناح على صبرى ، والبكباشى حافظ إسماعيل، والبكباشى نور الدين قرة ، والصاغ صلاح نصر، والصاغ عباس رضوان ، علاوة على مجموعة من الضباط والضباط المهندسين والفنيين على سبيل المثال محمود يونس ، وحلمى السعيد ، وآخرين ممن يشهد الجميع بكفاءتهم كل فى مجاله ، وتولى مع صلاح نصر ، وعباس رضوان الصاغ شمس بدران إدارة مكتب القائد العام للشئون العامة ، وكان الصاغ على شفيق صفوت يتولى السكرتارية الخاصة للواء عبدالحكيم عامر، إلا أن الزمن لم يطل بهذه العناصر فى مكتب القائد العام ؛ حيث تفرغ على صبرى لتولى مكتب

الرئيس للشئون السياسية بعد أن كان يجمع بين عمله فى مكتب الرئيس وعمله فى مكتب القائد العام، ثم تولى صلاح نصر منصب نائب رئيس المخابرات العامة ثم رئيسها، ونقل معه عباس رضوان نائباً له، وبالتالى انفرد الصاغ شمس بدران بإدارة مكتب القائد العام. وفى مرحلة لاحقة نقل كل من حافظ إسماعيل ونور الدين قرة إلى مناصب أخرى لمتابعة صفقة الأسلحة التشيكية، ثم إلى وزارة الخارجية، فرئيساً للمخابرات العامة، فمناصب وزارية، وكذلك الحال بالنسبة لعباس رضوان.

وثمة عامل آخر كان له تأثيره فى علاقات الرجلين ؛ ذلك أن القائد العام لم يكن يذهب إلى مكتبه فى كثير من الأحيان إلا بعد أن ينصرف كبار القادة ؛ أى أنه كان يتلقى الصورة العامة فى أغلب الأوقات من خلال العاملين فى مكتبه فقط الذين ينفردون بالتعامل اليومى مع قيادات القوات المسلحة مما حدد من فرص اللقاءات المباشرة وتبادل الحوارات ووجهات النظر مع هؤلاء القادة، وأتاح الفرصة فى الوقت نفسه لبناء صداقات بل وشلل تطرح تأثيراتها السلبية على الانضباط العام فى القوات المسلحة، وتؤثر أيضاً على علاقات عامر بالقيادات الرئيسية فى الجيش سلبا كان أو إيجاباً.

وكان على العكس من ذلك تماما أسلوب عمل الرئيس جمال عبدالناصر فقد كان مكتبه هو بيته، وكان لايتوقف عن العمل على مدى الأربع والعشرين ساعة يومياً لا إجازات ولاعطلات بل عمل .. عمل .. عمل هكذا كان مكتب عبدالناصر، والرئيس نفسه على رأس مكتبه متواجد دائماً متمتعاً بقدرة غير محدودة على متابعة كل التفصيلات والأخبار والمعلومات، ومناقشة كل ما يعرض عليه ويوسع من نطاق اللقاءات المباشرة والحوارات الشخصية والتليفونية مع كل المسئولين والخبراء والمستشارين، وكان يملك مع هذا كله إمكانية المتابعة والمحاسبة، وتطبيق سياسة الثواب والعقاب فى الوقت المناسب، ولايسمح بالتراكمات بقدر الإمكان.

ولقد تصور عبدالحكيم عامر فى بعض الأحيان أنه يمكنه أن يعمل من منزله كما يفعل الرئيس، ولم يطلب منه الرئيس بحكم ما بينهما من ود شخصى أن يعمل من مكتبه، فى نفس الوقت الذى أصدر فيه عبدالناصر تعليمات مشددة بعدم التدخل فى القوات المسلحة من قبل أى جهاز أو مؤسسة أيا كان وضعها فى الدولة حرصاً على حماية الانضباط داخل المؤسسة العسكرية ؛ وللحد من فرص التدخلات الشخصية قدر الإمكان، وحصر عملية القيادة والسيطرة فى القائد العام وحده، لكن التعامل اليومى فى القطاع المدنى يختلف تماما عن التعامل اليومى مع المؤسسة العسكرية التى تحتم ضرورة تواجد القائد مع جنوده طول الوقت.

وبواسطة هذه الصيغة لتنظيم العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية أمكن احتواء العديد من الاختلافات فى الآراء أو حول بعض القرارات ، وكان واضحاً حرص الرجلين على عدم تأثر جوهر علاقاتهما بأية اختلافات فى وجهات النظر ؛ ولعل أبرز الأمثلة على ذلك كان متعلقاً بمسألة تأميم قناة السويس ، والتى يرجع التفكير فيها إلى عام ١٩٥٣ عندما شكلت لجنة برئاسة على صبرى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، وعضوية اللواء أمين أنور الشريف مدير التعبئة العامة والإحصاء ، وسامى شرف ، كما شارك فيها بعد ذلك وعلى مراحل كل من الدكتور مصطفى الحفناوى والدكتور حلمى بهجت بدوى ، والدكتور محمد على الغتيت ، والمستشار محمد فهمى السيد مدير مكتب الرئيس للشئون القانونية ؛ وذلك لبحث مصير قناة السويس ، كما تم استشارة عدد محدود جداً من الخبراء والقانونيين بالإسم ، ومن ذوى العلاقة ؛ وانتهت الدراسة إلى التوصية بفرض سيطرة الدولة على هذا المرفق الهام . وعند تقديم هذه الدراسة عام ١٩٥٥ إعترض اللواء عبدالحكيم عامر الذى أعرب عن تفضيله زيادة رسوم المرور فى قناة السويس كبديل لعملية التأميم ، التى رأى أنها لن تكون فى صالح مصر ، وقد تدفع القوات البريطانية المتواجدة فى منطقة قناة السويس للتدخل فى شئون مصر .

ولم يكن مطلوبا فى ذلك الوقت الوصول إلى قرار ، ومن ثمّ حفظ الموضوع بعد أن جرى استطلاع الآراء ، ولكن بعد أن أعيد البحث مرة أخرى عقب سحب تمويل السد العالى ، وتم اتخاذ قرار التأميم فعلا لم يشأ الرئيس عبدالناصر أن يستطلع رأى عبدالحكيم عامر أو يعرض عليه الموضوع لسابق معرفته برأيه ، لكنه أبلغه بالقرار قبل السفر للإسكندرية ، وكان رد عبدالحكيم عامر « على خيرة الله » ـ وإن كان قد بدا من تعبيرات وجهه ضيقه واستياؤه وأعرب عن شعوره هذا لبعض المقربين منه دون أن يتحول ذلك الخلاف إلى أى نوع من الصدام.

* * *

خلافات تمهد للتباعد تدريجيا

جاءت المحطة الأولى البارزة فى تحول العلاقات بين الرجلين خلال معركة ١٩٥٦ وقت وقوع العدوان الثلاثي على مصر ؛ حينما أدرك الرئيس عبدالناصر مدى القصور والتردد الذى ظهرت بها القوات المسلحة أثناء القتال ، وقال صراحة إن مصر لم يكن لديها قيادة عسكرية بالمعنى المفهوم تملك القدرة على إدارة المعركة ، بل إنها كانت عاجزة عن السيطرة على القوات بالصورة التى تحقق الأهداف السياسية.

وكانت أول مظاهر القصور هو عدم استجابة قائد القوات الجوية للتوجيهات التى أصدرها الرئيس جمال عبدالناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة ، قبل بدء المعركة ؛ وخاصة فيما يتعلق بانتشار الطيران بعيداً عن المواقع الرئيسية المعرضة للقصف ، وكان قد سبق نشوب المعركة عقد اتفاق عسكرى أبرمه اللواء عبدالحكيم عامر - وكنت أحد أعضاء الوفد المرافق له فى هذه المهمة - مع المملكة العربية السعودية التى مثلها الملك سعود والأمير فيصل ولى العهد والأمير سلطان وزير الدفاع والطيران ، واتفق على أن تستقبل المملكة فى أى وقت أى قوات جوية مصرية فى المطارات والقواعد الجوية السعودية دون أى تحفظ ، وكان ذلك الإجراء قد تم بناء على اتصالات بين الرئيس عبدالناصر والملك سعود، وهو الشئ الذى لم ينفذه المسئول عن القوات الجوية فى حينه ؛ يضاف إلى ذلك عدم اتخاذ الاستعدادات الكافية لتنفيذ طلعات جوية تتناسب واحتياجات المعركة ؛ حيث اعتذر قائد القوات الجوية عندما طلب منه تنفيذ هذه الطلعات من مطار غرب القاهرة بدعوى عدم وجود كميات كافية من الوقود.

وبدت ملامح القصور أيضاً فى الإدارة العصبية للمعركة ، والتى جاءت من حرص اللواء عبدالحكيم عامر على دفع مزيد من القوات إلى سيناء عملا على تحقيق نصر سريع مما عرضها لخسائر كبيرة فى الأفراد والمعدات ، وعندما أدرك عبدالحكيم عامر هذه الحقيقة أعرب عن رغبته فى طلب وقف إطلاق النار ، لكن عبدالناصر رفض هذا الطلب وأكد له أنه لا استسلام بل اتخذ قراره بالتوجه إلى منطقة القناة لإدارة المعركة من هناك ؛ لكن باقى أعضاء مجلس الثورة أقنعوه بأن وجوده فى القاهرة أكثر فائدة من وجوده فى القناة.

وقد أمكن لعبدالناصر ـ الذى كان يمارس دوراً مباشراً مع القيادة العسكرية فى إدارة المعركة ـ إحتواء هذه السلبيات من خلال اتخاذ قرارين مصريين تحمل مسئوليتهما وحده تقريباً.

ـ القرار الأول

هو سحب القوات المصرية من سيناء بعد أن تكشفت أبعاد المؤامرة التى كانت تستهدف حصر القوات المسلحة المصرية بين القوات الإسرائيلية من جانب، والقوات البريطانية والفرنسية من جانب آخر والقضاء عليها.

ـ القرار الثانى :

فقد تمثل فى إصراره على تفعيل المقاومة المسلحة ضد المعتدين فى بورسعيد ورفض الإستسلام مع التحضير فى الوقت نفسه لعمليات مقاومة مسلحة واسعة على مستوى الجمهورية كلها، وتوزيع المسئوليات، بل واختيار مقر بديل للعاصمة فى أسيوط استعداداً لنضال بعيد الأمد اقتضى توزيع أكثر من مليونى قطعة سلاح على المواطنين.

لقد كان سحب الكتلة الرئيسية من القوات المسلحة إلى غرب القناة بقرار من الرئيس جمال عبدالناصر شخصياً اتخذه بعد دراسة مستفيضة مع هيئة أركان حرب القوات المسلحة، ومديرى مكتب القائد العام، وكان ضابط الاتصال المكلف فى هذه المهمة هو البكباشى محمد توفيق عبدالفتاح(*) ـ أحد مديرى مكتب القائد العام ووزير الشئون الاجتماعية فيما بعد ـ الذى كان يتحرك كالدينامو بين مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة ومجلس الوزراء والمقر المؤقت للقيادة العامة فى حديقة الزهرية بالجزيرة.

وكان تقدير جمال عبدالناصر أن سحب هذه القوات سوف ينقذ أفرادها من مذبحة مؤكدة، ويبقى عليها فى الوقت نفسه كقوة قتالية تلعب دورها فى حرب شعبية توقع أن تخوضها مصر فى حالة احتلال القوات الغازية لمنطقة قناة السويس، أو التوغل داخل مصر، وأشير هنا إلى أن المخابرات العامة بالتنسيق مع المباحث العامة كانت قد حصلت على وثيقة تتضمن خطة عسكرية بريطانية لإعادة احتلال مصر، وبخاصة منطقة الدلتا إذا ما اقتضت الظروف ذلك، وكانت هذه الخطة تحت اسم كودى «روديو»،

(*) ملحوظة : كان البكباشى محمد توفيق عبدالفتاح هو قائد فصيلتى فى الكلية الحربية وكنت أنا جاويش الفصيلة وكانت العلاقة بيننا من أقوى ما يمكن على أساس من الانضباط والاحترام المتبادل باستمرار منذ ١٩٤٧ عندما التحقت بالكلية الحربية.

وكانت الوثيقة محفوظة فى إحدى الخزائن بمقر الكنيسة الإنجليزية فى القاهرة - والتى كان مكانها أمام المتحف المصرى بميدان التحرير ، وتطل على النيل ، كما كانت داخل السفارة البريطانية - ضمن وثائق أخرى دللت على خروج رجال الكنيسة الانجليزية عن واجبهم الدينى والكنسى ، وممارستهم لأنشطة أخرى ضارة بالأمن القومى ، وقد شارك فى اختراق مبنى الكنيسة الإنجليزية كل من اليوزباشى سامى شرف واليوزباشى محمد شكرى حافظ.

ونتيجة لهذه الخلفية وجوانب القصور فى إدارة المعركة أعرب الرئيس جمال عبدالناصر لعبدالحكيم عامر عن عدم رضائه عن أداء قائد القوات الجوية الفريق طيار محمد صدقى محمود .واقترح ابعاده عن منصبه ثم تكرر نفس الاقتراح فى اجتماع رأسه الرئيس جمال عبدالناصر فى اليوم الأول لنزول القوات البريطانية والفرنسية لاحتلال بورسعيد ، وشارك فى الإجتماع كل من اللواء عبدالحكيم عامر ، وعبداللطيف البغدادى ، وزكريا محيى الدين، وحسين الشافعى ، حيث طرح مجدداً مظاهر القصور الذى وضح فى إدارة القوات الجوية ، ولم يكن من المقرر بالطبع أن يتم إجراء هذا التغيير أثناء إحتدام المعركة، ولكن بعد انتهائها تأكد من خلال التقييم الدقيق للموقف أنه رغم الانتصار السياسى الكبير الذى حققته مصر ، فإن ثمة هزيمة عسكرية قد وقعت ، وكان فى مقدمة أسبابها موقف القوات الجوية ، وتداول الموضوع مع أكثر من جهة ومع أعضاء آخرين من مجلس قيادة الثورة.

وأذكر بهذه المناسبة أن جمال عبدالناصر قد استدعانى لمقره بمبنى مجلس الثورة بالجزيرة، وكان مكتبى فى مبنى مجلس الوزراء بشارع القصر العينى ، وعندما دخلت مكتبه بادرنى بقوله:

« أنا جايبك آخد رأيك فى موضوع عايزك ترجع مكتبك تفكر فيه لغاية الصبح لوحدك وتيجى تدينى رأيك بصراحة .. الموضوع هو أن الجيش حالته تستدعى إعادة نظر بشكل جذرى «drastic» هكذا نطقها بالإنجليزية فإما أن يكون عندنا جيش محترف يا إما نروح ونبقى نستدعى مرتزقة لما نحب نحارب أو نواجه عدوان فى المستقبل .. إنت فاهم أنا أقصد إيه يا أستاذ ؟

- فقلت : « أيوه يا افندم أنا فاهم كويس .. وأنا بصراحة ومن خلال الأيام الصعبة اللى فاتت ومن خلال متابعتى لمواقف ووجهة نظر، أصبحت الرؤيا واضحة قدامى للحكم على الأوضاع وعلى الأشخاص بشكل موضوعى جيد».

ـ فقال الرئيس : « ماتستر عشى .. عايزك تفكر كويس الليلة وتجبنى الصبح برأيك مفصلاً و باقتراحاتك».

تناولت طعام العشاء مع الرئيس ثم غادرت إلى مكتبى .. وأمضيت ليلة لم أذق فيها طعما للنوم ؛ لقد أدركت حجم المسئولية التى يتحملها الرئيس عبدالناصر تجاه البلد، والقوات المسلحة بصفة خاصة ، ومدى ما يشعر به من ألم نتيجة ضعف أدائها خلال معركة العدوان الثلاثى ، وتخوفه فى الوقت نفسه من احتمالات المواجهات القادمة ، فإذا كانت الثورة قد طرحت أهدافاً بهذا الحجم فلابد أن تتوقع حدوث مواجهات مسلحة جديدة يجب أن نستعد لها جيداً وأن نستخلص الدروس والعبر من كل معركة.

صباح اليوم التالى توجهت إلى مجلس قيادة الثورة للقاء الرئيس الذى لاحظ مظاهر الإرهاق على وجهى فبادرنى بقوله « هو أنا قلت لك فكر بهدوء والا تفضل صاحى طول الليل علشان ما تعرفشى تتكلم وتلخبط أفكارك؟».

ـ قلت : « يافندم الموضوع اللى سيادتك كلفتنى به خطير وكبير جداً صحيح أنا ما نمتش لكن أنا وصلت إلى قناعة بأن مصر فى حاجة إلى قيادة عسكرية جديدة ومحترفة .. قيادة تتفرغ للإعداد للقتال فقط وأن تضم عناصر محترفة لديها القدرة على استيعاب الجديد فى الفكر العسكرى والتكنولوجيا الحربية ..

ـ فضحك الرئيس وقال : « إنت وصلت لنفس ما وصلت إليه أنا من ثلاثة أيام .. إدينى الحيثيات اللى بنيت عليها هذا الاستنتاج وإيه هى اقتراحاتك؟».

ـ فقلت : « أن يتولى القيادة العامة قائد عسكرى محترف فهذا قرار سيادتك طبعا ، أما الحيثيات فتتلخص فى الآتى:

١ ـ انهيار القيادة منذ اللحظات الأولى وقد تجلى ذلك فى القرارات والنوبات العصبية والمتضاربة التى أقدمت عليها فى أكثر من موقف.

٢ـ تضارب أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة فى إصدار الأوامر وفقدان التنسيق بين أجهزتها المختلفة.

٣ـ قصور المعلومات العسكرية عن العدو إضافة إلى قصور معلومات وتقديرات المخابرات الحربية.

٤ـ عدم توفر التنسيق سواء فى مرحلة التخطيط العسكرى قبل المعركة أو أثناءها وكان قائد كل سلاح يعتبر نفسه إقطاعية منعزلة لايحق للآخرين أن يقتربوا منها رغم تعارض ذلك مع أبسط مبادئ الحرب.

ثم عرضت على الرئيس اقتراحا محدداً بضرورة تغيير قادة الأسلحة بقيادات محترفة ومنضبطة.

فقال عبدالناصر أنه تحدث مع عبدالحكيم عامر فى الليلة السابقة . وناقشه فى ضرورة نقل محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية من منصبه إلى منصب وكيل وزراة الحربية، وهى وظيفة مدنية ، وأن يتم عزل قادة الأسلحة الرئيسية الأخرى البحرية والبرية من وظائفهم ليعين بدلاً منهم قادة محترفين مؤهلين ، لكن عبدالحكيم عامر طلب مهلة للتفكير فى البدائل وإعداد قادة آخرين ، كما دافع عن موقف هؤلاء القادة موضحاً أن تنفيذ هذا الإجراء هو بمثابة إعلان لفشله هو شخصيا وكفاءته فى إحكام السيطرة على القوات المسلحة فى هذه المرحلة الصعبة التى تمر بها البلاد.

واستطرد الرئيس قائلاً : أنه برغم اقتناعه بحجج عبدالحكيم إلا أنه وافق على إعطائه مهلة أقصاها شهر لبلورة موقف محدد.

وبعد مرور المهلة فاتح عبدالناصر عبدالحكيم عامر فى الموضوع مرة أخرى إلا أنه بادره بقوله:

« إذا كان من يسأل فهو أنا وأننى أتحمل المسئولية كلها وإذا تم اتخاذ أى إجراء ضد أحد فأنا مستقيل».

- فرد عليه عبدالناصر : « يا حكيم إنت لك وضع سياسى والوضع الذى نبحثه هو موقف قادة أسلحة القوات المسلحة الذين ثبت أنهم لم يكونوا على مستوى المسئولية».

ورفض عبدالحكيم عامر المساس بأى من هؤلاء القادة معتقداً بأن ذلك فيه مساس بشخصه هو، واعتبر الموقف كما لو كان مسألة شخصية ، بينما أن موقف كل أعضاء مجلس قيادة الثورة متوافقاً مع رأى الرئيس عبدالناصر الذى يقضى بضرورة عزل قادة الأسلحة الثلاث.

ويذكر أنه فى خلال هذه الفترة كان مكتب عبدالحكيم عامر يضم كلا من صلاح نصر وعباس رضوان وشمس بدران ، وكانوا يشكلون مجموعة قريبة جداً من القائد العام ؛ وتقديرى الشخصى أنه - أى اللواء عامر - قد تشاور مع ثلاثتهم فيما عرضه عليه الرئيس عبدالناصر ، وأنهم ساهموا فى تصوير الموقف بأنه طعن فى قدراته الشخصية ، وكان تعبيره صريحاً فى هذه النقطة عندما قال : « إن إعلان فشل هؤلاء القادة يعنى أننى ما انفعشى قائد عام ..».

كان يوجد في القوات الجوية المصرية رجل يعد الثالث في تسلسل القيادة والأقدمية في هذا السلاح الهام والحاسم في الحرب هو قائد اللواء الجوى حسين ذو الفقار صبرى وكان يتميز بالانضباط الشديد والرغبة في التطوير، والارتقاء بقدرة السلاح علاوة على دوره الوطنى المعروف في عملية محاولة تهريب الفريق عزيز على المصرى خلال الحرب العالمية الثانية خارج البلاد، وهى قصة خارج موضوعنا هذا - ولكن حاصرته المجموعة المحيطة بالقائد العام، وتمكنت من شل قدراته حتى أنه لم يستطع أن يفعل شيئاً يذكر من أفكار التطوير التى كان يحملها فقام في ١٢ ديسمبر ١٩٥٦ بتحرير رسالة خطية للرئيس جمال عبدالناصر يشرح له فيها موقف القوات الجوية، والعوامل التى تعوق تقدمها.

والسؤال الذى يفرض نفسه في معالجة هذه المسألة هو : لماذا ورغم كل العوامل السابقة، فضل عبدالناصر تجاوز الموقف، والإبقاء على تركيبة القيادة العسكرية بالصورة التى رغب فيها عبد الحكيم عامر ؟

في الحقيقة وبحكم اقترابى الشديد من الرجلين واطلاعى على كثير من الجزئيات التى تحكم القرار السياسى المصرى فإنى أقدم التفسيرات التالية من وجهة نظرى الشخصية:

أولاً - إدراك عبدالناصر لحقيقة أن المجتمع المصرى ما زال يضم قوى إجتماعية مؤثرة في الأحداث، ويمكنها استغلال أى من القرارات الكبرى لمصالحها الخاصة، وقد استلزم ذلك ضرورة مراعاة توازنات خاصة يمكن عن طريقها تفادى وقوع نتائج غير محسوبة خاصة، وأن أية انتكاسة للثورة داخل القوات المسلحة يمكن أن ترتب ردود أفعال يصعب حساب مضاعفاتها، وقد يظهر في أى لحظة من يطلق عليه في علم المخابرات المستر أو الكابتن X وهو شخص مجهول دائماً، لكن يفترض وجوده باستمرار من الناحية النظرية ليستولى على الجيش، وعن طريقة يتم الاستيلاء على السلطة في البلاد عامة، والمستر أو الكابتن أكس هذا موجود في كل نظام، ومن باب أولى في الدول النامية، وهو غالباً ما يكون شخصاً عسكرياً مغامراً أو مقامراً يعمل حين تحين الفرصة الملائمة للانقضاض على السلطة، وقد يكون بلا لون سياسى و يكون متأثراً باتجاه معين.

فإذا حاولنا ترجمة هذا الإطار النظرى على الواقع الذى كان سائداً بعد العدوان الثلاثى؛ فلابد أن نأخذ في اعتبارنا بداية نوعية القوى التى وقفت موقف العداء من الثورة سواء على الساحة السياسية الداخلية ممثلة في الأحزاب والتيارات العقائدية، أو داخل القوات المسلحة نتيجة انعكاسات أزمة محمد نجيب، وأزمة المدفعية وأزمة

الفرسان وغيرها ، كما أن علينا ألا نغفل تحرك القيادات الحزبية القديمة ومطالبهم بتنحى ضباط مجلس قيادة الثورة عن مواقعهم ، وتسليم السلطة للأحزاب التى يمكنها التفاهم مع الإنجليز ، بل واقترح عودة محمد نجيب على رأس السلطة ، وهو الموضوع الذى ساتناوله تفصيلاً فى فصل لاحق.

يضاف إلى ذلك الشعور الذى ساد أوساط القيادة العامة للقوات المسلحة من انهيار وتخبط ، وبأن الجيش قد ضرب بشكل أو بآخر فى سيناء وفى منطقة القنال.

وأخيراً إدراك الجميع وفى مقدمتهم جمال عبدالناصر أن الهدف الحقيقى للعدوان لم يكن استرداد قناة السويس فقط ، وإنما إسقاط ثورة ٢٣ يوليو ، وكلها كانت ظروف مشجعة على ظهور المستر أو الكابتن X .

ثانياً : إخلاص عبدالحكيم عامر للنظام ـ وهى حقيقة لايتطرق إليها أى شك ـ ومن ثّم فقد رأى الرئيس جمال عبدالناصر أن عزله يمكن أن ينطوى على إضعاف ثورة يوليو ، وقوة الدفع التى اكتسبتها فى السنوات الأربع السابقة ، ويقود البلاد إلى صراعات داخلية هى فى غنى عنها ؛ خاصة مع احتمال إقدام بعض القيادات الصغرى التى ارتبطت بعبد الحكيم عامر على تصرفات غير محسوبة فى وقت لم يكن هناك تنظيم سياسى قوى يمكن أن يتصدى الدبابة ، كما أن تعاطف الجماهير مع الرئيس عبدالناصر لم يكن قادراً على مواجهة القوة المادية للقوات المسلحة.

والخلاصة أن حسابات الرئيس عبدالناصر فى هذه المسألة قد ارتكزت على مراعاة التوازنات الداخلية فى المجتمع المصرى بما تقتضيه من حسابات دقيقة وهادئة بعيدة عن أى انفعالات ، هذا ما دفعه لتفضيل التعامل بسياسة النفس الطويل فى المسائل الصعبة التى قد تفرز مردودا على القوات المسلحة ، وبالتالى على النظام السياسى بل وعلى الأمة العربية كلها ، وهى التى تشغل حيزاً هاماً فى اهتمامات الرئيس عبدالناصر يفوق كل ما عداها من اهتمامات ، وكان ذلك يقوده إلى وضع التشخيص السليم لكل موقف ويدرس كافة الاحتمالات ، ويوازن بدقة بين المكاسب والخسائر ، وكان يضع نفسه فى موضع باقى الأطراف المستهدفة بالقرار ويقيس تصرفاتها ويتخيل ردود أفعالها.

هكذا كان عبدالناصر الحقيقى كما عرفته عن قرب وهذا فى تقديرى ما دفعه إلى تأجيل حسم الموقف بالنسبة للقوات المسلحة فى الفترة من سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٦٧ .

وجاء أول خلاف بعد ذلك عندما صدرت قرارات تمصير البنوك وشركات التأمين العاملة فى مصر ؛ حيث اتجه الرأى إلى الاستعانة بكوادر من داخل القوات المسلحة لتغطية

بعض المواقع الشاغرة فيها ، إلى جانب العناصر المدنية التى تتمتع بالخبرة والكفاءة فى سد الفراغ ، وتركزت اختيارات عبدالحكيم عامر لتغطية هذه الوظائف على الدافع الأمنى فى الأساس ؛ أى الرغبة فى إبعادهم عن القوات المسلحة ، وليست كفاءتهم الشخصية أو الوظيفية هى التى تحكمت فى هذه التعيينات ، واعترض الرئيس عبدالناصر على ذلك ، وخشيّ من تعرض المؤسسات المنقول إليها إلى هزات تضر بكيانها ودورها فى الإقتصاد الوطنى ، وقد رأى تحويل العناصر المستبعدة من القوات المسلحة بناء على دوافع أمنية إلى جهات مدنية أخرى فى الدولة بعيداً عن قطاع البنوك لما يتسم به من حساسية ، ولكن عبدالحكيم عامر أصر على رأيه مما أدى إلى حدوث نوع من الجفوة بين الرجلين.

وعاد عبدالحكيم عامر مرة أخرى للانشغال بالجوانب الأمنية ، وخاصة فيما يتعلق باحتمالات تسلل عناصر من التيارات العقائدية أو الدينية إلى صفوف القوات المسلحة .

لكن المحطة الثانية التى أثرت بقوة على العلاقات بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر جاءت مواكبة لانفصال سوريا عن مصر ، فبالرغم من أن فترة الوحدة قدمت لعبدالحكيم عامر فرصة مجددة لتوسيع نفوذه السياسى على مستوى الدولة الموحدة عندما تولى مسئولية الإقليم الشمالى (سوريا) ، إلا أن كفاءته السياسية قد وضعت موضع الاختبار خاصة ، وأنه كان ملازما للرئيس منذ الخطوات الأولى التى مهدت لقيام الوحدة ، وقد كان عضواً أساسياً ومشاركا فى كل المراحل ، وبالذات ما يتعلق بتحركات الضباط السوريين للمطالبة بالوحدة والإصرار على إتمامها من جانب واحد مهما كانت النتائج ، وهذا ما سيرد ذكره تفصيلاً فى فصل آخر ، وعكست ممارسات عبدالحكيم عامر العديد من السلبيات التى وضح أبرزها فى الآتى:

١ـ عجزه عن السيطرة على الصراعات السياسية التى تفجرت أثناء الوحدة ، ودفعت بعدد من الوزراء السوريين إلى تقديم استقالاتهم احتجاجا على تصرفات وقرارات اصدرها عبدالحكيم عامر فى ديسمبر ١٩٥٩ ، ثم دخوله فى مواجهة مباشرة مع عبدالحميد السراج (نائب رئيس الجمهورية ـ ووزير الداخلية ـ والمشرف على المخابرات فى سوريا) ، أخذت تتصاعد إلى حد إحداث انقسام فى مؤسسات السلطة الرسمية والشعبية فى الإقليم الشمالى، ولم تفلح كل الوساطات والتدخلات التى بذلت فى احتواء الصدام بين الإثنين وانتهت أخيراً بتقديم السراج استقالته كما سأتعرض له تفصيلاً فى فصل الوحدة المصرية السورية.

٢- التصرفات السلبية التى كانت تصدر عن بعض المحيطين بالمشير عامر من مصريين وسوريين إما سعيا لتوسيع نفوذهم أو فى مجال التصرفات الشخصية التى أساءت لسمعة الوجود المصرى فى سوريا.

٣- عدم استجابة عبدالحكيم عامر لكل التحذيرات التى أُبلغت له شخصياً عن مؤامرة الانفصال عندما كانت فى مرحلة الإعداد والتدبير ؛ حيث شكلت حروبه مع عبدالحميد السراج عاملاً مسيطراً على كل تفكيره ، مما قاد فى النهاية إلى مزيد من الخلط بين المخلصين والخونة ، وليس أدل على ذلك من تزعم أحد الشخصيات العاملة فى مكتبه لمؤامرة الانفصال وأقصد به عبدالكريم النحلاوى.

وكانت هذه التحذيرات تصل إلى مؤسسة الرئاسة فى القاهرة فيجرى نقلها لقيادة عبدالحكيم عامر فى دمشق لاتخاذ الاحتياطات الضرورية ، بل لقد بادر عبدالحميد السراج بنفسه بإعداد تقرير كامل عن كل ما أمكن رصده من تحركات سواء من جانب ضباط مكتب المشير أو تحركات ونشاط واتصالات تتم من جانب الأردن والسعودية وأمريكا (الملحق العسكرى فى بيروت) ، وقدمه لعبدالحكيم عامر إلا أن الأخير بادر بإحالة التقارير التى وصلته كلها إلى عبدالكريم النحلاوى ، قائلا له : « أنظر ماذا يكتبون عنك»،وأكد ثقته فى النحلاوى الذى حرص بدوره على المضى فى خطة التضليل والخداع وطمأنة المشير إلى إخلاصه فكان عامر ينقل هذه التطمينات بدوره إلى القاهرة.

ويجب ألا نغفل هنا أيضاً الإشارة إلى ما كان بين رئاسة المخابرات العامة فى مصر والمكتب الثانى (المخابرات) فى سوريا من جفوة نتيجة إصرار صلاح نصر على أن يكون المكتب الثانى الذى يرأسه عبدالحميد السراج تابعاً للمخابرات العامة فى مصر والتى يرأسها هو، وحرص السراج على قصر هذه التبعية على الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية فقط دون أن يشمل التدخل فى النشاط الفنى والميدانى نظراً لاختلاف طبيعة الميدان فى سوريا والبيئة المحيطة بها عنها فى مصر ، وفى تقديرى أنه يصعب فصل هذه العوامل عن العلاقات الوثيقة التى كانت تربط صلاح نصر بعبدالحكيم عامر سواء فيما يتعلق بتوجيهات المشير أو بالتقديرات والمعلومات التى يعرضها صلاح نصر.

وأسفرت هذه الأوضاع كلها عن وقوع جريمة الانفصال ، ومرة أخرى وضعت قدرات المشير عامر فى الميزان ، واعتبره الكثيرون ممن هم فى قمة السلطة مسئولا بدرجة أو بأخرى عن وقوع الانفصال ، فإذا اعتبرنا أن نجاح المؤامرة يرجع إلى ثلاث عوامل على وجه التحديد وهى :

- الإهمال والتغاضي عن التحذيرات.
- الخلافات بين المؤسسات الأمنية.
- تآمر القوى الخارجية مع بعض الخونة في الداخل.

فإنه يمكن اعتبار المشير عامر مسئولا عن عاملين على الأقل من هذه العوامل.

وعاد عامر من دمشق وجرى بحث الموضوع في أكثر من اجتماع، وطلب منه جمال عبدالناصر تقديم استقالته ولم يرفض في بداية الأمر لكنه بادر بإجراء اتصالات مكثفة بطريقة مباشرة وغير مباشرة داخل القوات المسلحة للضغط على القيادة السياسية للتراجع عن مطلب الاستقالة، وكان أن فضل عبدالناصر اختيار حل بديل تجنبا لانقسام القوات المسلحة وبما قد يهدد النظام السياسي ككل، فتم الاتفاق على تشكيل مجلس للرئاسة مهمته الأساسية ترسيخ مفهوم القيادة الجماعية وتحجيم صلاحيات عبدالحكيم عامر وحريته في الحركة على مستوى الدولة والقوات المسلحة (كما سيرد تفصيلاً في فصل آخر)، ومرة أخرى أعرب المشير عامر عن اعتراضه صراحة على هذه الخطوة وأبدى في لحظة استعداده للتخلي عن موقعه في القوات المسلحة وتولى مسئولية الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم السياسي الذي كان يجرى الاعداد لإنشائه)، لكنه عاد بسرعة وطالب بضرورة الجمع بين المنصبين قيادة القوات المسلحة وأمانة الاتحاد الاشتراكي الأمر الذي رفضه عبدالناصر وكل القيادات السياسية التاريخية.

واستقر الأمر بعد مناقشته على بقائه في الجيش حالياً، مع إعطاء مجلس الرئاسة صلاحيات الإشراف على كل مؤسسات الدولة بما فيها القوات المسلحة.

وتحفظ المشير عامر وسانده شمس بدران، وفي أول تفجير لهذه المشكلة، تم إعداد مشروع قانون ينص على أنه من مسئولية مجلس الرئاسة ترقية وتعيين قادة الكتائب والألوية في القوات المسلحة وكذلك إقرار تقاعدهم - وكان ذلك في نوفمبر ١٩٦٢ على أن تصدر التعيينات والترقيات والمعاشات بقرار من رئيس الجمهورية بعد إقرارها من مجلس الرئاسة، وجرى بحث هذا القانون في اجتماع لمجلس الرئاسة عقد برئاسة عبداللطيف البغدادي وشارك فيه عبدالحكيم عامر، وقد حرص الرئيس عبدالناصر على عدم المشاركة في الاجتماع ليفسح المجال كاملاً أمام كل أعضاء المجلس لطرح آرائهم بحرية كاملة وقطع الطريق أمام أية اتهامات قد تصدر عن المشير عامر بأن عبدالناصر يحرص على تمرير مشروع القانون أو يمارس تأثيراً على باقي أعضاء المجلس.

عرض مشروع القانون للمناقشة فى مجلس الرئاسة ، واعترض عليه المشير عبدالحكيم عامر بحجة أن القانون يعنى سحب اختصاصات لجان الضباط ، ويؤثر على الانضباط العسكرى وتساءل:

كيف يمكن لمجلس الرئاسة أن ينظر فى تعيينات رتب صغيرة مثل قادة الكتائب دون أن يكون أعضاؤه على معرفة بهم وبمؤهلاتهم وإمكانياتهم؟..

الخ ، ثم اقترح بدلاً من ذلك أن يقتصر العرض على مجلس الرئاسة على رتبة الفريق فقط.

وعندما عرض المشروع للتصويت وافق عليه عبداللطيف البغدادى، و زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى ، وأنور السادات ، وعلى صبرى ، ونور الدين طراف ، بينما كان من رأى باقى أعضاء المجلس وهم كمال الدين حسين، وكمال الدين رفعت ، والمهندس أحمد عبد الشرباصى ، تأجيل حسم الموضوع إلى جلسة أخرى لكن الأعضاء الموافقون على المشروع أصروا على استكمال عرض المشروع ، وتم التصويت على مشروع القانون وحظى بالفعل بموافقة الأغلبية وخرج المشير عامر غاضبا من الاجتماع.

وفى اليوم التالى طلب كمال الدين رفعت مقابلة الرئيس وعرض عليه وجهة نظره فى القضية كلها وشرح لماذا طلب فسحة من الوقت لمزيد من الدراسة .. الخ ، وختم المقابلة بقوله للرئيس بأنه يعتقد أن تقليص سلطات المشير عامر يمكن أن يؤدى إلى تأثر معنويات القوات المسلحة.

ومن جانبه غادر عبدالحكيم عامر القاهرة إلى مرسى مطروح دون أن يستأذن أو يخطر الرئيس بذلك ـ وكان محافظ مطروح أحد رجاله المخلصين هو فؤاد المهداوى ـ ومن هناك بعث عامر باستقالة مكتوبة ، مع شمس بدران إلى الرئيس جمال عبدالناصر ، وتضامن معه قادة الأسلحة الرئيسية فى القوات المسلحة بتقديم استقالاتهم أيضاً بينما رأى أعضاء مجلس قيادة الثورة إمكانية قيام المشير بتلبية دعوة سابقة لزيارة يوغسلافيا عملا على كسب الوقت، وفى محاولة لاجتياز الأزمة وتسويتها.

كانت الاستقالة تطالب بحرية الصحافة وتكوين حزبين سياسيين خلافا لما وافق عليه المشير عامر ، سواء فيما يتعلق بإقرار ميثاق العمل الوطنى ،أو قانون الاتحاد الاشتراكى، والذى شارك أيضاً فى الجلسات التحضيرية المطولة لهما ، وكانت كلها علنية ومذاعة على الهواء ، ولم يبد أدنى تحفظ أو اعتراض على الموضوعات التى طرحت خلالها أو فى جلساته الخاصة مع جمال عبدالناصر.

وقد وضح فيما بعد أن تقديم الاستقالة كان مجرد مناورة من جانب المشير عامر بدليل سعيه إلى جمع توقيعات من قيادات وضباط القوات المسلحة للمطالبة ببقائه وتركيزه فى نص الاستقالة على مطلب الديموقراطية بما عكس رغبته فى إعادة تقديم نفسه بوصفه مطالباً بالإصلاح على عكس واقعه الحقيقى الذى كان يؤكد إصراره على امتلاك كل الصلاحيات فى القوات المسلحة.

وفى هذه الأثناء بادر عدد من المسئولين لمحاولة التوفيق، وإنهاء الخلاف مع المشير، وكان فى مقدمتهم كمال الدين حسين، وكمال الدين رفعت، وصلاح نصر، وعباس رضوان وشمس بدران، وقد نجحت هذه الوساطات بالفعل فى عودة المشير عامر من مرسى مطروح بعد ثلاثة أيام، والتقى بالرئيس جمال عبدالناصر، وجرى بينهما عتاب متبادل تحكمت فيه أساس الخلفية التاريخية الطويلة التى رسخت علاقات الرجلين، وحرصهما الشديد على تجنب أية اهتزازات فى النظام، وانتهت الأزمة بتعيين عبدالحكيم عامر نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ولقد قال لى الرئيس جمال عبدالناصر فيما بعد فى وصفه لهذه الأزمة - وكان كثيراً ما ينبهنى ويملى علىّ بمثل هذه التعليقات أو الملاحظات لتكتب وتحفظ فى سكرتارية الرئيس للمعلومات - للتاريخ:

« إن تقديم المشير لاستقالته كان القصد منها دفع الجيش لإعادته والتمسك بـه ..

إن عبدالحكيم تأثر حينما طلبت منه أن يترك الجيش وهو لن ينسى ذلك ..».

وقد حدث أن رصدت خلال شهر ديسمبر ١٩٦٢ ويناير ١٩٦٣ تحركات فى القوات المسلحة قام بها كل من المقدم على شفيق سكرتير المشير عامر، وعبدالحميد الغنيمى (ومجموعة من صولات المدفعية..) أبلغ عنها السيد / إبراهيم المدير العام لدار التحرير للطباعة والنشر فى ذلك الوقت وأحد ضباط المدفعية السابقين، وكذلك محمد المصرى مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشئون العربية، وتمت متابعة التفاصيل يوما بيوم ولحظة بلحظة حتى تكاملت الصورة فى شكل احتمالات تحرك بعض وحدات المدفعية للمطالبة بتولى عبدالحكيم عامر أمور البلاد سياسياً.

وعلى أثر ذلك استدعى الرئيس جمال عبدالناصر شمس بدران، وكلفه بإبلاغ عامر أن جميع التحركات التى تتم فى المدفعية مرصودة، وكل الأسماء معروفة، وأماكن اللقاءات والتوقيتات معروفة، وكل ما يدور فى المقابلات مسجل لدينا، وأنه لاداعي لمثل هذه التحركات الصبيانية التى قد تؤدى إلى قطع أرزاق شباب لا ذنب لهم، علاوة على إيذاء عائلات بغير ذنب أيضاً نتيجة محاولات البعض توريطهم فى أمور وتحقيق

مآرب شخصية بعيدة كلية عن المصلحة العامة كما طلب الرئيس منه ـ منعا لاتساع دائرة التورط أن يتولى هو أى شمس بدران التحقيق فى هذا الأمر ، وأن يأمر بإيقاف من ورد ذكرهم عن العمل فى القوات المسلحة إلى أن تظهر نتيجة التحقيق ، وكان الهدف الرئيسى من ذلك يتلخص فى الآتى:

١ـ تحذير عبدالحكيم عامر من الإنقياد وراء عناصر مندفعة لا تقدر المسئولية ، ولا يهمهم الصالح العام بل يسعون فقط إلى تحقيق مكاسب شخصية والاحتفاظ بقربهم من الرجل.

٢ـ إفهام عبد الحكيم عامر أن عبدالناصر على علم بكل تفصيلات التحركات المشبوهة، وبكل ما يجرى وراء الكواليس.

٣ـ إختبار موقف شمس بدران من الأحداث الجارية فى الفترة الأخيرة لإحساس الرئيس بأنه أى شمس بدران لم يعد يذكر للرئيس تفاصيل ما يدور وملابسات التصرفات فى محيط القيادة العامة للقوات المسلحة كما كان من قبل.

٤ـ إعتبار هذا الموقف بمثابة تمهيد لإجراءات أكثر عمقا تهدف إلى حسم الموقف داخل القوات المسلحة عامة وربطها بالشرعية.

٥ـ تصويب التوازن على مستوى القيادة العليا للدولة.

وبرغم كل هذه الجهود لم تفلح تجربة مجلس الرئاسة فى تحجيم سلطات عبدالحكيم عامر الذى عين بعد ذلك نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة ، ثم عين شمس بدران وزيراً للحربية ، وامتلكا صلاحيات مطلقة حدّت من سلطة عبدالناصر داخل القوات المسلحة وعبرت قراراته بعد ذلك عن الإصرار على تأكيد هذا الوضع وكان من أبرزها قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن إعادة تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة ، وكان ينص على مايلى:

ـ دمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومكتب رئيس الأركان فى إدارة واحدة بالقيادة العليا.

ـ إنشاء إدارة جديدة تتولى أعمال هيئة أركان الحرب برئاسة ضابط أطلق عليه إسم مدير الأركان بالقيادة العليا.

ـ إستمرار مكتب نائب القائد الأعلى للشئون العامة (مكتب شمس بدران) فى مباشرة اختصاصاته وأطلق عليه إسم «مكتب نائب القائد الأعلى» ويكون تابعاً لنائب القائد الأعلى.

- تضم القيادة العليا نائب القائد الأعلى ومكتبه، ومساعدى القائد الأعلى ورئيس الأركان وإدارة الأركان بالقيادة العليا.
- يتبع مدير الأركان لرئيس الأركان ويحدد الأخير اختصاصات إدارة الأركان وأسلوب عملها وتعنون مكاتبات باقى أجهزة القوات المسلحة برسم القيادة.

ثم أصدر المشير عامر قراراً برقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٦ بتحديد اختصاصات ومسئوليات وزير الحربية (شمس بدران) بحيث تشمل مايلى:

١ - تبعية الأجهزة التالية لوزارة الحربية وهى :

أ - إدارة كاتم أسرار حربية . (إدارة شئون ضباط القوات المسلحة)

ب - إدارة المخابرات الحربية .

جـ - إدارة التوجيه المعنوى.

د - إدارة القضاء العسكرى.

هـ - إدارة الشئون المعنوية .

٢- يختص وزير الحربية بالشئون المالية والإدارية والخدمات الطبية ويصدر بشأنها القرارات التنفيذية التى تحدد المهام وأساليب العمل داخل القوات المسلحة.

٣- تنتقل إلى وزارة الحربية بقية الأجهزة التى سبق ضمها للقوات المسلحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ عدا الهيئة العامة للطيران المدنى، وتشمل هذه الأجهزة الآتى:

مصلحة خفر السواحل والمصايد - حرس الجمارك - المؤسسة الإقتصادية للقوات المسلحة - المؤسسة العامة للمحاربين القدماء - المؤسسة العامة للطيران عدا شركة الطيران العربية المتحدة - مكتب المستشار القضائى - مكتب المستشار الصناعى فى موسكو - مكتب التظلمات العسكرية.

٤- إلغاء مكتب نائب القائد الأعلى وتؤول كافة اختصاصاته إلى مكتب وزير الحربية.

وجدير بالذكر هنا أنه برغم هذا التركيز الأمنى فقد حدث أن أغلب قضايا التآمر قد دبرها عناصر من مكتب المشير عبدالحكيم عامر نفسه.

ومن أمثلة ذلك قضية عبدالقادر عيد فى سنة ١٩٦٣، وكان مسئولا عن قوات الصاعقة فى مكتب القائد العام على محاولة استخدام أفراد من الصاعقة للاستيلاء على

الحكم ، وقد ورد أثناء التحقيقات فى هذه القضية إسم حسن التهامى على لسان أحد الضباط المتهمين ، فأوفدنى الرئيس جمال عبدالناصر إلى فيينا لسؤاله أسئلة محددة حول هذه القضية (*).

والقضية الأخرى الهامة هى قضية داود عويس ، وكانت فى أواخر ١٩٦٦ وبداية ١٩٦٧ وكان أيضاً يعمل فى مكتب المشير عامر مع مجموعة من الضباط الأحرار منهم محمد السقا (الذى كان ملحقا عسكريا فى السويد ثم رئيساً لشركة مصر للسياحة فيما بعد) وعبدالحفيظ الشناوى (كان ليلة ٢٣ يوليو ضمن ضباط الكتيبة ١٣ المكلفة باحتلال القيادة العامة فى كوبرى القبة ، وكان يقوم بأعمال مساعد مدير مكتب صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وقت التآمر وأقدم على الانتحار أثناء التحقيق معه فى مبنى المخابرات العامة بإطلاق النار على رأسه من طبنجته الحكومية) ـ ولطفى واكد(**) ، وآخرين ممن كانوا على اتصال وثيق بعبدالحكيم عامر، وقد تصادف فى نفس اليوم الذى اكتشفت فيه مؤامرتهم أن توجه داود عويس بنفسه إلى اللواء أحمد فؤاد علوى رئيس الشئون المعنوية بالقوات المسلحة وأحد الضباط الأحرار ، وأبلغه بتورطه فى مؤامرة لقلب نظام الحكم وطلب مشورته ـ الأرجح أن داود عويس كان يجس نبض علوى إما لتجنيده أو لمعرفة هل انكشف أمرهم ـ فنصحه اللواء أحمد فؤاد علوى بالتوجه مباشرة إلى المشير عبدالحكيم عامر، و لكن داود عويس خشى من رد فعل المشير ، وطلب من اللواء علوى أن يتوسط له لدى عامر ، لكن عندما علم المشير بالتآمر أبلغ جمال عبدالناصر الذى أمر بإبلاغ النائب العام للتحقيق فى هذه القضية والذى تم فى مبنى المخابرات العامة.

وكان زعيم حزب البعث ميشيل عفلق بمعاونة عاطف دانيال ممثل الحزب فى سويسرا قد نجحا فى تجنيد داود عويس وإقناعه بالعمل على إسقاط نظام عبدالناصر ؛ بدعوى أن عبدالحكيم عامر أولى بتولى القيادة منه ، وقضية النشاط البعثى سواء السورى أو العراقى بالنسبة للنظام فى مصر سأتناولها بتفصيل فى موضع آخر من هذه الشهادة.

(*) وتفاصيلها موجودة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وأرشيف المخابرات العامة والمخابرات الحربية ـ وبالمناسبة وكملحوظة فإن حما عبدالقادر عيد كان يهودياً يُدعى باسكال إيليا وكان يمتلك مصانع مياه غازية فى حى السبتية وكانت تنتج مشروباً يُسمى «سينالكو» فى ذلك الوقت).

(**) (من الضباط الأحرار وأحد عناصر المقاومة ضد الإنجليز فى منطقة القناة وفى بورسعيد أثناء العدوان الثلاثى ٥٦ مع كمال رفعت ، و كان محسوباً على التيار الماركسى).

لقد أسفرت هذه التطورات فى مجملها عن استحواذ كل من عامر وشمس بدران على القرار العسكرى بالكامل ، وحدّت بدورها من فرصة اطلاع عبدالناصر على الأوضاع داخل القوات المسلحة ، وعلى سبيل المثال كانت تقارير المخابرات الحربية ترفع للمشير مباشرة أو إلى مكتبه ، وكان هو يقوم بتحديد ما يتم عرضه على عبدالناصر سواء بمعرفته - وهذا ما كان يحدث غالباً ، ولكن بعد فوات الوقت المناسب لمعرفة المعلومة ، ومن ثم كانت التقارير فى أغلب الأحيان غير ذات موضوع - أو يأمر بتحويل هذه التقارير أو أجزاء منها لسكرتارية الرئيس للمعلومات وأيضاً تكون المعلومة قد فقدت قيمتها من الناحية الزمنية على الأقل ولقد ثبت فيما بعد من خلال تحقيقات ومحاكمات محكمة الثورة بعد عدوان ١٩٦٧ أن بعض التقارير تم حجبها عن القائد الأعلى للقوات المسلحة أى رئيس الجمهورية(*).

ومن جانب آخر كانت المخابرات العامة تتبع نفس الأسلوب فيما يتعلق بالناحية العسكرية بالذات ، وذلك بحكم ولاء صلاح نصر للمشير عامر ؛ حيث كان يكتفى بعرض حصيلة الجهاز فى المجال العسكرى على المشير وحجبها عن الرئيس تاركاً للقيادة العامة للقوات المسلحة مهمة تقييمها ، وانتقاء ما ترى عرضه منها على الرئيس . وأذكر بهذه المناسبة أنه بعد أزمة مجلس الرئاسة فى نهاية سنة ١٩٦٢ أن قام السيد زغلول كامل رئيس هيئة الخدمة السرية بالمخابرات العامة ، ومدير مكتب السيد صلاح نصر ، باستحداث فرع يتولى متابعة نشاط القوات المسلحة المصرية فى الداخل، وقام فعلا بإرسال تقرير يتيم واحد صادر عن هذا الفرع لسكرتارية الرئيس للمعلومات ، ولم يصلنا بعده شئ حيث صدرت تعليمات من صلاح نصر لزغلول كامل بألا يرسل أي تقارير عن القوات المسلحة للرئاسة بل أرسل للقيادة العامة للقوات المسلحة فقط.

* * *

(*) (يرجع للمحاكمات وكانت علنية ومنشورة فى الصحافة).

عكست هذه الأوضاع تأثيراتها العميقة على أسلوب إدارة المعركة العسكرية فى حرب ١٩٦٧ التى سبق عرضها فى فصل سابق من هذه المذكرات إلا أن ما يهمنا هنا هو تناولها من منظور العلاقات بين عبدالناصر والمشير عامر والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

● مسارعة عبدالحكيم عامر فى إبلاغ الجنرال «ريكى» قائد قوات الطوارئ فى سيناء فى خطاب رسمى وقعه الفريق محمد فوزى رئيس الأركان فى ذلك الوقت، وسلمه له عز الدين مختار نائب مدير المخابرات الحربية، والخاص بطلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية، قبل مراجعة الرئيس عبدالناصر النهائية للصيغة الإنجليزية للخطاب، وعدم الإستجابة لما طلبه الرئيس من تعديلات بحجة أن الخطاب قد سّلم فعلا حتى دون إبلاغ وزير الخارجية خاصة وأن هذا الإجراء كان يكتسب صفة سياسية أكثر منها عسكرية، ذلك أن هذه الخطوة كانت تتوافق مع رغبة قديمة للمشير عامر عبر عنها أكثر من مرة مطالباً بضرورة سحب قوات الطوارئ الدولية، واحتلال القوات المصرية لمواقعها فى شرم الشيخ تحت ضغط الدعايات المضادة التى كانت تتهم مصر بالتستر وراء هذه القوات.

● برغم اتفاق الرئيس عبدالناصر مع يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة، وبحضور محمود رياض وزير الخارجية على ضوابط محددة للمرور فى خليج العقبة بعد قرار إغلاقه أمام السفن الإسرائيلية، وكانت هذه الضوابط تقضى بعدم مرور سفن إسرائيلية فى الخليج، وامتناع الدول الأخرى عن تسيير سفن تحمل مواداً إستراتيجية لإسرائيل مع عدم مزاولة مصر حق التفتيش للسفن التى تمر عبر مضيق تيران ـ أقول برغم موافقة الرئيس عبدالناصر على هذه الضوابط، وانتظار موافقة باقى الأطراف المعنية، فقد أصدر المشير عامر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ لاتخاذ إجراءات التفتيش البحرى على جميع السفن التى تحاول عبور المضيق إعتباراً من الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧، مما أظهر انقسام الرؤى بين القيادتين السياسية والعسكرية أضعف بدوره من كفاءة إدارة الأزمة.

● لم يلق تحذير الرئيس بترجيح بدء إسرائيل هجومها يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧ والذي توصل إليه من واقع تقديرات أجهزة المعلومات وتقارير السفراء المصريين في الخارج ومدلولات التطورات الإسرائيلية السياسية ؛ خاصة بعد تشكيل وزارة الوحدة الوطنية إلى جانب خبرته الشخصية من معركة ١٩٥٦ ، لم تلق هذه التحذيرات أي صدى يذكر لدى القيادة العسكرية بل واصلت الأخيرة إجراءاتها البيروقراطية ، والتي كان أخطرها ترتيب زيارة عبدالحكيم عامر للجبهة في سيناء في نفس يوم الهجوم الإسرائيلي والسابق التحذير منه من أكثر من ثلاثة أيام ، وكانت القيادات العسكرية كلها في استقبال المشير تاركة مواقعها وغرف عملياتها . وأكثر من ذلك لقد أظهرت المحاكمات التي تمت بعد النكسة والتقارير التي قدمها القادة أنهم لم يتلقوا أية توجيهات محددة من المشير عامر تشير إلى هذا التحذير أو توقع نشوب الحرب في الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

● إحجام الرئيس جمال عبدالناصر عن التدخل في إدارة المعركة تاركا أمر إدارتها بالكامل للقيادة العسكرية ، وعندما فاتحه المشير في قرار سحب القوات المصرية من سيناء أبلغه بما نصه : « **إنك أنت القائد العسكري المسئول وإدارة المعركة يجب أن تتم من داخل القوات المسلحة** ».

هكذا وقعت النكسة ، و ولدت موقفا جديداً تماماً بين الرجلين ، تراكمت مقدماته على مدى سنين طويلة شهدت بعض المحطات كان أولها **العدوان الثلاثي ١٩٥٦** ، وثانيها **الانفصال بين مصر وسوريا** وما تبعه من تطورات في قمة السلطة ، ثم جاءت **النكسة لتمثل المحطة الثالثة والأخيرة**.

وفي الثامن من يونيو ١٩٦٧ إتصل شمس بدران بالرئيس جمال عبدالناصر وطلب منه الحضور فوراً إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ؛ لأن المشير عامر في حالة انهيار تام ، وأنه طلب من سكرتيره الخاص أقراص «**سيانور**» للانتحار فتوجه الرئيس مسرعا إلى مبنى القيادة العامة ، وعمل على تهدئة المشير عامر ، وقال له : « إنني المسئول عن الهزيمة ، وسوف أعلن التنحي عن الحكم» ، وطلب من المشير بعد أن هدأ نسبيا أن يقترح اسم المرشح الذي يراه صالحا لتولي المسئولية من بعده فقال له المشير عامر :

« **إنه يرشح شمس بدران لهذا المنصب** ».

وغادر الرئيس مبنى القيادة العامة دون أن يعلق على اقتراح المشير لا بموافقة ولا برفض ولا بمناقشة الترشيح ، ولكنه طلب من المشير عبدالحكيم عامر عدم إخطار أي شخص بهذا الحديث بمن فيهم شمس بدران أيضاً.

وعاد عبدالناصر إلى منزله فى منشية البكرى ، وأبلغنى بما دار بينه وبين المشير عامر للتسجيل فى يوميات الأحداث ، وقبيل فجر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ وحوالى الثالثة صباحاً يقطع السكون بمكتبى جرس التليفون الساخن بينى وبين مكتب القائد العام للقوات المسلحة ، فقلت اللهم اجعله خير ، وكان على الطرف الآخر الأخ شمس بدران ، وقد بادرنى بقوله : « أنا شمس ..وضحك .. إنت قاعد عندك بتعمل إيه ياسامى؟ماتقوم تروح بقى!».

فقلت له :

« **والله ياشمس أنا مش ناقصك .. أنا موش حا أروّح .. ومش إنت اللى تقول لى أقوم أروّح وإلا أقعد .. خلينا نشوف شغلنا ياشمس وإنت باين عليك رايق وأنا موش فاضيلك وأنهيت المكالمة**».

طلبت الرئيس بعدها مباشرة ونقلت إليه نص المكالمة وردى على شمس بدران ، فكان تعليق الرئيس عبدالناصر :

« **يبقى حكيم أبلغ شمس بدران بالحديث اللى كان بينى وبينه ، والظاهر إن شمس بدران بدأ فى ممارسة صلاحياته كرئيس للجمهورية واتخذ أول قرار بطرد سامى شرف ..وطبعاً طردك يا أستاذ يعنى مؤشراً واضحاً على موقف شمس بدران من جمال عبدالناصر كمان وإلا إيه رأيك؟**» وضحك الرئيس ضحكة مريرة مؤثرة لها معناها طبعاً.

كانت أيام مشحونة بالألم والشجن ، ولا أجد أكثر ملاءمة من شهادة الرئيس جمال عبدالناصر نفسه على هذه الأحداث فى أول اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى أعلى سلطة سياسية فى البلاد بعد النكسة والذى عقد فى جلسات مستمرة على مدى يومى ٣ و ٤ أغسطس ١٩٦٧ فى مبنى الاتحاد الاشتراكى المطل على نيل القاهرة.

* * *

المؤامـــرة

نعود إلى سياق الأحداث بعد انتهاء الرئيس جمال عبدالناصر من إلقاء خطاب التنحى، إتصل بى المشير عبدالحكيم عامر فى مكتبى وقال لى : ياسامى حابعث لك بيان للإذاعة باستقالتى وكمان شمس بدران، وطلب منى تبليغ ذلك للرئيس، وكلمت الرئيس وأبلغته بهذه الرسالة، وفى نفس الوقت إتصلت بمحمد فائق وزير الإعلام وطلبت منه التزام اليقظة توقعاً لإرسال المشير عامر أو شمس بدران بياناً، أو يذهبا بنفسهما أو أحدهما لإذاعة بيان استقالتهما، وقلت له إن تعليمات الرئيس تقضى بعدم السماح لأى شخص أيا كان بإذاعة بيانات لا بالتأييد ولا الاستقالة إلا بعد الاتصال بى شخصياً ورجوته ألا يترك مكتبه ويمنع دخول أى شخص لمبنى الإذاعة والتليفزيون، وبالطبع فقد أثارت هذه التعليمات مشاكل كثيرة وكبيرة بين محمد فائق وبين العديد من المسئولين وغيرهم.

وفى أعقاب عودة الرئيس جمال عبدالناصر عن الاستقالة يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ ؛ استجابة للضغوط الشعبية داخلياً وخارجياً، ووصول العديد من الرسائل من كثير من زعماء ورؤساء العالم تطالبه بالبقاء والعدول عن قرار التنحى(*)، غادر المشير عبدالحكيم عامر مقر القيادة العامة فى التاسع من يونيو ظهراً ـ بعد أن كان قد قال للرئيس أنه لن يتوجه إلى مبنى القيادة العامة فى اليوم التالى أى ١١ / ٦ / ١٩٦٧ كما وعد الضباط الذين كانوا قد قابلوه فى منزله ـ وتوجه إلى شقة خاصة تخص اللواء طيار عصام الدين محمود خليل قائد المخابرات الجوية، وكانت هذه الشقة تستخدم كمنزل أمين، وكان هدف المشير هو الإقامة فيها بصفة سرية إلا أن أمره انكشف قبل مرور أربعة وعشرين ساعة فقط لعدد لا بأس به من قادة وضباط القوات المسلحة، وبدأ البعض منهم يتصل به تليفونياً، وفى مقدمتهم الفريق محمد صدقى محمود والفريق عبدالعزيز مصطفى والفريق سليمان عزت واللواء عبدالرحمن فهمى، واللواء عبدالحليم عبدالعال، وكانت المكالمات كلها تدور فى حدود المجاملات الشخصية وعرض الخدمات، وكانت ردود المشير عامر

(*) (يرجع للصحافة المحلية والعالمية فى هذا الشأن).

تحمل طابع جس النبض للتصرف على ضوء موقف كل منهم، مع تجنب إظهار ذلك صراحة طبعاً...

وفى مساء نفس اليوم العاشر من يونيو ١٩٦٧ إتصل شمس بدران تليفونيا بالرئيس عبدالناصر، ورجاه أن يقابل بعض قادة القوات المسلحة، فرفض الرئيس هذا الاقتراح ونبه شمس بدران أنه لا شأن له بمثل هذه المسائل الآن وقال له: «يا شمس لن نعود لقصة عرائض ١٨٨٢».

وفى حوالى العاشرة من صباح يوم ١١ يونيو ١٩٦٧ حضر إلى مبنى السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية بمنشية البكرى، بعض القادة العسكريين وطلبوا مقابلة الرئيس وحددوا مطالبهم فى بند واحد هو «عودة المشير عبدالحكيم عامر إلى قيادة القوات المسلحة»، ورفض الرئيس مقابلتهم ثم كلفنى فى نفس الوقت بإعداد قرار رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة بإحالتهم إلى المعاش وهم اللواءات عبدالرحمن فهمى، وعبدالحليم عبدالعال، وحمزة البسيونى.

وانتقل المشير عبدالحكيم عامر بعد ذلك إلى منزله فى الجيزة، وكان المنزل يتكون من طابقين وبدروم ويطل على النيل فى المنطقة بجوار فندق شيراتون القاهرة، وفيه حديقة كبيرة ومحاط بسور عال، وكان يوجد بالبدروم مكاتب السكرتارية والحراسة الخاصة للمشير.

وفى هذا المنزل إزدادت الحركة حيث أخذ يتصل به الضباط من الذين عادوا حديثاً من سيناء، وبعض العناصر المدنية والعسكرية الأخرى، إلى جانب إخوته وأقاربه الذين قدموا من «إسطال» بلدة المشير فى محافظة المنيا، وقد حضر عدد منهم بناء على طلبه للإقامة معه فى منزله بالجيزة.

ومع اتساع الحركة غير العادية فى منزل المشير عبدالحكيم عامر بالجيزة، كلف الرئيس عبدالناصر صلاح نصر بالاتصال بالمشير وإبلاغه بأن هذا الوضع لايليق بعبد الحكيم وغير مقبول، وأنه يجب إنهاؤه .. لكن المشير عامر رد عليه بأنه سوف يغادر منزله إلى بلدته إسطال فى محافظة المنيا فى صعيد مصر، وفعلا سافر إليها، وأخذ يلتقى بأفراد عائلته وأبناء البلدة ويردد فى جلساته معهم .. أنه لن يرضى إلا بالعودة لقيادة الجيش .. وأنه لن يقبل أن يكون طرطوراً .. أو تشريفاتى كصلاح الشاهد(*) ولا أقبل أن أقوم باستقبال القادمين من الخارج وأودع المسافرين والمغادرين للبلد وأنا واقف مكتوف اليدين لا أستطيع أن أدافع عن رجالى.

(*) صلاح الشاهد كان كبير الأمناء برئاسة الجمهورية أثناء حكم الرئيس جمال عبدالناصر.

وقد لحق به في إسطال كل من عباس رضوان، وشمس بدران، وصلاح نصر محاولين التعرف على نواياه، وتلمس السبل الملائمة لتسوية الأزمة بينه وبين الرئيس عبدالناصر، كما توجه إلى هناك أيضاً محمد حسنين هيكل بناء على طلب المشير عامر وبموافقة الرئيس، وكان موقف الرئيس مرتكزاً على إمكانية تسوية الأزمة على أساس واحد لا مناقشة فيه؛ هو أن يترك المشير عبدالحكيم عامر قيادة القوات المسلحة، ويصبح نائباً لرئيس الجمهورية، وهو الاقتراح الذى كان المشير عامر يرفضه بشدة ويردد أمام كل من اجتمع به، شمس بدران وصلاح نصر ومحمد حسنين هيكل وحسين عبدالناصر ومحمد أيوب:

«أن الرئيس قد خلى به .. وهو لا يريد أن يكون فى موقف المتفرج على الأحداث، ولا حل إلا بالعودة إلى قيادة القوات المسلحة وليس لأى موقع آخر، وأنه لن يقبل المساس بأي ضابط مهما كانت الأسباب: لا معاش .. ولا استيداع .. ولا اعتقالات .. لا إجراء من أي نوع كان وتحت أي مسمى».

وقد نقل كل هؤلاء اقتراحاً للرئيس عبدالناصر بأن يتوجه المشير لفترة من الوقت إلى يوغسلافيا، يمكن بعدها أن تهدأ النفوس.

وفى ١٤ يونيو ١٩٦٧ عاد شمس بدران إلى القاهرة قادما من إسطال، وصرح لعبدالمجيد شديد أنه مراقب .. وأنه يوجد من يحوم حول منزله باستمرار، وأنه لا يقوم بأي نشاط ضار»، ثم أضاف قائلاً بالنص:

«أنا لو عاوز أعمل انقلاب أعمله وأنا قاعد فى بيتى..!».

وكان شمس بدران يعلم تماماً أن عبدالمجيد شديد سوف يبلغ هذا الحديث نظراً للعلاقة الوثيقة التى كانت تربطه بالرئيس عبدالناصر ولمعرفة شمس بدران أن عبدالمجيد شديد يقدس الشرعية.

أما المشير عامر فقد عاد من إسطال فى أول يوليو ١٩٦٧ بعد لقائه بمحمد حسنين هيكل الذى تمكن من إقناعه بأن بقائه فى إسطال يعنى رضائه بالنفى الإختياري بعيداً عن القاهرة، واستقر المشير فى منزله بالجيزة، لكنه واصل نفس نشاطه السابق، وكانت نية الرئيس قد استقرت ـ دون تراجع ـ على تنحية عبدالحكيم عامر ومعه شمس بدران، وإن واصل محاولات احتواء الأزمة ومنع تفاقمها.

وبدأ فى نفس اليوم تنفيذ حملة اعتقالات وتطهير شملت عدداً من قادة القوات المسلحة، وبعض الضباط من دفعة ١٩٤٨، دفعة شمس بدران، الذين كانوا يشكلون

تنظيما خاصا كان يتولاه شمس بدران بشكل سري - والسابق الإشارة له - لم يعلم به القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكانت قد ضبطت نوتة في مكتب شمس بدران في مبنى القيادة العامة بكوبري القبة تحوي أسماء هذا التنظيم وسلمها الفريق محمد فوزي للرئيس عبدالناصر ، وبناء على ذلك أتخذت إجراءات التحفظ ، وأودع الضباط في إحدى الفيلات في منطقة المعادي ، إضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الأمة عن محافظة المنيا بعد إسقاط المجلس لعضويتهم عنه.

لكن النشاط المسلح والمشبوه أخذ يتزايد في منزل عامر ، وجرى توزيع السلاح على الأفراد المتواجدين في المنزل ، وفي نفس الوقت واصل كل من عباس رضوان ، وصلاح نصر ، وكمال رفعت ، ومحمد حسنين هيكل ، وعبدالمحسن أبو النور بشكل انفرادي ، وكذلك شعراوي جمعة ، وحلمي السعيد ، وسامي شرف بذل المساعي لاحتواء الأزمة وتهدئة الأوضاع ، وقد ذهبنا نحن الثلاثة حلمي وشعراوي وأنا سويا ، في محاولات للتقريب بين وجهات النظر ، واحتواء الخلاف في إطار عودة المشير ليكون نائباً لرئيس الجمهورية فقط، دون أن يكون له أدنى علاقة بالقوات المسلحة ، وكان رد المشير باستمرار هو الرفض ، ومكررا العبارات التي ذكرها من قبل تعليقا على هذا الاقتراح.

كان جوهر القضية هو أن المشير ينظر إلى الجيش على أنه إقطاعية تابعة له ، ولا يريد التنازل عنها تحت أية ظروف ، ويرى أيضاً في استرداده سلطاته في الجيش بمثابة رد اعتبار له في ضوء مسئوليته الكبرى عن وقوع الهزيمة العسكرية في نفس الوقت الذي كان يسعى فيه الرئيس عبدالناصر إلى إعادة بناء قوات مسلحة جديدة محترفة ووفقا لمعايير تختلف تماما عما كان سائداً قبل النكسة ، والعمل على إبعادها عن الصراعات السياسية ، وتفرغها الكامل للمعركة القادمة من أجل استرداد الأرض المحتلة.

وحاول شمس بدران مرة أخرى التقدم بحلول وسط ، لكن الرئيس جمال عبدالناصر أصر على عدم عودة المشير عامر إلى القوات المسلحة مرة أخرى.

وخلال شهر يوليو ١٩٦٧ أقدم المشير عبدالحكيم عامر على بعض التصرفات التي زادت الأزمة اشتعالا وتمثلت في الآتي :

١- توزيع نص استقالة زعم أن المشير عامر قدمها للرئيس عبدالناصر بعد النكسة لكن اتضح أنها نفس الاستقالة التي سبق أن تقدم بها عقب أزمة مجلس الرئاسة سنة ١٩٦٢ ، وأن شقيقة السيدة نفيسة عبدالحميد حواس والشهيرة ببرلينتي عبدالحميد زوجة المشير عامر - بعقد عرفي - وتدعى السيدة زهرة هي التي قامت بإعادة طبع

هذه الاستقالة فى إحدى قرى مركز دكرنس بمحافظة الدقهلية ، وقامت بتوزيعها هى وزوجها وقام جهاز المباحث العامة بضبطها مع الآلة الكاتبة والمطبعة ، وشارك فى توزيع الاستقالة بعض الضباط ، وبعض أعضاء مجلس الأمة أيضاً بينهم النائب عبدالصمد محمد عبدالصمد ، وآخرين من محافظة المنيا بهدف خلق رأى عام مؤيد للمشير عامر.

٢ـ إتصال المشير عامر بالسفير السوفيتى فى القاهرة تليفونيا بعد الثامن من يونيو ١٩٦٧ ، ودار الحديث حول إتهام الإتحاد السوفيتى بالاشتراك فى مؤامرة دولية ضد مصر تسببت فى وقوع الهزيمة العسكرية ، وتبين أن المشير كان يعتزم إرسال خطاب للسفير بهذا المعنى إلا أن صلاح نصر أقنعه بالامتناع عن هذه الخطوة.

ومع استمرار النشاط فى منزل المشير تم وضع خطة لمراقبة تحركاته بكل ما تحمله هذه المهمة من حساسية ، أولا لأن المستهدف بالمراقبة هو المشير ،وثانيا بأن ثمة تهديد بإمكانية تورط أفراد من القوات المسلحة بما قد يعكسه ذلك من تأثيرات سلبية على معنوياتها فى هذه المرحلة الدقيقة ، وقد تم التنسيق بين كل الأجهزة المعنية لتنفيذ المهمة على النحو التالى :

أولاً : تقوم المخابرات العامة بمراقبة المنافذ القريبة من منزل المشير عامر الذى كان يرتبط بعلاقات قوية مع صلاح نصر ، ولكن هذه الرقابة تم كشفها أو سربت أخبارها ـ وهو الاحتمال الأرجح ـ فتم إيقافها على أثر حديث تليفونى طويل بين المشير وصلاح نصر ، والحقيقة أننا كنا نريد أن نكشف عن يقين عن مدى الارتباط بين الرجلين حتى فى مجال مسألة خطيرة كهذه.

ثانياً : تقوم المباحث العامة بمراقبة دائرة أوسع حول منزل المشير ، وحددت هذه الدائرة من جامعة القاهرة حتى فندق شيراتون القاهرة والشوارع المؤدية إليها ، ولاداعى للتفاصيل لمثل هذه العمليات لطابعها الفنى الذى لايهم القارئ.

ثالثاً: تتولى المخابرات الحربية والمباحث العامة والحرس الجمهورى مراقبة منافذ القاهرة وفق خطة للتأمين ، وجميع الطرق التى تسلكها عادة تحركات القوات المسلحة .

ومن جانبنا كانت تعقد فى مكتبى اجتماعات مستمرة يومياً وفى بعض الأحيان مرتين فى اليوم لتقييم الموقف كان يحضرها كل من أمين هويدى وشعراوى جمعة والفريق محمد فوزى واللواء محمد الليثى ناصف واللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة والعميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية.

ولم تسفر المتابعة عن أكثر من تردد بعض أفراد من القوات المسلحة المعروفين بولائهم للمشير عامر على منزله بالجيزة إضافة إلى بعض أقارب المشير الذين قدموا من المنيا، وبعضهم كانوا أعضاء فى مجلس الأمة إلى أن جاء يوم ٢٤ يونيو ١٩٦٧ حيث تتابعت الأحداث بصورة متلاحقة ، وفى توقيت متقارب بشكل غريب وتداعت على النحو التالى:

١ـ حوالى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ٢٤ يونيو إتصل بى تليفونيا السيد/ على صبرى نائب رئيس الجمهورية ، واستفسر منى عن مكان الرئيس فأبلغته بأنه موجود بالدور العلوى بالمنزل فقال : « إذا كان سيادة الرئيس موش محتاجك دلوقت هات عربيتك وتعالى لى فى البيت حالاً لأن هناك موضوع على جانب كبير من الأهمية والخطورة لازم تيجى تسمعه لتنقله للرئيس فوراً».

٢ـ وقبل أن أغادر مكتبى للتوجه لمنزل على صبرى ، دخل سكرتيرى مندفعاً وقال لى يا أفندم العميد أركان حرب عمر أحمد خطاب قائد مجموعة الملحقين العسكريين فى المخابرات الحربية موجود ويريد مقابلتك فوراً فى أمر خطير وعاجل ؛ فاستقبلته واقفاً وطلبت منه أن يذكر عنوان الموضوع بسرعة نظرا لاضطرارى الخروج فى أمر عاجل قال إنه لديه معلومات ببوادر مؤامرة يخطط لها عبدالحكيم عامر ، فطلبت منه أن يبقى فى مكتبى ولايتحدث مع مخلوق لحين عودتى وإننى سوف لا أتأخر كثيراً.

٣ـ نزلت وركبت السيارة وقبل أن أدير المحرك أطل علّى السكرتير ونادى على بصوت عال لأنتظر وقفز من شباك مكتبه بالدور الأرضى وجرى إلى حيث أقف قائلاً :«يا افندم العقيد أركان حرب عبدالعاطى أبو سيف(*) من الدفاع الجوى إتصل الآن تليفونيا من الشارع ويريد لقاءك بعد منتصف الليلة فى أمر ضرورى جداً ، وقال إنه سينتظرك فى نهاية شارع بيروت من ناحية الميريلاند بمصر الجديدة .. أقول له إيه؟»؛ فطلبت من السكرتير إبلاغه بأنى سأكون فى المكان الذى حدده فى منتصف الليل بالضبط قائداً سيارة فيات ١١٠٠ زرقاء اللون.

وانطلقت مسرعاً إلى منزل السيد/ على صبرى ، وكان فى شارع العروبة فى ذلك الوقت، ووجدت اللواء طيار كمال حمادة مدير التدريب فى القوات الجوية فى ذلك الوقت، وهو زوج شقيقة على صبرى أيضاً ، وجدته منتظرنى على الباب ، ودخلنا على

(*) (وكان هذا الضابط من تلاميذى فى الكلية الحربية ولم التق به منذ أن كان يدرس فى مدرسة المدفعية سنة ١٩٥٠ إلا أنى كنت أتابع تقدمه العلمى والعسكرى لأنه من الضباط النوابغ والمبدعين فى الدفاع الجوى وكان مثالاً للضبط والربط والأخلاق العالية).

عجل إلى الصالون لأجد على صبرى يستجوب أحد الشباب الذي يرتدي قميصاً أبيض وبنطلوناً رمادي، وعرفني به على أنه الملازم أول طيار محمد حمادة، وطلب إليه أن يعيد ما قاله من قبل أمامي فقال: « إنه بدأت منذ أمس حركة نشطة فى الطيران لصالح المشير عبدالحكيم عامر بقيادة الطيارين : محمد منيب الحسامى وعبد الكافى صبحي وتحسين زكي وعلوى الغمرى وأحمد عبدالرحمن نصر وحشمت صدقي ونبيل شكرى ، وكانت بالأمس مجرد محاولات لجس النبض وخلق رأى عام إلا أنها تطورت إلى خلق شكل تنظيمى مع بعض الضباط ، فقررت أن أسايرهم وأظهرت استعدادى لمشاركتهم فى التحرك بطائرتى إذا ما كلفت بذلك .. وأضاف أنه سارع بإخطار اللواء كمال حمادة لصلة القرابة بينهما ، وأبدى استعداده لتنفيذ ما نراه لتأمين البلاد والمحافظة على سلامتها من منطلق وطنى حيث أن البلد لا تتحمل أى عمل صبيانى ـ هكذا قال هو ـ أو أى عمل غير مسئول وخارج على الشرعية.

واتفقنا على أن يقوم بمسايرتهم ووضعنا له أسلوباً مؤمناً للاتصال والتبليغ بأى تطورات جديدة.

وعدت إلى مكتبى حيث أبلغت أن الرئيس طلبنى وأمر أن أتصل به فور عودتى ، وحاولت الاتصال لكنه لم يرد ففهمت أنه فى صالة السينما ، وطلبته هناك ، واستأذنته فى أن ألقاه فوراً ، وتمت هذه المكالمة بحضور العميد عمر خطاب الذى طلبت منه البقاء فى مكتبى للمرة الثانية إلى أن أعود إليه.

إلتقيت الرئيس أمام صالة السينما والتفت إليّ مبتسما ونحن فى طريقنا إلى مكتبه وقال :

« إزيّك يا أستاذ؟!.. إنت عامل زى النحلة اليومين دول ... بس اوعى تدوخ وتقع منى .. أخبارك إيه؟ وكنت فين؟

ـ فقلت : « والله يا افندم الأخبار موش ولابد».

ـ قال : « ليه ؟ هما اليهود هجموا على القاهرة؟»

ـ فقلت : « والله سيادتك قلبك حاسس باللى بيحصل .. ده اليهود فعلا ناويين يهجموا على القاهرة».

فاندهش الرئيس ونظر إلى بعينيه اللامعتين النافذتين قائلا: « دول لو هجموا على القاهرة حايغرزوا فى الوحل ، وحايتحملوا خسائر لاقبل لهم بها ، وهما موش من الغباء بحيث يقدموا على مثل هذه الخطوة المجنونة».

ـ فقلت له : « بس فى رأيى إنهم أغبياء لأنهم بدأوا فعلا من داخل القاهرة .. إن يهود مصر بدأوا يتحركوا من الداخل يا افندم».

ـ قال : « إزاى بقى يا أستاذ؟».

ـ قلت : « عندي فى خلال ساعة واحدة ثلاث بلاغات على جانب كبير من الأهمية والخطورة ، وهى ليست تحريات أو تخمينات أو استنتاجات أو تقارير من الأجهزة الأمنية بل بلاغات حية وشخصية من ضباط عاملين ومن أفرع مختلفة من القوات المسلحة ، وكلها تقود إلى نتيجة واحدة ، وهى وجود مؤامرة يدبرها المشير عبدالحكيم عامر ومن حوله».

ـ نظر الرئيس إلىّ نظرة حادة فاحصة وقال بهدوء وبصوت خافت نسبياً :

« إنت متأكد من اللى بتقوله يا سامى إنت عارف إنه فى مثل هذه الظروف التى نمر بها من نكسة أحدثت صدمة فى أوساط الشعب إلى تنحى ثم استمرار فى تحمل المسئولية .. إلى العلاقات المعروفة بين عبدالحكيم ورجاله فى القوات المسلحة ، وسيطرة النزعة العاطفية على أى مبدأ آخر ، كل ده قد يدفع البعض إلى تخيل أشياء وأوهام لا أساس لها من الصحة ..وإنت عارف إن هناك عهد ودستور غير مكتوب بيننا فى مجلس الثورة أن من يترك الساحة لأى سبب لا يتآمر أو ينقلب على المسيرة ، الحقيقة أنا لا أتخيل مثل هذا ، وخصوصاً من حكيم!!».

ـ فقلت للرئيس : « يا افندم البلاغات اللى عندى هى :

١ ـ بلاغ من العميد أ.ح . عمر أحمد خطاب ـ من المدرعات وقائد مجموعة الملحقين العسكريين فى المخابرات الحربية ـ وذكرت ملخص البلاغ.

٢ـ بلاغ الملازم أول طيار محمد حمادة من القوات الجوية وأعدت على الرئيس ما سمعته من هذا الضابط بحضور على صبرى وكمال حمادة.

٣ـ المكالمة التليفونية من عبدالعاطى أبو سيف من الدفاع الجوى والذى سأقابله فى منتصف الليلة.

ورجوت الرئيس أن يسمح لى بلقاء آخر بعد مقابلة أبو سيف ، و وافق الرئيس ، وقال لى إتصل بى فور عودتك من مقابلته لنقيّم المعلومات والبلاغات ونضعها فى قالبها الصحيح.

خرجت من مقابلة الرئيس لألتقي بالعميد عمر خطاب الذي بادرني بالتعبير عن خشيته من انكشاف أمره فطمأنته بأن لدينا نظام وأسلوب تأمين دقيق للمنطقة المحيطة كلها ، ولو كان هناك أدنى شك حول وجودك هنا لكانت الصورة اتضحت من وقت وصولك وحتى الآن ، وبدأ عمر خطاب بلاغه قائلاً:

« إن أحد الجنود من رجاله المخلصين منذ أن كان يخدم في سلاح الحدود ـ وهو جندي نوبي ـ وهو يعمل في منزل المشير عامر في الجيزة أبلغه اليوم ـ من منطلق حرصه على بلده ـ أنه منذ ثلاثة أيام بدأت حركة غير عادية في مقر إقامة المشير تمثلت في الآتي:

* إقامة تحصينات أمنية داخل المنزل والحديقة.

* تجهيز غرفة في الحديقة ذات مدخلين كل منهما يؤدي إلى شارع مختلف ، وبحيث يكون المشتل المجاور للمنزل ساتراً للداخل أو الخارج منه.

* وصلت للمنزل أسلحة صغيرة ؛ رشاشات خفيفة وبنادق وطبنجات وصناديق قنابل يدوية.

* بدء تردد أفراد بملابس مدنية من بينهم شخصيات معروفة بسابق ترددها على المنزل، إلى جانب وجوه جديدة يبدو من سلوكياتهم أنهم عسكريون ، وأن هذه الزيارات تتم في مواعيد غير عادية غالباً بعد الساعة الحادية عشر أو عند منتصف الليل ويحرص كل من يحضر ـ دون استثناء ـ على محاولة التخفي أثناء دخولهم ، وعندما يدخلون للغرفة يكون المشير شخصياً في انتظارهم أو ينزل من البيت في نفس موعد وصول كل منهم، وفي الغالب لاتستغرق المقابلة أكثر من نصف الساعة ، والحديث يدور همسا ، أو يتم تبادل أوراق مع بعضهم.

والأمر الذي لفت نظر المبلّغ وأثار شكوكه أن العقيد على شفيق صفوت السكرتير العسكري للمشير عامر والمسئول عن ترتيب المقابلات لم يكن ظاهراً في الصورة وغير متواجد ، بل إن الذي تولى ترتيب المقابلات أشخاص آخرون ، وأضاف أنه شاهد عباس رضوان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الأسبق يرتب بعض هذه المقابلات ، بل ويصطحب بنفسه بعض هؤلاء الشباب ويشارك في المقابلة بينهم وبين المشير عامر.

ورداً على استفسارات مني عن المبلغ ومدى الثقة فيه وحالته النفسية والعصبية والمادية الخ من الأسئلة التي تعلمناها في الاستجوابات ، أكد عمر خطاب ـ وهو أيضاً ضابط مخابرات ويتعامل منذ سنين مع كل الملحقين العسكريين الأجانب المعتمدين في مصر أكد

أن المبلّغ شخص متزن جداً وجدير بكل الثقة ، وقد آثر أن يخطرني بروايته هذه موضحاً أنه يرجو تأكيد أو نفي بلاغه من مصادر أخرى وهذه مسئوليتنا ، فطلبت من عمر خطاب أن يداوم الاتصال مع المبلّغ مع اتخاذ كل الاحتياطات الأمنية اللازمة والممكنة ، وإخطاري بما يستجد من معلومات ومواقف جديدة أولاً بأول ، واتفقت معه على أسلوب الاتصال والتوقيتات المناسبة إلا في حالة الضرورة أو الاستعجال فقد تم الاتفاق على الاتصال برقم تليفون سري خاص جداً ويقول كلمة كودية «سمسم».

أبلغت الرئيس جمال عبدالناصر بما تجمع من معلومات وبلاغات فعلّق قائلاً:

« ياسامي موش عايز تسرع ولا اندفاع في هذه الأمور ، وفي نفس الوقت فالعمليات دي تحتاج لتجميع أكبر كم من المعلومات الموثقة ومن مصادر موثوق بها لأنك تعلم طبعاً أنه في حالة صحة هذه البلاغات والمعلومات ما هي الإجراءات وحجم ونوعية القرارات اللي ستتخذ ومدى تأثيرها على الموقف داخلياً وخارجياً».

وانطلقت مسرعا للقاء عبدالعاطي أبو سيف في شارع بيروت في مصر الجديدة ، الذي أبلغني أنه هناك اتصالات وتحركات بين بعض ضباط الدفاع الجوي يتولاها بشكل رئيسي العقيد محمد حلمي عبدالخالق وآخرون لم تأخذ الشكل التنظيمي بعد ولكنها مركزة على السعي إلى حشد رأي عام ينادي ويطالب حتى لو اقتضى الأمر القيام بتظاهرة لبقاء المشير عبدالحكيم عامر على رأس القوات المسلحة ، وأن الاتصالات تركز على الضباط الأصاغر بالدرجة الأولى وفي هذا طبعاً خطورة عدم تقدير المواقف بعقلانية وإدراك كامل للأسباب والنتائج التي قد تترتب على أي تحرك متسرع عاطفي غير مسئول . واتفقنا على المتابعة بنفس الأسلوب الذي أتبع مع عمر خطاب.

ولما عدت إلى المكتب أبلغت الرئيس بنتيجة هذا اللقاء ، فطلب الاستمرار في تجميع المزيد من المعلومات والتفاصيل.

وفي الفجر التالي قدم إليّ أحد العاملين معي في سكرتارية الرئيس للمعلومات ويُدعى حسني السيد ـ وكان في حالة عصبية عنيفة ـ قدم إليّ تقريراً كتبه أحد الضباط العاملين في السكرتارية الخاصة للمشير عبدالحكيم عامر ، ويُدعى النقيب عبدالستار ـ ومن المعروف عنه أنه من العناصر النظيفة المخلصة للثورة ، وهو في نفس الوقت خال حسني السيد ـ وكان التقرير المكتوب على ورقة كراسة مخططة وبالقلم الحبر الجاف الأزرق ، يدور حول نفس القضية ومطابق لبلاغ الجندي الذي قدمه عمر خطاب في الليلة السابقة ، فطلبت من حسني أن يوالي الاتصال بخاله مع التزام الحذر الذي تعلمه من خلال عمله

فى سكرتارية المعلومات، وأن يوافينى بأى تطورات تستجد فى الموقف، وبالطبع أبلغت الرئيس بالمعلومات الجديدة.

وبعد قليل ومع تباشير الصباح المبكر اتصل بى تليفونياً محمود حسين عبدالناصر مدير مكتب كمال الدين رفعت فى ذلك الوقت، وأبلغنى أن زوجة أحد ضباط الدفاع الجوى اتصلت بكمال الدين رفعت وناشدته أن يتدخل ليحول دون أن يتورط زوجها فى تحرك عسكرى ضد الشرعية، كما أبلغنى أن كمال رفعت يريد أن يسمح وقت الرئيس عبدالناصر بلقائه صباح اليوم لأمر هام.

أبلغت الرئيس بهذه الرسالة وقابله فعلاً ولم تخرج المقابلة وما دار فيها عن هذا البلاغ.

ومن ثمّ أصبح لدينا البلاغات التالية فى ساعات محدودة قليلة:

* بلاغ الملازم أول طيار محمد حمادة.
* بلاغ العميد عمر خطاب من المخابرات الحربية وهو من سلاح المدرعات.
* بلاغ العقيد عبدالعاطى أبو سيف من الدفاع الجوى.
* بلاغ النقيب عبدالستار من السكرتارية الخاصة للمشير عامر.
* بلاغ السيد كمال الدين رفعت.

وعلى ضوء هذا الموقف طلب الرئيس مزيداً من تجميع المعلومات وبحث موقف كل من:

- شمس بدران.
- عباس رضوان.
- المخابرات العامة.
- العقيد / على شفيق صفوت.

تبين بعد ذلك عن طريق المتابعة أنه فى الأسبوع الرابع من يوليو، وحتى الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٦٧ قام المشير عامر بعقد أربعة لقاءات مع المقدم أحمد عبدالله قائد قوات الصاعقة، وقد تمت هذه اللقاءات فى عدة أماكن منها إحدى الفيلات فى منطقة الهرم وفى شقة بعمارة الشربتلى بالدقى، وفى المشتل الملحق بمنزل المشير عامر بالجيزة قام فى أعقابها المقدم أحمد عبدالله بالاتصال بالطيارين عبدالكافى صبحى وتحسين زكى فى قاعدة أنشاص الجوية لتأمين تحرك قوات الصاعقة مع المشير عامر، كما قابلهما أيضاً المشير عامر فى عمارة الشربتلى بحضور عباس رضوان وأحمد عبدالله بهدف تأمين حماية القوات الجوية لتحركات القوات الموالية للمشير عامر.

وفى ٢٨ يوليو ١٩٦٧ وردت معلومات تفيد بأن جلال هريدى اقترح عقب سحب سرية الحراسة من منزل الجيزة وضع خطة لاختطاف الرئيس جمال عبدالناصر بعد أن يدعوه المشير عامر لزيارته فى الجيزة ثم تُجرى محاكمته - أى الرئيس - أمام كل من المشير وشمس بدران و جلال هريدى.

وفى نفس الوقت اقترح شمس بدران أن يختفى شخصان مسلحان فى حقيبة سيارة المشير عند زيارته للرئيس فى منشية البكرى، ثم يقوم هذان الشخصان باختطاف الرئيس ويتوجهان به إلى منزل المشير بالجيزة.

واستمرت تداولات هذه المجموعة وتحركاتها حتى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٦٧ حيث تم الإتفاق على وضع خطة التحرك والإستيلاء على السلطة قام المشير عبدالحكيم عامر بإملائها بنفسه وكتب وعدل فيها بخط يده من غرفة نومه - وأمكن الحصول على هذه الورقة وهى من بلوك نوت مسطر ومكتوب بعضها بقلم حبر جاف أزرق والبعض الآخر بقلم حبر جاف أحمر - وهى التعديلات التى كانت بخط يد المشير شخصياً[1].

وكانت الخطة تتضمن مرحلتين :

الأولى : يتم تنفيذها فى الساعات الأولى من صباح ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ بقيام وحدات من الصاعقة بالاستيلاء على مقر القيادة الشرقية فى القصاصين مع تأمين طريق القاهرة/ الإسماعيلية والقاعدة الجوية فى إنشاص، وكانت تنص على مايلى:

« يؤمن المقدم أحمد عبدالله من الصاعقة القوات اللازمة لتأمين وصول المشير إلى إنشاص» «مقر قيادة الصاعقة»، ثم يتحرك المشير إلى قيادة المنطقة الشرقية بالإسماعيلية تحت حماية الصاعقة وبعض ضباط القيادة الشرقية، الذين تم الإتفاق معهم على تأييد مطالب المشير، ومن هناك - فى الإسماعيلية - يوجه المشير عامر نداء إلى الرئيس جمال عبدالناصر بمطالبه التى تشمل إعادة الضباط المفصولين والمحالين إلى المعاش أو الإستيداع والمعتقلين إلى وظائفهم السابقة».

وكان التقدير بالطبع أن الرئيس لن يقبل الإستجابة لهذه المطالب ومن ثمّ تبدأ خطوات المرحلة التالية.

(*) (هذه الورقة وباقى التقارير الخطية من الآخرين حول هذه القضية كانت محفوظة فى الأرشيف السرى للغاية فى سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى).

المرحلة التالية وتشمل :

أولاً : تأمين منطقة القاهرة بقيام شمس بدران بالسيطرة على اللواء المدرع المتمركز شرق القاهرة ، وسيطرة عثمان نصار على الفرقة المدرعة فى دهشور ويعاونه فى ذلك شمس بدران أيضاً.

ثانياً : الاستيلاء على التليفزيون والإذاعة : المبنى ومحطات الإرسال فى أبو زعبل والمقطم.

ثالثاً : شملت الخطة أيضاً واجبات أخرى لجهاز المخابرات العامة ، تحت قيادة صلاح نصر تقضي بتجهيز أطقم اعتقالات لبعض القيادات والمسئولين تحت إشراف وتوجيه عباس رضوان وكان الرئيس جمال عبدالناصر على رأس هذه القائمة ، ووردت أسماء كل من زكريا محيى الدين - على صبرى - شعراوى جمعة - أمين هويدى - سامى شرف - (ورد بجوار اسمى عبارة «منشية البكرى») - الليثى ناصف ، ثم عبارة «والأسماء التى أمليت لعباس».

رابعاً : إعلان انتقال السلطة وتنصيب عبدالحكيم عامر، مع تشكيل مجلس للقيادة يضم كلا من عبدالحكيم عامر وعباس رضوان ، وشمس بدران، وصلاح نصر، وآخرين، إلى جانب قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الفريق طيار محمد صدقى محمود والفريق بحرى سليمان عزت ، والفريق عبد المحسن مرتجى.

خامساً: يتولى عباس رضوان مهمة تأمين السيطرة على مدينة القاهرة والإشراف على اعتقال كبار المسئولين والشخصيات المؤثرة بالتنسيق مع كل من الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية والمخابرات الحربية والمخابرات العامة حيث تعهد صلاح نصر بتوفير الأطقم التى تساعد على إنجاح هذه العملية.

لقد حاول جمال عبد الناصر بطرق مباشرة وغيرمباشرة بواسطة صلاح نصر وعباس رضوان ومحمد حسنين هيكل وعبدالمحسن أبو النور وشعراوى جمعة وشمس بدران وسامى شرف وحلمى السعيد وآخرين أن يلفت نظر المشير عامر إلى خطورة ما يقوم به وكان فى هذه الاتصالات يركز على نقطتين أساسيتين:

الأولى: هى الميثاق الغير مكتوب بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بأن من يترك المسيرة لايقوم بأعمال أو نشاط من شأنه النيل من الثورة ومبادئها وقيمها ، ولاينقلب عليها بتآمر أوغيره من الأعمال غير الشرعية أو غير الأخلاقية.

والثانية : هى أن مثل هذه الأعمال الغير مسئولة وخارج نطاق الشرعية ، هى دعوة إلى العصيان ، ويكفى ما حدث فى يوم ٥ يونيو وأن التمادي فى هذه الأمور سيورط آخرين فى أعمال أقل ما توصف به أنها غير شرعية.

ولكن المشير عامر أدار ظهره لكل هذه الاتصالات والمحاولات الناصحة ، وبدأ فى ممارسة سلسلة من الأعمال التى أخذت شكل تحد صريح للسلطة بأن قام بعض المحيطين به وبموافقته وبعلمه بإعلان نوع من العصيان حيث تجمع عدد من الضباط وقاموا بمظاهرة فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وتصدى لهم الفريق أول محمد فوزى ، وأمرهم بالانصراف وإلا قام بتشكيل مجلس عسكرى عال ميدانى فى الوقت والساعة لمحاكمتهم (هذا المجلس يعنى فى قانون الأحكام العسكرية أن يشكل فوراً فى نفس المكان ويحاكمهم ويصدر الحكم لينفذ ، هكذا القانون العسكرى).

ثم قام فى نفس الوقت بعض ضباط حراسة المشير عامر بمظاهرة عسكرية بالعربات المدرعة ، وكان على رأسها النقيب أحمد أبو نار ، وغادروا منزل المشير بمنطقة الحلمية، واتجهوا إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى مدينة نصر مارين بمنطقة منشية البكرى حيث توقفوا بجوار منزل الرئيس عبدالناصر مرددين هتافات تنادى بعودة المشير عامر للقيادة ، وقد تصدى لهم الفريق محمد فوزى والشرطة العسكرية ، وتم إعادة الأمور إلى نصابها الانضباطى.

وبدأت بعد ذلك عملية استدعاء بعض ضباط الصاعقة للقاءات تتم فى منزل المشير بالجيزة، كان المسئول عنها كل من جلال هريدي وأحمد عبد الله وحسين مختار ، ثم تم استئجار فيلا وشقة فى الدقى ، كانت تتم فيها لقاءات بين عباس رضوان ، وبعض الضباط خصوصاً من الرتب الكبيرة مثل اللواء سعد عثمان على سبيل المثال ، وكان الضابط الذى يتم تجنيده يحدد له موعد ليلا لمقابلة المشير عامر فى المشتل المجاور لمنزله فى الجيزة وذلك لتأكيد الدور الذى سيقوم به من التكليفات.

وكانت التكليفات تتفاوت من ضابط لآخر فمنهم من كان يكلف بنشر شائعات معينة أو توزيع الاستقالة أو الترتيب للمشاركة الإيجابية فى التحركات المستقبلية كما كان المشير ومن كان يعاونونه يطلبون تقارير رأى عام من داخل القوات المسلحة علاوة على أوضاع الوحدات العسكرية.

وبالتبليغات السابقة وبالمزيد من المعلومات التى بدأت تصل تباعا وبكثافة ، علاوة على أن عملية الاختراق داخل منزل المشير عامر كانت تحقق نجاحاً مضطرداً يوماً بعد

يوم ، أصبح لدينا صورة حقيقية واقعية من داخل المنزل من اتصالات ومقابلات وأسماء وترتيبات ونوايا ...كذا وهو الأهم هو أنه أمكن الحصول على أوراق وخرائط منها أوراق بخط يد المشير شخصياً ، والتى كانت تحمل تعليمات محددة إما من المشير أو من آخرين من الذين كانوا يقيمون معه . ولقد تم عرض كل هذه الأوراق والوثائق على الرئيس عبدالناصر فور استلامها ، وكانت البلاغات الشفوية الأخرى يكتب بها تقارير بخط يدى مقدم المعلومة أو نتيجة المراقبة(*).

وتبلورت كل هذه الأنشطة فى نتيجة واحدة هى أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم ٢٧ أغسطس ١٩٦٧.

وهنا فقط اقتنع الرئيس جمال عبدالناصر بأن هناك تآمر وأفعال وليست نوايا أو إرهاصات.. أفعال هدفها الاستيلاء على السلطة ، وكانت الأوامر التى أصدرها الرئيس هى إيقاف هذه العملية وإفشالها ، وأن تتولى الشرعية مسئولياتها وتمارس حقها المشروع فى مواجهة هذه الأمور الغير محسوب نتائجها ، وكلفنى الرئيس جمال عبدالناصر بتشكيل مجموعة عمل ثلاثية من شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف لوضع خطة لمواجهة وإفشال هذه المؤامرة.

وكانت العملية فى غاية الصعوبة سواء بحكم طبيعة الشخصيات والأهداف التى تقرر متابعتها ، أو فى ضوء بُعد أجهزة الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة عن القوات المسلحة، ومن ثمّ ظهرت مشكلة كبيرة حول تحديد الأجهزة التى تتولى البحث والأفراد الذين سوف يكلفون بالمهمات وأساليب التنسيق والمواصلات ، وغير ذلك من تفصيلات فنية معقدة كثيرة ، وبعد لقاء مع الرئيس تقرر أن تشكل مجموعة عمل للمشاركة فى البحث، وتجميع المعلومات والتنسيق والمتابعة والتقييم وتحديد الأهداف والواجبات مع تأمين كل هذه العملية على الأقل فى مراحلها الأولى.

وبناء على ذلك فقد استاذنت الرئيس عبدالناصر فى أن تشكل مجموعة العمل من كل من شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين هويدى وزير الدولة والفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة ، واللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية، واللواء محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى ، واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وكان التلقين على الوجه التالى:

(*) (كل هذه التقارير محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات ، الأرشيف السرى للغاية بالدور الثانى من مكتبى بمنشية البكرى والذى كان مسئولاً عنه توفيق عبدالعزيز أحمد ومحمود نصر).

هناك تطورات فى الموقف الداخلى تقتضى اليقظة التامة ، وبحث موقف القادة والضباط ومدى العلاقات مع العناصر موضع الشك ، مع الاستعداد للقيام بأى مهمة قد تكلف بها أى من هذه الجهات فى أى خطة على مدار الأربع والعشرين ساعة اعتباراً من ساعة هذا اللقاء على أن تكون التصرفات والتحركات من جانبنا بأسلوب هادئ ، ويجب ألا نلفت الأنظار لأى نشاط من جانبنا قد ينبه أطرافاً أخرى ، كما طلب التبليغ ـ كل من ضباطه ـ عن أى اتصالات تجرى معهم مهما كانت بسيطة ، والتأكد من أن الأوامر التى تصدر إليهم تكون من الجهة المسئولة والشرعية فقط.

كما أمر الرئيس جمال عبدالناصر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم كلا من شعراوى جمعة ، وأمين هويدى ، وسامى شرف لتجميع وتقييم المعلومات وللتنسيق مع مجموعة العمل السابق الإشارة إليها ، وعرض التوصيات وتكون مسئولة عن المتابعة ، وكنا فى حالة اجتماع شبه دائم حيث اللقاءات تعقد بيننا باستمرار صباحاً ومساء ، وفى أوقات متقاربة أثناء اليوم وفى خلال أيام قليلة كانت أبعاد الموقف قد تبلورت على النحو التالى:

١ـ وجود حراسة خاصة كاملة التسليح فى منزل المشير عامر بالجيزة.

٢ـ وجود ميليشيات من أبناء قرية اسطال مسقط رأس المشير عامر تقيم فى المنزل بالجيزة وكل أفرادها مسلحون.

٣ـ إختفاء العقيد على شفيق صفوت (السكرتير العسكرى للمشير عامر) وتواجده مع عائلته بالإسكندرية.

٤ـ تواجد شمس بدران وعباس رضوان بصفة شبه دائمة فى منزل المشير عامر بالجيزة.

٥ـ تردد بعض من ضباط الصاعقة والمدرعات والطيران والمدفعية والدفاع الجوى فى توقيتات متأخرة من الليل على مقر المشير عامر بالجيزة ، واتخاذهم احتياطات أمنية أثناء تحركهم ودخولهم وخروجهم من المنزل ، وغالبا ما يكون مصاحباً لهم إما عباس رضوان أو أحد ضباط حراسة المشير وتتم مقابلة كل ضابط على انفراد ، وبحيث لا يجتمع مع ضابطين فى وقت واحد كما كانوا يراعون عدم تداخل مواعيد لقاءات الضباط مع المشير عامر بأى حال ؛ أى لا يرى إثنان من الضباط بعضهما البعض عند لقاء المشير بأى حال.

٦ـ وبعد عدة أيام انتقلت المقابلات مع الضباط إلى أماكن أخرى بخلاف منزل المشير بالجيزة؛ فلقد تم استئجار فيلا فى المنطقة المقابلة لمنزل المشير ، وتقع فى شارع جانبى مظلم نسبياً ويحيط بها أشجار عالية وكثيفة تحول دون كشف ما يجرى بداخلها ،

وكانت هذه الفيلا ملك لكبابجي له محل فى نفس المنطقة ، كما كانت هذه الفيلا تقع فى شارع قريب من مكتب المباحث العامة فرع الجيزة بشارع جابر بن حيان ، كما استؤجرت شقة أخرى فى عمارة الشربتلى بالدقى حيث كانت تجرى اللقاءات فى هذه الأماكن مع ضباط يتخوفون من التوجه لمنزل المشير، وكانت اللقاءات فى هذه الشقة تتم مع رتب كبيرة من الضباط ، وقد رصدت كلها فى حينه وكان يتولى إتمام اللقاءات فيها بواسطة إما عباس رضوان أو شمس بدران.

تم رصد كل هذه التحركات أولا بأول وبطرق دقيقة للغاية ، وبتنسيق متقن بين الأجهزة المعنية ، وتصادف فى نفس الوقت أيضاً أن علمت زوجة أخرى لأحد الضباط المتورطين بالتدبير التآمرى الذى يشارك فيه زوجها فبادرت بإبلاغ مكتب كمال الدين رفعت أيضاً الذى أبلغنى بما سمعه من السيدة المذكورة ؛ مما أكد المعلومات المتوفرة لدينا عن هذا الضابط من السيدة المذكورة ؛ مما أكد المعلومات المتوفرة لدينا عن هذا الضابط من مصادر أخرى ومن المراقبات.

أكثر من ذلك جاءنى الأخ والصديق محمد زغلول كامل مدير مكتب صلاح نصر ورئيس الخدمة السرية السابق - وهو الذى سبق أن نبه بالإشارة فى بداية سنة ١٩٦٧ من أن هناك أموراً يجب تتبعها فى جهاز المخابرات العامة . وبناء عليه نقل لرئاسة الجمهورية لتتبع هذه المسائل بحذر شديد وبنفس طويل - ومعه محمد نسيم (قلب الأسد) الذى كان يشغل موقعا حساساً فى المخابرات العامة فى ذلك الوقت فى رئاسة الجهاز ، وأبلغنى بأن تحركات خطيرة تتم فى داخل جهاز المخابرات العامة ، وأنه على ثقة أن أحداً لايدرى بها؛ حيث تتركز فى قمة الجهاز ، وبدأت تأخذ شكلا مريبا بعد ابتعاد المشير عبدالحكيم عامر عن السلطة ، وعندما استوضحته أكثر ، طلب منى ترتيب لقاء بينه وبين الرئيس جمال عبدالناصر يحضره أيضاً مسئول آخر .. يعملان سوياً فى رئاسة الجهاز ، ورجانى بشدة تكتم هذا الاتصال ، كما طلب أنه فى حالة أن قابلهم الرئيس أن يتم اللقاء فى سرية تامة حتى من جانب أمن المقر والسكرتارية الخاصة للرئيس ، لشكهم فى اختراق المشير عبدالحكيم عامر للسكرتارية الخاصة لأسباب ليس هناك داعى لذكرها فى هذا المجال، ولقد التقى الرئيس عبدالناصر بهما فعلاً فى اليوم التالى وبالأسلوب الذى طلباه ، وتم اللقاء بعد منتصف الليل واستمر اللقاء حوالى الساعات الأربع تقريباً حيث شرحا للرئيس تفاصيل ما يجرى فى قمة الجهاز من نشاط لصالح المشير عامر وليس مع الشرعية كما كشفا من أمور أخرى خطيرة كانت محل تحقيق دقيق ؛ ومما ترتب عليه المحاكمة التى عُرفت باسم قضية إنحراف المخابرات وقد يفيد أكثر من روايتى للموضوع ولأغراض

التوثيق أن يتقدما بشهادتهما شخصياً حول هذا الأمر، وما جرى فى هذا اللقاء الطويل مع الرئيس جمال عبدالناصر.

وكل ما أستطيع أن أقوله حول هذا اللقاء أنه كشف اشتراك قمة جهاز المخابرات العامة فى العملية التآمرية مع المشير عبدالحكيم عامر، وكان كل من عباس رضوان وشمس بدران ليسا بعيدين عن كونهما ضابطى اتصال، كانت هناك ترتيبات معدة فعلا وبالإسم لأطقم تشارك فى عمليات اعتقالات لكبار المسئولين، كان هناك تمويل من بند المصروفات السرية، وسلمت مبالغ محددة لعباس رضوان، كما تسلم أسلحة صغيرة أيضاً، هذا علاوة على تسليم المشير جرعة من السموم مثبتة فى سجلات مكتب رئيس الجهاز، وأخيراً تفاصيل وحكايات عن انحرافات شملتها ملفات التحقيق الذى تولاه حلمى السعيد ومحمد نسيم داخل الجهاز، ثم سلمت التحقيقات لعلى نور الدين النائب العام لاستكمال التحقيقات، وتقديمها للمحاكمة العلنية أمام محكمة الثورة التى رأسها السيد حسين الشافعى(*).

أحب أن أقرر هذا والآن أن جمال عبدالناصر لم يكن من الأشخاص الذين يفقدون ثقتهم بسهولة فى الآخرين إلى أن يثبت إدانتهم بالأدلة القاطعة التى لاتحتمل الشك أو الغموض لدرجة أنه لم يكن يصدق أن هناك تآمر على النظام يقوده المشير عبدالحكيم عامر ومن معه من الذين كانوا فى الخلايا الرئيسية للضباط الأحرار ومن خلية الرئيس نفسه، وظل على هذا الإعتقاد إلى أن وضعت أمامه أمر العمليات بخط يد المشير عبدالحكيم عامر، والذى حدد فيه يوم وساعة التحرك وأسماء المشتركين ومسئولية كل منهم وواجبات العناصر الرئيسية والأهداف التى يتم السيطرة عليها .. ألخ هنا فقط بدا الإقتناع على الرئيس وقرر اتخاذ الإجراءات الواجبة لمجابهة عملية انقلابية تستخدم فيها القوات المسلحة ضد الشرعية.

ومرة ثانية للتدليل على قولى هذا فإنه بعد أن تم اعتقال عباس رضوان قبل سفر عبدالناصر إلى الخرطوم تحدث الرئيس مع شعراوى جمعة بحضورى وقال له: «يا شعراوى عايزك تروح النهارده للمعتقل بالقلعة وتقابل عباس رضوان وتعرف منه

(*) (أرجو الرجوع إلى ملفات تحقيقات انحرافات المخابرات العامة والمحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وكذا أرشيف المخابرات العامة لبيان تفاصيل وحجم هذه الانحرافات وكذلك بيان ما تم من إجراءات حيال هذه القضية سواء على مستوى المحاكمة العلنية أو على مستوى الإجراءات الإدراية التى اتخذت إزاء بعض عناصر هذا الجهاز فى حينه).

شخصياً دوره إيه بالضبط وما حقيقة موقفه ومدى تورطه» ، وكانت تربط الإثنين شعراوى وعباس زمالة وصداقة متينة وقوية جداً ، وكان تقدير الرئيس أن عباس رضوان لايمكن أن يشترك فى مؤامرة بهذا الشكل خصوصاً أنه كان على علاقة خاصة جداً مع الرئيس عبدالناصر ، كما أن الرئيس كان يعتبره أخا وإبنا يمتاز بدرجة عالية من المبادئ والأخلاق والتمسك بالشرعية ، إلا أن شعراوى جمعة عاد بعد جلسة مع عباس رضوان امتدت أكثر من سته ساعات ليؤكد أنه متورط فى المؤامرة باعتراف ضمنى يكاد يكون صريحاً من عباس رضوان شخصياً (*).

عند هذا الحد من الحكاية أرجو أن يسمح لى القارئ بأن نرسم سوياً صورة بانورامية مجمعة للموقف عقب النكسة والهزيمة العسكرية من وجهة نظر ما أسمّية بأزمة أو مأساة الرجل الثانى.

فعبد الحكيم عامر لم يقبل أن يتخلى عن مناصبه ، ولم يقنع بمنصب نائب رئيس الجمهورية بل أصر على الاحتفاظ بكل سلطاته معتمداً على تأييد ومساندة قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الذين أقنعهم ثم ساندوه بعد ذلك فى اعتداءاته المتكررة على الشرعية قبل النكسة،وأصبحوا فى مركب واحد إن تركها القائد غرقت بمن فيها ويبقى وضعهم فى قفص الاتهام سهلاً ، ومن ناحية أخرى ، فالخوف من المصير المشترك جعلهم يتكتلون مع بعضهم البعض من ناحية ومع المشير عامر من جهة أخرى وهذا ما دفعه ليكون متصلباً فى مواقفه بعد عدوان ١٩٥٦ ، وما جعله يفكر فى قلب نظام الحكم بعد هزيمته العسكرية ١٩٦٧ فى الوقت الذى كان فيه الآلاف من أبناء مصر يذبحون ويقتلون ويؤسرون على أرض سيناء بعد النكسة ، ومع هذا لم يشأ أن يتخلى متحملاً مسئولية مصائر هؤلاء وعائلاتهم..

وبعد أن قبل التنحى ليلة ٨/ ٩ يونيو ١٩٦٧ عاد فتمسك بسلطاته ومناصبه حيث أفهم كما قدر هو أيضاً ، وقد يكون السببان معاً أن تفسر الاستقالة على أنها إقرار منه بمسئوليته عن النكسة، وكانت النوايا هى التركيز على تحميل القيادة السياسية المسئولية كاملة وهو ما تمسك به كل المقربين منه حتى يوم انتحاره ، ويمكن حتى اليوم وغداً أيضاً.

لقد تمسك المشير بمناصبه وسلطاته ، ورفض قبول منصب نائب رئيس الجمهورية، وقام بتحويل منزله فى الجيزة إلى ثكنة عسكرية نقل إليها الكثير من العناصر والمعدات

(*) هذا اللقاء مسجل فى معتقل القلعة وتفريغ التسجيل محفوظ فى أرشيف إدارة المباحث العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

ووصل به الأمر لاستدعاءه حوالى الثلاثمائة رجل من أسطال للمشاركة فى حراسته، علاوة على بعض أفراد من الشرطة العسكرية ، وبمعنى آخر تحدى السلطة الشرعية بشكل ظاهر ، مما ترتب عليه بوادر انقسامات فى القوات المسلحة وفى مجلس الأمة للدرجة أن الوحدات العسكرية تحركت فى شكل مظاهرات يقود بعضها ضباط هاتفين بحياة عبد الحكيم عامر.

كما تم ٢١ يوليو ١٩٦٧ نقل الأسلحة التى كانت موجودة فى منزل المشير عامر بمنطقة حلمية الزيتون إلى منزله بالجيزة ، (سيرد بيان بتفصيلها فى نهاية هذا الفصل).

وحدثت بعض الصدامات وتبادل إطلاق نيران بين من كانوا فى بيت المشير وبعض قوات الأمن.

وفى الخامس من أغسطس ١٩٦٧ وقع اشتباك بين حرس المشير وبين قوات الأمن التى كانت تطارد أحد الضباط من الذين كانوا يقيمون فى الجيزة ، وكان مطلوباً للتحقيق معه فى إحدى القضايا المدنية.

وبدأ فى نفس الوقت توزيع ما سمى باستقالة المشير عبدالحكيم عامر - وهى الاستقالة التى سبق أن تقدم بها للرئيس عبدالناصر فى ديسمبر ١٩٦٢ ، وهى ما عرفت بأزمة مجالس الرئاسة الخاصة بتعديل قانون ترقيات قادة القوات المسلحة من رتبة العقيد فما فوق.

واستلم صلاح نصر كمية من الذهب ومبلغ ستين ألف جنيه من المصروفات السرية التى فى عهدته فى خزينة جهاز المخابرات العامة ، والتى لم يوقع إيصالاً باستلامها كما تقضى الأصول والتعليمات المعمول بها . والذى يهمنا هنا هو أن المشير عبدالحكيم عامر سلم عباس رضوان فى منتصف شهر يونيو ١٩٦٧ خمسة أكياس وكل كيس يحتوى على ألف جنيه ذهب ، وقد قام عباس رضوان بإخفاء هذه الأكياس فى بلدة الحرانية - بلدته - فى محافظة الجيزة ، كما سلمه المشير أيضاً أربعين رشاشاً قصيراً وخمسة صناديق ذخيرة لها ومائة وثمانية طبنجة ، وإعترف عباس رضوان فى التحقيقات بأنه استلم هذه المبالغ وهذه الأسلحة والذخيرة من صلاح نصر (*).

(*) (أرجو الرجوع إلى نصوص محاضر التحقيقات التى قامت به المخابرات الحربية والنيابة العامة برئاسة السيد على نور الدين النائب العام فى هذه القضية - كما أرجو الرجوع إلى تفاصيل المحاكمة أمام محكمة الثورة برئاسة حسين الشافعى ولقد كانت المحاكمة علنية ومنشورة ومحاضرها وتسجيلاتها الصوتية التى قام بها العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية التى كانت محفوظة فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة).

وتبلورت كل هذه الأنشطة فى نتيجة واحدة هى أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ وحددت المعلومات تفاصيل هذه المؤامرة من ورقة كتبت بخط يد المشير عبدالحكيم عامر حدد فيها الأهداف والغرض من التحرك والأشخاص الرئيسيين وحدد المسئوليات.

* * *

خطـة لمواجهـة وإحباط المؤامـرة

الحقيقة كانت مهمة صعبة وقاسية على نفوسنا جميعاً كما كانت واجبة ، فالهدف كان تثبيت وتأكيد الشرعية فى وقت كانت الأرض فيه محتلة والعدو على بعد كيلو مترات معدودة من القاهرة.

ومن ناحية أخرى كان المستهدف من الخطة المشير عبدالحكيم عامر الذى كنا كلنا بدون استثناء نحبه بصدق ونقدره ، بل وكنا نعتبره كشخص جمال عبدالناصر تماماً ، ومن ثمّ كان الرجل يحوز فى نفس الوقت على ثقة أجهزة حساسة بالإضافة إلى شعبية كبيرة فى القوات المسلحة ؛ فقد كانت المخابرات العامة وعلى رأسها صلاح نصر قد حسم موقفه إلى جوار المشير عامر والمعلومات المتوفرة الموثوق بها والمؤكدة تفيد أن قطاعاً كبيراً من الشرطة العسكرية والصاعقة ووحدات من المدرعات ، وعناصر من المخابرات الحربية علاوة على قادة الأسلحة الرئيسية فيما عدا الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان ، كانت كلها محسوبة إلى جانب المشير عبدالحكيم عامر بالإضافة إلى بعض العناصر المدنية، وبعض أعضاء مجلس الأمة خصوصاً أعضاء محافظة المنيا وقلة من ضباط الشرطة ، هذا بخلاف بعض المسئولين الذين وإن كانت مواقفهم حيادية فى الظاهر لكن كان لدينا المعلومات والأدلة ما يثبت أنهم سيحددون موقفهم إلى جوار المشير عامر إذا نجح فى محاولته للاستيلاء على السلطة.

وحتى صدور تعليمات الرئيس عبدالناصر بالتحضير لمقابلة تحرك المشير لم يكن قد وصلنى أى أخبار أو معلومات عن توقيتات محددة أوتقريبية للتحرك ، وإن كنا قد استنتجنا ـ وهذا واجب طبعاً ـ توقيتات قريبة ، وهذا ما جعلنا نتوخى وسائل الحرص الشديد وصبغ ما سنبحثه بصبغة السرية المطلقة بقدر الإمكان فاتفقنا بصفة مبدئية أن تتم لقاءاتنا فى مكان منعزل من نادى الشمس الرياضى ، واتفقنا نحن الثلاثة ـ شعراوى وأمين وأنا ـ على أن تكون هذه البقعة المنعزلة هى مكان اللقاء فى وقت متأخر من الليل؛ حتى يسهل اكتشاف أى اختراق أو تتبع لنا كما تم فى نفس الوقت تأمين المكان الذى نلتقى فيه من كافة الجوانب والاحتمالات ، بما فى ذلك تأمين الاتصال الذى تفادينا معه

التليفون ؛ حيث أنه وسيلة لو اكتشفت يمكن تحديد المكان . فكان الاتصال يتم عن طريق جهاز اللاسلكي من سيارتي ـ ولم تكن وسائل كشف مثل هذا الاتصال متقدمة كما هي الآن ـ كما كانت التعليمات لمكاتبنا أن يقتصر الاتصال على حالات الضرورة القصوى ، وبواسطة مندوب من مكتبي يحضر إليّ ليبلغنا أى رسائل عاجلة إذا اقتضى الأمر ذلك.

وحرصاً منا على السرية المطلقة كما أسلفت فقد اتفقنا على إطلاق إسم كودى لهذه الخطة هو :

«العملية جونسون» يندرج تحت هذا الإسم الكودى كل ما يتعلق بالعملية من اتصالات أو لقاءات أو تعليمات ، كما اتفقنا أن تكون الخطة بسيطة وبدون أى تعقيدات ويمكن تلخيص حصيلة المناقشات التي دارت بيننا فى أن يكون العمود الفقرى للخطة هو الانفراد بالمشير عامر بأقل حجم ممكن من الحراسة والتحفظ عليه فى مكان تحت السيطرة ، وأن يتم في نفس الوقت تصفية أي جيوب كمنزل الجيزة أو الحلمية وغيرهما من الأماكن التى قد يكون فيها عناصر موالية له.

وبدأنا نبلور هذه الأفكار فى شكل خطوات عملية بدأت بالفكرة التالية:

كان المشير عامر يتردد على منطقة مصر الجديدة (منزله فى حلمية الزيتون) فى المساء ، ويعود إلى الجيزة عن طريق صلاح سالم ـ لم يكن الحال كما هو الآن من الازدحام بل كان هذا الطريق فى ذلك الوقت يقال عنه أنه «مقطوع» ويعتبر مقفراً ليلاً ـ وأثناء عودته يتم وضع عوائق فى الطريق بحيث يضطر إلى تهدئة السيارة ، ويتم ايقافها والسيطرة عليه هو ومن معه بسرعة تحول دون وقوع أي اشتباك ، وحتى لو تم الاشتباك يكون فى أضيق نطاق ، ويكون الهدف الأساسى إحاطة شخص المشير ، وأخذه إلى سيارة أخرى ليُنقل إلى مكان متفق عليه يتم تجهيزه قبل إتمام عملية الاعتراض هذه.

وعرضت الإطار العام للخطة على الرئيس عبدالناصر الذى طلب بعد أن وافق على الفكرة بصفة عامة مبدئياً ، أن توضع كافة التفاصيل على الورق ، وتم ذلك فى جلسات أخرى لاحقة ، حيث وضعنا خطة كاملة متكاملة شملت كافة خطوات التحرك والتعرض والسيطرة وأسماء وواجبات الأفراد والأجهزة التى ستتعاون فى تنفيذ الخطة(*).

(*) (هذه الخطة كتبت بخط يدى وكانت محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات السرى للغاية فى منشية البكرى ـ وكان المسئول عنه توفيق عبدالعزيز).

وبالمناسبة كان الرئيس جمال عبدالناصر قد توجه إلى الإسكندرية (المعمورة) لأخذ قسط من الراحة ولمراجعة بعض المسائل الهامة المتعلقة بإعادة بناء القوات المسلحة، وكنت فى ذلك الوقت أعرض عليه المسائل الهامة بشخصي، فكنت أتوجه للمعمورة ثم أعود فور مقابلته إلى القاهرة إما بالسيارة أو بالهليوكوبتر، حاملاً التوجيهات.

وفى يوم الخامس من أغسطس ١٩٦٧ اتصل بى السيد / زكريا محيى الدين تليفونياً وطلب أن أتوجه إلى منزله الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وقال:

«تعالى لوحدك ومش عايز حد يعرف إنك جاى لى، أى حد!».

وفى اللقاء اليومى مع أمين هويدى وشعراوى جمعه - كان يتم ثلاثة مرات فى اليوم فى الصباح الباكر وظهراً وفى آخر يوم العمل فى وقت متأخر ليلاً - اتضح أن زكريا محيى الدين اتصل بهما، وطلب منهما التوجه إلى منزله فى نفس التوقيت بفواصل ربع ساعة بين كل منهما لكننا اتفقنا على الذهاب سوياً وفى سيارة واحدة هى سيارتى رقم ٩٩٥ ملاكى القاهرة، ووصلنا فى الثامنة تماماً، ودخلنا إلى الصالون الذى استقبلنا فيه زكريا محيى الدين مندهشا ومبتسماً كعادته، ولم يعلق بأكثر من هذه الابتسامة المعبرة وذات المعنى بالنسبة لنا وله.

وقال زكريا محيى الدين: إن الرئيس جمال عبدالناصر أطلعه على الخطة فى الإسكندرية، وطلب منه العودة إلى القاهرة لمراجعة التفاصيل معنا، وبعد المناقشة وافق على الفكرة العامة، ولكنه طلب منا تبسيط الخطة أكثر مع الأخذ فى الاعتبار أية احتمالات أو مواقف مفاجئة أو غير متوقعة، على أن نعود للاجتماع به بعد ثمان وأربعين ساعة فى نفس الوقت وبدون تأكيد أو اتصالات أخرى.

وعدنا من جديد إلى نادى الشمس لنواصل البحث وتعديل الخطة لتكون أكثر بساطة ونتفادى فيها بقدر الإمكان المفاجآت، والحقيقة أننا كنا فى سباق مع الزمن لسببين رئيسيين:

أولهما: أن أطراف المؤامرة كانوا - وفق المتابعة - قد ضاعفوا من نشاطهم وتوسعت اتصالاتهم نسبياً مما يرجع احتمالات التنفيذ فى وقت غير بعيد.

والثانى: أنه لابد من حسم الوضع من جانب الشرعية لقرب انعقاد مؤتمر الخرطوم فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٧، وإلا فسيكون البديل الذى يجب تفاديه هو أن يصطحب الرئيس المشير عامر معه إلى الخرطوم ولو فى هدنة مؤقتة، وكان القرار هو حتمية الحسم قبل الخرطوم.

هذا علاوة على سبب خارجي آخر وهو أن العدو كان يراهن على انهيار الوضع الداخلي كوسيلة لتحقيق الهزيمة السياسية التى لم يستطع أن يحققها وبقى النظام ولم يسقط ، فإذا حقق العدو ما يسعى لتحقيقه على الجبهة الداخلية فإنه سيكون قد حقق أهدافه فكان لابد من مقاومة هذا الهدف واسقاطه بالإصرار على تماسك الجبهة الداخلية بأسرع وقت ممكن والقضاء على أسباب انهيارها لتعود القوات المسلحة إلى انتظامها والتحام نسيجها وذلك حتى يتفرغ الجميع لإعادة البناء وما يتبعه.

وبناء على هذه الأسباب اتفقنا على خطة جديدة بسيطة وشاملة وملخصها الآتى:

١- يدُعى المشير عبدالحكيم عامر للقاء جمال عبدالناصر فى منشية البكرى وليكن لتناول طعام العشاء مع الرئيس أو لأى سبب آخر قد يراه الرئيس مناسباً وفى هذا اللقاء يبلغ المشير عامر بتحديد إقامته بعد إجراء مواجهة معه حول كل ما حدث ويدر منه ومن الذين يساندونه مع مواجهته بما يثبت أن تصرفاته ضد الشرعية وأن هدفها هو قلب نظام الحكم بالقوة.

٢- تتجه قوة عسكرية إلى منزل المشير عامر بالجيزة لحصاره وتصفية الوضع فيه والقبض على الأفراد المعتصمين هناك على أن تتم هذه العملية قبل فجر اليوم التالى للعملية.

٣- تتم السيطرة على جهاز المخابرات العامة إما فى نفس الليلة أو فى الصباح الباكر من اليوم التالى.

وافق الرئيس عبدالناصر على هذه الخطة وبدأ على الفور فى إجراء بعض الاتصالات بمعرفته مع عباس رضوان ليبلغ المشير عامر أنه يدعوه للعشاء فى منشية البكرى اليوم التالى وألمح له أن مؤتمر القمة بالخرطوم سيعقد يوم ٢٩ أغسطس وأن الرئيس يأمل أن يكون فيه دعم لموقفنا ولم يزد عن ذلك.

وفى صباح يوم الخميس ٢٤ أغسطس ١٩٦٧ إتصل الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه بالمشير عبدالحكيم عامر فى بيته بالجيزة ، ودعاه لتناول العشاء فى منشية البكرى فى السابعة من مساء يوم الجمعة ٢٥ أغسطس ، ووافق المشير على الفور ووعد الرئيس بأنه سيحضر فى الموعد المحدد.

وعقد الرئيس اجتماعاً حضره أمين هويدى وشعراوى جمعه ، وسامى شرف لمراجعة الخطة بالتفصيل مع تحديد واجبات كل المشتركين فيها فرداً فرداً وكنت قد كتبت الخطة بخط يدى من نسخة واحدة فقط ، واشتملت على تفاصيل التفاصيل علاوة على بعض الاستفسارات التى أردت أن نستوضح الرئيس بشأنها ومنها موقف السكرتارية الخاصة

للرئيس ، وبالذات محمد أحمد الذى تكفل الرئيس بأمره وقال لى إنه سيتولى هو بإبلاغه فى الوقت المناسب ، كما استفسرت من الرئيس عن التوقيت الذى تبدأ فيه ساعة الصفر؛ لأننا سنحتاج لبعض التحضيرات والتبليغات قبل تحرك القوات والأطقم المكلفة بالتنفيذ فرد الرئيس بألا يتم أى تصرف إلا بأمر صريح منه شخصياً وقال على العموم سنلتقى هنا فى المكتب ، باكر ظهراً عقب صلاة الجمعة مباشرة.

كما ذكر عبدالناصر بأنه سيتولى هو شخصياً إبلاغ من سيحضر اللقاء مساء الجمعة من النواب ، وقال أنه سيحضر كل من زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى ، ولم يكن أحد منهم يعلم أى شئ عما سيحدث إلا زكريا محيى الدين فقط الذى كان على دراية بالخطة كلها بالتفصيل.

وبالمناسبة فقد وردت لنا معلومات فى نفس اليوم من داخل منزل المشير عامر تؤكد أنه تمت مناقشات طويلة بين المقيمين والمؤيدين للمشير ، وأنهم منقسمون إلى مؤيد لقبول الدعوة ومعارض لها ، فالطرف الأول كان يرى أن هذه الدعوة هى بمثابة فاتحة خير قد تنهى المشكلة بين الرجلين ، وتعود المياه إلى مجاريها ولو لفترة معقولة كما حدث من قبل على مدار السنوات الماضية ، والطرف الآخر كان يعارض هذه الدعوة ، وأن على المشير أن يرفضها بعدما حدد كل طرف أهدافه ، وكانوا مقتنعين أن الرئيس لن يتراجع عن الإصرار على إبعاد المشير عن القوات المسلحة كحد أدنى ، وفى قبول ذلك إقرار بإدانة المشير وتثبيت أنه المسئول عن الهزيمة العسكرية ، ونجح عباس رضوان فى إقناع المشير عبدالحكيم عامر بالتوجه لمقابلة الرئيس فى منشية البكرى.

إلتقينا نحن الثلاثة فى مكتبى عقب صلاة الجمعة ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ ، شعراوى جمعة وأمين هويدى وأنا ، ثم دخلنا إلى منزل الرئيس وفى الصالون الرئيسى قام الرئيس بالمراجعة النهائية للخطة وأقرها ، وقال إن ساعة الصفر هى الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم ، واستفسر هل يكفى الوقت أم نبدأ مبكراً عن هذا التوقيت فوافقنا ، وقد حدث أثناء خروجنا ونحن فى الصالة المؤدية لباب الخروج أن لاحظت أن الضابط النوبتجى الذى يتواجد داخل المنزل فى هذا اليوم هو الرائد محمد طنطاوى شقيق العقيد محمود أحمد طنطاوى مرافق المشير عامر ، والذى يعد من الضباط الأكفاء ، ولم يكن ينتمى لأى من الأطراف المتصارعة لكن القدر وضعه فى هذا الموقف الذى لايحسد عليه ـ فعدت إلى الرئيس وعرضت عليه فكرة استبداله بضابط آخر حيث من المؤكد أن محمود طنطاوى سيحضر مع المشير وسيتم القبض عليه ، وسيكون الموقف فيه احراج لعناصر كثيرة من

جانبنا ، ومن الجانب الآخر ، فقال الرئيس يبقى محمد طنطاوى كما هو حتى الساعة السادسة مساء ثم يعود إلى مكتب السكرتارية الخاصة عندما يدخل أمين هويدى إلى هنا للإشراف على الطاقم الذى سيتواجد داخل المنزل.

وخرجنا إلى مكتبى وقررنا تأخير بدء الاتصالات وإستدعاء المسئولين الذين سيشاركون فى التنفيذ لآخر لحظة ممكنة ؛ حيث إتصلت فى الرابعة تماماً بالرئيس تليفونياً لأخذ موافقته النهائية على بدء العملية « جونسون » ، وعندها بدأنا استخدام شبكة الاتصالات الحمراء المشفرة ، والتى كانت تصل بين مكتبى وبين كل من وزير الحربية، و وزير الداخلية ، ومدير المخابرات العامة، ومدير المباحث العامة ، ومدير المخابرات الحربية ، وقائد الحرس الجمهورى فقام شعراوى جمعة باستدعاء اللواء حسن طلعت للحضور إلى سكرتارية المعلومات بمنشية البكرى، كما اتصلت بالفريق أول محمد فوزى، وطلبت منه الحضور ومعه اللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية ، والعميد سعد زغلول عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية، واتصلت بالعميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى ليحضر إلى مكتبى.

واتفقنا أثناء ذلك على أن يقوم كل من شعراوى جمعة وسامى شرف بالقبض على مرافقى المشير عامر فور وصوله إلى منشية البكرى ودخوله داخل المنزل وأن يسلموهم للحرس الجمهورى.

وعندما اكتمل وصول الذين استدعيناهم ، عُقد فى مكتبى اجتماع كان الحضور فيه كل من :

- شعراوى جمعة وزير الداخلية .
- أمين حامد هويدى وزير الحربية .
- سامى شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات.
- الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة.
- اللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية .
- اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة.
- العميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى.
- العميد سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية.

وتم تلقين الحضور كل فيما يخصه من واجبات حسبما ورد فى الخطة ، مع التنبيه مشدداً على محاولة تفادي إطلاق النار قدر المستطاع ، وترك لكل من هؤلاء المسئولين حرية التصرف فى أى موقف قد يطرأ أو يكون مفاجئاً على أن يكون الجميع على اتصال دائم بسامى شرف شخصياً إما على شبكة اللاسلكى أو على خطوط التليفونات الساخنة أو الحمراء المشفرة التى رتبت لهذا الغرض ، كما وضعت شبكة القيادة العامة للقوات المسلحة وشبكة شرطة النجدة إعتباراً من ساعة الصفر تحت تصرف هذه العملية كأفضلية أولى.

ومن الساعة السادسة والنصف بدأ وصول السادة/ زكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى، وأنور السادات ، وكان حضورهم لمنشية البكرى أمر عادى وطبيعى كثيراً ما يحدث خصوصاً فى أوقات الأزمات أو فى أيام الجمعة ، ولكن بعد حوالى خمسة عشر دقيقة أى فى السابعة إلا ربع تقريباً وصل المشير عبدالحكيم عامر ، وقمت مع شعراوى جمعة بتنفيذ مهمتنا ، وهى اعتقال المرافقين للمشير ، ووضع سيارته تحت الحراسة بعد تفتيشها فى جراج منشية البكرى.

وقد حدث أن أثار السيد محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس عندما توجهنا إلى مكتبه للقبض على العقيد محمود أحمد طنطاوى ، واعتبر أن ما يتم دون علمه فيه إهدار للثقة من الرئيس ، وعندما تمادى فى ثورته أقنعناه بأن ما يحدث هو على علم نسبى به؛ حيث أن الرئيس قال له من ساعة أنه سيتم بعض الإجراءات فى منشية البكرى ، وأن كل هذه الإجراءات لصالح الشرعية ،وأخيراً هدأ نسبياً وعلى مضض ، ولكن بعد أن استنفذ من الوقت ما يزيد عن النصف ساعة كنا نحن فى حاجة إلى كل ثانية منها ، وفى اعتقادى أن محمد أحمد لم يكن يتوقع أن تكون الإجراءات ضد عبدالحكيم عامر بالذات.

وحسب ما كان وارداً فى الخطة فقد دخل إلى منزل الرئيس فى الساعة السابعة تماما كل من: أمين هويدى ومحمد المصرى من مكتبى وأحد الضباط الأحرار، والعميد صلاح شهيب من الياوران ، وأحمد شهيب من الضباط الأحرار وعضو مجلس الأمة عن دائرة مصر الجديدة، وكان العميد محمد الليثى ناصف يمر باستمرار حول المنطقة وداخل المنزل.

كما بدأت من مكتبي وإلى جواري شعراوي جمعة فى تسجيل ما يدور داخل الصالون الرئيسي بمنشية البكري ، وللتاريخ فإن ما دار قد تم تسجيله بالكامل ، ولا أعلم أين توجد الآن هذه التسجيلات وإن كنتُ قد أودعتها فى أرشيف التسجيلات السري للغاية فى سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ، وما أذكره الآن أن حواراً تم أساساً

بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ، استعرض فيه الرئيس تاريخ العلاقة الوطيدة والصداقة المتينة مع عامر وتطوراتها على مدى السنوات الطويلة السابقة ، وعلى الرغم من أنه كان من الواجب مساءلة المشير عامر عما حدث في أزمات ١٩٥٦ و١٩٦١ و١٩٦٢ بالدرجة الأولى وغيرها، وأخيراً ما حدث في يونيو ١٩٦٧ فقد تم احتواء كل هذه الأزمات بتأثير الصداقة، وحفاظاً على وحدة القيادة ووحدة البلاد ..

إستطرد الرئيس موجها كلامه للمشير بما نصه ـ حسبما أذكر بقدر الإمكان ـ

«... و لكن كونك تتآمر ياعبد الحكيم ـ وليس يا حكيم كما كان يناديه باستمرار وكما تعودنا كلنا على سماعه ـ فهذا وضع لايمكن قبوله أو السكوت عليه ، ويعني أيضاً أنك تتنكر للاتفاق الذي تم بيننا عقب نجاح الثورة في ٢٣ يوليو من أن أي واحد فينا من أعضاء مجلس قيادة الثورة إذا اختلف أو لم يكمل المسيرة لأي سبب كان ، لا يتآمر...

فقاطعه المشير عامر قائلاً .. « أنا لا أتآمر ولم أتآمر وأنا بارفض كلامك ده ..!!».

فرد الرئيس قائلاً : « إنك تآمرت فعلا وسوف أذكر لك حادثة واحدة من وقائع ثابتة، عندي الكثير منها وبأقول لك : إنت بعثت بسكرتيرك محمود أحمد طنطاوي للفريق صدقي محمود من خمسة أيام برسالة تتضمن إنك تنوي الاستيلاء على السلطة، وإنك تطلب من صدقي محمود أن يشترك معاك ويحضر لمقابلتك ، ولكن صدقي أبدى عدم موافقته لدرجة أن حرم الفريق صدقي شتمت سكرتيرك وطردته من المنزل وقفلت الباب بشدة خلفه . ودي واحدة من آلاف غيرها (*) .. تحب نقول وقائع تآمرية تانية علشان الإخوة كمان يعرفوا ويتأكدوا من اللي بيحصل من تصرفات غير مسئولة وغير محسوب المصائب اللي حا تترتب على المضي فيها بلاحساب لما نحن فيه من وضع حساس داخلياً وخارجياً .. أنا الحقيقة موش عارف ليه إنت بتربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش، هل احنا لما قمنا بالثورة كان هدفنا أن أتولى أنا رئاسة البلد وأنت تتولى قيادة الجيش ؟ .. عايز كلكم وأنت بالذات مين اللي رشحك واقترح وأصر على تعيينك قائداً عاماً موش أنا اللي كنت وراء هذا التعيين وإذا كان الأمر كذلك طيب ألم يكن من الطبيعي بعد الانفصال وما حدث وموقف الجيش ومكتبك هناك ودورك أن تحاسب على ما حدث؟ وحتى بعد ذلك ألم تكن هناك أكثر من مؤامرة ضد النظام ضبطت وهي من صنع رجال يعملون في

(*) وللحقيقة فقد أقر العقيد محمود طنطاوي بهذه الواقعة في قضية محاكمة ضباط المشير ورواها بالتفصيل واقواله محفوظة في سجلات المحاكمة بالصوت والصورة.

مكتبك ياعبدالحكيم ؟ كم مؤتمر عقد بحضورك ومشاركتك شخصياً قبل الحرب و بماذا نفسر حماسك إنت والقيادات العسكرية للحرب ؟..وبرقية كراتشي(*) ليست ببعيدة وهي موجودة .... هل إعترضتم ؟ هل قلتم إنكم غير مستعدين ؟

ثم تعرض الرئيس لسلوك وتصرفات أفراد مكتب المشير عامر سواء على الصعيد العام أو الخاص وختم كلامه مستفسراً : «إزاى تتآمر على النظام يا عبدالحكيم ؟!».

وعند هذا الحد من اللقاء انفعل عامر وبدأ يفقد أعصابه فقال له الرئيس :

«الأمور واضحة .. إنت راجل متآمر وعليك أن تقدر الموقف الصعب اللي بنمر فيه وعليك أن تلزم بيتك من الليلـة».

أعلن عبدالحكيم عامر رفضه لهذا القرار، وهنا حاول بعض الحاضرين (الأصوات كانت متداخلة) ـ لكن إتضح صوت أنور السادات بعد ذلك محاولاً إقناع المشير بقبول هذا القرار إلا أن المشير قال له إنتم بتحددوا إقامتي وبتحطوني تحت التحفظ قطع لسانك يا ... يا ....(**). وللأمانة فقد تدخل الكل محاولين إقناع المشير بأن هذا القرار يحقق مصلحة البلاد العليا، إلا أنه أصم أذنيه تماماً ، وبدا أنه يعيد النظر فى كل شئ متجها بفكره وبصره إلى بيت الجيزة والاستعدادات والرجال هناك ، والمجموعة التى كانت معترضة على إتمام هذا اللقاء.

وفى هذه الأثناء كانت الاتصالات بيني وبين كل من الفريق فوزي واللواء حسن طلعت واللواء محمد أحمد صادق مستمرة ، وكان أهم البلاغات هو أن القوة نجحت فى حصار منزل المشير بالجيزة ثم بعد ذلك أبلغت بأن هناك حريق ، وأن نيران تندلع من داخل منزل المشير ، وجاءنى بلاغ من داخل البيت من مصدرى هناك بأن النيران نتيجة محاولة كل من عباس رضوان وشمس بدران وبعض الضباط حرق أوراق وخرائط فى بدروم المنزل من ضمنها أوراق جمعها شمس بدران من غرفة نوم المشير على عجل وترك

(*) نص البرقية التى أرسلت بالشفرة من المشير عبدالحكيم عامر إلى الرئيس جمال عبدالناصر أثناء زيارته لباكستان فى الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر ١٩٦٦ تلك الزيارة التى كان من المفروض أن تنتهى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٦ :

« من عبدالحكيم عامر إلى الرئيس جمال عبدالناصر

لقد استمعت أثناء وجودي هنا إلى عدد من الإذاعات العربية ووجدتهم يشهرون بنا دهائياً ويتهمون الجيش المصري بأنه يختبأ خلف قوات الطوارئ ، وأرى أن نبحث جدياً ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لايتهمنا أحد بأننا لانستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب».

(**) (ووصف أنور السادات كما سبه بما يعف لساني أن أذكره أو أعيده).

ورقتين أو سقطتا منه وهاتان الورقتان كانتا من أهم الدلائل أثناء المحاكمة لإثبات التآمر وإدانته .. وكنت أبلغ عبدالناصر أولاً بكل هذه البلاغات إما عندما يخرج من الصالون ويتصل بي من غرفة مكتبه لمعرفة آخر الأخبار ، أو كنت أبلغ بها أمين هويدي لينقلها للرئيس ، وعندما طالت المدة التي كانت مقدرة لإنهاء الوضع في الجيزة خرج الرئيس جمال عبدالناصر إلى مكتبه واتصل بعباس رضوان في الجيزة برقم تليفون كان عباس قد أملاه للرئيس عندما تحدث معه في اليوم السابق ، وقال الرئيس لعباس رضوان:

« ياعباس إنت مسئول عن إنهاء الوضع عندك في الجيزة ، ثم عاد الرئيس بعد فترة للاتصال به مرة أخرى وقال له : « ياعباس أنا بأحملك المسئولية عن عدم فض الموقف في الجيزة».

ثم صعد الرئيس عبدالناصر إلى الدور العلوي حيث غرفة نومه ، واتصل بي مستفسراً عن أي معلومات جديدة ، وكان الفريق فوزي في هذه اللحظة معي على جهاز اللاسلكي يبلغني بالحريق فابلغت الرئيس به الذي قال لي قول لفوزي يحاول أن ينهي الوضع قبل الفجر بأي وسيلة ، وأبلغت الفريق فوزي بالحديثين الذين دارا بين الرئيس وعباس رضوان.

وكان الفجر يكاد ينبلج وإذا بالفريق محمد فوزي يتصل ليبلغنا بتمام إنهاء الاعتصام ، والقبض على كل من كانوا داخل المنزل ، وفي هذه الأثناء صعد الرئيس إلى الدور العلوي بعد أن قال للمجتمعين : « لما تهدأ الأمور إبقوا إندهوا عليّ».

وحدث أن خرج المشير من الصالون متوجها إلى دورة المياه ، وقابل أمين هويدي على الباب فقال له : « أهلا بوزير حربيتنا .. الله .. الله ..ده انتم مجهزين كل حاجة والحكاية محبوكة على الآخر .. ، ودخل دورة المياه ثم خرج بعد قليل حاملاً ورقة سيلوفان فارغة، وكوب في يده رماها على طول امتداد ذراعة قائلاً :

« إطلعوا بلغوا الرئيس إن عبدالحكيم خد سم وانتحر»

ثم دخل إلى الصالون بهدوء ليجلس على نفس الكنبة التي كان يجلس عليها وهويبتسم في هدوء ، وكأنه لم يفعل شيئاً فصعد أمين هويدي مهرولاً إلى الدور العلوي ليبلغ الرئيس الذي استقبله على رأس السلم ، وقال له أنا سمعت ما قيل واللي بيحصل ده كله تمثيل.

إستدعى الدكتور الصاوي حبيب - طبيب الرئيس الخاص - وكان موجوداً في منشية البكري فدخل على عجل ، وحاول أن يقوم بإسعاف المشير الذي رفض أن يستجيب له

مما إضطر معه أن يقوم حسين الشافعى بالإمساك بالمشير بشدة حتى يتمكن الدكتور من حقنه ، وحاول أن يضع إصبعه فى فمه ولكن بدون جدوى.

وفى الساعة الرابعة وخمسين دقيقة تقريباً إتصل الفريق أول محمد فوزى ، وأبلغنى أنه أنهى العملية بنجاح وبدون أى خسائر ، وأن المنزل أصبح خالياً إلا من عائلة المشير ، فأبلغت الرئيس بذلك ، وكذا أمين هويدى الذى كان داخل منزل الرئيس ، وبعد لحظات عبرت الشارع من خلفى سيارة زكريا محيى الدين وبها الثلاثة عبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى متوجهين إلى بيت المشير عامر فى الجيزة حيث حددت إقامته هناك بين أهله وأولاده فجر يوم السادس والعشرين من أغسطس ١٩٦٧ تحت حراسة أفراد من القوات المسلحة المصرية.

وحضر الفريق فوزى إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات حوالى الخامسة والنصف صباحاً بعد أن تأكد من تأمين الأوضاع بالكامل فى منطقة الجيزة ، وبعد إلقاء القبض على كل الذين كانوا متواجدين ببيت المشير وفى مقدمتهم شمس بدران وعباس رضوان ، واللواءات عثمان نصار وعبدالحليم عبدالعال والمقدم جلال هريدى ، كما قام بالتنسيق مع مدير الشرطة العسكرية ومدير المباحث العامة بالقبض على كل العناصر الأخرى الذين رحلوا إلى السجن الحربى أو إلى معتقل القلعة الذى رحل إليه أيضاً شمس بدران وعباس رضوان ، كما تم تفريغ المنزل من كل الأسلحة والذخائر ، والتى حملت فى ثلاثة عشر لورى حمولة ٣ طن ، وتولى قيادة الحراسة على المنزل إثنان من العمداء يتناوبان على مدى الأربع والعشرين ساعة ، وكانت تعليمات الرئيس المشددة عدم المساس بأسرة المشير ، وأن يكون موضع الرعاية الكاملة حتى لو حدث أى نوع من التطاول ، وبعد السيطرة على المنزل بدأ تفتيش المكاتب والبدروم فقط ، وضبطت كل بقايا الأوراق والخرائط المحروقة ، وكذا نسخ كثيرة من الاستقالة ، وبعض أوراق لم تحرق كانت ذات فائدة فى التحقيقات والمحكمة بعد ذلك.

وبعد أن استقر المشير فى المنزل تم قطع جميع الخطوط التليفونية ماعدا خط واحد فقط ، رؤى الإبقاء عليه ، وقد حاول المشير عامر أن يتصل بالرئيس أكثر من مرة لكنه لم يستجب له ، فأرسل إليه ورقة تسلمها محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس يطلب فيها رفع الإقامة الجبرية عنه ، وإلا فإن الرئيس سيندم ، ومرة أخرى لم يستجب عبدالناصر للتهديد.

وفى السادسة والربع صباحاً إتصل الرئيس جمال عبدالناصر ليطمئن علينا ، وكان يعلم أننا لم نغادر المكتب ، وكان معنا الفريق محمد فوزى واللواء محمد الليثى ناصف ،

وتحدث معنا واحداً بعد الآخر ليشكر الجهد الذي بذل، وليشكر الرجال الذين تعاونوا معنا في أداء العملية بنجاح، وأكد على الاهتمام بالخطوة التالية، وهي السيطرة على المخابرات العامة، والتي كان رئيسها صلاح نصر في بيته في ذلك الوقت مريضاً.

وقد تمت العملية أيضاً بنجاح وسيرد تفصيلها وما صاحبها من أحداث وما ترتب عليها من نتائج في مكان آخر من هذه المذكرات، وكان قد صدر قرار بإقصائه عن رئاسة المخابرات العامة وتعيين أمين هويدي بالقرار الجمهوري رقم ١٤٧٧ لسنة ٦٧ بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ وزيراً للحربية ومشرفاً على المخابرات العامة، كما تقرر تحديد إقامة صلاح نصر في منزله حيث توجه إليه شعراوي جمعة وحسن طلعت مدير المباحث العامة اللذان أبلغاه بقرار تحديد إقامته في منزله، وتم تعيين الحراسة عليه في نفس اليوم.

كما جرى اعتقال عباس رضوان بعد أن ثبت تورطه في المؤامرة، وكان قد تسلم من المشير عامر خمسة آلاف جنيهاً ذهبياً في خمسة أكياس، علاوة على مبلغ ستين ألف جنيه إستلمها من صلاح نصر، وقد تم العثور عليها تنقص مبلغ أحد عشر ألفا من الجنيهات وكان مدفونا معها أيضاً في بلدته «الحرانية» محافظة الجيزة، عدد أربعين رشاشا قصيراً وخمسة صناديق من الذخيرة ومائة وثمانية طبنجة إعترف عباس رضوان إنه استلمها من صلاح نصر كما ورد في المحاكمات العلنية.

النقطة التالية في الحقيقة كنت متردداً في كتابتها لكن بعد تفكير رأيت أن أسجلها للأمانة وللتاريخ، فإن بعض الذين وردت أسماؤهم في هذه القضية إما من خلال البلاغات أو من الذين كتب المشير عامر أسماءهم في أمر العمليات والتحرك فكان منهم أسماء لشخصيات بارزة ومسئولون كبار منهم من استدعاه الرئيس جمال عبدالناصر ليتأكد بنفسه من حقيقة موقفه، ومنهم من جاء بنفسه للرئيس واعترف بالدور الذي كان سيقوم به، وأكتفي بهذا القدر دون الإعلان عن الأسماء، فبعضهم قد انتقل إلى رحمة الله .. كما أن الرئيس قد رأى إعطاءهم فرصة أخرى لأنهم بادروا بالإبلاغ؛ ولأنهم لم يخفوا عنه الحقيقة.

وفي ١٣/ ٩ / ١٩٦٧، ومع تواصل نشاط واتصالات المشير عامر تليفونياً ومعه بعض من أقاربه وإخوته بهدف تأليب الرأي العام ضد النظام بعد ٢٦/ ٨ / ١٩٦٧ أصدر الرئيس قراراً بنقل المشير عامر إلى مكان أمين منعزل يتعذر معه إجراء مثل هذه الاتصالات والنشاط، وكلف الفريق أول محمد فوزي مرة ثانية بتنفيذ القرار؛ فتوجه وبصحبته الفريق عبدالمنعم رياض رئيس الأركان واللواء سعد زغلول عبد الكريم

مدير الشرطة العسكرية ، وبعض الضباط من الحرس الجمهوري إلى منزل المشير ، وكان الضابط المسئول عن الحراسة في ذلك اليوم العميد محمد سعيد الماحي الذي شارك في تنفيذ المهمة.

وقد دخل الفريق عبدالمنعم رياض أولاً ، ودعا المشير عامر لتنفيذ أمر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، فأبى تنفيذه وتردد في البداية ، ولكن الفريق رياض تلطف معه ونصحه بمرافقته، وفي تلك اللحظة تناول عبدالحكيم عامر شيئاً وضعه في فمه وأخذ يمضغه ، مما لفت أنظار الكل والعائلة ، وصرخت إحدى كريماته بأن أباها تناول سماً ، ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الاتزان فاصطحبه الفريق عبدالمنعم رياض بسرعة إلى الخارج، وحاول هو والفريق أول محمد فوزي أن يضعوه في سيارة الإسعاف التي كانت مجهزة كإجراء احتياطي ، إلا أن عامر رفض ركوبها فما كان منهما إلا أن وضعاه في سيارتهما ، وتوجهوا إلى مستشفى المعادي للقوات المسلحة ، والتي كانت قد أخطرت على عجل لعلاج حالة طارئة.

وفي الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج ما في فمه وبعد تمنع إضطر لطرد باقي ما كان في فمه ، وكان عبارة عن مادة تشبه اللادن الأصفر في ورق سولفان.. فتلقفه ضابط الحرية المرافق الرائد عصمت محمد مصطفى ، وكان معه النقيب محمد نبيل إبراهيم ، والنقيب عبدالرءوف حتاته من الحرس الجمهوري ووضع الرائد عصمت ما تلقفه في منديل حيث سلمه للمعامل فور وصولهم إلى المستشفى ، وهناك أجريت الإسعافات السريعة وعمل الأطباء ؛ اللواء عبدالحميد مرتجي والعميد محمود عبدالرازق، والعميد عبدالمنعم القللي ، والمقدم عبدالمنعم عثمان ، والرائد أحمد محمود عبدالله، والرائد حسن عبدالحي على محاولة غسيل لمعدته ولما رفض أعطى محلولا ليتقيأ، وتم ذلك فعلاً، وعندما قال له اللواء عبدالحميد مرتجي قائد المستشفى بعد تقيؤه بشدة أنه لم يعد هناك خطر الآن على حياته قال المشير «ده أسوأ خبر سمعته».

وبعد فترة قرر الأطباء أن حالته مستقرة وطبيعية ومطمئنة ، وبناء على ذلك فقد قرر الفريق فوزي استئناف المهمة ، واتجه بالركب إلى استراحة المريوطية ، وفي الساعة السابعة مساء ذلك اليوم أظهرت المعامل نتيجة تحليل ما لفظه ، وتقيأه المشير عامر وأبلغ المقدم طبيب عبدالمنعم عثمان أن التحليل أظهر آثاراً لمادة الأفيون.

وفي استراحة المريوطية التي سبق اختيارها كمقر لإقامة المشير عامر ، كان في استقبالهم هناك حوالي الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر العميد محمد الليثي ناصف ،

ومجموعة من ضباط الحرس الجمهورى ، والنقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين ، وبعض أفراد للخدمة والإعاشة والحراسة ، ولم يطلب المشير شئ سوى عصير الجوافة.

وقد مكث الفريق محمد فوزى وعبدالمنعم رياض مع المشير حوالى الساعة دار فيها حوار حول الموقف العسكرى ، وقال لهم المشير إنهم عليهم أن يطلبوا تعويض السلاح من الاتحاد السوفيتى الذى هاجمه ، واعتبره أنه ذل مصر ، وقال لهما عندكم الرجالة كتير فى البلد ، وكل ما عليكم هو استئناف القتال .. ثم قال لهم :

« **يافوزى ويا رياض .. تبلغوا الرئيس أنه إذا لم ينه هذا الوضع فى أربعة وعشرين ساعة** فإنه سيتحمل مسئولية ما سيحدث ..» ، وقد أبلغ الفريق فوزى هذه الرسالة للرئيس بعدما غادر هو والفريق عبدالمنعم رياض الاستراحة ، وكان المشير قد طلب ماكينة حلاقة ، وبعض الكتب التى وصلته فى نفس الليلة.

بعد ذلك قام النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين - الطبيب النوبتجى فى الاستراحة والمرافق للمأمورية - قام بقياس ضغط الدم والنبض للمشير ، وكانا طبيعيين ولما قال للمشير إن الحالة مطمئنة أبدى المشير عدم رضائه ، وذكر للطبيب أنه ابتلع مادة السيانور. ولما تشكك النقيب مصطفى فيما قاله المشير باعتبار أن هذه المادة تحدث أثراً سريعاً يتنافى تماما مع حالة المشير المستقرة لكن المشير أصر على قوله ، وفى هذه الأثناء تلقى النقيب مصطفى بيومى مكالمة تليفونية من قيادة الحرس الجمهورى تفيد بأن نتيجة تحليل المادة التى إبتلعها المشير كانت أفيونا ، فظل يتردد على غرفة المشير لقياس الضغط والنبض باستمرار ، وقد اشتكى المشير من سعال شديد أعقبه قيئ وقام الطبيب بإعطائه دواء ضد السعال كان المشير قد أحضره معه ، كما أعطاه العلاج اللازم ضد القيئ أيضاً ، واستمر الحال دون تغيير حتى الصباح.

* * *

النهايـــة

فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ لم يتناول المشير أى طعام إلا بعض السوائل ، وفى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم تم تغيير النوبتجيات الطبية والحراسات ، واستلم الرائد طبيب إبراهيم البطاطا نوبته وشرح له زميله حالة المشير الصحية وتطوراتها ، وطمأنه إلى أن الحالة تشير إلى التحسن ، كما ذكر له الأدوية التى أعطاها له ، ولم يتناول المشير طعام الغذاء نظراً لاستمرار القيئ فقد تقرر إتمام تغذيته بمحلول الجلوكوز عن طريق الوريد، وفى حوالى الرابعة من بعد الظهر أبدى المشير للدكتور البطاطا شكوى من ألم فى أسنانه فأعطاه حقنة نوفالجين ، وبعد ذلك دخل المشير الحمام وتقيأ ثم طلب بعض الماء ليغتسل فى غرفته فحمل له أحد السفرجية (منصور أحمد) الماء إلى السرير فاغتسل ، ثم رقد على السرير، وفى الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب حجرة المشير فوجده نائماً وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين، وبعد السادسة بقليل وأثناء توجه الطبيب مرة ثانية إلى غرفة نوم المشير سمع استغاثة السفرجى منصور الذى نادى عليه ليسرع إلى غرفة المشير ؛ حيث قرر أنه سمع صوت «شخير» عال صادر عن المشير ، ولما دخل الطبيب وجده راقداً على الفراش فى حالة غيبوبة ونبضه ضعيف فسارع بإعطائه حقنة «كورامين» و « أمينوفلين» كما أجرى له تنفسا صناعياً من أنبوبة الأوكسجين ، ولم يُجد ذلك كله حيث تحققت وفاة المشير عبدالحكيم عامر حوالى الساعة السادسة وأربعين دقيقة.

وكان المشير - كما قلت من قبل - قد رفض تناول أى طعام ، وإن كان قد تناول القليل من عصير الليمون وعصير الجوافة ، وكما قال الذين كانوا فى الاستراحة فإن المشير عامر لم ينطق بأى عبارات فى الدقائق التى سبقت وفاته ، وكل ما تكلم به مع الطبيب أثناء تعليق أنبوبة الجلوكوز ؛ أنه لافائدة من كل اللى بتعمله ده ولافائدة من وراء تلك الرعاية، وكان فى هذه الأثناء يدور البحث والمعاينة بواسطة الفريق أول محمد فوزى والعميد محمد الليثى ناصف لمكان آخر يتم فيه تنفيذ تحديد إقامة المشير ، وكانا فى منطقة المعادى لاستكشاف موقع فيلتين كمكان بديل لاستراحة المريوطية التى يمكن أن تكون لها وضع خاص لدى المشير لأسباب تاريخية وعاطفية ، إلا أن تدهور حالة المشير الصحية ترتب عليها إخطارهما أثناء المعاينات فقطعا المهمة.

وفى الساعة السادسة وخمس وأربعون دقيقة أبلغنى العميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى بنبأ وفاة المشير عبدالحكيم عامر فقمت بإبلاغ الخبر للرئيس بالإسكندرية فى الحال ، وكان الخبر صاعق بالنسبة لنا جميعاً ، أما بالنسبة للرئيس فقد وضع سماعة التليفون بمجرد سماعه الخبر . ثم عاد وطلبنى فوراً بعد ذلك مستفسراً عن التفاصيل فقلت له لا تفاصيل لدى الآن ، ولكن الفريق أول محمد فوزى والعميد محمد الليثى ناصف سيبلغانى بالتفاصيل لدى وصولهما إلى الإستراحة ، فأمر الرئيس بإبلاغ وزير العدل والنائب العام وكبير الأطباء الشرعيين فوراً لاتخاذ الإجراءات القانونية والتحقيق ، كما قال لى أن زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى فى طريقهم للقاهرة الآن، وحتى أصل إلى القاهرة تكون الصورة واضحة أمامى، ولم ينتظر الرئيس تجهيز السيارات أو الحراسات بل توجه لركوب أول سيارة كانت أمامه فى استراحة المعمورة ، ووصل إلى منشية البكرى لمتابعة الموقف من مكتبه، وبدأت التحقيقات على الفور تحت إشراف السيد عصام الدين حسونة وزير العدل وانقسم التحقيق إلى قسمين:

الأول : تحقيق الطب الشرعى وقد أشرف عليه الدكتور عبدالغنى سليم البشرى وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى ، ويعاونه الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس ، والدكتور على عبدالنبى أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة ، والدكتور كمال السيد مصطفى مساعد كبير الأطباء الشرعيين.

والثانى : يتولاه النائب العام المستشار محمد عبدالسلام يعاونه المحامى العام وعدد من رجال النيابة العامة ، ويتولى التحقيق فى كل ظروف الحادث ، ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة بما فيهم أسرة المشير وأطقم الحراسة وهيئة مستشفى القوات المسلحة بالمعادى ، وكل من فى استراحة المريوطية.

وعقب إبلاغ شعراوى جمعة وزير الداخلية ، لعصام الدين حسونة وزير العدل(*). الذى قرر بنفسه ومن نفسه أن يكتم الخبر حتى يصل إلى مكان الحادث . ولكنه إتصل بمدير مكتبه المستشار مصطفى الفقى ، وكلفه باستدعاء النائب العام المستشار محمد عبد السلام ورجال النيابة المختصين وكبير الأطباء الشرعيين الدكتور عبد الغنى البشرى، ومعاونه الدكتور كمال مصطفى والمستشار على مصطفى بغدادى المحامى العام الذين

(*) كان السيد عصام الدين حسونة وزير العدل فى تلك الفترة ، وكان من رجال المشير عبدالحكيم عامر ، وصداقته كانت متينة بالمستشار عبدالجواد عامر ، كتب مذكراته أخيراً تناول فيها قضية انتحار المشير عامر.

تجمعوا فى منزل وزير العدل ، وصحبهم بعض ضباط المباحث العامة إلى استراحة المريوطية ، وتخلف النائب العام لوجوده خارج القاهرة ، وعند دخولهم الاستراحة ذكر لهم الوزير سبب استدعائهم وأبلغهم بالخبر ، وقال لهم أن وزير الداخلية أبلغه أن المشير قد إنتحر . وقال لهم بالحرف:

« إنكم تحملون أمام التاريخ مسئولية ثقيلة .. إن الحادث كما يحتمل الانتحار يحتمل بنفس القدر الإغتيال ، وأنتم وحدكم القادرون على ترجيح احتمال على آخر . أما مهمتى كوزير للعدل فهى أن أحمى ظهوركم وأصون استقلالكم فى هذه الساعات التاريخية الخطيرة».

و وصل إلى الاستراحة بعد ذلك السيد أنور السادات والمستشار عبد الجواد عامر شقيق المشير باعتباره أكبر أفراد الأسرة ، وبدأت إجراءات المعاينة والتحقيق على الفور كما تم تصوير المكان كله فوتوغرافيا.

وأصدرت النيابة العامة أول بيان لها يوم ١٩٦٧/٩/١٦ جاء فيه أن التحقيقات بدأت بسؤال كل من الفريق فوزى والفريق عبدالمنعم رياض ، وكل من كان له صلة فى هذه المأمورية منذ أن بدأت ، وكذا هيئة مستشفى المعادى الخ ، وجاء فى البيان بعد ذلك مايلى بالنص:

«... كما ثبت اليوم بصفة قاطعة من التحليل الضوئى والكيماوى الذى أجرته مصلحة الطب الشرعى أن المادة التى وجدت مخفاة تحت الشريط اللاصق - وزنها ١٥٠ ملليجرام - هى مادة « الأكونيتين» ، وهى عقار شديد السمية ، سريع الأثر ، يكفى نحو ملليجرام أو اثنين منه لإحداث الوفاة فى مثل الظروف والحالة التى شوهد عليها الجثمان..»

وفى ١٩٦٧/٩/١٧ عقد مجلس الوزراء اجتماعاً استمر أربعة ساعات برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر الذى كان قد التقى وزير العدل قبل الاجتماع ليعرض عليه مراحل تحقيق قضية وفاة المشير عامر ، ثم انتقلا إلى قاعة المجلس وعرض وزير العدل تقريراً كاملاً عن الحادث ، وآخر تطورات التحقيق ، وشرح وصف المكان ووصف الجثمان والسم الذى وجد ملتصقاً بجسم المشير ، ثم تحدث الرئيس عبدالناصر عن حادث انتحار المشير عامر ، وقال إن علاقته بالمشير كانت أكثر من علاقة الأخ بأخيه ، وأن أحداً من إخوته لم يكن أقرب إليه بمثل ما كان عبدالحكيم عامر ، وشرح ظروف التطورات التى حدثت بعد الخامس من يونيو ، وكيف وصلت الأزمة إلى ما انتهت إليه.

وفى أول أكتوبر ١٩٦٧ أذاع النائب العام المستشار محمد عبدالسلام بياناً جاء فيه لأول مرة ما استخلصته النيابة العامة عن أسباب الوفاة:

فقال البند ٥ من البيان : « تأسيساً على ما تقدم وبالإضافة إلى إستمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف المشير حتى حصول الوفاة - فإن ذلك يدل على أن الوفاة حصلت انتحاراً..».

وقال البند ٦ من البيان : «حصلت الوفاة فى وقت يتفق مع الوقت الذى قرره الشهود وأثبتت فى سجل استراحة المريوطية فى الساعة السادسة وأربعون دقيقة من مساء يوم ١٤ من سبتمبر» ثم انتهى البيان بالقول: « ونحن نقوم الآن بدراسة هذا التقرير وأسانيده على ضوء ما جاء فى التحقيقات».

وصدر تقرير خبراء الطب الشرعى وجاء فى إثنين وخمسين صفحة، ومقسم إلى اثنى عشر فصلا ، وتناول الإجراءات والظروف والفحوص والتحاليل وتقارير المعامل .

كما جاء فى التقرير دراسة عن مادة «الأكونيتين» السامة ، وتحدث الوفاة خلال فترة من ساعة واحدة إلى أربع ساعات من تعاطى المادة بالفم ، وأسرع حالات حدثت فيها الوفاة كانت بعد ٨ دقائق تقريباً ، وأن هناك حالات تأخر فيها حصول الوفاة من ١٢ - ١٨ ساعة.

وجاء فى التقرير أيضاً أنه من المسلم به أن التعرف على وجود هذا السم بالعينات فى أحوال الانتحار أمر عسير ... الخ.

وقد اعترف مسئول القسم الكيمائى فى المخابرات العامة بأن الجهاز إستورد هذه المادة من ألمانيا الغربية فى ٢٦/ ٩/ ١٩٦٣ وبقيت هذه السموم فى القسم حتى طلب مكتب صلاح نصر إعداد ستة عبوات من هذه المادة فى يوم العاشر من إبريل ١٩٦٧ إستلمها صلاح نصر ، وكانت تقدر بستمائة ملليجرام ، وقد ضبط بالمخابرات خمسة عبوات وبمضاهاتها وبالتصوير الضوئى ثبت أنها تكمل السادسة التى كانت ملتصقة بسم المشير عامر وبها مادة الأكونيتين ،وبدأ تحقق أن المشير حصل على المادة السامة التى انتحر بها من إدارة المخابرات العامة.

ولقد تم سؤال السيد صلاح نصر فى تحقيقات انحرافات المخابرات العامة عن عملية السموم ، ومن استوردها فأجاب :

بأنه استورد نوعاً من السموم يسمى « الأكونيتين» مصنع من نبات يسمى « خانق الذئب» يحدث قتلاً فورياً وبدون ألم ، وقال أيضاً إن الرئيس جمال عبدالناصر غضب

عندما عرض عليه أن يكون لديه كمية منه ، وكان تعليقه ـ الرئيس عبدالناصر ـ بالنص : « مش **أنا اللى انتحر** ».

ثم قال : «لكن المشير عامر أخذ واحدة ليقوم بلصقها بين فخذيه(*)» .

كما جاء فى تقرير الأطباء الشرعيين إستعراض للنتائج التالية:

١ـ ثبت من فحص الكشف الظاهري والصفة التشريحية أن الجثة خالية تماماً من أى آثار إصابية ذات دلالة على وقوع فعل جنائى ، من حيث حصول عنف أو مقاومة.

٢ـ كما ثبت من هذا الفحص خلو الأحشاء من أي دلائل لحالات مرضية حادة أو مزمنة من شأنها أن تؤدي إلى حصول الوفاة على النحو الذي حدثت به إكلينيكيا وتشريحياً .

٣ـ إن المظاهر التى أثبتها الفحص الطبى الشرعى ، ظاهرياً وتشريحياً ، تدل على أن الوفاة نشأت عن حالة سمية أدت إلى هبوط سريع بالقلب والدورة الدموية والتنفس.

٤ـ أنه فيما تحقق لدينا من وجود سم الأكونيتين بالشريط المعدنى الذى عثر عليه لاصقا بالجثة الإضافة إلى المظاهر التشريحية التى إتضحت من الفحص ـ هذا مع ما هو معروف من طبيعة تأثير هذا السم على الجسم ، كل ذلك يدل على حصول الوفاة نتيجة التسمم بالأكونيتين.

٥ـ إن عدم العثور على الأكونيتين عن طريق التحليلات الكيماوية التى أجريت على الأحشاء والعينات المضبوطة أمر متوقع ومسلم به علمياً للأسباب السابق ذكرها.

٦ ـ تأسيساً على كل ما تقدم وخاصة واقعة مضغ السيد المشير للفافات ورق السليوفان المحتوية على الأفيون . وما أثبته الفحص عن وجود فتات لورق معدنى لاصق بهذه اللفافات من مثل جزء الشريط المعدنى الذى يحوى سم الأكونيتين مع استمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف سيادته حتى حصول الوفاة دالة على استمرار تأثير المادة السامة، هذا مع وجود الشريط للأكونيتين محتفظاً به مخفياً بالطريقة التى شوهدت بالجثة كل ذلك لما يتفق وحصول الوفاة فى هذه الحالة انتحاراً بتناول هذا السم.

٧ ـ مضى على الوفاة لحين إتمام الفحص الطبى الشرعى على الجثة حوالى اثنتى عشرة ساعة».

(*) جميع هذه التحقيقات مسجلة ومدونة وقد سلمت كلها للنيابة العامة ، كما أن صور هذه التحقيقات محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ، وأرشيف المخابرات العامة.

وفى العاشر من أكتوبر ١٩٦٧ أصدر المستشار محمد عبدالسلام النائب العام قراراً انتهى إلى النتيجة التالية بعد أن استعرض تقريراً تفصيلياً مطولاً ـ يمكن الرجوع إليه فى سجلات النيابة العامة ـ إنتهى إلى :

« وبما أن مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبدالحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينه .. وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار ، وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى ـ وهو ما لاجريمة فيه قانوناً ».

لذلك : نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً.

وتم إخطار مجلس الوزراء فى نفس اليوم بنص قرار النائب العام مع شرح تفصيلى من وزير العدل عن أسباب تأخير صدور القرار لمدة شهر تقريباً.

(يرجع للنصوص الكاملة للقرار الموجودة فى أرشيف النيابة العامة).

كتب السيد المستشار عصام الدين حسونة فى مذكراته عن قضية المشير عامر فقال:

« إنه بجلسة ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧ ـ أى فى يوم صدور قرار النائب العام ، كان من واجبى أن أخطر به مجلس الوزراء ، وغنى عن البيان أن قرار النائب العام هو قرار قضائى لايملك مجلس الوزراء إحداث أى تغيير أو حذف أوتبديل فى حرف واحد من حروفه.

وقد أخطر المجلس مجرد إخطار ـ هذا واجبى السياسى كوزير للعدل ـ بأسباب القرار ومنطوقة ، وأوضحت للمجلس لماذا استغرق التحقيق الفترة التى استغرقها من ١٤/ ٩/ ١٩٦٧ إلى ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧ .. أى نحو شهر كامل .. وذلك برغم تلهف الرأى العام ، وبعض جهات الحكومة على الانتهاء من التحقيق ومكاشفة الرأى العام ـ محلياً وعالمياً ـ بما ينتهى إليه النائب العام ، قلت للمجلس : أود أن أجلو للمجلس الموقر الجواب على سؤال طالما تردد ملحاً .. لماذا استغرق التحقيق كل هذه الفترة؟

لقد كنت أدرك تلهف الرأى العام ـ المحلى والعالمى ـ على الوقوف فى أقرب وقت ممكن على حقائق الحادث ، كما كنت أدرك وأشعر أيضاً أن جانباً من الرأى العام هنا وهناك بدأ يتصور أن إجراءات التحقيق تسير فى طريق غير طبيعى .. كما تناهى إلىّ ما سببه ـ هذا التصور ـ من تأويلات وإشاعات!

أدركت ذلك كله ، ولكنى مع ذلك حرصت كل الحرص وأوفاه على ألا يكون لاتجاهات الرأى العام وتياراته وضغوطه أدنى أثر على أن يستوفى التحقيق حقه الكامل.. دقة وتأنياً وسلامة ، بل إننى رفضت أى رجاء أبلغ لى ـ ولو كان منسوباً للرئيس نفسه ـ

باستعجال النيابة العامة فى إنهاء تحقيقاتها ، بل وأكدت لمن أبلغنى أننى شخصياً قد طلبت من النيابة العامة ألا تترك نقطة من نقاط التحقيق ، أو شاهداً ، أو واقعة ، أو تحليلاً طبياً دون تحقيق كامل».

وأنه عندما عرض قرار النائب العام على مجلس الوزراء ، ولم يخطر بخلد أحد أن يناقش القرار فذلك أمر يعرف المجلس أنه يخرج عن حدود اختصاصه ، وإنما الذى عرض كان موضوع ما ينشر من فقرات القرار فى أجهزة الإعلام ، عرض هذا الأمر السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومى ، وهو أمر من صميم اختصاصه ، ومن حق مجلس الوزراء أن يناقشه فيه من حيث الملاءمة السياسية.

وقد انقسم الرأى بين أعضاء المجلس:

كان من رأيى ـ من الناحية السياسية ـ إذاعة التقرير كاملاً بغير حذف شىء ، وذلك لأسباب:

- فالقرار متكامل وتجزئته من شأنها مسخه ، فضلا عن صعوبة التجزئة.
- والقرار يعطى صورة صادقة على حرص النيابة العامة على سلامة التحقيقات وإثباتها لكل الشبهات التى أثيرت .
- والقرار يرد بالمنطق على الشبهات التى يتناقلها الرأى العام .

وكان من رأى بعض أعضاء المجلس أنه لا وجه لنشر كل ماجاء من التشريح ولا الاتهامات والشبهات التى جاءت فى أقوال بعض أفراد أسرة المشير مما قد تستخدمه بعض التيارات السياسية لإحداث بلبلة بين الرأى العام.

وقد تغلب الرأى الثانى .. فمنعت الفقرات الخاصة بالتشريح ، وأقوال الشهود الذين وجهوا بعض الشبهات إلى واقعة الانتحار من النشر.

وكان الرئيس لايتردد فى الاستجابة إلى طلبى للقاء به لعرض ما لدى من أمور سياسية أو أمور تتعلق بعمل وزارة العدل .. ولم أكن أطلب اللقاء به إلا إذا اقتضت الضرورات هذا اللقاء وكانت تحقيقات حادث وفاة المشير توجب علىّ أن أعرض عليه مراحل التحقيق أولا بأول .

وغداة الحادث التقيت الرئيس فى منزله .. كان يبدو كسير النفس .. محزوناً ..وقد ارتسمت على ملامحه مشاعر الأسى والأسف .. وانعكست الحالة النفسية على حالته الصحية.

قال لي ـ بعد أن وصفت له بالتفصيل مكان الحادث ـ «أنت لاتعرف مدى عمق صلتي بعبد الحكيم .. إن شبحه لايزال في كل ركن من أركان منزلي .. لقد تآخينا ونحن شباب صغار وتصاهرنا .. تزوج أخي بابنته آمال .. وسمى كل منا أولاده باسم الآخر عندي عبدالحكيم .. وعنده جمال .. عشنا أكثر من أخين .. لم يدر بخيال أحدنا أن ينتهي الأمر بنا إلى ما حدث .. ثم استطرد يقول في نبرات حزينة :

« كان عبدالحكيم أقدر مني على كسب الضباط .. كان الضباط يأنسون إليه ويحبونه .. كان دائم السهر معهم إما في بيته أو في بيوتهم .. أما أنا فقلما دعوتهم إلى جلسات خاصة بمنزلي .. أو قبلت الدعوة في منازلهم .. كان هناك حاجز بيني وبينهم .. ».

وفي لقاء آخر روى لي الرئيس ما حدث ـ قبل وفاة المشير ـ وإبان احتدام الصراع بين الرجلين ، قال :

« أخبرني السكرتير أن وفداً من ضباط القوات المسلحة حضروا إلى منزلي يطلبون مقابلتي للحديث في مسألة المشير .. فطلبت الفريق فوزي وأمرته أن يقول لهم « أنا موش الخديوي توفيق .. وأمرته أن يقبض عليهم إن لم ينصرفوا فوراً .. الجيش وحش ترويضه صعب ... » .

ويقول المستشار عصام حسونة بعد ذلك :

« ومع ذلك لايزال الناس لايملون ملاحقتي بالسؤال الذي ألح على خواطرهم منذ ليلة الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧ : هل انتحر عبد الحكيم عامر أم قُتل ؟

والجواب : أن الشهود الذين حضروا الساعات الأخيرة للمشير ، من صباح يوم الثالث عشر إلى مساء يوم الرابع عشر ، قد انعقد إجماعهم على أن المشير قد انتحر لم يشذ عن هذا الإجماع غير كريمتيه نجيبة وآمال ، اللتين استبعدتنا إقدام أبيهما على الانتحار ، استناداً إلى ما تعرفانه عنه من إيمان بالله ، وشجاعة تصمد للتحديات. وكذلك جاءت تقارير الأطباء الشرعيين الدكتور عبدالغني البشري كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل ، والدكتور كمال مصطفى كبير المفتشين الفنيين بمصلحة الطب الشرعي ، والأستاذ الدكتور علي عبدالنبي أستاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس .. جاءت تلك التقارير تؤكد صدق ما قرره الشهود عن انتحار عبدالحكيم عامر » .

وعلى أقوال الشهود ، وتقرير الأطباء الشرعيين أقام النائب العام محمد عبدالسلام قراره الصادر في ١٠ من أكتوبر ١٩٦٧ الذي انتهى فيه إلى الأمر:

« تقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً تأسيساً على أن الثابت أن المشير عبدالحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار ، وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى وهو ما لاجريمة فيه قانوناً» .

وجاء فى مذكرات المستشار عصام الدين حسونة بعد ذلك:

« بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر فى مطلع السبعينات ، وبعد أن استقر الحكم للرئيس محمد أنور السادات التقيت ـ مصادفة ـ المهندس حسن عامر شقيق المشير وأنا أمارس رياضتى ـ المشى ـ على كوبرى قصر النيل فوقف يحيينى فى ود وحرارة .. كنت لم أره منذ وفاة المشير ، قال لى أن آل عامر لاينسون لك مواقفك معهم .. ثم بادرنى بالسؤال» إننا نشعر أن المشير لم ينتحر .. وأنه قُتل، فهل يمكن أن يعاد التحقيق فى الحادث؟.. قلت إن القضية قضية شهود ، وقد قرر هؤلاء الشهود على سبيل القطع ـ أن الوفاة تمت انتحاراً ، وأيدهم فى ذلك صفوة الأطباء الشرعيين فى مصر .. فهل عندك مايفيد أن شهود الحادث مستعدون ـ اليوم ـ للعدول عن أقوالهم؟.. أجاب: «لا».. قلت : « هل استشرت أحداً من رجال الحكم الجديد ؟ قال : « نعم استشرت السادات وقد شجعنى على طلب إعادة التحقيق.

ويقول المستشار حسونة فى الهامش : « كان السادات وراء بداية حملة على أن عامر قتل ولم ينتحر تشهيراً بسنوات حكم عبدالناصر ، رغم أنه قرر فى كتابه «البحث عن الذات» أنه انتحر ».

ثم يستطرد المستشار عصام حسونة كلامه قائلاً:

« فى قضايا الوفاة بالسم لايفرق بين القتل والانتحار شئ .. فالصورتان لا تختلفان من حيث الآثار المادية ، ففى الحالتين يتناول الضحية السم بيده عامداً أو مخدوعاً أو مُكرَهاً .. أما الوفاة بعيار نارى ، أو بآلة حادة ، فما أيسر أن يكشف المحقق ـ قبل الطبيب الشرعى ـ إن كانت الوفاة قتلاً أم انتحاراً .. لأن الآثار المادية بين الصورتين مختلفة .. جد مختلفة، ثم أضفت : إن الشهود الذين رافقوا المشير فى الساعات الأخيرة هم وحدهم الذين يعرفون ـ بعدالله ـ إن كانت الوفاة انتحاراً أم اغتيالاً».

وهكذا كانت نهاية المشير بالانتحار بما لايقبل أى مجال للشك ، ووضعت خاتمة دراسية لهذه العلاقة الغير مسبوقة والمعقدة بين الرجل الأول والرجل الأول مكرر وليس الثانى.

ولكن الأمور لم تنته عند هذا الحد فسوف يظل الحديث طويلاً فى هذه المأساة التى شهدتها مصر ، ولن يحسم تقرير الطبيب الشرعى ، ولا تقرير النيابة العامة ، ولا شهادة الشهود الأمر؛ لأن البعض يريد التشكيك لأسباب غير موضوعية ، فهناك من سيظنون مصرين على أن عبدالحكيم عامر قتل ، وهناك من سيظلون مصرين على أنه انتحر ، وهؤلاء الذين يملكون الوثائق الحقيقية.

وسوف تظل قصة هذه الدراما العنيفة باقية فى تاريخ مصر ، كما أن عامر الرجل والإنسان والقائد المحبوب سيظل يعيش كمأساة كبيرة ، رجل تسبب هو ومن حوله فى كوارث تحملت الأمة العربية كلها نتائجها كأبشع وأقصى ما تكون النتائج.

وعلى المستوى الشخصى فإن عبدالحكيم عامر بطبيعته وأخلاقياته وشهامته أضاعه الذين كانوا من حوله .. وكم أضاعوا من قبله ومعه!.

وهكذا سقطت المؤسسة العسكرية ، وبدأت المؤسسات السياسية لأول مرة منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحكم..

* * *

أقوال بعض الشهود

قد يكون من المفيد أن أستعرض أقوال بعض الشهود الذين تناولوا قضية انتحار المشير عامر، وهؤلاء الشهود الذين سوف أستشهد بأقوالهم هم من أصدقاء المشير ورجاله والمقربين منه الذين يقال إنهم محسوبون عليه، وأبدأ بشمس بدران وزير الحربية السابق ورجل المشير الأول الذى قال فى التحقيقات:

«إن الموقف أصبح معقداً بعد ضرب الطيران، وأنه لابد من الانسحاب بعد أن طوق اليهود خط الدفاع الثانى، وأخذ المشير رأى القادة محمد فوزى وأنور القاضى وغيرهما كما تحدث المشير مع الرئيس وقال له «أنا حا ارجع لك أولادك سالمين ..»

وأضاف شمس بدران قائلاً: وهنا استنتجت أن المشير يريد أن ينتحر بعد أن رأى الموقف العسكرى بهذه الصورة مثل قادة التاريخ هانيبال وغيره .. هيئ لى هذا، فاتصلت بالرئيس عبدالناصر فى منزله، لم أشأ فى أول الحديث أن أخبره بأن المشير يريد أن ينتحر، طلبت منه فقط أن يحضر إلى القيادة لأن الموقف يتطلب ذلك، رفض عبدالناصر وقال: آجى ليه .. العملية عملية عبدالحكيم، وهو واخد المسألة كلها، ولكن الرئيس حضر عندما أبلغته خوفى من انتحار المشير».

ويقول الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة السابق فى كتابه الذى صدر فى جزئين بعنوان «مذكرات فى السياسة والثقافة» الصادر عن مكتبة مدبولى برقم إيداع ٨٠٢٢/ ٨٧ بترقيم دولى 977-133-065-9 أنه فى ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيو اتصل بى المرحوم صلاح نصر مدير المخابرات العامة ليبلغنى أن عبدالحكيم عامر قد عزم على الانتحار، ورجانى لما يعرفه عما كان بينى وبين عبدالحكيم من ود قديم أن أسرع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه، وسرعان ما غادرت بيتى قاصداً القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبدالحكيم عامر، وفى الطريق إليه أخذت أقلب الرأى كيف لى أن أقنع رجلا يدفعه شعوره بالمسئولية أن يضع مثل هذا الحد لحياته إثر تلك الهزيمة، ورحت أراود نفسى هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الود، أم أدعه يمضى فيما هّم به استجابة لما

يمليه عليه ضميره ؟ ولكن جانب العاطفة كان الأغلب فمضيت إليه ، وحين بلغت مقر القيادة العامة ـ وكنت عندئذ فى منتصف الليل ـ لقيت صلاح نصر هناك فلفنى وإياه صمت الذهول ، وبقينا كذلك لحظات تثقل علينا فيها خطى الدقائق وكأنها أقدام هرمة ، وفيما نحن كذلك إذ بالباب يفتح فجأة ، وإذا وزير الحربية شمس بدران يواجهنا ، ثم يباغتنا بقوله ونحن فى هذا الوجوم الحزين ـ وأحب هنا أن أسجل عبارته كما وردت على لسانه حتى لا أحملها غير مدلولها ـ : «**أما أتخمتنا حتة خمة!**»

ولم تحرك تلك العبارة منا شيئاً ، وأضاف قائلاً :

«لم أنتم هكذا حزانى هل أنتم فى مأتم ؟ أطلب لكم قهوة سادة..!».

وبعد هنيهة صحبنى أحد الضباط إلى غرفة صغيرة حيث كان عبدالحكيم عامر جالساً يترقب قدره فى صمت رهيب ، ورأيت فى عينيه ما هو عازم عليه ، وهنا تملكتنى رهبة ، وكدت أن أسلم معه بما هو مقدم عليه ، وكنت على وشك أن أعدل عما جئت له ، ولكنى لبثت بجواره حتى مطلع الفجر بعد أن عز على أن يكون هذا مصيره ، فأخذت أسرى عنه وأضرب له ما حضرنى من أمثلة من تاريخ تشابه ما نحن فيه ، ثم أعود فأذكره بموقف ديننا من المنتحر الذى يكاد يرده إلى الكفر ، على أنى رأيت عينيه الجاحظتين تكادان تفصحان عن تصميمه على أن يترك الحياة ، وأخذت أثناء عودتى أردد فى نفسى أنه ما دامت هذه النية قد راودت عبدالحكيم فما كان أهون عليه بدلاً من تلك الفعلة التى ينكرها الدين من أن يثوب إلى رشده ، ويتخلى عن هذا المنصب إلى غيره ممن قد يحسنون توجيهه».

نصل إلى شهادة قد تكون غريبة ، لكنها فى نفس الوقت مهمة ـ من وجهة نظرى كشاهد على أحداث تلك الفترة من داخلها ـ وهى ما جاء فى أقوال السيدة إصلاح عبدالحميد حواس الشهيرة «بزهرة» ، وشقيقة السيدة نفيسة عبدالحميد حواس الشهيرة «برلنتى» ، وذلك حسبما جاء فى تحقيقات النيابة العامة وتحقيقات لجنة حلمى السعيد حول انحرافات جهاز المخابرات العامة سنة ١٩٦٧ ، حيث قررت ، ووقعت على أقوالها بالآتى :

« إن أسباب انتحار عبدالحكيم عامر حساسيته وخوفه من الفضيحة خصوصاً بعد معرفته بأن المخابرات العامة قد استدعت السيدتين نفيسة وإصلاح ، وكان يتصل بأختها «امتثال» لمدة ثلاثة أيام على التوالى لمعرفة أخبارهم ، ولكنه انتحر فى اليوم الرابع.. قالت إنها هربت أشياء ثمنية طرف آخرين ، واستلم عبدالمنعم عامر منها سبائك ذهبية

وأسلاك ذهبية وكاسات مطعمة بالذهب وكريستال ومجوهرات، بكشف دونته بخط يدها ـ وقامت بعمل فواتير عن طريق جار لها بالمنزل يعمل فى المزادات لإثبات ملكيتها لبعض الأشياء.

لقد حاول البعض أن يثير غباراً حول مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر، وكان ذلك موقفاً غريباً من قيادات عليا فى القوات المسلحة، وبعد أن اعترفت بإرادتها وأعلنت أنه لم يقع عليهم أية ضغوط.

وأرى من المناسب أن أتعرض لأقوال بعض هؤلاء القادة والتى أدلوا بها من خلال محاكمتهم العلنية التى أذيعت ونشرت فى جميع الصحف دون ما حذف حرف منها منذ أن بدأت المحكمة حتى صدور الأحكام يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ ـ ومن الصدف أن يوم تنفيذ المؤامرة كان محدداً له يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ (*).

قال المقدم أحمد عبدالله إسماعيل (من قادة الصاعقة):

« فى البداية أحب أن أقرر أن كل اعترافاتى التى سجلها التحقيق تمت بمحض اختيارى وبدون أى ضغط، وأقرر أيضاً أن معاملتى كانت كريمة جداً».

وروى بعد ذلك دوره الكامل منذ أن بدأ اتصال المشير عبدالحكيم عامر به بعد النكسة حتى اكتشفت المؤامرة. كما تحدث بالتفصيل عن اللقاءات السرية التى تمت واشترك فيها سواء فى منزل المشير عامر بالجيزة، أو فى شقة مصطفى عامر، أو فى شقة أخرى فى عمارة الشربتلى، أو فى شارع الهرم، أو فى شارع كورنيش النيل، أو أمام المسرح العائم، وحدد بالتفاصيل ما جرى فى كل لقاء وكذا المشتركين فى الاجتماعات السرية وماذا قال كل منهم، وكيف تم الاتفاق على عملية تنفيذ الاستيلاء على القيادة فى منتصف الليل يوم ٢٧ أغسطس، وقال أن كلمة السر للعملية بالنسبة لاشتراك الطيران هى «نصر». وروى للمحكمة بالتفصيل الاتصالات التى أجراها مع عدد من الضباط للاتفاق على تنفيذ الخطة يوم ٢٧ أغسطس إذا لم تسفر مقابلة المشير للرئيس عبدالناصر على اتفاق حول مطالب المشير، وأن الضباط الذين اتصل بهم هم مدحت الريس ومختار حسن الفار وسمير يوسف وسعيد عثمان وفاروق شكرى وسمير فهمى.

قال أيضاً إنه ذهب بعد النكسة إلى منزل المشير عامر من باب الوفاء له لأن المشير صاحب فضل عليه كما أنه عاونه فى الإفراج عن شقيق له من الإخوان المسلمين بعد أن

(*) (صورة من وثائق ومحاضر وتسجيلات التحقيقات كلها محفوظه فى سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى).

أمضى فى السجن خمس سنوات وكان محكوما عليه بعشر سنوات ، كما قام المشير بترقيته ترقية استثنائية .. وفى هذا اللقاء طلب إليه المشير أن يكون الأمر سويا وألا يزوره فى الصباح كما قال له أنه سيستدعيه عندما يريده وتحدث معه عن الموقف بصفة عامة.

طلب المشير لقاءه بعد ذلك وتمت المقابلة فى شقة بعمارة الشربتلى وفى منزل بالدقى . وفى المقابلة التى تمت بعمارة الشربتلى سأله المشير عن قوة الصاعقة التى يمكن الاعتماد عليها فأجاب بأنها ١٠٠ أو ١٥٠ شخص وكان من المفروض أن يحضر الطيار تحسين زكى هذه المقابلة ولكنه اعتذر بسبب تكليفه بنوبة عمل وحمل أحمد عبدالله اعتذاره للمشير.

أما اللقاء الذى تم بمنزل الدقى مع الطيار تحسين زكى وحضر مع المشير عباس رضوان واتفق على دور الطيران وهو أن يؤمن تحرك المدرعات ولاينفذ أى أوامر تصدر له من قيادة الجيش بضرب التحرك . وقد أبلغ المشير تحسين أن كلمة السر للعملية هى «نصر» . وكان رأى المشير أن تتم العملية يوم ٢٩ أغسطس ولكن أحمد عبدالله طلب تقديمها إلى ٢٧ لأنه يشعر أنه مراقب.

وتحدث أحمد عبدالله عن لقاء آخر مع المشير عامر فى غرفة نومه وحضره شمس بدران.

وفى اللقاء طلب المشير معلومات عن الإذاعة ومحطة أبو زعبل وأجاب أحمد عبدالله بأنه لايعرف شيئاً عن هذا الموضوع، فقال له المشير أنه يعرف الطريق الذى يحصل منه على المعلومات عن الإذاعة ، وطلب من شمس بدران ألا يبلغ شيئاً عما دار فى الاجتماع إلى جلال هريدى. ولما خرج من اللقاء سأله جلال هريدى فلم يتكلم ، وعندئذ قال جلال هريدى:

« هما كانوا بيقولوا إنهم حيجيبوا الصاعقة ويروحوا القيادة». وفهم أن جلال هريدى يعرف أو أن هناك خطة جديدة لعدم إبلاغه بالتطورات.

قال أحمد عبدالله إنه ذهب إلى شمس بدران فى بيته وتحدثا فى الموقف ورأى المشير فى التطورات الجاريه وقال له شمس أنه يتوقع اعتقاله (أى شمس).

قال بعد ذلك إن شمس بدران هو الذى قدم الطلب الخاص بالإفراج عن شقيقه المسجون إلى المشير وأن علاقته به بدأت سنة ١٩٥٦ ، وأنه قابل شمس فى شقة مصطفى عامر شقيق المشير ، وكان من المفروض أن يحضر المشير ولكن شمس حضر بالنيابة عنه لانشغاله ، ثم كان لقاء شارع الهرم ، ثم اللقاء فى غرفة نوم المشير الذى حضره شمس

بدران وطلب فيه شمس أن يتكتم عن كل شيء . وأنه اتفق حفاظاً على سرية اللقاءات أن يتصل بالتليفون في منزل المشير وطلب حسين مختار متنحلا اسم شقيقه حسن ويقول لمن يرد عليه «قولوا له أخوك عاوز يقابلك النهارده» ، وكان المتفق عليه في تفسير هذه العبارة أن اللقاء الساعة ٩ مساء عند المسرح العائم.

تحدث أحمد عبدالله حول تنفيذ الخطة مع مختار حسين الفار وهو ضابط معلم في مدرسة الصاعقة وقال إن مناقشته معه أكدت له أنه ليس ممن يستعان بهم في تنفيذ الخطة، وأنه زار منطقة القناة والتقى بالرائد سمير يوسف في أغسطس ، وتبين له أنه كان يعرف بالخطة «من سكة تانية» قبل أن يتحدث إليه.

وبالنسبة للضابطين على عثمان وعبدالله الشرقاوى قال أنه لم يتحدث إليهما ولكن مختار الفار طلب إليهما التوجه إلى منزل بالإسماعيلية يوم ٢٦ أغسطس خوفا عليه .. وأنه ذهب إلى الإسماعيلية يوم ٢٦ أغسطس ـ وقد أخذ هذا اليوم أجازة ، وقابل الضابط سمير يوسف كما قابل مدحت الريس وكان قائد كتيبة في الإسماعيلية ،وأنه تحدث أيضاً مع سعيد عثمان وهو مدرس في الصاعقة قبل موعد التنفيذ بثلاثة أيام وأملاه كشفا بأسماء أخرى من بينها سمير فهمي وسعيد عثمان وحسين مختار، وأن على شوقى زاره في مكتبه وأبلغه أن المشير عامر وجلال هريدي يسلمان عليه ، وأنه قدم لهما خرائط لمنطقة القناة طلباها منه.

وقال أحمد عبدالله إنه يعترف بخطئه ولايبرر هذا الخطأ بأى تبرير.

وقد فهم من مناقشة المحكمة لأحمد عبد الله أن له آراء شخصية في أخلاق وسلوك جلال هريدى وله رأى أيضاً في عثمان نصار وقد عبر عنهما في التحقيق ، وقال إنه تحدث بشأنها مع شمس بدران ، ولكنه اعتذر للمحكمة عن عدم تحدثه في هذا الموضوع.

وقال عباس رضوان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق:

ليلة ٢٣ يوليو كنت من ضمن القوات اللى دخلت القيادة ، وكان موجوداً المرحوم المشير عامر والسيد الرئيس عبدالناصر وبعض الضباط ، وليلتها أخذت أمراً بالاستمرار في القيادة العامة .. في سبتمبر طلبت أن أترك القيادة وأعود ضابطا في الجيش برتبتى التى يشرفنى الاستمرار فيها ، وطلبت هذا من الرئيس إلى أن أصدر قرارًا بنقلى إلى الفرقة في رفح ، وكنت أريد أن أعود للجيش كأى ضابط ، في الوقت ده كان فيه لغط كتير حول مندوبى القيادة، وفي أكتوبر طلب منى الرئيس البقاء في القيادة، وبقيت حتى ١٩ مايو سنة ١٩٥٨ حيث عُينت نائباً لمدير المخابرات وكنت مريضاً ولم أزاول عملاً إلا في

أغسطس وفى أكتوبر حصل تعديل وزارى وعُينت وزير داخلية تنفيذى للإقليم المصرى فى أكتوبر ١٩٥٨. واستمريت بعدها وزير داخلية حتى الانفصال سنة ١٩٦١، وفى أكتوبر عُينت وزير دولة للرقابة الإدارية والنيابة الإدارية ، وفى سنة ١٩٦٢ عُينت وزيراً للإدارة المحلية حتى سنة ١٩٦٤ فقد عينت نائب رئيس وزراء ووزير إدارة محلية ، وفى سنة ١٩٦٥ تفرغت للعمل فى الاتحاد الاشتراكى منذ أغسطس سنة ١٩٦٥.

قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كنت معلما فى مدرسة المشاة وحوالى سنة ١٩٤٩ انتهت خدمتى فى المدرسة والتحقت بكلية أركان حرب ونجحت وحصل اتصال بينى وبين الرئيس جمال عبدالناصر ، ولم يكن الاتصال واضحاً لى إذ طلب منى محمد البلتاجى محافظ الجيزة الحالى زيارة الصاغ عبدالناصر فى مدرسة الشئون الإدارية فرحت معاه وأنا فى امتحان كلية أركان حرب وكنت عايز أخدم فى سيناء فالمرحوم اليوزباشى عبدالونيس كان ساكن معايا وقال لى الصاغ عبدالحكيم عامر راجل خدوم ، روح قول له فقلت له أنا معرفوش ، وكان المشير يراقب علينا فى الامتحان فتقدمت له بدون معرفة أطلب الخدمة فى سينا ، فوجدته عارفنى إسماً وموضوعاً ، وقال لى : إيه المانع من الخدمة فى وحدتك فى مصر ، فقلت له اللى تشوفه وإذا كان فيه مصلحة لبقائى فى القاهرة زى بعضه ، وبعدها استمرت العلاقة وبدأ التنظيم ، وتكلم معى المرحوم المشير فى التنظيم وبعدين قابلنا السيد الرئيس وكان حصل قبلها كلام مع ناس كتير زى كفافى ونصير وأبو الفضل وبعدها أُعتقل رشاد مهنا وبعض الضباط سنة ١٩٤٧ بتهمة التدبير ضد الفريق عطا الله واستمرت العملية لسنة ١٩٥٠ ، وكنت أنا فى خلية مع البلتاجى وإسماعيل فريد وعبدالمحسن أبو النور وعبدالحليم عبدالعال وحمدى عاشور ، واستمرت الخلية وكنا نجتمع وكان المشير يحضر أحياناً ، والسيد الرئيس يحضر أحياناً وفى نهاية سنة ١٩٥٠ كلفونى بتوزيع المنشورات أنا وإسماعيل فريد فى سيارة إسماعيل فريد ، وكنا نروح مصر الجديدة والحلمية والزيتون ونرمى المنشورات فى صناديق البوستة وأنا فاكرها للآن.

وسنة ١٩٥١ استمريت فى توزيع المنشورات داخل كلية أركان حرب وخارجها حتى سنة ١٩٥٢ ، وكان اتصالى المباشر بالسيد الرئيس والمرحوم المشير على السواء وهما ساعدونى على دخول كلية أركان حرب.

وفى مساء يوم عشرة يونيو ١٩٦٧ شفت عدداً كبيراً من الضباط يطالبون المشير إنه يروح القيادة وكان هو رافضاً الكلام ده ، وانصرفوا ، بعد كده تردد ضباط آخرون وكان

بعضهم موجوداً فى البيت ودول بتوع مكتبه ومعاهم بعض الضباط اللى خرجوا من الخدمة ، ومن مكتبه ما أعرفش الأسماء بالكامل وأذكر أحمد الجنيدى ورائد عبدالسلام وطنطاوى وأحمد أبو نار وهيئة مكتبه ، ومن المترددين غيرهم كان اللواء عثمان نصار وحمزة البسيونى والطيار أيوب وعبدالحليم عبدالعال للزيارة وأحمد علوى شفته مرة وجلال هريدى وحسين مختار بصفة دائمة وأمين عبدالعال أحياناً .. دول اللى كانوا يترددون.

أذكر أنى كنت فى زيارة المشير وقعدنا فى صالون وبعدين قام إلى صالون آخر سلم على ناس وأذكر كان معاهم المرحوم أيوب ، بعد الحادث أنا كنت فى واقعة إطلاق النار على هريدى خارج البيت وعدت الساعة ثمانية ونصف مساء فأولادى قالوا لى على الحكاية ورحت بيت المشير بسرعة ولم أجده لأنه كان عند الرئيس ولقيت جلال واقفاً مع بعض الضباط وقلت له : الكلام ده مضر . فقال : لى أبداً ما حصلش حاجة ودول كانوا عايزين يمسكونى . فقلت له : دى كرامة المنزل والعمل ده يزيد الخلافات ، ودخلت قعدت لما حضر المشير ، ولما دخل قال لى : جاى تحقق . فعرفت أن الرئيس أخبره أنهم كلفونى أشوف الحكاية . فقال لى : السيد الرئيس قال أنه سيلغى اعتقال الضباط ، وقبل كده عرفت أن سيارة حضرت لإمساك جلال ، فجرى إلى منزل المشير وجابوا أسلحة ضربت على السيارة ولم تحدث إصابات ، وأنا يومها قلت للمشير : لازم كل واحد فى البيت يروح لحاله . وأنا طلبت من المشير صرفهم ، ولما وجدته محرجاً اقترحت عليه السفر إلى المنيا أو الإسكندرية وفعلا هدأ الجو شوية . وفى يوم فى شهر يوليو سحبت الحراسة من المنزل والمشير اعتبره تصرفاً غير مريح . فقلت ليه : الحراسة وعدمها سيان ، وبعدين لاحظت أن فيه ناس مدنيين موجودين من بلده وأنا لم أعرف عددهم وهو قال لى : أنهم لحراسته.

ما كانش فيه خلافات ولاطلبات. المشير كان محدداً إنه لابد من العودة للقوات المسلحة، وهذا الموضوع لم يحدث فيه أى مفاوضات ، وكان بعيداً عن العلاقات الشخصية ولم يسمح إطلاقا بالكلام فى هذا الموضوع أبداً ولم يكن هناك أى احتمال لعودة المشير للقوات المسلحة، وأنا عايز النقطة دى تكون واضحة ، أنا لم أدخل فى مفاوضات إطلاقاً، وأنا كنت أحترم العلاقة بينهما أكثر من المناصب.

يوم ٢٢ أنا مريت على بيت المشير ، وقال لى : أنا عايز أخرج . قلت له : مافيش داعى للخروج . قال : ده مشوار صغير ، وذهبت معه إلى فيلا بالدقى ، واعتقادى أن الفيلا دى هو كان واخدها لأغراض خاصة ، وحاولت أستأذن منه وأنصرف لكنه رفض ،

فدخلت ووجدت حسين مختار واثنين غيره لا أعرفهما ودى كانت أول مرة أعرف فيها الفيلا دى.. والحقيقة أنا لما وجدت أشخاصاً لا أعرفهم وكلاماً بعيداً عن ذهنى وأحمد عبدالله قال : عايزين نستعجل وكلام عن يوم ٢٩ ويوم ٢٧ ، وهذه أول مرة أسمع بمثل هذا الحديث ، وأنا دهشت جداً لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن علاقة جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر .. مش معقول إن التفكير ده يحدث . كان الحديث بين المشير وأحمد عبدالله عن استعجال العملية يوم ٢٧ ، وإن المشير رايح الصاعقة ومنها إلى القيادة ، والمشير سأل تحسين عن الطيران فقال له : الطيران كويس ، فطلب منه طائرة هليكوبتر ، فتحسين قال إنه لايمكنه . وبعدين المشير طلب طيارة مواصلات فقال له : ماعنديش وهو كان عايز طيارة هليكوبتر نروح به القنال يعلن بها وجوده هناك ، وانتهى الحديث تقريباً ، وسمعنا كلمة «نصر» وماكنتش سر الليل ، هذه الكلمة قيلت وما أعرفش على أنها سر الليل . وعرفت أن فيه مقابلة يوم ٢٥ بين الرئيس والمشير وكله معلق على هذه المقابلة يمكن يكون فيها اتفاق.

والموضوع كان معلقاً على مقابلة الرئيس يوم الخميس ، وكان فيه بعد كده كلام عن اتصال بأحمد عبدالله ، أنا كلمت المشير وقلت له : ما دام فيه مقابلة يبقى ليه كده ؟ فقال لى : ده كلام علشان الأولاد دول ما يفلتوش . فقلت له : مافيش داعى لكل ده . فقال: مافيش حاجه والموضوع معلق على المقابلة . وإنشاء الله نتصافى فيها . وكان الحديث ده فى العربية.

اتصل بى المشير فى يوم وقال لى: إن فيه ضابط عايز يقابله وطلب منى أن أقابله بدلا منى فأرسله ليقابلنى دون سابق معرفة ، وكان معه عبد السلام فهمى والنقيب فاروق يحيى ، وكلمونى عن المتاعب الموجودة ، وكلها متاعب تحدث باستمرار وهى متاعب إدارية وأنا ماكنتش أعرف إيه شغله ولكن عرفت أنه ضابط إشارة فى الفرقة المدرعة.

وفى مرة رحت للمشير لقيته بيلعب شطرنج فى مكتبه مع جلال هريدى ، وجلال قام وأنا كلمت المشير لوحدى عن مقابلة يوم ٢٥ ، وهو قال : إنه فيه احتمال إن الرئيس يطلبه للسفر إلى الخرطوم . قلت له : دى فرصة لتصفية الجو فى فترة المؤتمر ، وكان مبسوطاً بأمل السفر مع الرئيس للخرطوم . وبعد شوية دخلت غرفة أخرى أكلت وبعدين لقيت جلال هريدى وعثمان نصار قاعدين فى الصالة ومعهم المشير قعد معاهم وكان معهم أوراق ، والمشير نده على ولقيت أمامهم خريطة عليها أسماء الوحدات وهى خريطة منطقة القناة وفيها أسماء الوحدات ومواقع الأحداث والمشير بدأ يتناقش مع هريدى حول الوحدات وإمكان الاستعانة بها.

طبعا اللي بيدير المناقشة كان المرحوم المشير، وأنا في الواقع دهشت، ولم يكن لي اتصال بعثمان أو جلال أبداً في هذه الفترة، وأنا دهشت واستغربت وكان الكلام عن الوحدات ولم يذكر أسماء قادة، وبعدها قال لي المشير: روح البوليس الحربي. فأنا استغربت ليه أروح وأنا ماليش علاقة بالبوليس الحربي، وكنت أقصد قطع الموضوع ونط جلال هريدي وقال: إن البوليس الحربي مؤمّن حسب رأي شمس بدران. فقلت له: أنا سأتكلم مع المشير في ذلك، وعلى ما أذكره بعد كده عثمان نصار سأل عن الواجبات. فالمشير قال له: إنت حاتروح القناة، ومجموعة فيها شمس بدران حاتروح المدرعات. ده فيما يتعلق بالفرقة المدرعة أو واجب شمس بدران، والمشير أعاد الكلام معى تانى وقال لى: إنت تؤمّن القاهرة من البوليس الحربي، وسيحدد لى اجتماعات مع صلاح نصر. وقلت للمشير: إن القاهرة فيها إجراءات أمن ومقاومة شعبية والموضوع ليس بهذه البساطة، وأنا لى كلام مع سيادتك. والمشير بعدها قال: إنه يكون فيه اعتقالات وذكر بعض أسماء لاعتقالها، وقال لعثمان نصار: ضيف مدير أمن القاهرة على الأسماء وبعدين حصلت مناقشة مع عثمان نصار حول الفرقة المدرعة، وعثمان قال: أنه يقدر يروح هناك بس بعد اتصالات، وعثمان أثار ثانية موضوع اللواء المدرع بالقاهرة. وقال: إنه محتاج للاتصال به والمشير قال: إذا كان عثمان مش لاحق يعمل اتصال يبقى يروح مع عباس في مجموعة المشير، وأنهى الحديث قائلاً: عموماً الموضوع معلق على مقابلة الرئيس بكرة.

قعدت معاه ليلة ٢٤ وقلت له إيه الهدف من هذا؟ فقال لى أنا حا أخرج مع الجماعة دول، وعايزهم يفهموا إنى أقدر أعمل حاجة.

واتصلت بالمرحوم المشير قبل ذهابه لموعد الرئيس وعدت لمنزلى الساعة ٥,١١ وبيت المشير طلبونى وكان لسة مارجعش، وحوالى الساعة ٥,١٢ تم الاتصال بسيادة الرئيس والرئيس قال لى المشير عندى وعايزك تروح تخلى الضباط تسلم نفسها للقوة، وإذا تعذر هذا انقل أولاد المشير إلى بيت آخر. فقلت له: حاضر. ورجعت البيت بتاع المشير لقيت قوة وناس جوة البيت وقادة القوة عند الباب والباب مقفول، فدخلت وحاولت إقناعهم بتسليم أنفسهم للقوة، ودخلت قلت للضباط في البيت سلموا فاعترضوا وطلبوا المشير، فقلت لهم: دى أوامر وأنا دخلت وفتحوا لى الباب وتبادر لذهنى أن أمنع أى حاجة تحصل، ولما دخلت كنت لوحدى وكلهم طلبوا عودة المشير وكان داخل البيت اللواء عثمان نصار وأمين عبدالعال وجلال هريدى، وأثناء وجودى على الباب طلع شمس بدران من داخل البيت. وكان فيه نوع من التمسك بحضور المشير، وأنا من جوة اتصلت بالسيد الرئيس تليفونياً، وقال لى: خلّيهم يسلموا وبعدين ييجى المشير،

فقلت لهم : دى أوامر السيد الرئيس ، فوافقوا ، وبدأ حرق الأوراق فى الحمام وكان المتولى لعملية الحرق أكثر من واحد ، وشمس كان فى أوضة النوم وشايف حرق الورق ، وأنا مشيت وسبته وهو بعدها حصلنى ، ثانى يوم مر علّى ابن المشير الصغير وأنا أعطيته المبلغ اللى أعطاه لى جلال وقلت له : هل يريد الشنطة اللى عندى ؟ .. والشنطة دى فى أغسطس كنت مريت على المشير وقال لى : عندى مبلغ شيله لى عندك . ونده لطنطاوى وقال له : إعطى الشنطة لعباس . وكان فيها كمية من العملة الذهبية ، بها خمسة آلاف جنيه ذهب، وأخذت الشنطة إلى بيتى ، وطلب منى بعدها ألف جنيه فأعطيته واستمر باقى المبلغ عندى وحطيت معاه فلوس شمس وجلال.

ولما جانى ابن المشير الصغير يوم ٢٦ قلت له : أنا عايز أبعت له الشنطة ، فرجع قال لى : وديها البلد عندك فى الحرانية ، وأنا وديتها عند الشيخ عباس الليثى رضوان لحساب المشير إلى أن كان يوم ٣٠ سبتمبر سألنى عن الشنطة فقلت له كل ما يتعلق بها وأرسل وأخذها ووجد فيها عجزاً وعلمت أنه وجد كيسين ناقصين وأن ابن الشيخ عباس أخذهم وداهم لابن عمته فى نزلة السمان وأحضروهم وعاد المبلغ الذهبى كله.

ملحوظة من المؤلف :

١ـ كان اللواء المدرع الخامس عشر هو اللواء المكلف من جانب القوات المسلحة للمشاركة فى خطة تأمين القاهرة مع أجهزة أمنية أخرى وكان يقود هذا اللواء المرحوم العقيد عادل سوكة الذى حدد موقفه منذ يوم ٥ يونيو ٦٧ مع الشرعية وكان على صلة وثيقة معى باعتباري المسئول عن تنسيق خطة تأمين القاهرة بين الأجهزة المعنية، وكان الاتصال يتم مع قادة هذه الأجهزة على مدار الساعة طوال الوقت . وللعقيد عادل سوكة موقف مع الرئيس السادات بعد دخولى السجن كان من نتيجته أن أُبعد خارج البلاد كملحق عسكرى فى تركيا.

٢ـ والسيد عباس رضوان كان موضع ثقة متناهية بلاحدود من الرئيس جمال عبدالناصر الذى لم يكن يصدق أو يعتقد أنه مشارك فى المؤامرة ولكن الاعترافات توالت من الجميع تؤكد ضلوعه فى المؤامرة بل لقد كان له دور رئيسى فى التخطيط والتنفيذ من ناحيتين الأولى من ناحية المشير والثانية من ناحية السيد صلاح نصر (النقود ـ الجماعات التى كانت ستقوم بعمليات الاعتقالات).

٣ـ كانت هناك ورقة بخط يد المشير عامر مكتوبة على ورقة مسطرة وبالقلم الجاف الأحمر تشمل الخطة والواجبات تفصيلاً ومبين عليها أيضاً الأسماء المطلوب اعتقالها

وعملية تأمين القاهرة التى كان السيد عباس رضوان مسئولاً عن تنفيذها مع آخرين منهم اثنين لم يتخذا معه إجراء لأنهم اعترفوا للرئيس جمال عبدالناصر بكل ما وصل لعلمهم حول هذه المؤامرة.

٤ـ كان المشير عامر يؤوى فى منزله كل ضابط يراد التحفظ عليه مثل حمزة البسيونى وعبدالحليم عبدالعال وعبدالرحمن فهمى . وكشف التحقيق أن المشير سعى لحماية الفريق صدقى قائد الطيران المسئول الأول عن الطيران والكارثة العسكرية فدعاه المشير للإقامة بمنزله يوم علم أنه صدر أمر بالتحفظ عليه وأرسل العقيد محمود أحمد طنطاوى من مكتبه لاستدعاء الفريق صدقى محمود إلا أن حرم الفريق صدقى محمود نهرت العقيد طنطاوى وطلبت منه أن يغادر المنزل فوراً .

أعود لأقوال كبار المشاركين فى المؤامرة :

يقول شمس بدران وزير الحربية السابق :

قبل أن يتكلم أشاد بالمعاملة الطيبة ، وروى الحكاية منذ البداية: « فى أوائل صيف ١٩٦٢ اتخذ الرئيس قراراً بأن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة أو نواب الرئيس يسيبوا شغلهم الرسمى وينضموا إلى التنظيمات الشعبية وكان الكلام يشمل الجميع بما فيهم المشير عبدالحكيم عامر ـ الله يرحمه ويحسن إليه ـ والمشير وافق لأن الوضع ما كانش يستحمل فى هذه الظروف ، ظروف انفصال سوريا وكان فيه كلام كتير فى البلد ولذلك المشير رأى أن الوقت لايسمح أنه يترك القوات المسلحة حتى لايحدث مالا تحمد عقباه إن الجيش ما كانش يستحمل تغيير القيادة .. قبل كدة كان الرئيس يرى تغيير صدقى محمود وجمال عفيفى وعرفت هذا من الرئيس وقال لى إنه حاول يغير صدقى والمشير رفض ، وكان المشير متصوراً أن صدقى أصلح واحد وكان فيه فرق كبير بين صدقى واللى بعده وماكانش حد منهم يصلح قائد طيران ودى وجهة نظر المشير أيامها. والرئيس شكى لى كذا مرة من أنه عايز يغير صدقى ويجيب دم جديد ومش ممكن واحد يتربس فى حته ويقفل الباب على غيره وكان الرئيس زعلاناً ومتأثراً .. والأزمة انتهت بموافقة الرئيس إن صدقى يبقى . وما اعرفش ليه وافق على كده مع أن الرئيس عنده حرية يشيل اللى يعوزه . كان فيه انقلاب سلمى سنة ١٩٦٢ والرئيس كان اتفق مع المشير على قانون الضباط والمشير ما كانش موافق على القانون، وهو ساب مجلس الرياسة ومشى لأنه غير موافق .وقبل موضوع صدقى كان فيه موضوع جلال هريدى كان من عناصر الإثارة بين الرئيس والمشير ، وبالنسبة لصدقى أنا كنت أقنعت المشير إنه يتنحى ، وموضوع جلال

هريدى اللى هاجم الرئيس سنة ١٩٦٢ وهو فى سوريا وامتدح المشير وجلال كان من الصاعقة ولا يصح أن يصدر منه ذلك وكان كلامه جارحاً جداً فى حق الرئيس . وقال كلام ضدى وكلام أن المشير أصلح واحد .. وبعدها جلال رجع من سوريا وأنا وجدت أن مهما كانت ظروفه فى سوريا فلا يصح أن يعود للجيش ، ولكن المشير كان يعتبره أحد أولاده وإزاء الظروف العاطفية دى المشير لم يوافق على إحالته للمعاش ، وقال إنه أصلح واحد فى الصاعقة وأنا قلت لا يعود وقعدت آخذ وأعطى مع المشير لإخراج جلال إلى الاستيداع ..والرئيس كان متضايقاً من تمسك المشير بجلال بعد أن هاجم الرئيس ومدح المشير . وفى الوقت ده جلال كان يهاجمنى ووجدت المشير راح للرئيس وبنفس الطبيعة اللى كان فيها تسامح فى هذا الوقت بالذات وافق الرئيس على أن يعين جلال ملحقاً عسكرياً فترة ويعود بعدها للصاعقة .. دول أزمتين حصلوا قبل سنة ١٩٦٢ ، والرئيس فى هذا الوقت كان فى ذهنه أن يأتى دم جديد فى الجيش علشان الجيش يأخذ وضعاً سليماً دون إملاء إرادة أحد على الجيش ، وأنا قلت إن الظرف غير مناسب لخروج المشير وطلبت إعادة النظر فى الموضوع .

أزمة سنة ١٩٦٢ انتهت ببقاء نواب القيادات كما هم ، ولا أعرف كيف حدث ذلك وأزمة القانون الخاص بالضباط كان وقتها فيه مجلس رياسة لعرض الموضوعات عليه والمشير اعترض على قانون تعيينات معينة . وقتها حصلت تحركات وكنت أخطر بها الرئيس أولاً بأول ، وأنا وقتها وجدت أن الموضوع لابد أن يسوى لتعود المياه إلى مجاريها خشية حدوث بلبلة فى الجيش وكلام زى اللى حصل النهاردة ! وأنا رحت للرئيس وكلمته وقدرت أضغط لتحقيق اللقاء بينهما ، وفى هذا اللقاء المشير بكى ! وقرر البقاء فى مجلس الرياسة وفى العمل على أساس تأجيل قانون الضباط شوية .. ده موضوع سنة ١٩٦٢ .

وفى الصيف حصلت حرب اليمن والمشير صرف النظر عن القانون بتاع الضباط والقانون تأجل والموضوع اتنسى ، ولا أعرف دوافع الرئيس على التفاهم .

وبعد أزمة سنة ١٩٦٢ الأمور مشيت ولكن فيه خلافات فى الرأى .. أيوه .

وأول تفكير فى موضوع شرم الشيخ كان فى يناير سنة ١٩٦٧ فى رحلة باكستان .. المشير وصلاح نصر وأنا رحنا لباكستان وكان مجلس دفاع الجامعة العربية اجتمع فى مصر بتوصية مؤتمر القمة وكل الدول العربية الرجعية زى السعودية والأردن كانت تذيع أننا وضعنا البوليس الدولى لحمايتنا وكان فيه حملة مسعورة بكده ضدنا .

والمشير واحنا فى باكستان جت له فكرة إننا ناخد خطوة ضد الحملة المسعورة دى وقال : نبعث إشارة للرئيس ووضح لنا إننا نسحب القوات الدولية ونحتل شرم الشيخ وأرسلت إشارة بذلك للرئيس ولم يرد . وقلنا إنه لم يقتنع وأنا قلت للمشير : دى خطوة يتبعها قفل الخليج و يمكن الرئيس لا يوافق . فالمشير قال المهم نحتل شرم الشيخ ، فقلت له : إن هذا يستتبع قفل الخليج وإلا تبقى الحملة ضدنا تستمر .. المشير صاحب الفكرة وأرسلنا برقية للرئيس ولم يرد علينا وأنا تصورت إن السبب هو المتاعب التى يجرها هذا العمل وما اعرفش صلاح نصر حضر المناقشة دى أم لا . أنا قلت للمشير : يمكن الرئيس لم يرد لأن هذا الإجراء يستتبعه غلق الخليج ، ورجعنا مصر بعد باكستان وجت إشارة إن فيه حشود إسرائيلية حول سوريا . وأنا قلت له : هل إحنا جاهزين للمعركة؟ وقلت له : إحنا مش جاهزين بدليل إن الرئيس لم يرد . والمشير قال : أنا لا أقصد قفل الخليج ولكن احتلال شرم الشيخ حتى لا يقال إن البوليس الدولى يحمينا ، والمشير أول من فكر فى سحب قوات الطوارئ ، بعدين حصل تحريك القوات فى سيناء بحيث إذا تعرضت سوريا للعدوان نتدخل، وتطور الأمر بعد تحريك القوات إلى طلب سحب البوليس الدولى علامة على جدية تحركاتنا ثم احتلت قواتنا شرم الشيخ، وأقفل الخليج وكان لابد من إعلان قفل الخليج فى يوم معين نتيجة ظروف سياسية.

وكنا متأكدين إن إسرائيل لن تجرؤ على الهجوم لأن قواتنا كلها أكبر من إسرائيل حسب تقرير المخابرات ودخول إسرائيل معناه عملية انتحارية لهم ، وأنا والمشير رحنا سيناء وكان الجيش عايز يحارب .. والرئيس اختار زيارة قاعدة جوية وأعلن فيها قفل الخليج وتكلم مع المشير عن الزوايا السياسية فى وقت كان الطيارون متحمسين فيه للحرب ، والمشير قال لهم: يا أولاد إنتم حا تحاربوا.

الرئيس أعلن غلق الخليج فى يوم معين بسبب ظروف قاهرة ، يوثانت كان جاى يزور الرئيس ، فالرئيس أعلن قفل الخليج قبل حضور يوثانت حتى يضعه أما الأمر الواقع، والمشير جاب قوات وأغلق شرم الشيخ بسرعة ، قلت له : ليه السرعة دى ؟ قال : أنا ارتبطت أمام الرئيس وخلاص !

وبعدما تم قفل الخليج الرئيس أرسلنى إلى روسيا و رجعت لقيت الرئيس فى القيادة وقلت له نتيجة رحلتى لروسيا ، والرئيس للتاريخ قال إن إحتمال الحرب ارتفع من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وقال الرئيس إن عنده معلومات إن بعد بكرة (يوافق ٥ يونيو) حايحصل هجوم من اليهود وده كلام للحقيقة والتاريخ وقاله لنا الرئيس يوم ٢ يونيو فى القيادة وقال إن الموقف السياسى يحتم عدم البدء بالضربة الأولى ، وللحق أيضاً الفريق

صدقي وهو فى السجن الآن اعترض وقال ما أقدرش و ده وضع يشلّني ، فالمشير قال له: تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه أمريكا وطائراتها ، أم تنتظر وتقابل إسرائيل بس ، وصدقي اقتنع ، وسُؤل عن خسائر الطائرات إذا انتظرنا الضربة الأولى من العدو فقال: ٢٠٪ .

وبعد كده فيه ظروف خارجة عن إرادة صدقي سببت الخسائر الجسيمة ، والرئيس بعدها خرج من القيادة ولم يكن أحد يتصور أن اليهود يلحقوا بنا هذه الخسائر فى الطيران والمدرعات لأننا كنا واضعين خطة ممتازة ولكن اليهود خدوا إمكانيات كبيرة من أمريكا، والسبب الرئيسي هو أن اليهود عملوا استكشافاً تفصيلياً بواسطة الأمريكان فى كل مسمار طيارة عندنا وأنا لمست هذا بنفسي، وفى أول انقضاض يهودي اصطادوا الطيارات اللى بتضرب الصواريخ.

موضوع عدم الضربة الأولى المشير وافق عليه وكان متحمساً والاعتبار السياسي كان يفرض عدم الضربة الأولى .. التدريب موجود والإيمان موجود والمعلومات غير موجودة.. المؤامرة نتيجة خلاف بين الرئيس والمشير.

الضربة الأولى لم تكن تؤثر فى الموقف ولو ضربنا الأول كنا نعجزهم ١٠٪وبعدين هما يضربونا يعجزونا ١٠٠٪ المسئولية الأولى فى النكسة مسئولية المخابرات التى لم يكن عندها معلومات عن قوة طيران إسرائيل ، وبعدين العمليات حصلت وانتهت بشلل سلاح الطيران ، والموقف كما رآه المشير بعد ذلك كان الانسحاب حتى لاتحصل مذبحة جماعية للجيش، والمشير أخذ رأي القادة على الانسحاب فوافقوا جميعاً والمشير كلم الرئيس وعرضه عليه الانسحاب بحيث يعود كله سالماً.

وأنا تخيل لى أن المشير عايز ينتحر كأي قائد عسكري بعد معركة خاسرة مثل هانيبال.. وأنا اتصلت بالرئيس ولم أخبره بموضوع الانتحار وطلبت منه الحضور للقيادة ، فقال: آجي أعمل إيه ؟! العملية واخدها عبدالحكيم عامر كلها . فقلت له : المشير يفكر فى الانتحار .. فقال : فعلا ده واخد سيانور .. وحضر الرئيس قعد مع المشير وقعدوا يتكلموا واتفقوا على التنحي لزكريا محيي الدين ليكون رئيس جمهورية.

وقبلها بيوم لما كنت عايزه يحضر للقيادة قلت له المشير مصر على التنحي بعد الهزيمة، وكنا يوم ٨ يونيو مساء ، وأنا أيضاً متنحي حتى لا أرث عبدالحكيم عامر فى الجيش . وبعدها تم إعلان قرار تنحي الرئيس ، والمشير جه البيت عندي وقال إنه عايز يروح الإذاعة . قلت له بلاش ، وكلم الرئيس ، فالمشير كلم الرئيس وانتهى معه إلى إعلان

تنحى المشير فى الإذاعة، وأنا كلمت الرئيس وطلبت منه إعلان أننى متنحى، والكلام ده كله له علاقة بالقضية . وحصلت مظاهرات يومي ٩ و ١٠ يونيو ويوم ١١ عين الفريق فوزى قائداً عاماً، وعاد الرئيس بعد يوم ونصف من التنحى أو يوم واحد ، وأنا وقفت مع المشير علشان لا أتركه وحده وكان ده أمام العقيد إبراهيم رشاد ، وبتوع البوليس الحربى وأعضاء المحكمة الإثنين وغيرهم وبعدين اللى حصل إن الضباط انصرفوا وراحوا ثانى يوم القيادة ينتظرون عودة المشير ، وأنا كلمت فوزى وقلت له : أصرفهم باعتباره أقدم واحد بعد المشير.

والضباط تصوروا أن فوزى عايز يصرفهم علشان يحل محل المشير ، وأنا لما عرفت تكلمت فى التليفون وطلبت سعد عبدالكريم وسعدى نجيب وعبدالرحمن فهمى وسعد زكى وقلت لهم : إن المشير وأنا لن نعود وخدوا تعليماتكم من الفريق فوزى كما قال لكم المشير ، واقتنعوا.

وأنا رحت للمشير فى بيته فى الزمالك وكان مختفياً من الناس وبعدين طلع القرار فى الإذاعة الساعة الثانية والنصف بتعيين الفريق فوزى قائداً عاما للقوات المسلحة وبمجرد الإذاعة سمعناها أنا وحسن عامر وعلى شفيق ومصطفى عامر ، وأنا كنت طلبت من الرئيس يوم ١٠ يونيو بعد عودته وقلت له : الموقف سيئ وأنا خايف من التمرد وسيادتك لازم تبت فى الموضوع . فقال : أنا شايف إن المشير يرجع نائب أول .. قلت له : يمكن المشير لايوافق وما يصحّش بعد النكسة نائباً أول للرئيس وأعتقد أن المشير مش راح يوافق ،وسيادتك كلمه.

وبعد قرار تعيين فوزى وإذاعته كان موجوداً المشير ومصطفى عامر وحسن عامر، وأنا قمت وحضنت المشير وقبلته وقلت له : الحمد لله إن المسئولية زالت . وجه صلاح نصر بعد كدة . وبعد كدة راح المشير بيته فى الحلمية وأنا رحت معاه والمشير فات على الرئيس على أساس أنه يبلغه أننا سنبتعد عن القاهرة ، وأنا رحت بيت الجيزة وجبت السيارات ورحت أنا والمشير أسطال وجه معانا جلال هريدى . والمشير عارف حساسيتى من جلال هريدى، وجلال بعد عودته من سوريا يقول أنا أحب المشير أكثر من ربنا ، وأنا كان رأيى إخراجه للمعاش أو الاستيداع والمشير رفض وقال : الصاعقة ما تنفعش من غيره . قلت له فيه ناس كتير.

ويوم ما رحت اسطال مع المشير، وقال لى : إيه رأيك ناخد جلال معانا ؟ قلت له: ده يثير الرئيس وما فيش داعى. قال لى : ده جه وعايز يحرسنى . قلت له : مافيش داعى

وبعدها طلعنا بالسيارة ولقيت واحد فتح الباب ونظر في السيارة وكان جلال ، ولما وصلنا اسطال لقيت هناك على شفيق وقلت للمشير : بلاش ده لأنه من عوامل الإثارة وبعدها أنا سبت اسطال ورجعت وكان رأيي عدم رجوع المشير لأى منصب لأنه كان يحملني باستمرار نتائج عودته سنة ١٩٦٢ ، وأنا عن نفسي واحنا في اسطال قلت لهم : لو رجع المشير أنا شخصياً لن أعود أبداً ، وكان رأيي أن المشير لايقبل أي عمل وكان ده رأيه ، والضباط اللى كانوا يحضرون بيت المشير كانوا يعتبرون أنني سبب عدم عودة المشير . وجاءنا في أسطال عباس رضوان وصلاح نصر وغيرهم فلم يوافق على العودة لأي منصب . وأنا بعد يومين في اسطال عدت القاهرة علشان آخد زوجتي وأولادي إلى أسطال وفعلاً رحنا وعشنا في بيت محمد عامر هناك . فالمشير رجع القاهرة رغم أنفي ، وأنا رجعت معاه وبعد يومين رجعنا اسطال تاني ، وهناك كثرت الإشعاعات فرجع مصر علشان الناس تشوفه . وعثمان نصار قال للمشير : إنت عايز تعمل إيه ترجع بالعافية أو بانقلاب .. إزاي تقعد ساكت كدة . قرر أي قرار . وجلال هريدي كان مندفعاً ويقول للمشير : الصاعقة عندي في إنشاص والقناة وكلها تحت أمرك ، وبعد استقرار المشير في الجيزة تصاعد الموقف بين الرئيس والمشير . واحنا في اسطال كان رأيي المشير لايعود إطلاقاً ولازم نتحمل مسئولية النكسة ، وبعد كدة لقيت العملية دخلت في عند ، ومشاكل وإثارة بين الاثنين لإعادة العلاقة وحاولت مع المشير أن يقبل أي منصب ، وكانت خطتي إعادة العلاقة . وبعدين لما الرئيس يقول له تعالى وابقى عسكري يقبل ، ولكن لما الرئيس يشيل الحراسة عنه ويعتقل الضباط ويقول له تعالى نائب فلم يوافق لكن كلامه من الأول أنه كان عايز يرجع للقوات المسلحة . المشير كان متصوراً أنه يمكن يعتقل أو الاتحاد الاشتراكي يعمل مظاهرات ضده ، وجلال وعثمان نصار كان رأيهم كده ، وجلال كان متحمساً وظهر كلام عن ذهاب المشير للقيادة الشرقية وكان جلال فاكر إن معاه قوة تفتح عكا . والطبنجات اللى ضبطت أنا كنت في زيارة للمتحف الحربي سنة ١٩٥٢ وقال لى مدير المتحف إن فيه أسلحة مصادرة من القصور الملكية فأنا بلغت المشير وقال : هات الأسلحة نعمل لها مخزن في بيتي لأي طارئ ، وأنا أخذت حوالى ٤٠٠ أو ٥٠٠ طبنجة.

الرئيس طلب مني إرجاع المشير من اسطال لمصر علشان يعرض عليه نائب أول كما كان بدون سلطات ، والمشير رفض ، وصلاح نصر عرض على المشير العودة للقاهرة ويرجع نائب أول ونائب قائد أعلى بدون سلطات والمشير رفض.

كانت فكرته عدم العودة لأى منصب ، وكان ده رأيي ، وبعدين حصلت بعض المسائل والهوة اتسعت فأنا رأيت أن يرجع لأى منصب ورحت للرئيس علشان أتمم الصلح بين الاثنين ،ولما صلاح جه للمشير رفض أى منصب وقال له : ما أقدرش أرجع لأن فيه ناس خرجت بدون ذنب إلا الصلة الشخصية به.

وكان رأيي اللي قلته للرئيس ثلاث مرات أن المشير لايعود لأي منصب وقلت له التفاهم أولاً وبعدين لما سيادتك تقول له تعالى عسكرى راح ييجى ، لكن المشير قال لصلاح نصر : أنا مش عاوز أرجع نائب رئيس علشان ما أبقاش طرطور ، وأنا شجعته على عدم العودة ، وقلت له : أنا عن نفسي مش راجع.

أحمد عبدالله جه وأنا موجود عند المشير وأحمد كان فى القناة يفتش على الصاعقة ولما رجع المشير قال له : إيه رأيك يا أحمد تودينا القناة ؟ نروح القناة .. وأنا ما كنتش أعرف ليه المشير قال له كده ـ وأحمد قال له : أنا تحت أمرك.

وكان هذا التفكير بمناسبة شيل الحراسة من بيت المشير وعثمان نصار قال له طبيعة شك واقتراح إن المشير لازم يتخذ موقفاً وقراراً.

واقترح جلال هريدى إحضار الرئيس بيت المشير للقبض عليه . وجلال قال لى أنا الكلام ده ، وهريدى كان أكثر اندفاعا عايز يجر وراه عثمان مع إنه راجل عجوز وشعره شاب . وهريدى كان يفهم عثمان إن عنده قوة صاعقة لو عمل لها بصباعه تتحرك ، وقال إن المشير لازم يروح القناة ويتولى القيادة ، وأنا سمعت كدة فقلت لهم : إزاى الكلام ده قالوا : وماله ما دام استقالة المشير لم تقبل . قلت لهم : ده يبقى فرض بالقوة على الرئيس وده يبقى انقلاب ، لغاية يوم ٢٤ يوليو والمشير مرة قال لعثمان خد جلال ريحه ، وكان بينادى بأفكار معينة عن عودة المشير ، وعثمان نصار سافر فى أغسطس لاستطلاع الطرق وقدم بيان بذلك للمشير وأخذ زوجته معاه لينفى أى شبهة . وأنا لما رجع سألته عن الحالة وقلت له : بلاش نط فى الوحدات . ويوم ٢٤ عثمان قال وأنا لا أتذكر ما قيل لأن المشير ما كانش له دور فى الموضوع.

وعثمان قال للمشير : حدد موقفك إما أن تقبل أى منصب أو تتحرك قبل اعتقالك: وعثمان نصار صادق ، ولكن جلال هريدى يكذب بنفس السهولة اللى يتنفس بيها ، وأنا كنت فى أوضة النوم بتاعتى لقيت المشير وأحمد جايين وقلت للمشير : إنت عايزنى ؟ قال: أيوة . المشير قال : إيه رايك يا أحمد تودينا القناة ؟ فقال أحمد : أنا تحت أمرك يا أفندم. وإحنا خارجين قلت لأحمد إوعى تقول لجلال أو أى ضابط صاعقة عن كلام

المشير . فقال لى : أقول لجلال إيه ؟ قلت له : قول له إننا كنا بنتكلم عن الرأى العام .. وأنا حبيت أعمل فرملة وده كان كلام غير جاد من المشير ، وكان تفكيره منصب على أن يعرف رأى الضباط بس . وعلشان أفرمل العملية وكنت عايز جلال لايسمع أن المشير كلم أحمد فى موضوع الذهاب للقناة، وكنت أخاف من أن الكلمة اللى انزلق بها لسان المشير تنتقل إلى جلال .. ولما المشير قال لأحمد عبدالله إنه عايز يروح القناة تصورت إن المشير عايز يعرف رد الفعل فقط مش علشان مؤامرة .. ولذلك قلت لأحمد عبدالله إنه لايردد هذا الكلام . المشير لم يوزع واجبات ولم يخطرنى به إلا جلال هريدى ولم أوافق عليه لأن فيه عداء شخصى بينى وبينه.

عن صلتى بأحمد عبدالله كان بينى وبينه صلة قوية لأنى كنت مشرف على أعمال الصاعقة، ومرة فؤاد عيد قال لى إنه فيه مظاهرات بتقول : لابدران ولا عامر . وفهمت منه إن أحمد سأله عنى أكثر من مرة فقلت له : هاته فراح جابه فى بيتى ، وتانى مقابلة كانت فى شارع الهرم ، وثالث مقابلة كانت عند مصطفى عامر واستدعيته لأنه سئل عنى ومش معقول أتهرب منه. كان الضباط فاكرين إن المشير تخلى عنهم . والمشير قال : إنه لم يتخل ولكن الرئيس اللى تركه، والمشير كان عايز يرجع بقرار من الرئيس وكان بيقول : إن الرئيس لم يصدر قرار بإعادتى وجاب واحد تانى .. والضباط كانوا فاهمين إنه بتخاذل وهرب من المحركة وده كان قبل تعيين الفريق فوزى.

ومرة كنت عند المشير فى بيته الساعة الواحدة صباحاً وأنا كنت خارج ودخل مصطفى عامر وقال له : سيادتك نسيت الموعد . فقال : آه والله روح إنت ياشمس أحمد عبدالله فى بيت مصطفى ورحت مع مصطفى لقيت هناك أحمد وجلال، ولما دخلت جلال مشى على طول وراح للمشير ووالله لا أذكر أنا كلمت أحمد فى إيه ليلتها ولو هو قال يبقى حصل.

قبل كدة فكرت إن المشير يسافر وأنا قلت له نروح سويسرا فى مصحة وتعدل حياتك المقلوبة . فقال : أنا عملت ترتيب على إيطاليا، وفهمت إنه عمل الترتيب مع صلاح نصر وأنا شفت إن الحل الوحيد أن يعود إلى أى منصب.

يوم ٢٤ أنا دخلت وجدت المشير وعثمان نصار ، لما دخلت قالوا كأننا على موعد لأنى كنت آخر واحد وعثمان نصار قال : إن دهشور تاخد وقتاً كبيراً منى ولم يحدد لا يوم ٢٧ ولاغيره ، وبعدين نقلوا على البوليس الحربى وأنا قلت لعثمان خليك إنت فى البوليس الحربى والكرسى جاهز هناك يروح يقعد عليه ، وجلال هريدى قال شمس يروح الفرقة المدرعة ولم تذكر أسماء أخرى ، وعثمان قال : خد جواب من المشير وروح استلم الفرقة،

يوم ٢٤ رحت للمشير وجدته بيسمع كلام من عثمان وجلال ويناقش التفاصيل وآخر الكلام قال : إن كل ده كلام فارغ ، وأنا رايح بكرة للرئيس . ولم أفهم أنه يرسم خطة ولو كنت أعرف كنت بقيت يوم ٢٥ ولكن أنا سافرت إسكندرية ، وكمان إزاى أروح الفرقة المدرعة لوحدى؟

وكانت المرسيدس الجديدة واقفة، وطلعت سلمت عليه فقال لى أنا طالع ألف علشان الناس تشوفنى . وقبلها بيوم خرجت معاه علشان الناس تشوفه.

كنت أذهب للرئيس للصلح بين الاثنين وجت لى أخبار إن الرئيس مستاء منى شخصياً واللى قال لى كده مرة أيوب ومره عبدالمجيد شديد والرئيس تصور إنى وراء كل هذه العمليات وإنى عامل تنظيم من دفعتى ووجدت أن ذهابى للصلح غير مجدى، وقررت الابتعاد وأخذت شديد من إيده علشان يقترح على المشير إنى أبتعد ، وراح للمشير وقال له شمس يسافر فالمشير وافق ، والمشير لما علم كلم الرئيس علشان يحدد لى موعد أقابله وأوضح الموقف ، ولم يحدد الموعد ، وبعد أربعة أيام اتصلت بالرئيس علشان أروح أقابله.

بالنسبة لأحداث يوم ٢٥ أغسطس أنا سافرت إسكندرية يوم الخميس ورجعت يوم الجمعة علشان أعرف نتيجة مقابلة الرئيس للمشير، وعلمت أن المشير لم يعد وكانت الساعة حداشر مساء وأعطيت عبد السلام نمرة التليفون علشان يكلمنى لما المشير يرجع، وجلال كلمنى بعدها وقال البيت محاصر ونزلت على طول وجدت البيت مظلم والقوة جاهزة للتصدى لأى حصار ، وأنا طلعت فوق وبعد شوية سمعت زعيق وهرجلة ونزلت لقيت الحصار بقيادة الفريق فوزى ، قال : إنه عايز أدخل أتفاهم لأن الضباط مطلوبين .. وهريدى اقترح دخول فوزى واعتقاله فى البيت علشان كده قلت لفوزى ما تدخلش علشان جلال ما ينفذش فكرته وفوزى ما يعرفش الحكاية ، وأنا أمرت بعدم إطلاق أى طلقة وحصل إن هريدى طلع فوق حرق أوراق كانت فى حجرة نوم المشير أو الخزنة وأنا لا أعرف الأوراق ، وأنا تذكرت رزماً كثيرة من استقالة المشير موجودة وقلت احرقوها حتى لاتضبط والرئيس يعلم بها ، فيضيق من المشير.

وكان عندى فلوس للمشير حطيتها فى الخزنة بتاعته وكان عندى ورق بأسماء الدفعة والبرقيات اللى جابها مسعد وتقريرين من المخابرات الحربية عن موقف اليهود وخفت على اللى بعتوها للمشير حتى لايؤاخذوا وأنا حرقت كل الورق ده . وجه عباس رضوان وأنا كنت واقف جنب التليفون وهريدى قال : سعد عثمان عنده موعد فى شقة الشربتلى كلمه علشان يمشى وكلمته ، وبعدين عباس كلم الرئيس علشان الحصار حول البيت

والرئيس لم يغير رأيه ، بعدين طلبت سعد عثمان ثاني فرد أحمد أبو نار وقلت له : انصرف والبيت محاصر وبعدين فوزي قال لي : إنت مطلوب للاعتقال فسلمت نفسي ، وخفت يكون فيه حاجة بين سعد وجلال وخفت يرجع جلال يتصل بهم فقلت لهم انصراف ، وماكانش مقبول إني أقول لجلال تعالى واتكلم إنت ، وأنا مكنتش أعرف الموعد ده أبداً، أنا شتمت جلال وعثمان لما اقترحوا سفر المشير للقناة ، وأنا قلت لهم : دي تبقى خيانة واليهود في البلد، وجلال نفسه قال : إنني كنت أريد الوفاق إلى أن اعتقلت دفعتي ، وكمان بالنسبة لحكاية إذاعة أسماء اللي طلعوا للمعاش عن طريق محمد عبدالرحمن فهذه كانت فكرة المشير ، وأنا لا أتنصل من مسئولية ذلك ولكني أحب أوضح إن المشير طلب محمد عبدالرحمن وطلب منه نشر هذه الأخبار في الخارج وأن يسافر للخارج لشرح ذلك هناك ولو بالهرب للخارج.

وقال المقدم جلال هريدي قائد الصاعقة السابق:

بدأ كلامه بأن قال : أنه يقول الحقيقة وأنه متحمل مسئولية عمله وتحدث عن إخلاصه للمشير عامر صاحب الأفضال عليه . وأنه عومل معاملة حسنة.

وقال : أنا ما اعرفش أكذب وأتحمل المسئولية مهما كانت .

واحنا في القيادة تنحى الرئيس واستأنا جداً لأن صلابتنا من صلابة الرئيس وأنا اتخانقت مع ضابط لأنه اتكلم في حق الرئيس . وبعدين سمعنا إن المشير تنحى وأنا أرسلت استقالتي لأنه تربطني بالمشير علاقة لأفضاله عليّ ولأني عارف إن أولاد الحلال كتير ، وأنا جمعت ضباط الصاعقة وقلت لهم : انا استقلت .. وذهبت للإسكندرية فقابلني ضابط بالمخابرات وطلب مني مقابلة القائد فرحت قابلته وقال لي : ياجلال إحنا حانحارب وما تقابلش حد من المخابرات بعد كده.

وبعدين جالي طنطاوي حارس المشير قال لي : تعالى قابل المشير . فرحت وقال لي المشير : تعالى معايا في المنيا وقعدنا يومين ورجعت وبقيت في منزل المشير إلى أن قبض عليّ يوم ٢٥ أغسطس وأن السيد المشير كان معتزلاً وأنا لم أرى إنساناً مثل المشير وله أفضال عليّ ولو طلب حياتي أعطيها له عن طيب خاطر .. وكانت وظيفتي في بيته زي سكرتير خاص للمشير .. بعد المنيا رجعنا بيت المشير في الجيزة وكان فيه ضباط كتار والجو السائد في منزل المشير كان إن فيه ناس كتير من القوات المسلحة وكان في رأيي إن فيه مصالحة بين الرئيس والمشير ولم أكن أعرف أن فيه طلبات للمشير واستمر الحال كذلك إلى يوم ٢٤ الساعة اثنين صباحاً . كان عثمان نصار في اسكندرية ولما رجع المشير نده لي ، وفي هذه

الأثناء دخل بدران والمشير قال : أنا قررت أروح القناة يوم ٢٧ ، ولكن هذا الموعد غير نهائي وكرر هذه الكلمة أكثر من مرة . وقال : أنا عندي ميعاد مع الرئيس يوم ٢٥ وممكن نتفق ، وقال لي : هات ورقة وقلم أما أروح القناة يوم ٢٥ ومعايا فلان وفلان ، وكان حاضر السيد المشير والوزير شمس واللواء عثمان نصار وأنا وقال المشير : أنا وشمس حنروح القناة ، وحصل كلام عن الأفراد الذين يرافقون المشير ، فعثمان نصار اقترح الفريق مرتجي ، فالمشير قال مرتجي ما يستحملش وثاني جلسة قال : اكتبوا مرتجي .. وأنا قلت أقوالي في التحقيق ، وأقوالي في التحقيق أنا معترف بها ، ولم تؤخذ تحت أي ضغط .

أنا كنت ملحق عسكري في أمريكا واستقلت عدة مرات وبعدها رحت اليمن وأديت دوري ، وما معنى أعود من الميدان وأروح ملحق عسكري والعدو يحتلنا .

الصاعقة أنا عاملها وشفنا الموت مئات المرات وكنا ليل نهار في عرق وشغل أقوم أنا أرجع من الميدان وأروح ملحق عسكري ؟ ليـه؟

طول إقامتي عند السيد المشير لم أكن مسلحاً إلا بعد حادث إطلاق الرصاص عليّ، وكان فيه زيارة عند المشير فيها حمزة بسيوني ونصار وحسني عبدالمجيد وشمس وأثير الموضوع فالوزير شمس قال ليس لرئيس الجمهورية حق اعتقال شخص بدون سبب، فاللواء عثمان قال له قانون إيه اللي قال كده ؟ قال له : إن اللي يقاوم اعتقال لنفسه لا لوم عليه ..

وعملنا منشوراً لإفهام الناس حقيقة وضع القوات المسلحة نظراً للهجوم الشنيع عليها والوضع السياسي في البلد وكتبنا المنشور وأنا كنت أكتب وكلهم يملون على الكلام وخاصة اللواء عثمان نصار . سيادة المشير هو اللي حب يكتب الكلام ده وما حدش يقدر يناقشه وبعد كدة وزع المنشور في البلد وسيادتك عارف سيادة المشير .

وكان ناس كتير تيجي من ضباط ، وناس من المنيا ، وفيه ناس كانت مقابلاتهم سرية وناس ما كانش المشير يرضى يقابلهم ، حتى إشاعة إن أي ضابط يزوره يحال إلى المعاش، والجلسات العلنية كانت تتناول مناقشة عامة ، واقترحوا مقابلة زكريا محيي الدين وقابلوه، ويقابلوا السيد أنور السادات وقابلوه.

وفي ناس كنا لانعرف جايين ليه زي أحمدعبدالله . جه مرة فأعطاني مصطفى عامر مفتاحاً وقال أسبقنا في الشقة وبعدين جه شمس ولا أعرف ماذا حدث ، وبعدين المشير بعد يوم ٢٤ زادت روحه المعنوية ، وكان قابل الرئيس ورجع سعيد جداً وطلب إن الضباط اللي زي أيوب وعثمان نصار يرجعوا وفعلاً رجعوا بلادهم وبعدين عثمان نصار جه فجأة من اسكندرية.

كان الاتفاق قد تم قبل مقابلة الرئيس والمشير . وكان المشير فى حالة معنوية مرتفعة وقد سأل عنى يوم ٢٤ صباحاً وكان نصار موجوداً والوزير شمس ، وقال لنا المشير ـ إحقاقا للحق ـ كلمة تدل على أنها متعلقة بموضوع سابق وهى حول ذهاب عثمان إلى دهشور ولم نناقش خطة ولكن كان المشير يعطى أوامر . وفى هذه الفترة حصل كتير من المناقشات فى منزل المشير وكل اللى يروح للمشير يقول له الجيش عايزك .. مش معقول يقول له الجيش مش عايزك . والمشير كان يقول : إنى مسئول عن كل الشهداء والذين أحيلوا للمعاش . وقال : هذه المرة أنا لن أسمع كلام أي شخص ، وكان عنده شعور بالتفاؤل إنه سيحل المشاكل مع سيادة الرئيس . وقال : إن الرئيس لو طلب منى السفر للخرطوم أنا أسافر معاه. وكان يؤكد أن موعد ٢٧ أغسطس المحدد للسفر للقناة غير مؤكد . هو طلب منى أن أقول لأحمد عبدالله إن الموعد فيه احتمال لتأجيله أو إلغائه وكان ذلك يوم ٢٤ / ٨ ، وفى مساء هذا اليوم طلبنى المشير علشان نلعب شطرنج وضرب التليفون وكان المتحدث عباس رضوان فقال له تعالى وحضر أيضاً اللواء عثمان نصار ، فالمشير قفل الشطرنج وفرد خريطة عمليات، ودى أول مرة أشوفها ، موضح عليها جميع القوات فى منطقة القناة ولم تستخدم فى أي شئ ـ هذه الخريطة سلمها للمشير المقدم مسعد الجنيدى قائد مكتب شفرة القوات المسلحة حسبما جاء فى أقواله بالتحقيق ـ وبعدين المشير أعطى أوامر دون اتفاق وعباس رضوان جه مصادفة وكان كل اللى فى ذهننا إن المشير يرجع فقط ، وأحمد عبدالله كان يأتى بصورة علنية ، أحيانا سراً .. أحيانا علنا.

المشير كان يقابل الناس فى البيت وخارجه ، وكان هو اللى يرتب هذه المقابلات ، وكانت أكتر المقابلات من الباب الخلفى فى المشتل.

وكان عباس رضوان مسئولاً عن جماعة الاعتقالات ومقره فى الشرطة العسكرية، وعباس رضوان قال إنه عايز معاه ناس من الصاعقة ، والمشير قال ياخد عشرين من الصاعقة ، وشمس قال له : حا تروح تلاقى البوليس الحربى جاهز ، وكان مطلوب اعتقال السيد زكريا محيى الدين وعلى صبرى وعبدالمجيد فريد ووزير الداخلية وسامى شرف وحسين بهاء الدين ، وعباس رضوان كتب الأسماء بيده ولم يتردد إسم محمد فايق لأنه بعيد عن الأمن، وعباس رضوان أعطانى الورقة.

أما عثمان نصار فكان رايح لوحده دهشور بخطاب من المشير إلى قائد الفرقة المدرعة وشمس معاه .. عثمان ، وأبو نار كان مفروض يروح مع المشير ولكن قيل يروح المدرعات لأنه له علاقة بمديرها ، ومرة لقيت منيب الحسامى وهو فى منطقة طيران القاهرة خارج هايج من عند المشير يقول الطيران عايز المشير.

وعثمان نصار بعد كدة راح عاين منطقة القناة وعاد ، والمشير قال له : إعمل لى خطة ، وضعت الخطة على مكتب المشير ولم ينظر فيها زى الورق اللى كان فى جيبى.

عند حرق الأوراق فى بيت المشير كان شمس وعباس رضوان فى الأودة ولا أعرف ما هى الأوراق اللى اتحرقت ، والحريق أخذ مدة حوالى ساعة إلا ربع ، والحقيقة أنا وأحمد عبدالله وتحسين وفيه ناس وضعوا الخطة التى ستنفذ يوم ٢٧ ، وعباس رضوان كان يومياً عند المشير مرة أو مرتين ، وشمس وصلاح نصر قبل أن يمرض كان يومياً عند المشير باستمرار ، كان الضباط يقولوا عايزين المشير ولم يكن الموضوع جدياً إلا يوم ٨/٢٤ ، أنا علمت بالمؤامرة ولم أبلغ عنها ، وإذا كان ده يساوى إعدام ما عنديش مانع ، وأنا شفت الموت مئات المرات.. وما حدش فينا كان ضد الرئيس ، أنا شفت المشير يبكى لأنه يريد الرجوع .. وقد قال المشير بعد اعتقال صدقى محمود أنه لو طلبنى للشهادة أروح أشهد، وكان يحكى لى حاجة ، وشمس كان حاجز بين المشير والقوات المسلحة ، وعمل حلقة حوالين المشير وأنا فى الآخر لما كنت أحب أقابل شمس أطلب من المشير وكان يقول لى: يا ابن الكلب تشتكينى للمشير !!

* * *

وهكذا كانت أقوال باقى الضباط الذين شاركوا فى المؤامرة بما لايخرج عن أقوال من تعرضت لهم . وأرى أنه من المناسب أن أتعرض للخطوط الرئيسية لتقدير المستشار على نور الدين وزملاءه من مكتب الادعاء حول المؤامرة وتتلخص أهم نقاطه فيما يلى:

أولاً : دور شمس بدران :

حول الأسلحة التى كانت بعهدته وبأمر منه إلى منزل المشير عبدالحكيم عامر رغم تركه منصبه ومنها مدافع رشاشة و ٤٦١ طبنجة مودعة فى معسكر الحلمية وكان يوزعها على أتباعه للمقاومة.

اشترك فى تدبير المؤامرة وكان دوره أن ينتقل مع بعض المتهمين إلى قيادة الفرقة المدرعة الرابعة وتحريك وحدات منها إلى القاهرة.

اتصل بزملاء دفعته وحدد أدوار عدد من المتهمين وطلب من ضباط تقارير عن الرأى العام فى القوات المسلحة وأحرقها قبل القبض عليه واعترف بذلك.

كان مكلفا بالاتصال بالقوات المدرعة لتحريكها وأرسل ضباط ألحوا على قائد الفرقة بمقابلة المشير بعمارة الشربتلى.

اتصل مع أحمد عبدالله لإخراج فرقة الصاعقة لمقابلة المشير عند كوبرى إنشاص.

ثانياً : دور عباس رضوان :

كان مسئولاً عن تأمين القاهرة وكلف بذلك فى اجتماع عقده المشير يوم ٢٤ أغسطس قبل القبض على المتهمين بأقل من ٢٤ ساعة.

كلف بالانتقال إلى قيادة الشرطة العسكرية لاستخدامها فى السيطرة على أجهزة الأمن بالقاهرة.

كان مكلفا وبواسطة قوات من المخابرات العامة يجهزها صلاح نصر باعتقال زكريا محيى الدين وعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى ومحمد فائق واللواء محمود السباعى (مدير أمن القاهرة) وحسين كامل بهاء الدين (أمين منظمة الشباب).

تسلم مبلغ ٦٠ ألف جنيه وأسلحة من صلاح نصر وأخفاها لدى ابن عمه عضو مجلس الأمة فى قرية الحرانية ،وأخفى هذه الواقعة حتى تقدم ابن عمه إلى المباحث العامة وأبلغها بهذه الواقعة وقدم حقيبتين بهما النقود والأسلحة.

عندما فتحت الحقائب تبين أن المبلغ نقص عشرة آلاف وأربعمائة جنيه.

كان عباس رضوان ، بعد كشف المؤامرة وعدم الاشتباه فيه قد ذهب إلى البلدة وأخذ الحقيبتين من ابن عمه وأخفاهما فى حفرة تحت الأرض.

كان يعرف تفاصيل المؤامرة . وكان له دور فيها ، ولكنه كان يتظاهر بالتوسط لأن الشبهة كانت بعيدة عنه.

ثالثاً : دور صلاح نصر :

كان المشير وعباس رضوان يجتمعان به فى مكتبه يومياً ، وقال عباس رضوان فى الحقيقة أنه أبلغ صلاح نصر أن المشير سيفعل شيئاً، ولم يبلغ المسئولين رغم أنه مدير المخابرات العامة.

قرر عباس رضوان أن المشير طلب من صلاح نصر معلومات عن الإذاعة .

أعطى صلاح نصر أسلحة لعباس رضوان كما أعطاه مبلغ ستين ألف جنيه.

وعد بإرسال قوات من المخابرات العامة إلى عباس رضوان لمعاونته فى عملية تأمين القاهرة.

طلب من عباس رضوان الاحتفاظ بالنقود (٦٠ ألف جنيه) والأسلحة حتى بعد كشف المؤامرة.

ثم شرح المستشار على نور الدين خطة المؤامرة على النحو التالى :

أولاً : ينتقل المشير مع بعض المتهمين إلى القيادة العامة بالقناة بمعونة وحدة صاعقة يخرجها أحمد عبدالله من انشاص تصحب المشير إلى القيادة .

ثانياً : ينتقل شمس بدران مع بعض المتهمين إلى قيادة الفرقة الرابعة المدرعة بقيادة سعد عثمان وتحريك وحدات منها إلى القاهرة.

ثالثاً : ينتقل عثمان نصار إلى مقر قيادة الوحدات البرية المعسكرة بدهشور للاستيلاء على قيادتها وكان يعمل سابقاً قائداً لها.

رابعاً : يتولى عباس رضوان مسئولية تأمين القاهرة وكلف بذلك فى اجتماع عقده المشير يوم ٢٤ / ٨ / ١٩٦٧ قبل القبض على المتهمين بأقل من أربع وعشرين ساعة، وكلف عباس رضوان بالانتقال إلى قيادة الشرطة العسكرية لاستخدامها فى السيطرة على أجهزة الأمن بالقاهرة ، ويقوم بواسطة قوات من المخابرات العامة يجهزها صلاح نصر والشرطة العسكرية بالقبض على بعض المسئولين فى الدولة.

ومن أقوال عباس رضوان أن المشير كلفه بذلك وباعتقال الذين تقرر اعتقالهم وبينهم زكريا محيى الدين وعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى ومحمد فائق واللواء محمود السباعى وحسين كامل بهاء الدين.

وقال شمس بدران وعباس رضوان أنهما حضرا اجتماعاً مع المشير وكلفهم بذلك .

خامساً : استخدام بعض وحدات القوات الجوية التى اتصل بها العقيد طيار تحسين زكى الذى قابل المشير فى حضور عباس رضوان مساء يوم ٢٢ / ٨ / ١٩٦٧ بواسطة أحمد عبدالله فى فيلا خاصة بالدقى أعدت للمقابلة ، وفى هذه المقابلة تم الاتفاق على دور القوات الجوية بأن يقوم تحسين زكى بتأمين القوات البرية أثناء التوجه للسيطرة على القاهرة إذا تعرضت لأية مقاومة من الدولة وأن يعد طائرة هليوكوبتر فى مطار أبو صوير ليستخدمها المشير فى تحركاته بعد عودته للقيادة.

* * *

ملاحق هذا الفصل

الملحق رقم (١)

أولاً : قانون انشاء محكمة الثورة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون .

وعلى قانون العقوبات

وعلى قانون الإجراءات الجنائية

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية .

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

قرر القانون الآتى :

مادة ١ :

تشكل محكمة خاصة تسمى محكمة الثورة وتختص هذه المحكمة بالفصل فيما يحوله إليها رئيس الجمهورية من الدعاوى المتعلقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى الكتاب الثانى من قانون العقوبات أو فى قانون الأحكام العسكرية ، أو أية جريمة تمس سلامة الدولة داخلياً أو خارجياً أيا كان القانون الذى ينص عليها وكذلك الأفعال التى تعتبر ضد المبادئ التى قامت عليها الثورة .

مادة ٢ :

تشكل محكمة الثورة بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون تشكيلها من عضوين ، ويجوز تعيين أعضاء احتياطيين .

وتشكل المحكمة من دائرة أو أكثر .

مادة ٣ :

لاتقيد المحكمة فيها مباشرة ، من إجراءات التحقيق والمحاكمة إلا بما يرد فى قرار تشكيلها. ويكون لها كافة الاختصاصات المخولة لمحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية العليا.

مادة ٤ :

يمثل سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة للدعاوى التى تنظرها محكمة الثورة الجهة أو الشخص الذى يحدده قرار التشكيل.

ويكون لسلطة التحقيق والادعاء كافة الاختصاصات المقررة فى النيابة العامة والنيابة العسكرية وما يتقرر لها من إختصاصات فى أمر تشكيل المحكمة.

مادة ٥ :

تعقد المحكمة جلساتها فى المكان الذى يحدده رئيسها.

وتكون جلساتها علنية ، إلا اذا رأت جعلها سرية لأسباب تراها.

مادة ٦ :

أحكام محكمة الثورة نهائية ، ولايجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وتعرض الأحكام على رئيس الجمهورية للتصديق عليها ، وله أن يخفف العقوبات المحكوم بها أو أن يلغى الحكم أو أن يحيلها إلى المحاكمة من جديد.

مادة ٨ :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

إمضاء

(جمال عبدالناصر)

ثانياً: قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۰۹ لسنة ١٩٦٧
بتشكيل محكمة الثورة
ومكتب التحقيق والإدعاء

مادة ١:

تشكل محكمة الثورة على الوجه الآتى:

السيد حسين محمود الشافعى رئيساً.

الفريق عبدالمنعم محمد رياض عبدالله.

اللواء سليمان مظهر.

مادة ٢:

يشكل مكتب التحقيق والإدعاء المنصوص عليه فى المادة الرابعة من القانون المشار إليه برئاسة السيد على نور الدين مدير النيابة الإدارية، ويلحق به أعضاء النيابة العسكرية والنيابة العامة المبين أسماؤهم فيما يلى:

١ـ لواء محمد عوض الأحول ـ مدير إدارة القضاء العسكرى.

٢ـ السيد عبدالغفار محمد أحمد ـ رئيس النيابة.

٣ـ السيد عبدالسلام حامد ـ رئيس النيابة.

٤ ـ عقيد أمين محمد أمين الجندى ـ من إدارة القضاء العسكرى.

٥ ـ السيد إسماعيل زعزوع ـ وكيل النيابة بمكتب النائب العام.

٦ـ السيد سمير ناجى ـ وكيل النيابة بمكتب النائب العام.

٧ـ رائد محمد سمير المحمدى محمد عثمان ـ من إدارة القضاء العسكرى.

٨ ـ رائد مختار محمد حسين شعبان ـ من إدارة القضاء العسكرى.

مادة ٣:

يخطر المتهم بالتهمة وبيوم الجلسة بمعرفة ممثل الادعاء، وقبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل.

إمضاء

(جمال عبدالناصر)

ثالثاً : قرار رئيس الجمهورية
بتعديل تشكيل محكمة الثورة

أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً جمهورياً بتعديل تشكيل محكمة الثورة باستبدال الفريق عبدالمنعم رياض بالفريق محمد على عبدالكريم وأصبح تشكيل المحكمة من السيد حسين الشافعي رئيساً والفريق محمد على عبدالكريم واللواء سليمان مظهر أعضاء.

رابعاً : قرار الاتهام فى المؤامرة

حدد مكتب التحقيق والادعاء قرار الاتهام وقد وجه الاتهام إلى ٥٥ متهماً وأسقط عن واحد منهم بعد إعلانه بالقرار هو العميد طيار محمد أيوب لوفاته.

رئيس مكتب التحقيق والإدعاء بمحكمة الثورة.

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة.

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل المحكمة.

وبعد الاطلاع على أمر رئيس الجمهورية بأن تحال الوقائع الخاصة بقضية « محاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة» إلى محكمة الثورة.

وعلى التحقيقات التى تمت فى القضية.

يتهم مكتب التحقيق كلا من :

١ ـ شمس الدين على بدران	وزير الحربية سابقاً.
٢ـ عباس عبدالوهاب رضوان	أمين مساعد بالاتحاد الاشتراكي.
٣ ـ صلاح محمد نصر	رئيس المخابرات العامة سابقاً
٤ ـ مقدم متقاعد جلال محمود هريدى	ضابط سابق بقوات الصاعقة .
٥ ـ لواء متقاعد عثمان محمود نصار	ضابط سابق بالقوات المسلحة.
٦ ـ مقدم أحمد عبدالله على إسماعيل	ضابط بقوات الصاعقة .
٧ـ مقدم طيار محمد تحسين عبدالحليم زكي	قائد قاعدة جوية.

٨ـ رائد متقاعد حسين عبدالله مختار ضابط سابق بقوات الصاعقة .

٩ـ عقيد محمد حلمي عبدالخالق ضابط بالقوات المسلحة .

١٠ـ رائد طيار محمد منيب عبدالعزيز الحسامي ضابط بالقوات الجوية .

١١ـ رائد «محلي» سعيد عثمان مصطفى ضابط بقوات الصاعقة .

١٢ـ نقيب محمود مدحت فتحي الرئيس ضابط بقوات الصاعقة .

١٣ـ لواء متقاعد أحمد فؤاد عبداللطيف علوى ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٤ـ عميد طيار متقاعد محمد أمين السيد أيوب ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٥ـ عقيد متقاعد أمين عبدالعال يوسف ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٦ـ عقيد متقاعد جمال الدين محمود حسني فاروق ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٧ـ لواء سعد محمد عثمان ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٨ـ مقدم أحمد حلمي إبراهيم ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٩ـ مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدى ضابط سابق بالقوات المسلحة .

٢٠ـ مقدم كمال الدين محمد حجاب جعفر ضابط سابق بالقوات المسلحة .

٢١ـ نقيب إسماعيل محمود حمدى ضابط سابق بالقوات المسلحة .

٢٢ـ عقيد طيار علوى عبدالعظيم الغمرى ضابط بالقوات الجوية .

٢٣ـ رائد طيار عبدالكافي صبحي أحمد حسن ضابط بالقوات الجوية .

٢٤ـ رائد طيار حشمت محمد فريد صدقي ضابط بالقوات الجوية .

٢٥ـ رائد طيار أحمد عبدالرحمن نصر ضابط بالقوات الجوية .

٢٦ـ رائد عبدالسلام فهمي محمود ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .

٢٧ـ نقيب فاروق إبراهيم يحيى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .

٢٨ـ رائد أحمد محمد أبونار ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .

٢٩ـ رائد أحمد محمد جاب الله الجنيدى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .

٣٠ـ نقيب محمد فتح الله سيد أحمد ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .

٣١ـ نقيب مختار حسين أحمد الفار ضابط بقوات الصاعقة .

٣٢- رائد محمد عبداللطيف البسيوني ضابط بقوات الصاعقة.

٣٣- رائد سمير حسين علي يوسف ضابط بقوات الصاعقة.

٣٤- نقيب «محلي» إسماعيل حسين مبارز ضابط بقوات الصاعقة.

٣٥- رائد فاروق شكري عبدالسلام ضابط بقوات الصاعقة.

٣٦- رائد محمد سمير محمود فهمي ضابط بالقوات الصاعقة .

٣٧- نقيب علي عثمان علي سليمان ضابط بالقوات الصاعقة .

٣٨- ملازم أول «شرف» إمام حسين محمد حسين ضابط بقوات الصاعقة.

٣٩- نقيب عبدالله محمد شرقاوي ضابط بقوات الصاعقة.

٤٠- نقيب علي محمد شوقي علي محمد شحاتة ضابط بقوات الصاعقة.

٤١- نقيب فاروق محمد عبدالحميد علي ضابط بالقوات الصاعقة.

٤٢- ملازم السيد محمود بدر محمد عباس ضابط بالقوات المسلحة.

٤٣- عقيد محمود أحمد طنطاوي ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير.

٤٤- عمر حلمي علي ضابط بالقوات الجوية.

٤٥- رائد طيار نبيل فريد شكري ضابط بالقوات الجوية.

٤٦- نقيب مصطفى إبراهيم شحاتة ضابط بالقوات الجوية.

٤٧- رائد محمد محمد شحاتة غراب ضابط بالقوات الصاعقة .

٤٨- نقيب حسن محمد عزت السرجاني ضابط بالقوات المسلحة.

٤٩- رائد «شرف» حسن إبراهيم محفوظ ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير.

٥٠- مساعد سيد مطاوع أحمد من أفراد القوات المسلحة.

٥١- عميد متقاعد يحيى محمد زكي صالح ضابط سابق بالقوات المسلحة.

٥٢- نقيب محمود إبراهيم علي النشوقاتي ضابط بالقوات المسلحة .

٥٣- ملازم أول محمود محمد الإسكندراني ضابط بالقوات المسلحة.

٥٤- رائد محمود حسني ربيع ضابط بالقوات المسلحة .

٥٥- رقيب أول حسن يوسف حسن من أفراد القوات المسلحة.

لأنهم فى المدة من ١١ يونيو سنة ١٩٦٧ إلى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٧ بالجمهورية العربية المتحدة:

أولاً : المتهمون من الأول إلى الثانى عشر :

حاولوا تغيير نظام الحكم القائم فى الدولة مستخدمين القوة العسكرية بواسطة جماعات عسكرية مسلحة ، وذلك بأن شكلوا تنظيماً عسكرياً ضموا إليه بعض ضباط القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين بهدف الاستيلاء على السلطة وتغيير نظام الحكم القائم بالقوة ووضعوا لذلك خطة عسكرية متكاملة للاستيلاء على قيادة القوات المسلحة وإعلان تنصيب المرحوم المشير عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة وتحريك وحدات من القوات البرية إلى مدينة القاهرة فى حماية وحدات من القوات الجوية والسيطرة على أجهزة الأمن بالعاصمة بعد اعتقال كبار المسئولين فيها ، وفرض تغيير النظام القائم بالقوة.

وقد بدأ المتهمون هذه المحاولة بتحديد الواجبات والمهام المكلف بها كل متهم على النحو الموضح بالتحقيقات وحددوا لتنفيذ الخطة مساء يوم ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧م.

وكان المتهمون السبعة الأول هم المتولون زعامة هذا التنظيم العسكرى.

ثانياً : المتهمون من الثالث عشر إلى الثانى والأربعين:

إشتركوا بطريق الإتفاق مع المتهمين الإثنى عشر الأول فى إرتكاب جناية محاولة قلب نظام الحكم بالقوة بواسطة جماعات عسكرية مسلحة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من قانون العقوبات وذلك بأن دخلوا معهم فى إتفاق بغرض إرتكاب هذه الجناية فوقعت الجريمة نتيجة لهذا الإتفاق.

ثالثاً : المتهمون من الأول إلى الثانى والأربعين:

اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية محاولة قلب نظام الحكم القائم بالقوة بواسطة جماعات عسكرية مسلحة المعاقب عليها بالمادة ٨٧ من قانون العقوبات وذلك بأن اتفقوا فيما بينهم على تشكيل تنظيم عسكرى يهدف إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة وتغيير نظام الحكم القائم وانضموا إلى هذا التنظيم مع علمهم بذلك وكان المتهمون الاثنا عشر الأول من المحرضين على هذا الاتفاق ولهم شأن فى حركته .

رابعاً : المتهمان السادس والسابع والمتهمون من التاسع إلى الثانى عشر ومن السابع عشر إلى الثانى والأربعين :

بصفتهم من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية تآمروا

على إحداث فتنة بين أفراد القوات المسلحة بأن اتحدت إرادتهم على مقاومة السلطات العسكرية بصورة جماعية وذلك بأن ألفوا فيما بينهم وآخرين تنظيماً عسكرياً للاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة بغرض قلب نظام الحكم القائم بالقوة وذلك تنفيذاً لخطة موضوعة تستخدم فيها القوات العسكرية المسلحة لتنفذ هذه المؤامرة.

خامساً : المتهمون من الثالث والأربعين إلى الخمسين:

بصفتهم ضابط وأفراد القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية علموا بوجود تصميم على إحداث فتنة بالقوات المسلحة بهدف الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة ومقاومة السلطات العسكرية بصورة جماعية بغرض قلب نظام الحكم القائم بالقوة ولم يبلغوا السلطات المختصة بذلك.

سادساً : المتهمون التاسع عشر والحادى والعشرون والأربعون والحادى والخمسون:

بصفتهم من ضباط القوات المسلحة أفشوا أسراراً خاصة بالدفاع عن البلاد وذلك بأن أفشى كل منهم معلومات حربية متعلقة بالقوات المسلحة لايعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك ولم يكن صدر إذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشرها أو إذاعتها وقد تم إفشاء هذه الأسرار لبعض المتهمين فى المؤامرة على الوجه الموضح بالتحقيقات.

سابعاً : المتهمون من السادس والعشرين إلى الثلاثين والمتهم التاسع والأربعين ومن الثانى والخمسين إلى الخامس والخمسين:

بصفتهم من ضباط وأفراد القوات المسلحة أحدثوا فتنة بين أفراد القوات المسلحة بأن ساهموا فى مظاهرة عسكرية مسلحة توجهت بسيارات مدرعة إلى مقر القيادة العامة وهم مسلحون بأسلحتهم احتجاجاً على تغيير القيادة العسكرية.

يكون المتهمون من الأول إلى السابع قد ارتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ٨٧ فقرة ١ و ٢٢ من قانون العقوبات.

والجناية المنصوص عليها فى المادتين ٩٥ و ٩٦ فقرة (١) من قانون العقوبات.

ويكون المتهمون من الثامن إلى الثانى عشر قد ارتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ٨٧ فقرة (١) من قانون العقوبات . والجناية المعاقب عليها بالمادتين ٩٥و٩٦ فقرة (١) من قانون العقوبات.

ويكون المتهمون من الثالث عشر إلى الثانى والأربعين قد إرتكبوا الجناية المعاقب

عليها بالمواد ٤٠ فقرة(٢) و ١٤ و ٨٧ فقرة (١) من قانون العقوبات ـ والجناية المعاقب عليها بالمواد ٩٥ و ٩٦ فقرة (١) من قانون العقوبات.

ويكون المتهمون السادس والسابع والمتهمون من التاسع إلى الثانى عشر ومن التاسع عشر إلى الثانى والأربعين في إرتكبوا أيضاً الجناية المعاقب عليها بالمادة ١٣٨ فقرة (١) من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

ويكون المتهمون من الثالث والأربعين إلى الخمسين قد ارتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ١٣٨ فقرة (٥) من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

ويكون المتهمون التاسع والعشرون والحادي والعشرون والأربعون والحادى والخمسون قد ارتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادتين ٨٠ فقرة(ب) و ٨٥ من قانون العقوبات.

ويكون المتهمون من السادس والعشرون إلى الثلاثين والمتهمون التاسع والأربعون ومن الثانى والخمسين إلى الخامس والخمسين قد ارتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ١٣٨ فقرة(١) من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

لـذلـــك

يحال المتهمون إلى محكمة الثورة وتعرض الأوراق على السيد رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظر الدعوى.

١٣ يناير سنة ١٩٦٨

رئيس مكتب التحقيق والإدعاء

(على نور الدين)

(تأشيرة) :

تحدد يوم الأثنين ٢٢ يناير سنة ١٩٦٨ للبدء فى نظر القضية ويعلن المتهمون بقرار الإتهام.

رئيس المحكمة توقيع (حسين الشافعى).

خامساً: الأحكام

وكانت المحكمة علنية ونشرت وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تفاصيل الجلسات كما تم تسجيلها بالصوت والصورة علاوة على محاضر الجلسات الرسمية الموجودة بسجلات محفوظات النيابة العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى والمخابرات الحربية.

وأصدرت محكمة الثورة والتى رأسها حسين الشافعى أحكامها فى هذه القضية فى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٦٨ وكانت الأحكام كما يلى:

١ـ شمس الدين على بدران ـ الأشغال الشاقة المؤبدة.

٢ـ عباس عبدالوهاب رضوان ـ الأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه مع المتهم صلاح نصر متضامنين برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه إلى خزانة الدولة.

٣ـ صلاح محمد نصر ـ الأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه للخزانة والأشغال الشاقة ١٥ سنة فى التهمة الثانية وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه.

٤ـ مقدم متقاعد جلال محمود هريدى ـ الأشغال المؤبدة.

٥ـ لواء متقاعد عثمان محمود نصار ـ الأشغال الشاقة المؤبدة.

٦ـ مقدم أحمد عبدالله على إسماعيل ـ الأشغال الشاقة ١٥ سنة.

٧ـ عقيد طيار محمد تحسين عبدالعليم زكى ـ الأشغال الشاقة ١٥ سنة.

٨ـ رائد متقاعد حسين عبدالله مختار ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات.

٩ـ عقيد محمد حلمى عبدالخالق ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات.

١٠ـ رائد طيار محمد منيب الحسامى ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات.

١١ـ رائد «محلى» سعيد عثمان مصطفى ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات.

١٢ـ نقيب محمود مدحت فتحى الريس ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات.

١٣ـ لواء متقاعد أحمد فؤاد عبداللطيف علوى ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات.

١٤ـ عميد طيار متقاعد محمد أيوب ـ إنقضاء الدعوى لوفاته.

١٥ـ عقيد متقاعد أمين عبدالعال يوسف ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات.

١٦ـ عقيد متقاعد جمال الدين محمود حسنى ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات.

١٧ـ لواء سعد محمد عثمان ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات.

١٨ـ مقدم أحمد حلمي إبراهيم ـ السجن ٣ سنوات .

١٩ـ مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدي ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات.

٢٠ـ مقدم كمال الدين محمد جعفر ـ براءة.

٢١ـ نقيب إسماعيل محمود حمدى ـ السجن ٣ سنوات.

٢٢ـ عقيد طيار علوي عبدالعظيم الغمري ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات.

٢٣ـ رائد طيار عبدالكافي صبحي أحمد حسن ـ السجن ٣سنوات.

٢٤ـ رائد طيار حشمت فريد صدقي ـ براءة .

٢٥ـ رائد طيار أحمد عبدالرحمن نصر ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة.

٢٦ـ رائد عبدالسلام فهمي محمود ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات.

٢٧ـ نقيب فاروق إبراهيم يحيى ـ الأشغال الشاقة ٥سنوات.

٢٨ـ رائد أحمد محمد أبونار ـ الأشغال الشاقى ١٠ سنوات.

٢٩ـ رائد أحمد محمد جاب الله الجنيدي ـ السجن ٣سنوات.

٣٠ـ نقيب محمد فتح الله سيد أحمد ـ الأشغال الشاقة ٥سنوات.

٣١ـ نقيب مختار حسين أحمد الفار ـ الأشغال الشاقة ٧سنوات.

٣٢ـ رائد محمد عبداللطيف البسيوني ـ السجن ٣ سنوات.

٣٣ـ رائد سمير حسين علي يوسف ـ براءة.

٣٤ـ نقيب «محلي» إسماعيل حسين مبارز ـ براءة غيابياً لعدم حضوره لمرضه.

٣٥ـ رائد فاروق شكري عبدالسلام ـ السجن ٣سنوات.

٣٦ـ رائد محمد سمير محمود فهمي ـ السجن ٣سنوات.

٣٧ـ نقيب علي عثمان سليمان ـ براءة.

٣٨ـ ملازم أول «شرف» إمام حسين ـ السجن ٣سنوات.

٣٩ـ نقيب عبدالله محمد الشرقاوي ـ براءة.

٤٠ـ نقيب علي محمد شوقي علي شحاته ـ السجن ٣سنوات.

٤١ـ نقيب فاروق محمد عبدالحميد علي ـ الأشغال الشاقة ٥سنوات.

٤٢ـ ملازم السيد محمود بدر محمد عباس ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة.

٤٣ـ عقيد محمود أحمد طنطاوى ـ براءة.

٤٤ـ رائد طيار عمر حلمى على ـ براءة.

٤٥ـ رائد طيار نبيل فريد شكرى ـ براءة.

٤٦ـ نقيب مصطفى إبراهيم شحاته ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة.

٤٧ـ رائد محمد شحاته غراب ـ براءة.

٤٨ـ نقيب حسن محمد عزت المرجانى ـ براءة.

٤٩ـ رائد «شرف» حسن إبراهيم محفوظ ـ براءة.

٥٠ـ مساعد سيد مطاوع أحمد ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة.

٥١ـ عميد متقاعد يحيى محمد زكى صالح ـ براءة.

٥٢ـ نقيب محمود إبراهيم النشوقاتى ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة.

٥٣ـ ملازم أول محمود محمد الإسكندرانى ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة.

٥٤ـ رائد محمود حسن ربيع ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة.

٥٥ـ رقيب أول حسن يوسف حسن ـ براءة.

وتم تصديق الرئيس جمال عبدالناصر على الأحكام فى ٢٢/ ٨/ ١٩٦٨

وكانت حيثيات الحكم فى هذه القضية والتى تلاها السيد حسين الشافعى رئيس المحكمة قبل إعلان الأحكام بمقر المحكمة بقاعة مجلس قيادة الثورة بالجزيرة كما يلى:

« باسم الحق تبارك وتعالى ..

وباسم الشعب وحقه على ثورته التى إجتازت ستة عشر عاما من الكفاح والنضال ضد أعداء الوطن من الخارج أو من الداخل وستظل هذه الثورة فى سيرها الصامد بعون الله وفضله لا تقعدها نكسة ولا يلهيها نصر عن أداء واجبها المقدس قاعدة للحرية وقلعة للنضال من أجل الرسالة التى إنطلقت فأضاءت على مدى التاريخ وتجددت ليلة ٢٣ يوليو الخالدة لترسم خطا واضحاً وعميقاً وتضع لبنة قوية متينة وتثبت قدما على طريق النصر بما فيه من بذل وفداء ومشقة وتضحية ـ هذا الطريق الذى لا يقوى عليه إلا أولوا العزم والإيمان الذين تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر.

وإننا اليوم من هذه القاعة التى شهدت جلسات محكمة الثورة نعلن الأحكام انتصاراً للحق وانتصاراً على النفس كأكبر الجهاد.

وقد جهدت المحكمة فى استظهار الحقيقة الكاملة التى لن تقبل بعد اليوم أنصاف الحلول وليكون ما فى هذا القصاص منطلق لحياة حرة عزيزة وكريمة «ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب».

وقد تم تصديق السيد رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فى القضايا رقم ١ و ٢ و ٣ لسنة ١٩٦٧ وبإعلانها ينتهى فصل أليم من تاريخ الثورة ، ولكنه ملئ بالعبر والدروس التى لايمكن أن نمر بها إلا لنتخذ منها ذخيرة ، ونزود بها لمستقبل مليئ بإشراقات الأمل.

إن المحكمة بإعلان هذه الأحكام تطوى صفحة من تاريخنا تنتهى بها من بقايا السلبيات التى عوقت مسيرتنا لننطلق فى صفحة جديدة لانلتفت إلى الوراء .. يملؤنا العزم والثقة بالنفس وبوعد الله الذى لايخلف وعده بنصر المؤمنين «وكان حقا علينا نصر المؤمنين».

وقد نظرت القضية الأولى فى الجلسات التى عقدتها المحكمة ابتداء من جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٦٨ إلى جلسة ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، والقضية الثانية ابتداء من جلسة ١١ مايو سنة ١٩٦٨ إلى جلسة ٥/ ٦/ ١٩٦٨، والقضية الثالثة إبتداء من جلسة ١٠/ ٦/ ١٩٦٨ إلى جلسة ١٣/ ٦/ ١٩٦٨.

ولو أن كل قضية من هذه القضايا لها ظروفها وملابساتها وأبعادها إلا أنها فى مجموعها تتكامل وتترابط وخاصة القضيتين الأولى والثانية . وهذا دعا المحكمة أن تربط الادعاءات المقامة على المتهم صلاح نصر أثناء نظر كلتا القضيتين.

بالنسبة لقضية المؤامرة على قلب نظام الحكم ، فقد تبين للمحكمة أن وقائع هذه المؤامرة قد دبرت فى فترة حاسمة من تاريخ الوطن ، وكان من شأنها لو قدر لها الخروج إلى حيز التنفيذ كما أراد مدبروها أن تحدث انقساما خطيراً فى صفوف القوات المسلحة وفى صفوف الشعب فى وقت كانت البلاد مازالت ممزقة من أثر النكسة العسكرية . وبينما الشعب بجميع طبقاته وهيئاته قد أعلن بإصرار رائع رفضه الاستسلام وإيمانه بمبادئ الثورة وتمسكه ببقاء الرئيس جمال عبدالناصر فى موضع القيادة.

وتبين للمحكمة أن مراحل تنفيذ المؤامرة بدأت وأخذت صوراً متعددة ولولا المواجهة التى حصلت يوم ٢٥ أغسطس لاندفعت عجلة التنفيذ لتسير فى أبعادها الكاملة يومى ٢٦و٢٧ أغسطس ١٩٦٧ ولواجه الوطن محنة أخرى لاتقل عن محنة الهزيمة العسكرية .

وقد ثبت للمحكمة أن المشتركين فى هذه المؤامرة قد تستروا وراء المشير واستغلوه، ولكن لولا استجابته والسير بمخطط المؤامرة إلى أبعادها التى تبينت من نظر القضية لما كانت إمكانيات العمل والتنفيذ بقادرة على الحركة.

وقد راعت المحكمة تقدير العقوبات التى حكمت بها على كل من ثبت اشتراكه فى هذه المؤامرة أو علمه بها، أن الرأس المدبر للمؤامرة والذى احتمى فيه المتهمون وتستروا وراء إسمه وعلاقته ووضعه العام هو المسئول الأول فجاءت الأحكام آخذة فى الاعتبار هذا الوضع سواء بالنسبة للمتهمين الذين ثبت اشتراكهم فى التدبير على مستوى المشير أو الذين ثبت قيامهم بأعمال تنفيذية، وكان وضع المشير يؤدى بهم إلى المشاركة فى تنفيذها سواء بالنسبة لوضعهم فى العمل المباشر معه، أو ممن لجأوا إليه، أو ممن اتصل بهم المتآمرون، وقد راعت المحكمة أيضاً موقف كل واحد من المتهمين من واقع ماضيه ومسلكه ممن سعوا إلى مراكز المؤامرة وممن سعى المتآمرون إلى استدراجهم أو توريطهم فى مخطط التآمر.

ثم نطق رئيس المحكمة بالأحكام فى هذه القضية المأساوية، وأسدل الستار على مأساة الرجل الثانى وعلى مشروع دولة داخل الدولة.

* * *

رواية شخصية للأحداث

لم تكن مجرد محاولة للاستيلاء على السلطة بل كانت مأساة إغريقية كاملة الأبعاد بكل ما تحمل الكلمة من معاني ودلالات ؛ فقد كانت تعني في جانب منها انشقاقاً خطيراً داخل صفوف الثورة ، وفي جانب آخر تمثل خيانة الأخ لأخيه والصديق لصديقه عندما ينقلب على كل القيم التي جمعت بينهما والعهود التي ارتكزت عليها «الحركة المباركة» كما كان يحلو للبعض تسميتها في البداية.

لقد جمعت الثورة بين عدد من الطلائع الوطنية التي آمنت بأن المصلحة العامة تتجاوز بكثير احساسهم بمصالحهم الفردية ، ومن ثمّ كانوا على استعداد للتضحية بالنفس إذا ما اقتضت مصلحة الوطن ذلك ، ومهما باعدت الخلافات فيما بينهم فقد التزموا جميعاً بعهد غير مكتوب بينهم يقضي بأن « من يبتعد لا يتآمر».

لقد نمت قوة المشير عبدالحكيم عامر مع نمو أخطائه من جانب، وعدم تعرضه للحساب من جانب آخر ، وكان أن نمت معه ما يسمى بالمؤسسة العسكرية مرتكزة على مجموعة من القيادات والضباط الذين نصبوا أنفسهم دولة داخل الدولة، وتعاملوا بوصفهم الحماة الحقيقيين للثورة، ومن ثم فلهم أن يقبضوا الثمن باستمرار وبغض النظر عن طبيعة الثمن الذي تدفعه الدولة والقيادة السياسية في كل مرحلة . إن ثمة سؤال يطرح نفسه باستمرار، وهو لماذا صبر الرئيس جمال عبدالناصر كل هذه المدة على عبدالحكيم عامر والقيادة العسكرية رغم ما أثبتته الأحداث من ضعف كفاءتهم السياسية والعسكرية وتجاوزهم المستمر لصلاحياتهم وحدودهم ؟.

إن العلاقات الشخصية والروابط العاطفية لاتعد تبريراً كافياً لتأجيل حسم الموقف مع القيادة العسكرية رغم عدم إمكانية إغفالها وتجاهل تأثيرها وفي تقديري أن ذلك يرجع للعوامل التالية:

أولاً : إن إصلاح المؤسسة العسكرية كان لابد لأن يحظى من وجهة نظر الرئيس عبدالناصر برضاء عبدالحكيم عامر وقناعته الكاملة ذلك أن ضرب عبدالحكيم عامر هو ضرب لجمال عبدالناصر نفسه ولوحدة القيادة ، وكما أوضحت فلقد كان لوحدة القيادة الممثلة فى الرجلين بصفة أساسية دورها الهام فى تأمين مسيرة الثورة ، والمحافظة على وحدة المجموعة الثورية ككل ، وإن ما أشعر به أن وجود عبدالحكيم عامر كان يمثل مصدر طمأنينة لجمال عبدالناصر شخصياً واستثناء ما حدث فى ١٩٦٧ والذى مثل زلزالا خارج كل الحسابات فقد كان الاعتقاد السائد والصحيح إلى حد كبير هو أن عبدالحكيم عامر لا يمكن أن ينقلب على جمال عبدالناصر مهما كان طموحه لدعم مركزه أو توسيع نفوذه.

ثانياً : أنه فى كل مرة كان يطرح فيها قضية إصلاح المؤسسة العسكرية كانت مصر تواجه معارك وقضايا فرضت عليها وتستحوذ على كل اهتماماتها.

ولاشك أن تفجير قضية داخلية بهذا الحجم فى ظل تلاحق الأزمات والمعارك المفروضة على مصر لابد أن يضعف من جانبنا ويقلل من كفاءة القيادة فى إدارة هذه الأزمات والمعارك، وعلى سبيل المثال ، فقد أعقب العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، والذى برز فيه فشل القيادة العسكرية تفجر مواجهة ساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية كزعيمة للتحالف الغربي، وبالطبع تضامنت معها قوى الاستعمار القديم والنظم الرجعية فى المنطقة ثم أعقبها قضية الوحدة مع سوريا ، مع تصاعد التهديدات العدوانية من جانب تركيا وإسرائيل والتى لم تهدأ طوال فترة الوحدة.

ثم كان الموقف الأكثر خطورة فى أعقاب الانفصال ، فعلى عكس ما وفره الانتصار السياسي فى سنة ١٩٥٦ من قوة دفع معنوية هائلة ، كانت النكسة التي سببها الانفصال أداة استثمرتها كل قوى الثورة المضادة فى الداخل والقوى المعادية لثورة ٢٣ يوليو فى الخارج ، وتفجرت معها شراسة من الرجعية العربية التى سعت إلى الإجهاز على نظام ثورة يوليو ٥٢ مستعينة بقوى التحالف الغربى ، والتى عمدت إلى تفجير مواجهة مفتعلة بين العروبة والاشتراكية من جانب وبين الإسلام من جانب آخر ثم بالمواجهات المفتعلة التى فجرها نظام عبدالكريم قاسم فى بغداد فى أحد معالم المراهقة السياسية التى أصابت أمتنا ، وسحبت الكثير من رصيد القوى القومية وتماسكها.

وأعقب ذلك قيام الثورة اليمنية وما أثارته من مواجهات جديدة مع قوى الاستعمار والمرتزقة الذين جندتهم الرجعية العربية منسقة مع المخابرات المركزية الأمريكية ، وكذا نظام العصور الوسطى الذى خلّفه الإمام أحمد فى اليمن.

وصاحب ذلك كله تحفز خارجي للانقضاض على الثورة مستخدماً كل أدوات الحصار الاقتصادى والسياسى ومعارك البناء السياسى والاقتصادى فضلاً عن المؤامرات التى لم تنقطع فى الداخل، وكلها مواجهات فرضت على جمال عبدالناصر وضع حدود معينة فى صراع السلطة مع عبدالحكيم عامر وعدم السماح بتفاقمها.

وكان انشغال الرئيس جمال عبدالناصر بقضايا قومية ووطنية كبرى علاوة على اهتمامه بتحقيق طموحات الشعب المصرى فى التقدم والتصنيع والتغيير الاقتصادى والعدالة الاجتماعية أثره الكبير فى استفحال هذا الخطر، وذلك للثقة المتزايدة من جانب عبدالناصر فى عبدالحكيم عامر بما يتفق مع الاستراتيجية التى وضعتها القيادة السياسية، وخضوع هذه المؤسسة فى النهاية لسلطة القائد الأعلى وهو جمال عبدالناصر ثم متأخراً اكتشاف عبدالناصر لكون هذه المؤسسة أصبحت مركز قوة انتقلت بعده موازين القوة إلى القيادة العسكرية؛ مما حد من قدرات القيادة السياسية عن ممارسة قيادتها كاملة واضعين فى الحسبان نقطة جوهرية هى حرص عبدالناصر على البقاء على وحدة القوات المسلحة وتماسكها جعل تفكيره وحساباته تصب فى خانة أن أى تصحيح سيترتب عليه صدام يصعب تقدير مداه فى ظروف داخلية وعربية ودولية تستوجب حماية القوات المسلحة ووحدتها بعيداً عن أى انقسام أو صدام.

إن الرئيس جمال عبدالناصر كان فوق هذا مطمئناً لمدى طموح عبدالحكيم عامر، وأن هذا الطموح مهما بلغ فلن يصل لمرحلة حتى التفكير فى الانقلاب على الشرعية أو على الرئيس عبدالناصر القائد والأخ والصديق والتوأم، ولكن يقف طموح عبدالحكيم عند حد الرجل الثانى فقط.

ولم يلق كل هذا التأجيل لحسم المشكلة مع المؤسسة العسكرية التقدير الواجب من عبدالحكيم عامر بل على العكس فقد أفسح المجال لبناء علاقات أقل ما يقال أنها علاقات «غير سوية» داخل هذه المؤسسة، ودفعت إلى تقديمها كمؤسسة تتساوى مع مؤسسة الرئاسة فى الحقوق والسلطات، وأدت إلى نسيان أفراد المؤسسة العسكرية واجباتهم الأساسية فى تطوير كفاءة القوات المسلحة وتهيئة كل سبل التقدم والتطوير لقدراتها.

لقد كانت مشكلة عبدالحكيم عامر - فى ضوء ذلك كله - أنه لم يشأ أن يتعامل كواحد من رجال الثورة، وإنما كشريك فى السلطة له من الحقوق ما لجمال عبدالناصر سواء بسواء، وكانت مشكلته أيضاً ومشكلة الذين أحاطوا به لمصالح شخصية مجردة أن حولوا القوات المسلحة إلى قوة ردع للقيادة السياسية، ولباقى المؤسسات الأخرى فى

الدولة عاملين على استخدامها كلما أبدت القيادة السياسية أية اتجاهات لإصلاح الأمور وتصحيح العلاقات القائمة والتعامل بوصفهم قلعة يصعب اقتحامها.

وبالطبع فإن هذا لايعفى الرئيس عبدالناصر من المسئولية التى تحملها كاملة ولقد نقد الرجل نفسه ذاتياً(*)، إلا أن هذه المؤسسة كانت قد تمكنت من كسب مواقع حصينة علاوة على رفضها فى نفس الوقت أى نوع من التدخل أو الرقابة أو الحساب فظل هذا الورم يتسلل ببطء معتمداً على الثقة من جانب الرئيس عبدالناصر فى ولاء وتقدير هذه المؤسسة ورئيسها ومن معه.

ولم يكن من الممكن مواصلة السكوت على هذا الوضع بعد فشل هذه المجموعة بقيادة عبدالحكيم عامر فى إدارة المعركة العسكرية فى ١٩٦٧، وأمام الاحتلال الإسرائيلى لكل من سيناء وفقدان مصر لقواتها المسلحة بصورة شبه كاملة، كان من المستحيل استمرار العمل بنفس الأساليب ومع نفس الأشخاص.

وتجمع حول عامر العديد من المدافعين عن رقابهم وامتيازاتهم وكرامتهم المزعومة، ونجحوا مرة أخرى فى تصوير الموقف على أنه موقف شخصى بينه وبين جمال عبدالناصر برغم ما كشفته المعركة من ألوان العجز والنقائض فى كفاءاتهم وسلوكياتهم وتجاوب معهم عبدالحكيم عامر، والذى كانت شخصيته تتميز بقدر كبير من العاطفة والاستجابة لردود الأفعال أو التحريض، وتمكن هؤلاء مرة أخرى من اللعب على العوامل الشخصية، وكان تأثير ما حدث أكثر عنفاً داخل نفس المشير أكثر من المحيطين به ومن ثمّ كان انتحاره الذى يمكن اعتباره نتيجة منطقية لكل الظروف التى أحاطت بحياة المشير عامر الشخصية والعملية وذلك فى ضوء الآتى:

١ـ إرتباط الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ بسوء إدارة عبدالحكيم عامر شخصياً للمعركة، وتضارب قراراته وعدم قبوله للتحذيرات والتقديرات علاوة على قرار الانسحاب الذى يعتبره كل المؤرخين والمفكرين الاستراتيجيين العسكريين أنه السبب فى وقوع الهزيمة بهذا الحجم.

٢ ـ فشله فى استعادة سلطاته من خلال تدبير تآمرى صوره له البعض أو اعتقد هو أنه سيساعده على تعويض كل ما أصابه من خسائر ويملك من خلاله كل الأدوات التى تمكنه من تكميم الأفواه، والتغطية على كل الأخطاء والمسئولين عنها.

(*) جاء فى محاضر الوزراء بتاريخ (١٩ـ٢٩/ ١٠/ ١٩٦١)، وكذلك فى اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى بتاريخ (٤ـ٥/ ٨/ ١٩٦٧).

٣ـ تحسباً للتداعيات التي يمكن أن تترتب على انكشاف التآمر وما قد يعقد من محاكمات سوف تقود بالضرورة إلى كشف تصرفاته الشخصية وزواجه العرفى وبما يضعه فى مأزق حقيقي أمام عائلته المحافظة ، خاصة وأن هذا الزواج لم يكن معروفاً لفترة طويلة نسبياً إلا فى حدود دوائر ضيقة للغاية تقتصر على من ساهموا فى ترتيبه مثل صلاح نصر وعباس رضوان وإخوة المشير وعدد يعد على أصابع اليد الواحدة من الضباط المقربين جداً منه.

وبرغم أن إصلاح الأمر مع المؤسسة العسكرية كان قد بدأ فى أعقاب وقوع النكسة مباشرة وقبل إقدام المشير عامر على الانتحار بفترة ، إلا أن أزمة التآمر قد طرحت العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام حول إجراءات التأمين للنظام والدولة ومدى كفاءتها ، ولقد أثار الرئيس عبدالناصر هذا التساؤل فى حوار معى بعد أن انحسر غبار التآمر ، وكان تساؤل الرئيس يوحى ولو بطريق غير مباشر إلى أن التدبير الذى وضعه عامر مع عدد من معاونيه كان يمكن أن يملك فرص النجاح ، وكانت من المرات القليلة التى أجدنى فيها أخالف تقدير الرئيس جمال عبدالناصر ووجهة نظره ، فلقد أعربت له عن إعتقادى أن هذه التدبيرات لم يكن أمامها كل فرص النجاح ، وإن كان ذلك لايمنع من احتمالات وقوع خسائر وصدامات داخل القوات المسلحة تجعل من ثمن إحباطه ثمناً فادحا خاصة فى ظل الظروف التى كانت تواجهها مصر فى ذلك الوقت وقد بنيت تقديرى على الآتى:

- إن الضباط الذين أحاطوا بالمشير عامر هم طلاب سلطة فى الأساس أكثر منهم تجمعا حول مبادئ وقيم ، وهذا النوع من الناس كان من السهل اختراقهم ـ وهو ما حدث بالفعل وأمكن عن طريقه رصد كل تحركاتهم ساعة بساعة ليس فقط فى منزل المشير أو المقار التى اختارها لتدبير التآمر ، وإنما فى كل الوحدات والمواقع العسكرية التى كانت هدفاً لنشاطهم.

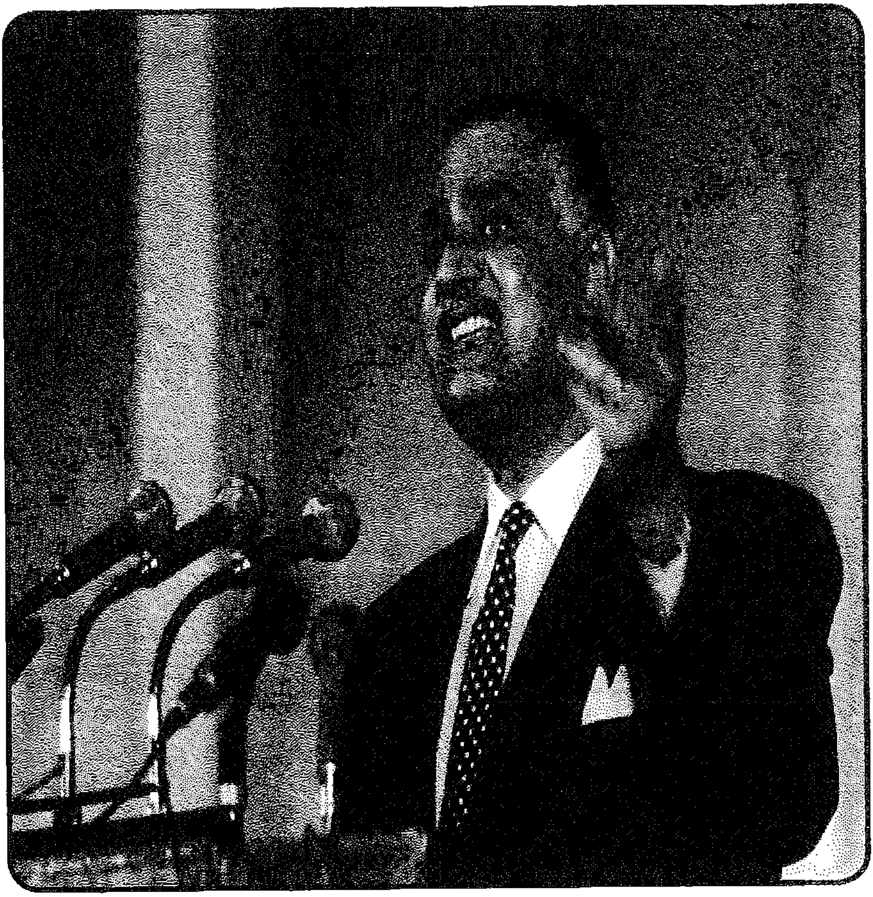
- إن التدبير الذى وُضع بسحب المشير عامر إلى منشية البكرى كان عاملاً مهماً فى إفشال التآمر باعتبار أن كل عناصر التدبير تعتمد فقط على وجود المشير وحده ولم يكن من بين كل المحيطين به شخصية قادرة على تزعم المؤامرة، أو التحرك بنفس الثقل الذى يمثله المشير عامر.

- والأهم من ذلك كله أن توازن القوة لم يكن فى صالحهم على الإطلاق برغم كل ألوان الحشد التى أشرت إليها فى تتبعى لتسلسل المؤامرة.

وهنا أصرح لأول مرة أنني اتخذت مجموعة من الإجراءات التأمينية على مسئوليتي الشخصية ، ولم أبلغ بها الرئيس عبدالناصر إلا في مرحلة لاحقة ؛ لأنها كانت تدخل في صميم واجباتي كمسئول عن الأمن في مؤسسة الرئاسة ، وشريكا في هذه المسئولية على مستوى النظام ككل ، وكان من بين هذه الإجراءات على سبيل المثال:

- إتصالات لتثبيت أوضاع الفرقة المدرعة التي كانت متمركزة في شرق القاهرة ، ويقودها العقيد عادل سوكه ، الذي لم يتردد هو وضباطه في الوقوف إلى جانب الشرعية بشكل واضح صريح ، كذلك الحال في القوات الجوية وبعض وحدات أخرى من المشاة والمدفعية والمدرعات عاونني فيها كل من العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية ومحمد المصري وأحمد كامل (مدير المخابرات العامة فيما بعد) واللواء فؤاد السماع واللواء عمر خطاب واللواء محمد خطاب ، علاوة على قوات الحرس الجمهوري من خلال العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، والعميد ممدوح إسماعيل قائد المدرعات بالحرس الجمهوري ، والكثير من ضباط الحرس الجمهوري الذين كانت تربطني بهم علاقات إنسانية وعلاقات عمل مباشر تدعمت على مر الزمن ، وهي مستمرة حتى اليـوم.

* * *



إصرار الرئيس جمال عبد الناصر على توحيد و تحرير الشعوب العربية والاسلامية والافريقية والآسيوية من الهيمنة الغربية جعله مستهدفا للقضاء عليه شخصيا ..
فكانت البداية عام ١٩٥٦ والإعادة عام ١٩٦٧

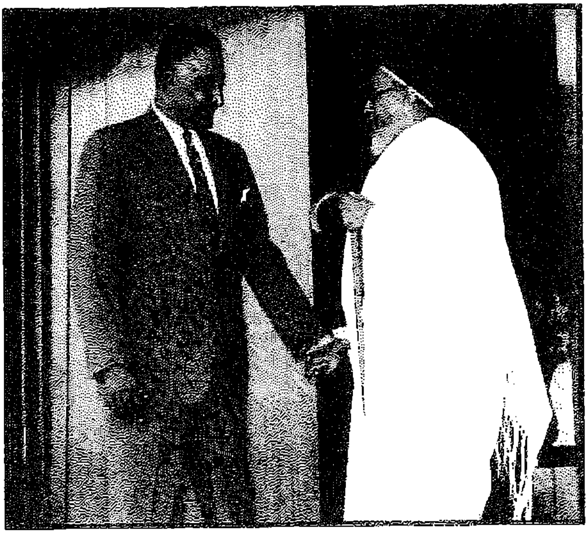


جدة ٢٣ أغسطس ١٩٦٥:
في لقاء الملك فيصل وعبد الناصر الذي قال:
«يهمنا أن تعود العلاقات بين مصر والسعودية كما كانت، الأعداء هم الذين يكسبون من عداوتنا..»
وقال الملك فيصل:
«إن مصر والسعودية يجب أن يكونا متفاهمين وأكثر من متفاهمين، وهذا هو الشيء الطبيعي والمنطقي لأن الواقع والتاريخ يقومان على ذلك..»

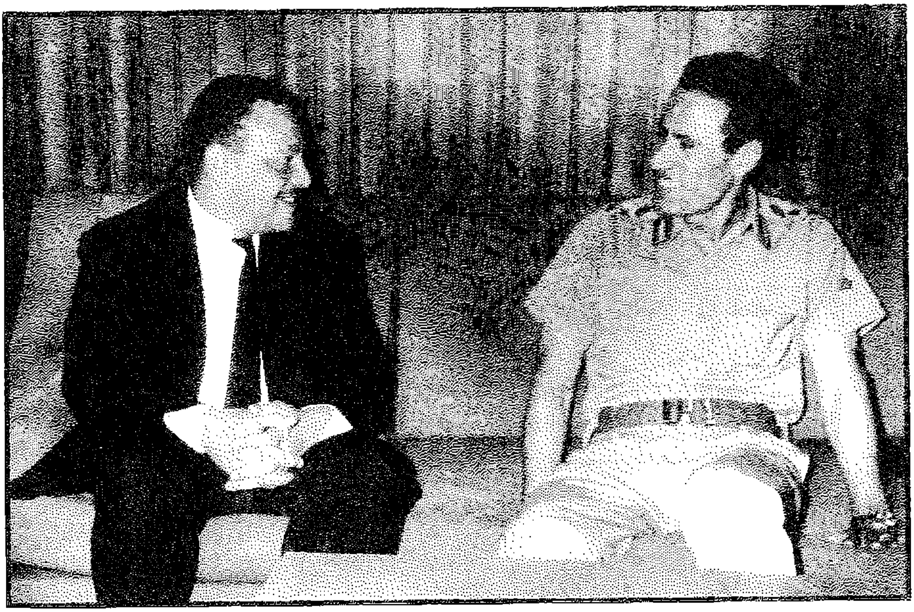


عندما زار الرئيس عبد الناصر صنعاء أعلن أن مصر ستبقى حتى آخر الطريق حتى تؤمن الثورة اليمنية..

(سيأتي الحديث لاحقا بالتفصيل عن ثورة اليمن.)



رغم إدراك عبد الناصر لخطورة النفوذ الأجنبي الذي كان مسيطرا في ليبيا ، لم يشأ أن يصطدم بالنظام الملكي هناك، وكان حريصا دائما على إقامة علاقات هادئة بعيدا عن التوترات ، كما كان حريصا على حرية اختيار الشعب الليبي نفسه لنظام الحكم المناسب له. كما ساهمت ليبيا الملكية في معاونة الدول المتضررة في حرب ٦٧ وفقا لقرارات مؤتمر الخرطوم أغسطس ١٩٦٧.

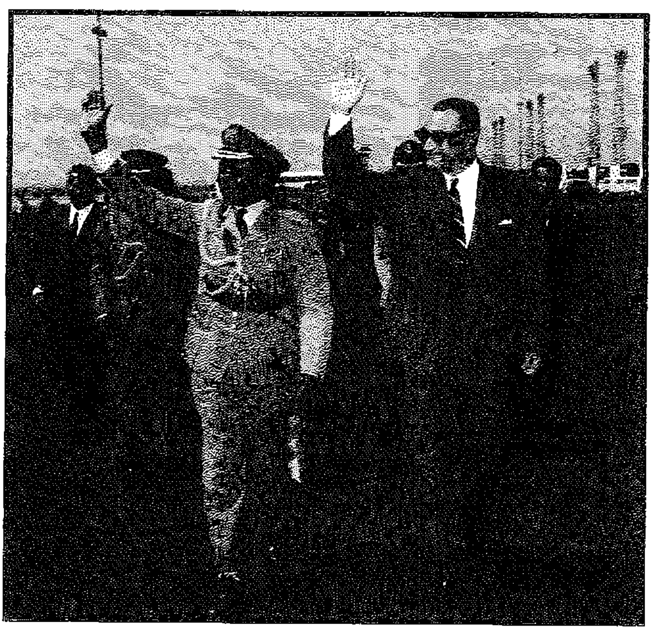


كلفني الرئيس عبد الناصر بأن أكون مبعوثا خاصا له لابلاغ قيادة الثورة الليبية باقتراح عقد لقاء مباشر مع قائد الثورة الليبية في بنغازي أو القاهرة ، وكان رد القذافي بعد لقائي معه في بيته على انفراد ، وتناولنا طعام الغذاء على طريقة معسكرات الجيش....

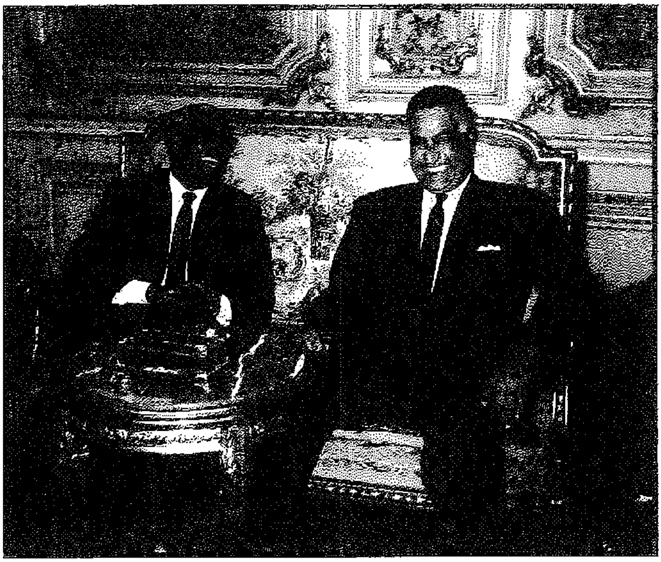
(التفاصيل ستأتي لاحقا في فصل مستقل عن الثورة الليبية)



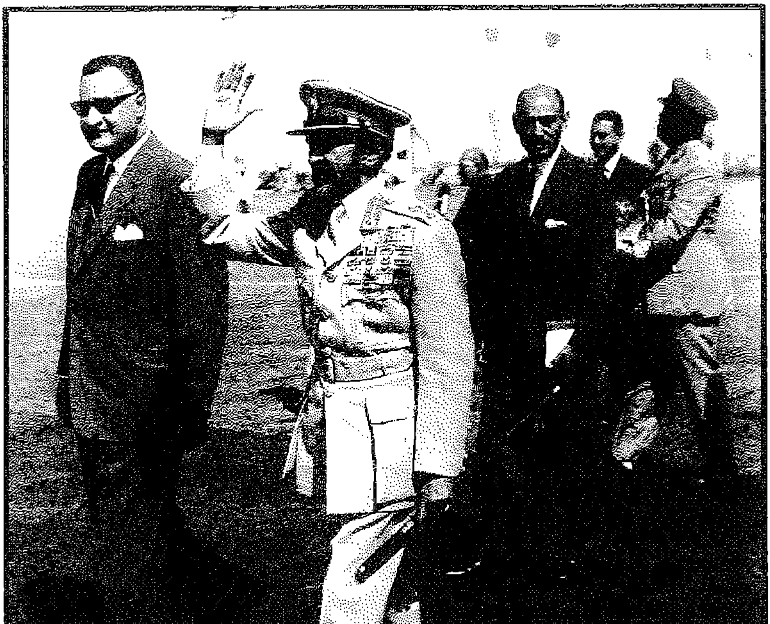
جمال عبد الناصر مع الزعيم الافريقي أحمد سيكوتوري بشوارع القاهرة



الرئيس جمال عبد الناصر احتضن حركات الاستقلال الافريقية
فأمن مصر القومي يمتد لقلب إفريقيا



جمال عبد الناصر وضحكات من القلب مع زعماء القارة السمراء لأنها في قلب كل مصري



جمال عبد الناصر مستقبلا الامبراطور هيلاسلاسي



جمال عبد الناصر مع
أنديرا غاندي زعيمة
الهند أحد أضلاع
حركة عدم الانحياز
ضد محاولات الهيمنة
الغربية والاستعمارية



عبد الناصر مع زعيم التحرر الأندونيسي أحمد سوكارنو و مؤتمر باندونج ١٩٥٥ وتأسيس كتلة الشعوب الأفروآسيوية بالأمم المتحدة



جمال عبد الناصر مع الزعيم القبرصي مكاريوس



جمال عبد الناصر مع كوسيجين
رئيس الوزراء السوفيتي وتعاون
لبناء السد العالي وامداد مصر
بالسلاح اللازم



جمال عبد الناصر مع الزعيم
اليوغسلافي جوزيف تيتو
أحد أركان حركة عدم
الانحياز ضد أحلاف
الغرب الاستعمارية



عبد الناصر مع الفريق عبد المنعم رياض في زيارة ميدانية للخطوط الأمامية لتفقد القوات





عبد الناصر مع الفريق فوزي أستاذ العسكرية المصرية في مناورة للقوات المسلحة ١٩٦٩ ..
ونظرة للمستقبل..

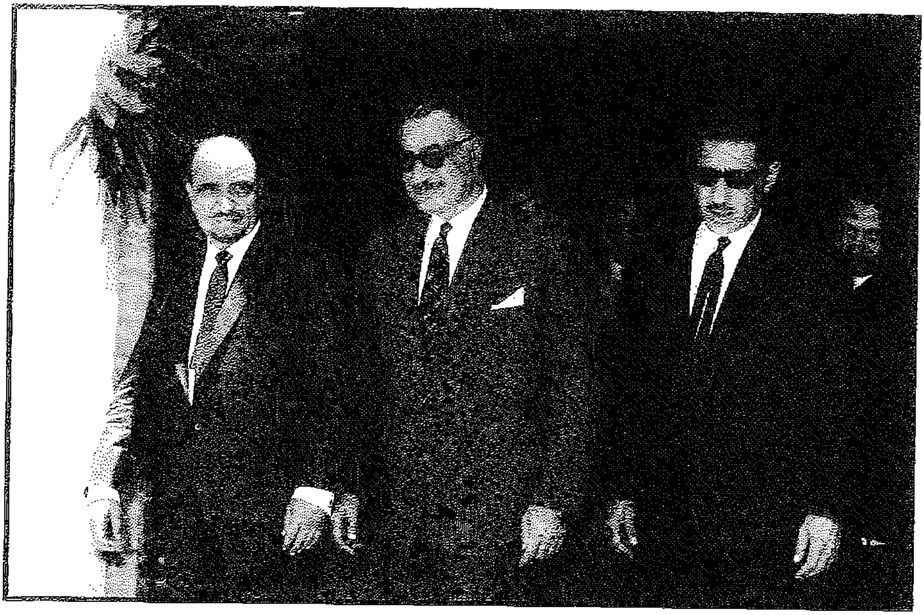


ونظرة عبر نظارة الميدان .. متى نسترد الكرامة ونحرر الأرض

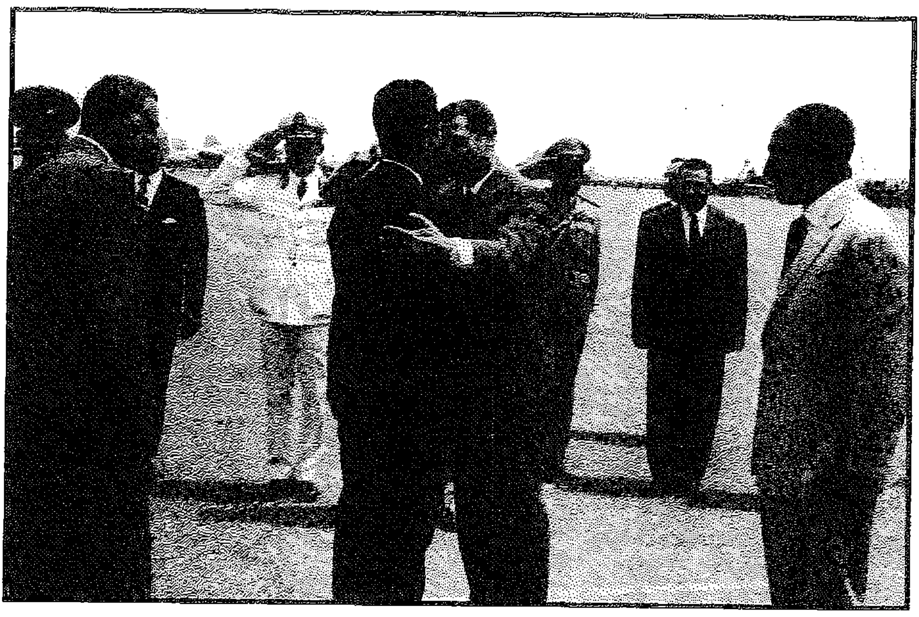


المشير عبد الحكيم عامر والرئيس جمال عبد الناصر والملك حسين في مناورة مشتركة ١٩٦٥





عبد الحكيم عامر والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس اليمني عبد الله السلال



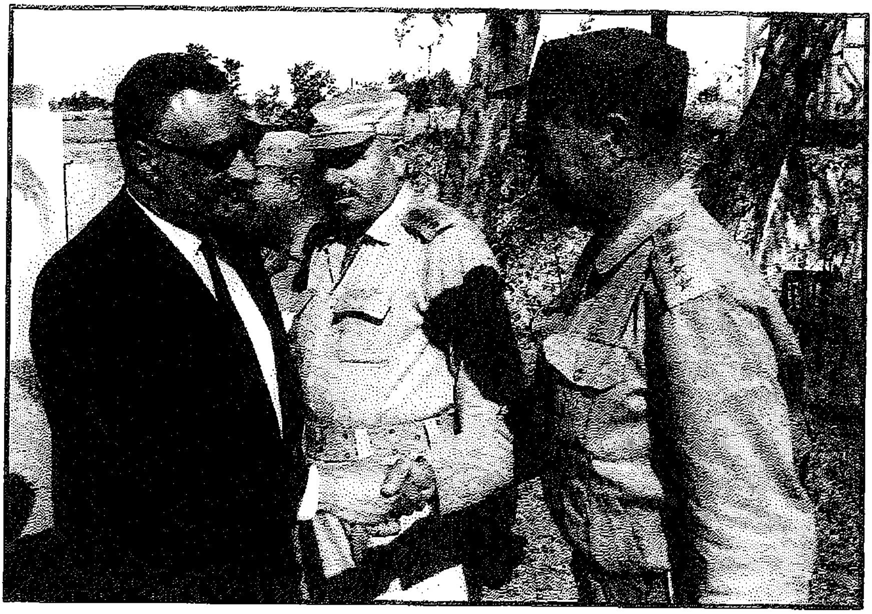
الرئيس جمال عبد الناصر في مطار ألماظة مستقبلا الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا الذي يحتضنه المشير عبد الحكيم عامر ومن خلفه أنور السادات وسامي شرف



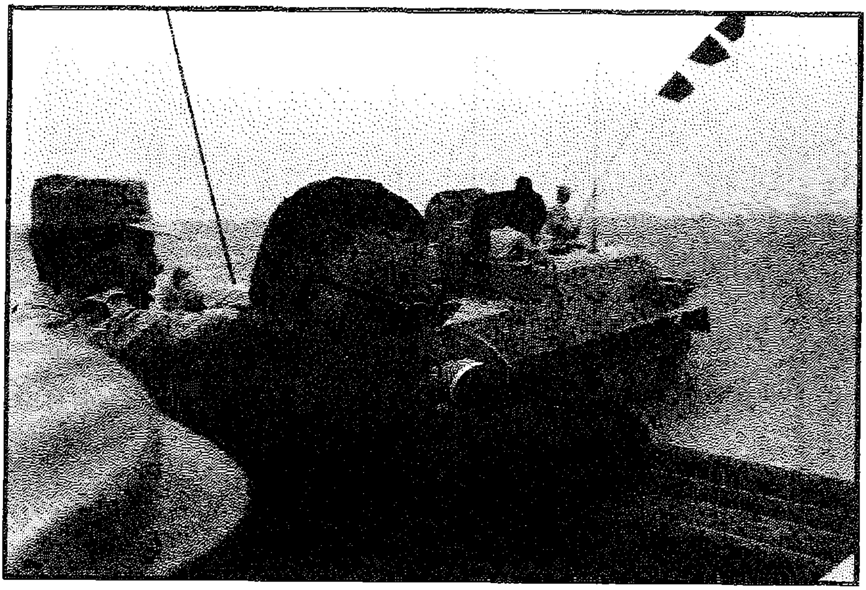
إعادة بناء القوات المسلحة كانت تتطلب زيارات القائد الأعلى للقادة والجنود في الجبهة



لرفع الروح المعنوية وتجديد العهد والعزم لتحرير الأرض واسترداد الكرامة



استرداد الكرامة مسئوليتنا جميعا .. ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .. تمام يا افندم

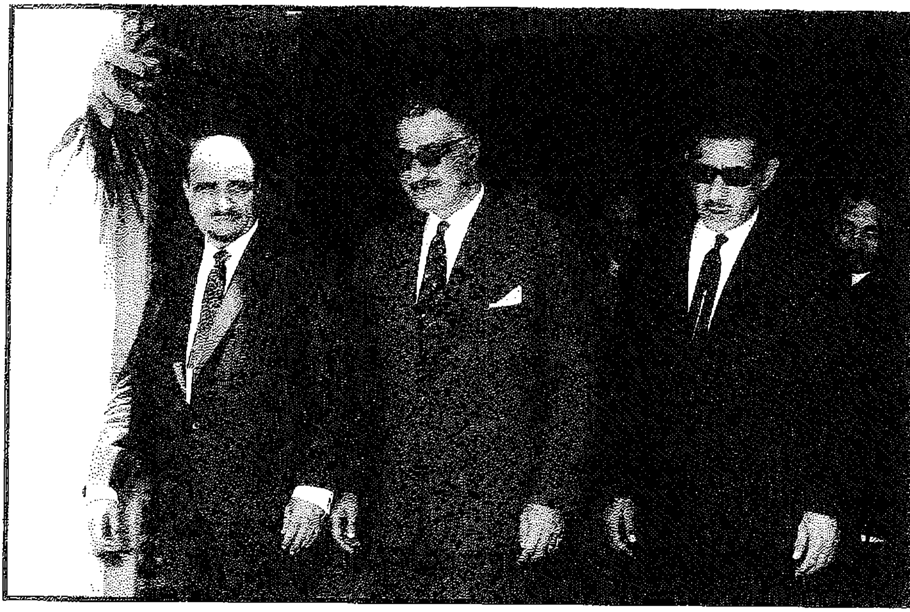


لن نفرط في أي ذرة من تراب أرضنا .. ونرويها بدمائنا لنطهرها لأبنائنا وأحفادنا

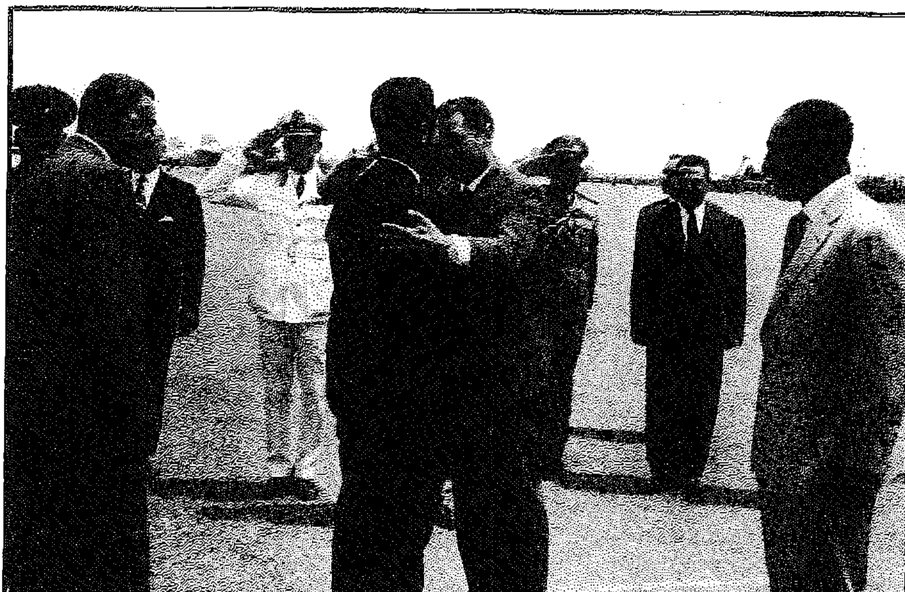


المشير عبد الحكيم عامر والرئيس جمال عبد الناصر والملك حسين في مناورة مشتركة ١٩٦٥





عبد الحكيم عامر والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس اليمني عبد الله السلال



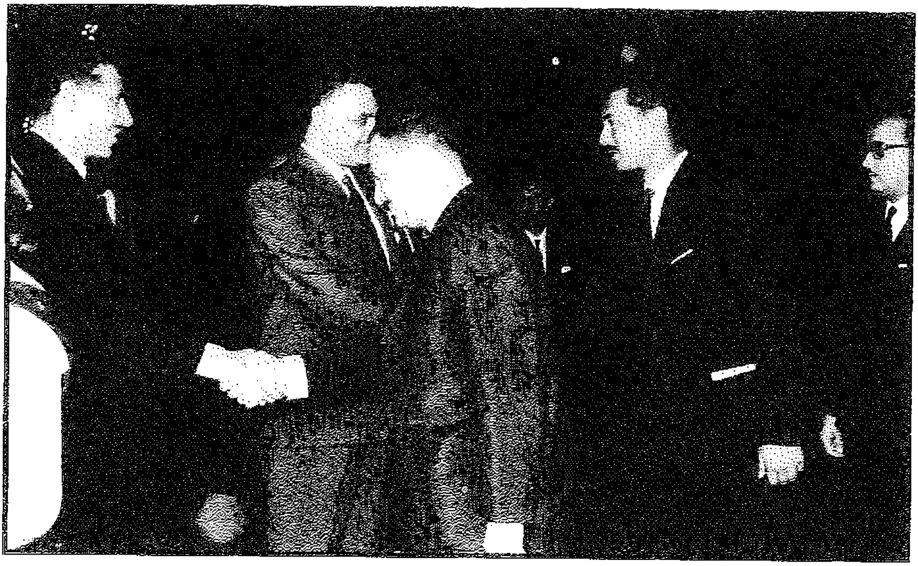
الرئيس جمال عبد الناصر في مطار ألماظة مستقبلا الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا الذي يحتضنه المشير عبد الحكيم عامر ومن خلفه أنور السادات وسامي شرف



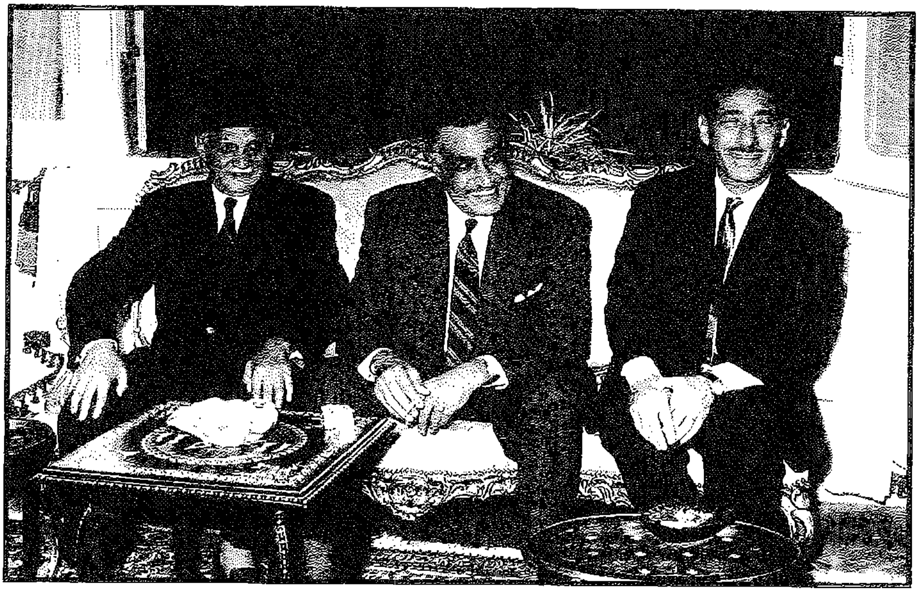
المشير عامر بين الرئيس ميكويان ووزير الدفاع السوفيتي الماريشال جريتشكو موسكو ١٩٥٨
وخلفهم سامي شرف المستشار السياسي للقائد العام للقوات المسلحة أثناء هذه الرحلة



المشير عامر وقادة القوات المسلحة وخلفهم سامي شرف ومحمد حسنين هيكل
في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي سنة ١٩٥٨



الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عامر يستقبلان سامي شرف فى حفل زفاف
شقيق الرئيس حسين عبد الناصر على كريمة المشير عامر

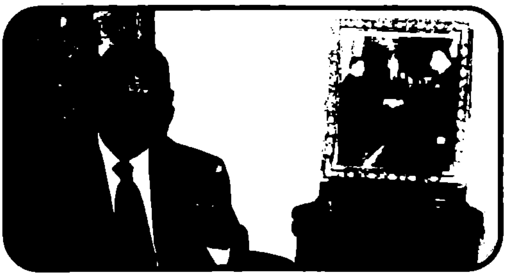


صورة نادرة تجمع بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عامر والحاج عبد الناصر
والد الرئيس فى حفل زفاف شقيق الرئيس على كريمة المشير

فهرس الكتاب الثاني

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف



في السنوات القليلة الماضية عاشت مصر ـ ومعها الأمة العربية أجواء الثورة.. تلك الثورات التي لم يكن لها قيادة بارزة فكانت أقرب إلى الانتفاضة، وكانت أخطاء – ولا تزال – ولم تجد الجماهير ما يرضي طموحاتها أو يحقق أحلامها فيما خرجت وثارت من أجله..

من هنا وجدنا كثيرون ينقبون في تاريخهم عن روح الزعيم والقائد والثائر والمعلم ، وجدنا صور الزعيم جمال عبد الناصر تُرفع في ميادين مصر.. و بإصرار وبأيدي من لم يعايشوا جمال عبد الناصر بل بمن ولدوا بعد رحيله..! لماذا ؟ هل لأن جمال عبد الناصر لمس قلوب الضعفاء والكادحين المظلومين .. هل لأنه انحاز إلى العمال والفلاحين و عمال التراحيل والمعدمين .. هل لأن جمال عبد الناصر سعى لتوحيد الصف الوطني والعربي وتحرير إرادة شعوب العالم الثالث من الهيمنة الاستعمارية.. فحفر صورته في قلوب الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية.. بل ربما لذلك كله .

فكان لزاما علينا إعادة التنقيب في حياة الزعيم جمال عبد الناصر ، فلم نجد أصدق وأقرب من سامي شرف الذي عايش جمال عبد من الناصر أكثر من ١٥٥٥٠٠ نعم مائة وخمسة وخمسون ألف ساعة طيلة ١٨ عاما من النضال في الداخل والخارج .. إذا جالسته وجدت الاخلاص والتواضع والزهد .. وجدت أصالة شعب مصر و روح جمال عبد الناصر تسكن في عقله وقلبه .. إنه رجل المعلومات الذي ساهم في تأسيس جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٢ ثم اختاره جمال عبد الناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات، وفي أبريل ١٩٧٠ عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى سكرتير الرئيس للمعلومات واستمر في هذا المنصب حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، ثم جاور السادات لعدة أشهر ..

مع البداية ـ يناير ١٩٥٣ ـ سُجن بسبب وشاية فيما عُرف بقضية المدفعية.. وكانت مكافأة نهاية خدمته الحكم عليه بالإعدام - فيما عُرف بانقلاب مايو ١٩٧١، ثم خُفِّف إلى المؤبد قضى ـ منها عشر ـ سنوات متنقلاً في سجون مصر؛ وعلى الرغم من ذلك لم يتمالك دموعه عندما علم باغتيال الرئيس السادات ، بكى العيش والملح، رغم الخلاف السياسي ورغم ظلمات السنوات والأيام في السجن و رغم وشايات الأصدقاء والزملاء.. إنها تراجيديا السياسة !!

وبعد يناير ٢٠١١ أصدر العديد من الدراسات والمقالات من دروس التاريخ والتجربة التي عاشها مع الرئيس جمال عبد الناصر..

لقد سلمنا جميع أوراقه لنقدمها للجماهير خاصة الشباب والتي تصدر في أجزاء متتالية.. لنتعلم ونصحح أخطاءنا وننفض الخلافات ونتعلم أن الشعب هو الذي يراقب ويحاكم والتاريخ يسجل ويحاسب..

مهندس

ماجد أحمد يحيى

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

القاهرة: ٠٢/٢٢٩٢٤١٢٧

الإسكندرية: ٠٢/٤٨٤٦٦٠٢